

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي :

الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة

رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية

- إعداد الطالب :
- بوبكر جيملي

تحت إشراف :
أ.د فضيل دليو

لجنة المناقشة :

- أ.د/ صالح فيلالي (جامعة منتوري بقسنطينة)
- أ.د/ عبد العزيز بouden (جامعة منتوري بقسنطينة)
- أ.د/ فضيل دليو (جامعة منتوري بقسنطينة)
- أ.د/ نور الدين بومهرة (جامعة 08 ماي بقالمة)
- أ.د/ فؤاد بوقطة (جامعة باجي مختار بعنابة)
- أ.د/ عبد العالي دبله (جامعة محمد خيضر ببسكرة)

- السنة الجامعية : 2009 / 2010

شكر وتقدير

الشكر لله والحمد لله على جميع النعم، وعلى التوفيق والسداد، ومن دون ذلك لن نقدر على شيء.

كما يسعدني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان بالجميل إلى من تحمّل مشقّة الإشراف على هذا العمل

الأستاذ الدكتور: فضيل دليو

لما أحاطني به من رعاية لائقة، وعناية فائقة، وتوجيه قيم، مكنتني من إنجاز هذه الدراسة وإخراجها في صورتها النهائية. ويسعدني أيضا أن أشكر الأستاذ الفاضل: أ.د. علي المكاوي، على قبوله استقبالي بالقاهرة وكافة التسهيلات التي قدمها لي أثناء تواجدي هناك، فقد كان نعم الأستاذ ونعم الأخ. والشكر موصول إلى كافة الأساتذة والباحثين الذين قدموا لي يد المساعدة والتشجيع.

فهرس المحتويات

أ	• مقدمة
7	الفصل الأول: التأسيس المنهجي للدراسة
9	- تمهيد
9	أولاً: الإشكالية
9	1. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع.
12	2. تحديد مشكلة البحث
18	3. التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية
19	4. الدراسات السابقة
39	ثانياً: الإجراءات المنهجية المتبعة في جمع المعطيات الميدانية
39	1. مجالات الدراسة وعينتها
43	2. المنهج المستخدم
44	3. أسلوب التحليل
44	4. أدوات جمع البيانات
50	<u>الفصل الثاني: المفاهيم المركزية والمحيطية للدراسة</u>
52	- تمهيد
52	أولاً: مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به
52	1. المقصود بالمشاركة
56	2. اجتهادات الباحثين في تحديد مفهوم المشاركة السياسية
57	أ - محاولة للتصنيف
62	ب - تعريف سعد الدين إبراهيم
63	ت - تعريف هنتنغتون
65	3. مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة منه
66	أ - العمل السياسي والدور السياسي

68	ب - السلوك السياسي والسلوك الانتخابي
70	ت - الانتماء السياسي والمواطنة
73	ث - الثقافة السياسية والوعي السياسي
77	ج - الاغتراب السياسي والتهميش
81	ح - العنف السياسي والإرهاب
85	4- التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية
86	ثانياً: مفهوم الشباب والمفاهيم المرتبطة به
86	1 -التحديد اللغوي لمفهوم الشباب
87	2 -الاتجاهات العلمية في تحديد مفهوم الشباب
87	أ - الاتجاه الديموغرافي
89	ب -الاتجاه السيكولوجي
92	ت -الاتجاه الشرعي - القانوني
93	ث -الاتجاه الأنثروبولوجي
94	ج - الاتجاه السوسولوجي
95	3 -اجتهادات الباحثين في التحديد الإجرائي لمفهوم الشباب
99	4 -المفاهيم المرتبطة بمفهوم الشباب
99	أ - مفهوم المراهقة:
105	ب -مفهوم الجيل
110	ت -مفهوم الثقافة الفرعية
	الفصل الثالث: التفسير النظري للمشاركة السياسية
115	
117	- تمهيد
117	أولاً: المقاربات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية
118	1. المقاربة السيكولوجية
121	2. مقارنة القوة
121	أ - مساهمة ماركس وفبير
128	ب - مدخل الصفوة

136	ت - المدخل التعددي
141	3. المقاربة التنموية
142	أ - نظرية التحديث والمشاركة السياسية
150	ب - نظرية التبعية والمشاركة السياسية
153	ثانيا: مستويات المشاركة السياسية
153	1. تدرج لستر ميلبراث
156	2. تدرج "فيربا" و"ني"
157	3. تدرج ميشيل روش
158	4. نموذج وليام ستون
159	5. نموذج "شري أونشتين" للمشاركة الاجتماعية على المستوى المحلي
161	6. بعض وجهات النظر العربية لمستويات المشاركة السياسية
163	7. المشاركة السياسية من منظور الفقه الإسلامي
177	الفصل الرابع: السياق التاريخي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري
179	- تمهيد
179	أولاً: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر
184	ثانياً: مدخل لسوسيولوجيا الشباب
190	رابعاً: مؤسسات تنشئة الشباب على المشاركة السياسية
203	خامساً: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للشبيبة الجزائرية غير الطلابية بعد الاستقلال.
203	1. الشباب في ظل النظرة التقليدية
204	2. تأسيس "شبيبة جبهة التحرير الوطني" وانطلاق أنشطة التطوع
207	3. التأطير السياسي للشبيبة
209	4. منظمة "شبيبة جبهة التحرير الوطني" وحركة 19 جوان 1965

211	5. منظمة جماهيرية للشباب
215	6. شببية الثمانينات أو شببية اللامبالاة السياسية
219	7. الشباب وأحداث 05 أكتوبر
221	8. الشباب الجزائري في مستنقع العنف السياسي
223	9. شباب الحركة الجمعوية
224	10. المجلس الأعلى للشباب: عهدة و فقط.
226	سادسا: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للطلبة في الجزائر
227	1 - المشاركة السياسية للطلبة الجزائريين في الحقبة الاستعمارية
228	أ - بدايات تنظيم الطلبة الجزائريين لصفوفهم
229	ب - لماذا غضت فرنسا الطرف عن قيام هذه المنظمات؟
231	ت - الارتباط بين تنظيمات الطلبة وتيارات الحركة الوطنية
233	ث - معركة "الميم"
234	ج - نداء 19 ماي 56.
236	2 - المشاركة السياسية للطلبة الجزائريين في عهد الأحادية
236	أ - بداية الاحتكاك بين النظام و الطلبة
237	ب - حذف "الميم" من دون معركة
239	ت - سيطرة التيار اليساري على الحركة الطلابية.
242	ث - ظهور التيار الإسلامي داخل الحركة الطلابية
244	3 - المشاركة السياسية للطلبة الجزائريين في عهد التعددية
244	أ - الطلبة وساعة التحول نحو التعددية.
246	ب - الخريطة الأيديولوجية للحرم الجامعي.
251	<u>الفصل السادس: واقع المشاركة السياسية للشباب في الجزائر</u>
252	أولا: الاهتمام السياسي لدى الشباب الجزائري.

266	ثانيا: المعرفة السياسية لدى الشباب الجزائري.
272	ثالثا: السلوك الانتخابي للشباب الجزائري.
297	رابعا: النشاط الجمعي للشباب الجزائري.
310	خامسا: النشاط الحزبي للشباب الجزائري.
322	سادسا: النتائج العامة للدراسة
331	• الخاتمة
333	• المراجع
	• الملاحق

مقدمة

● مقدمة:

الشباب سيف ذو حدين، فهو يشكل الطاقة المستديمة، والخزان الطبيعي للموارد البشرية المتجددة، الذي يسمح بإنتاج وإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، الذي يعتبر عماد التنمية المستديمة. وفي ذات الوقت، يبقى الشباب هاجسا بقدر ما يؤرّق الأسر والآباء، يؤرّق المسؤولين السياسيين في مختلف المستويات. فهذه الفئة، بالإضافة إلى كونها مصدر ثروة، يمكن أن تكون أيضا مصدر قلق، في حالة تعرّضها للإهمال أو للتجاهل. وربما هذه الازدواجية كانت سببا في بروز نظرتين مختلفتين للشباب، نظرة تنطلق من كون الشباب شريحة هشّة، وما زال غير قادر على تقدير الأمور تقديرا سليما، وهو في حاجة للمساعدة والحماية المستمرة، وحالته تدعو للشفقة عليه، ويكون ذلك مبررا لممارسة الوصاية المفرطة والأبوية الزائدة على اللزوم، أو تقديم بعض الصدقات والمنن في شكل برامج، تماما كما يتمّ تقديم البالي من الألبسة للفقير المعدم، بحجة أنّه بحاجة ماسّة إليه. والنظرة الثانية ترى في الشباب تهديد لها ولمصالحها ومكانتها، وتبرر نظرتها بكونه متسرّع، وما زال غير قادر على تحمّل المسؤولية، لذلك يجب الوقوف في طريقه، عدم إتاحة الفرصة لديه للتعلّم، ممارسة الاقصاء والتهميش عليه، وغيرها من الأساليب التي قد تكون مصحوبة بكلمات تمجد الشباب وتتغنى به.

وكلا النظرتان خاطئتان، وما ترتب عنهما من أعمال وبرامج مآلها الفشل لا محالة. فالأصل في ذلك، ألا يكون التعامل مع الشباب بإعطائه في كل مرة سمكة، ولكن عن طريق تعليمه كيف يصطاد، وعن طريق أيضا الاستماع إلى رسائله، وأن نخلّي بينه وبين طريق التقدم والتنمية، عن طريق إتاحة الفرصة أمامه ليساهم هو أيضا في لعب الدور الذي يتطلبه السياق الموجود فيه. فالأمر الذي يخفى على الكثير من المسؤولين، أن الكثير من الشباب، أو على الأقل بعض الجزائريين منهم، قادر على تحسين وضعيته المادية كأفراد، ولكن المشكلة بالنسبة إليه، كيف يمكن أن يساهم في تحسين وضعيته بلاده، لأنّه يعتقد- خصوصا في ظل العولمة- بأنّه لامعنى للرفاهية في بلد فقير، خصوصا وأنّ هذا البلد مرتبط بهويته، ولا يستطيع الانسان أن يختار أباه كما يقال-.

إن الانتفاضات الشبانية أو الحركات الاحتجاجية الشبانية التي اجتاحت العالم أو التي حدثت في بلادنا، لم تأت لتؤكد أهمية الشباب في المجتمع فحسب، ولكن تأتي هذه الأحداث

من حين لآخر لتغيير الصورة النمطية عن الشباب، بكونه طاقة إنتاجية أو قوة عسكرية أو احتياطي انتخابي أو مجرد طاقات معطلة وفق حسابات هؤلاء وأولئك، وتكون بمثابة منبهات تلفت الانتباه إلى تبعات التهميش والإقصاء والإهدار القسدي لطاقات الشباب وإبعادهم من دوائر صنع القرار. وعلى أية حال لا يمكن لأحد الادعاء بعدم أهمية الشباب في المجتمع، فكثيرة هي العوامل والمعطيات التي تؤكد هذه الأهمية وتسجل للشباب حضوره، وضرورته الوجودية بالنسبة لاستمرار حياة المجتمعات.

من هنا تساهم المشاركة السياسية للشباب في لعب أدوار ذات أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع، وفي تواصل الأجيال والتحامها، وإذا أردنا أن نطمئن على مستقبل بلد من البلدان يمكن اعتماد مدى المشاركة السياسية لشبابه كمؤشر هام على ذلك.

من أجل ذلك، جاءت هذه الدراسة لترتبط بين أمرين من المفروض أن يكونا متلازمين، هما المشاركة السياسية والشباب، وتسلط الأضواء على جوانب من الواقع الجزائري في هذا المجال. واعتمدنا على خطة تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: التأسيس المنهجي للدراسة، التأسيس النظري للموضوع، المحك الميداني، وذلك حسب الهيكلة الآتية: تضمن الفصل الأول الإشكالية التي تدور حولها البحث والإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية. وأما الفصل الثاني فتطرق إلى المفاهيم المركزية والمحيطية التي تناولتها الدراسة، أما الفصل الثالث فقد خصص للتفسير النظري للمشاركة السياسية ولمستويات المشاركة السياسية، والفصل الرابع تناولنا من خلاله السياق التاريخي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري. وأما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه لعرض وتحليل البيانات الميدانية واستخلاص نتائج الدراسة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهت البحث، خصوصا مع قلة الدراسات الجزائرية حول الموضوع، وغياب مساهمات علمية عربية حول سوسيولوجيا الشباب بصفة عامة.

الفصل الأول:

التأسيس المنهجي للدراسة

أولاً: الإشكالية

1. أهمية الدراسة
2. مشكلة البحث
3. التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية
4. الدراسات السابقة

ثانياً: الإجراءات المنهجية المتبعة في جمع المعطيات الميدانية

1. مجالات الدراسة وعينتها
2. المنهج المستخدم
3. أسلوب التحليل
4. أدوات جمع البيانات

• تمهيد:

يوضح هذا الفصل الرؤية التي ينطلق منها البحث، في رحلة الإجابة عن التساؤل المطروح، والبحث عبارة عن بناء، ولا يمكن أن يبلغ تمامه، أو يصمد إذا لم يكن له أساس صحيح متين يرتكز عليه، لذلك فهو يتطلب قاعدة صلبة متينة يستند إليها، وهذه العملية يمكن أن نطلق عليها عبارة "التأسيس"، لأنّ فساد الابتداء من شأنه أن ينحرف البحث عن أهدافه وإشكاليته المثارة، و فكرة التأسيس أشارت إليها المقولة الشائعة لدى رجال القانون التي مفادها: "أنّ ما بني على باطل فهو باطل"، لذلك تستخدم اللغة القانونية التي تتميز بالدقة والحزم، عبارة "غير مؤسسة" للإشارة إلى القضايا والأحكام والدعاوى الباطلة وينطوي التأسيس المنهجي لموضوع البحث على رصد وصفي للمراحل المنهجية التي مرّت بها كل الدراسة.

أولاً: الإشكالية

1 - أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع في حدّ ذاته، فالمشاركة السياسية للشباب هي جوهر النقاش الدائر الآن حول تحقيق التنمية وخروج الدولة من حالة التخلف خصوصاً في العالم الثالث، ذلك أنّ المشاركة السياسية هي القضية الأساسية التي تدور حولها إشكالية إصلاح الدولة وأجهزتها، حتى تتمكّن من توظيف الموارد البشرية لخدمة التنمية، والشباب هم الشريحة الغالبة والأكثر نوعية في المجتمع، والاهتمام به يعني الاهتمام بالمجتمع كلّه، من هنا يمكن أن تظهر أهميّة هذه الدراسة المتعلقة بالمشاركة السياسية للشباب على الأقل من الناحية الأكاديمية ومن الناحية التطبيقية.

أ - الأهمية الأكاديمية:

إنّ النقص الملفت للانتباه في الدراسات العلمية حول الشباب في الجزائر، يجعل سدّه هدفاً يحظى بالأولوية، فليس من المعقول أن يجهد أي باحث نفسه، من أجل الحصول على دراسة تتعلّق بالشباب الجزائري، فلا يكاد يجد ما يستعين به من خبرات بحثية سابقة، ومن ثمّ يضطرّ للانطلاق من الصفر، أو الانطلاق من دراسات أجنبية قد تتفق في

جوانب معينة مع الواقع الجزائري، لكنّها تختلف في كثير من الجوانب لدرجة التناقض في بعض الأحيان مع خصوصيات الشباب الجزائري.

وبغضّ النظر عن التخصّص أو المنظور الذي ينطلق منه البحث، فإنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ للتراكم البحثي والعلمي حول الموضوع، أهمّية كبيرة في تطوير البحث في الموضوع، فمن شأن هذا التراكم العلمي تنمية الخزّان المعرفي وإثرائه بنتائج الدراسات والإحصاءات والمعلومات والتحليلات المتعلّقة بالشباب، كما من شأنه أيضا تطوير القدرات المنهجية والتنظيمية في البحث حول الشباب، ممّا يجعلها أكثر دقّة وموضوعية، وأكثر كفاءة في فهم حاضرها، والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها. وإنّ الشحّ الذي تعرفه المكتبة الجزائرية في هذا المجال، يدعو بالباحثين الجزائريين لتناوله بالدراسة والبحث. إنّ السياق الاجتماعي والتاريخي يجعل من الشباب الجزائري يتميّز بخصوصيات تميّزه عن غيره، والتطرّق إلى هذه الخصوصيات سيكون من دون شكّ، إضافة علمية تدعّم الأدبيات والدراسات الأكاديمية الموجودة لحدّ الآن.

وسيفيد ذلك في المساهمة في بناء تصورات نظرية علمية تستند إليها الدراسات والبحوث، تتميز بالواقعية وتحرّى المنهجية، دون القبول بالتعميمات الجاهزة والتنميطات النظرية التي توصلت إليها الدراسات الغربية حول مجتمعاتهم، وبالتالي يتمّ التعامل معها بوصفها خبرات علمية يستفاد منها قدر الحاجة، وليس من منطلق التسليم القبلي بصدق نتائجها.

إنّ الأبعاد الثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري، تؤدي إلى بروز واقع شباني منسجم معها ويحمل ملامحها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون صورة طبق الأصل لمجتمعات أخرى، رغم وجود أوجه تشابه كثيرة تشترك فيها هذه المجتمعات، هذه الخصوصية قد نهملها في أحيان كثيرة، لكنّها تلفت انتباهنا عند تفاقم بعض الظواهر والمشكلات الشبانية، التي ينتجها أو يعيد إنتاجها الواقع الجزائري، ويطلق عليها مسميات خاصّة به، مثل: الحقرة، الحرقّة، حيطيست،... الخ.

ب - الأهمية التطبيقية:

إنّ وصول النظرية الغربية بشكلها الجاهز الناجز، إلى مجتمعات العالم الثالث، لم يسمح بإحداث التفاعل المطلوب بين ما هو علمي وما هو عملي، حيث ما تزال الفجوة كبيرة بين التنظير والممارسة، وما يزال التراث النظري السوسولوجي بعيدا عن

التوظيف في الميدان الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، ليبقى حبيس مدرجات الجامعة أو الكتب أو الدوائر الأكاديمية، ومظاهر الطلاق البائن بين كل من النظرية الاجتماعية العلمية، والممارسة العملية الواقعية، متعدّدة ومتنوعة، ولا يمكن حصرها في مجال دون آخر، والأمر ينسحب على مجال بحثنا المتعلّق بالشباب والمشاركة السياسية. وقد أحسن د. محمد عاطف غيث التعبير من خلال التنبيه لخطورة هذا التوجّه بقوله: «إن قيمة العمل النظري اليوم في عمل الاجتماع، ليس في حجم ما يتوفر من أفكار و قضايا، وليس في تتبع تطورات تاريخية لنظرية أو مذهب، خاصة بعد أن مضى أكثر من نصف قرن على حركة التنظير التي صاحبت البحوث الاجتماعية أو كانت رد فعل لها. حتى ظهر في وقت قريب أن النظرية تسيير في طريق متواز لا يلتقي مع دراسة الواقع، على الرغم من أن نموّ أيّهما دون الآخر، يعدّ بلا جدوى، ويمكن أن يكون أي شيء، غير أن يكون علم الاجتماع»¹.

وعندما نتحدث عن محاولة تجسير الفجوة بين علم الاجتماع، والواقع الاجتماعي أو الممارسة، وفق منظور براغماتي، يحاول أن يعطي معنى للمعرفة، وينأى بها عن القوالب الفارغة من محتواها، فذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، أن تبقى أسيرة النظرة التوظيفية السطحية التي تضرّ بالعلم ذاته، وتحوّله إلى مجرد وصفات جاهزة، أو نصائح ووصايا على شكل إفعال ولا تفعل.

ومما لاشكّ فيه، أنّ الهيئات التنفيذية والمؤسسات الشبانية التي تتعامل مع الشباب، بحاجة ماسّة إلى معرفة علمية ودراسات ميدانية، تعتمد عليها من أجل إعداد برامجها وبناء سياساتها المتعلّقة بالشباب، إذا أرادت لهذه السياسات والبرامج أن تؤتي أكلها، وتكون جدّية ومجدية، ومن هنا يمكن لهذه الدراسة أن تساهم إلى جانب بحوث ودراسات أخرى، في تزويد هذه الهيئات بالمتطلبات والأدوات المعرفية التي تقتضيها المهمّة الملقاة على عاتقها، خاصّة من جانب فهم هذه الشريحة ومعرفة خصائصها واحتياجاتها.

ومن جهة أخرى فإنّ مواجهة المشكلات الشبانية التي يعرفها المجتمع، لا يجب أن يتمّ بصور عارية من المعرفة، وإلاّ فإنّ الكثير من الوقت والجهد والإمكانات ستضيع من دون تحقيق نتائج ملموسة أو مرضية، كما لا يمكن القضاء عليها بمجرد إصدار مراسيم وقوانين، أو عن طريق القيام بحملات مناسباتية، ونذكر في هذا السياق من بين

¹ محمد عاطف غيث . مقدمة كتاب: محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم. مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص7.

المشاكل الشبابية: الجريمة، المخدرات، العنف، الهجرة غير الشرعية، الانتحار، الإقصاء والتهميش، الإرهاب، اللامبالاة السياسية... الخ. وهي في أغلبها مشكلات تقتضي مواجهتها، التسلّح بدراسات علمية تنتم بالواقعية والموضوعية، حتّى تكون الإجراءات المتخذة ذات كفاءة وفاعلية.

إنّ من يطّلع على الميزانيات الضخمة المخصصة للشباب في الجزائر على سبيل المثال، إضافة إلى الهياكل والبنى التحتية والمؤسسات، التي تعمل في ميدان الرعاية والاهتمام بالشباب، ثمّ يقارنها بعدد الدراسات العلمية التي تحاول فهم الشباب ومعرفة احتياجاته وخصائصه، سوف يتساءل مع نفسه لا محالة عن فعالية هذه الأموال والإمكانات والبرامج من دون دراسات مرشدة وموجّهة.

وحتى النصوص التشريعية، التي تصدر من أجل الحدّ أو القضاء على بعض المشكلات الاجتماعية التي يعرفها الوسط الشباني، لا يجب أن تأتي من فراغ، وإنّما تؤسّس على دراسات علمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية والدينية وغيرها، حتى تكون النصوص قويّة وسليمة، ولا تكون عرضة للتجاوز.

وتنشد الدراسة الحالية المساهمة في هذا الجانب، بسدّ جزء من حاجات صانعي السياسات، وأصحاب القرار، إلى دراسات علمية حول الشباب الجزائري للاعتماد عليها في بناء السياسات وتخطيط البرامج وسنّ القوانين الخاصة بهم.

2 - تحديد مشكلة البحث:

الاهتمام بالدراسة العلمية للشباب ليس أمرا جديدا، وهو في تزايد مستمر، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات متداخلة وتتبادل التأثير، تجعل من موضوع الشباب محل جذب لمختلف الباحثين و المتعاملين.

ولعلّ الإشارات والتعبيرات الرقمية، الدالة عن تزايد نسبة الشباب في مجتمعات الدول النامية، وغلبتهم العددية مقارنة بباقي فئات المجتمع، أصبحت راسخة في الأذهان بحيث لا يذكر الشباب في الجزائر مثلا، وفي كثير من الأحيان، إلاّ مقرونا بنسبة 75%، التي تعبّر عن حجمه الكميّ في المجتمع الجزائري ككلّ، ويبدو ارتباط أهمية الشباب بالعامل الديموغرافي الذي يمثلونه أمرا واضحا، حيث أنّه إذا زادت كثافة كتلة بشرية معينة فمن المحتمل أن يؤدّي ذلك إلى نتيجتين على الأقلّ: إمّا ازدياد قوتها وإمّا تزايد مطالبها ومتطلبات حياتها. فالكمّ المتزايد إمّا أن يعمل في اتجاه ايجابي، ويساهم إلى جانب

القوة الدافعة للتنمية، وإما أن يعمل في الاتجاه المعاكس ليدعم القوة المعطّلة للتنمية، وبدل أن يكون إضافة ايجابية سيكون نقمة على هذه المجتمعات. وإذا جاز لنا في هذا السياق، تشبيه التنمية بالمعركة التي تقودها الدول النامية، فإنّ التفكير البسيط يرى بأن زيادة عدد الجيوش والجنود سوف يساهم في ربح هذه المعركة مع توافر عوامل معينة، كالتخطيط الجيد، والتنظيم المحكم ووضوح الرؤية... الخ .

ويشكّل الشباب قطاعا عريضا من السكان في العالم العربي، وربما هذا ما يميّزه من حيث بنيته الديموغرافية عن المجتمعات الأخرى، ممّا يؤكّد أهميّة قطاع الشباب في المجتمع العربي ، فلقد أكّدت الإحصائيات أنّ عدد الشباب العربي عام 1985 كان 37 مليون شاب وارتفع عام 2000 الى 58 مليون شاب، والجدير بالذكر أنّ مجموع السكان في العالم العربي في عام 2000 كان يقارب 300 مليون، يمثل الشباب نسبة 20.5% منهم¹.

الاعتبار الثاني يكمن في كون الشباب إضافة إلى أهمّيتهم الديموغرافية فهم يمثلون قوّة نوعية، ونوعيتها نابعة من طبيعة مرحلة الشباب، و خصوصيتها النفسية والبيولوجية والاجتماعية، التي تجعل منهم موارد بشرية متميّزة ، يمكن أن تساهم بقسط كبير في عملية التنمية لما تتمتع به من القدرة على الإبداع و الابتكار و حبّ التجديد، وما تمتلكه هذه الفئة أيضا من الطاقة والحيوية الديناميكية، وهي صفات تؤهّلها لاحتلال مكانة قيادية للمجتمع، والشواهد التاريخية و الواقعية تظهر أنّ وراء كل تغيير اجتماعي حقيقي، أو تحوّل حضاري قوّة شبابية تدعمه.

ويزيد في أهمّية جيل الشباب كمورد بشريّة نوعية مستوياتهم العلمية، المعرفية والثقافية التي أصبحت لا تبتعد عن نظرائه في الدول الغربية المتقدّمة، بل أصبحت تضاهيه في مجالات معينة، مما دفعت بهذه الدول إلى محاولات الاستفادة من هذه الموارد البشرية مستخدمة أساليب الإغراء، ومستغلّة الواقع السيئ لبلدان العالم الثالث، في الوقت التي تحسّ فيه هذه الموارد البشرية، بأنّها مكبّلة وتعاني الإقصاء والتهميش، وأنّ هناك حواجز كثيرة يتمّ وضعها في طريقها حتى تحوّل دون مساهمتها ومشاركتها في عملية التنمية .

¹ محمود صادق سليمان، مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002، ص5.

ومن بين الاعتبارات أيضا التي تدعو بإلحاح للاهتمام بدراسة الشباب، **المشكلات التي يعرفها هذا القطاع**، والتي لم ينجو منها أي مجتمع أو كيان بشري ، خصوصا في وقتنا الحالي، يمكن أن نشير هنا إلى أبرز الظواهر الاجتماعية المرضية التي يعرفها الوسط الشبابي، كالانحراف، الإدمان، الانتحار، الجريمة، التطرف، الإرهاب، الهجرة الغير شرعية، العزوف، اللامبالاة، البطالة، التهميش وغيرها. وهي مشكلات تزداد تعقيداتها بفعل خصائص المرحلة ذاتها خاصة منها المثالية. والنقص النسبي لمنسوب النضج لدى هذه الفئة و هو ما يجعل الوسط الشبابي بيئة ملائمة للنمو السريع لهذه الظواهر المرضية، بوتيرة لا يمكن للمجتمع والدولة اللحاق بها و هذا ما يفسر محدودية فعالية الوسائل والإمكانيات والميزانيات وحتى المراسيم والقوانين، في مواجهة هذه الظواهر المرضية.

ما يميّز المشكلات التي يتخبط فيها الشباب أنها ذات طابع مأساوي، فهي بالغة التأثير في المجتمع، هذا الأخير ينظر إلى الشباب الذي يقع في شرك هذه المشكلات، مثلما ينظر إلى الوردة التي تدبل فجأة في عزّ الربيع لأنّ الشباب ربيع العمر، والميزة الأخرى لهذه المشكلات أنّها يمكن أن تظهر بصورة غير متوقّعة وتفاجئ المجتمع، لأنّ الوسط الشبابي المريض ليس استاتيكيًا، وقد يدفع إلى إنتاج ظواهر غريبة لم يكن يتصوّرها المجتمع ، وعلى الأقل لم يكن يتوقّع حدوثها بتلك الدرجة، كما هو الشأن مثلا في ظاهرة الهجرة السرية أو ما يسمّى بالحرقة .

هذه المشكلات دفعت باتجاه تبلور موقفين ميّزا التعامل مع هذه الفئة، ينطلق أحدهما من الخوف من الشباب، وينطلق الثاني من الخوف على الشباب. والخوف من الشباب ناجم عن قدراته التغييرية، التي يمكن أن تعصف بمن يقف في طريقه، خصوصا وأنها تتميز بالراديكالية، وناجم كذلك عن روح التمرد وسلوك الرفض الذي يجعل من الصعب التحكم في ثوراته وانتفاضاته، التي تنحوا في كثير من الأحيان نحو العنف و التخريب و الحرق، ويبني الخوف على الشباب على أساس المخاطر، التي تترصد هذه الفئة من عولمة وغزو ثقافي وسوء استخدام الانترنت وأصدقاء السوء، وكذا الوضعية الصعبة التي يعيشها رغم المجهودات التي يبذلها كالبطالة والتهميش والإقصاء، وصعوبة المعيشة و عدم قدرته على تحقيق متطلبات الاستقرار والزواج... الخ.

ويشبه قلق الدول على شبابها كثيرا قلق الأسرة على أولادها خصوصا المراهقين والشباب منهم، وقلق الدول المتقدّمة على شبابها مرتبط بقلقها على مستقبل الدولة في حدّ

ذاتها، ويبدو أنّ هذا القلق يفوق بكثير قلق الدول المتخلفة ودول العالم الثالث على شبابها، فالدول المتقدّمة تتساءل دائما إن كان شبابها بإمكانهم المحافظة على المكانة التي يحتلّونها، وبالتالي المحافظة على المسافة التي تفصلهم في الوقت الحاضر عن الدول المتخلفة، خشية اللحاق بهم، خصوصا مع تزايد التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي، والسبب في ذلك بسيط وهو كون الدول المتخلفة ليس لها ما تخسره، بمعنى ليس لها مجد تخاف من ضياعه إلا الثروة و السلطة، غير أنّ دول الغرب لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا القلق، حيث تعمل على تأهيل شبابها في مختلف الميادين، ليكون قادرا على مواصلة المسيرة والمحافظة على المكتسبات، ونلاحظ ذلك جليا من خلال المكانة المعطاة له، ونوعية السياسات والبرامج الموجهة إليه، ودور مؤسسات التنشئة في ذلك.

الاعتبار الآخر الذي يدفع نحو رفع سقف الاهتمام بالشباب، لأنّ دراسة الواقع الحالي للشباب، وفهمه هو استشراف للمستقبل، وهو نوع من استحضار الصورة التي يكون عليها المجتمع بعد فترة ليست بالطويلة، لأنّ الذين ينتمون لفئة الشباب في الوقت الحالي، سوف ينتقلون لفئة الكهول فيما بعد، وبالتالي ينتقلون من أدوار يغلب عليها صفة التبعية، نحو أدوار أخرى تجعلهم في صفّ المسؤولية والقيادة، سواء في أسرهم خصوصا بعد الزواج، أو في تحمل المسؤوليات الرسمية و غير الرسمية ، و من هذا المنطلق فانه في كثير من الأحيان نجد أنّ الشباب الفاعل، والمقصود به الأكثر مشاركة و تفاعل مع قضاياهم وقضايا مجتمعه، يكون له حظ أكثر لتبوء مراكز صناعة القرار والقيادة، والقيام بأدوار أكثر تأثير في مجتمعه، ومن هنا يمكن قراءة مستقبل أي بلد بدراسة واقع شبابيه، ولعلّ الحالة الجزائرية ونعني بها الجيل الذي قاد الثورة ثم تولى قيادة البلاد بعد الاستقلال، تثبت الكثير مما ذهبنا إليه.

هذه الاعتبارات التي ذكرت سالفًا، بقدر ما تدفع الباحثين للاهتمام بدراسة الشباب، بقدر ما تدفع صانعي القرار نحو خلق المزيد من فرص مشاركته، وفسح الطريق أمامه لاحتلال المكانة اللائقة به حتى يؤدي أدوار ايجابية تصبّ في اتجاه التنمية الشاملة، لأنّ الشباب عنصرا أساسيا في تحقيقها، ودعامة أساسية لها، و تعدّ وضعيته وحالته مؤشرا حقيقيا حول واقع المجتمع، كما أن المكانة التي يحتلها الشباب، في الدولة و المجتمع هي مؤشر حقيقي يكشف عن مدى تحضّر المجتمع وحدائه الدولة ، ومن هنا فان المشاركة السياسية للشباب لم تعد مسألة فيها نظر ، و إنّما ضرورة ملحة تفرضها عملية السعي نحو التحضّر والتقدّم .

"و ليس من المتصور في مجتمعاتنا الراهنة، وجود دولة أو كيان لا يواجه مشاكل شبانية بصورها ومظاهرها المختلفة، فالاتفاق على أن تجاهل الشباب و استبعادهم علميا من مسيرة التنمية، بتهميش دورهم و عطاءهم، يشكل دون شك خلاا استراتيجيا جوهريا في شروط استكمال مقومات نجاح هذه المسيرة"¹.

وتهميش دور الشباب قد يطال مجالات عديدة، لكنّه يظهر بشكل واضح في المجال السياسي، الذي ترغب بعض أفراد الأجيال السابقة في تسبيجه، ومنع الشباب من التسلل إليه، بحجج مختلفة قد تكون نابعة من الخوف على الشباب ، أو من الخوف منه، أو من الخوف على مستقبل البلاد، وقد تشكّل هذه العقلية وهذه الممارسات، خطرا محققا بالمجتمع ككلّ، لأن عدم فسح المجال لمشاركة حقيقية للشباب أو تهميشهم و عدم الاستماع إليهم، قد يدفعهم للبحث عن بدائل أخرى لإسماع صوتهم، أو التعبير عن احتياجاتهم، و قد تكون هذه البدائل في بعض الأحيان عنيفة و يترتّب عنها انعكاسات سلبية وعواقب وخيمة. ولا تعني المشاركة السياسية للشباب مجرد الاشتراك في التصويت لصالح مرشح معين أو قائمة معينة في فترة انتخابية محددة، كما لا تعني الانخراط في حزب سياسي أو منظمة غير حكومية. و إنما تعني توجها، و انشغالا جدّيا بعملية و مسار صنع القرار السياسي من طرف الشباب.

والمشاركة السياسية هي نهج ديمقراطي، يصبو نحو نزع غطاء السلبية عند الفرد، وإثارة بعده الاجتماعي والمجتمعي، لدفعه للتعاطي والتفاعل مع شؤونه العامّة باعتباره اجتماعي بطبعه وفق عبارة ابن خلدون، أو بوصفه المواطن الفاعل أو المشارك الفاعل، على حدّ تعبير "ستيوارت ميل"، أو المواطن الصالح عل حدّ تعبير "مونتيسكيو"، أو المواطن الجاهز والمهتمّ بالشؤون العامة حسب "ايمانويل سبيس"... ولعلّ كلّ ذلك يندرج تحت ما يطلق عليه حديثا: المواطنة، والتي تتنافى مع اللامبالاة والعزوف السياسي أو حالة عدم الاكتراث لاتخاذ أي موقف أو اعتماد الحيادية بمعناها الساكن والسليبي.

بناء على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية إلى رصد وتحليل واقع المشاركة السياسية للشباب الجزائري، كما يدركها هو، من خلال التعرّف على مظاهرها من ناحية، والعوامل التي تؤثر على درجتها من ناحية أخرى.

¹ ، منظمة العمل العربي، تقرير المدير العام بكر محمود رسول، مؤتمر العمل العربي : الشباب و التنمية، الدورة 23، القاهرة، مارس 1996، ص 8 .

وقد خصت الدراسة بالبحث الميداني الشباب الجامعي دون غيره، لكونه يتميز بأنه الشباب القادر على قيادة فئة الشباب باعتبارهم الفئة المثقفة التي أتاحت لهم الفرصة لتلقي مستوى مرتفع من التعليم، الأمر الذي يؤهلها للعب أدوار سياسية، ومن جهة أخرى لا يجد صعوبة في التفاعل مع الاستبيان الذي أعدناه لغرض جمع المعطيات الميدانية، المعبرة عن إدراكاته لواقع المشاركة السياسية.

والتركيز هنا تمّ على أساس إدراك الشباب لقضية مشاركتهم السياسية باعتبار الإدراك يعبر عن عملية إعطاء مدلولات وإضفاء معاني محدّدة، على أشياء وموضوعات محدّدة، وتكون هذه المعاني والمدلولات نابعة من خبرات الشخص وتجاربه السابقة ومفردات البيئة التي يعيش فيها.

والمقصود بالمشاركة السياسية للشباب مساهمتهم في المجال السياسي من خلال: الاهتمام بالحياة السياسية، وتشكيلهم رصيد من المعرفة السياسية، وسلوكهم الانتخابي، ونشاط الجمعوي والحزبي.

ويعدّ الاهتمام بالسياسة أحدّ مؤشرات المشاركة السياسية التي لا يمكن تجاهلها، وذلك على الرغم من أنّ هذا الاهتمام لا يمكن مساواته مع الممارسة، ولكنّه مع ذلك يعدّ بمثابة خطوة أولى، قد تدفع بصاحبها لإضافة خطوة ثانية، أكثر تقدماً نحو المزيد من المشاركة، وفي أغلب الأحيان لا يتمّ الانتقال للممارسة دون المرور على الاهتمام.

ومن بين مؤشرات المشاركة أيضاً المعرفة السياسية وتشير هذه العناصر إلى الحدّ الأدنى من المعلومات التي يجب أن يعرفها الشباب، حتى يستطيع فهم الحركية السياسية، ومن ثمّ الإسهام بالرأي أو بالأعمال في القضايا التي تعنيه، أي المشاركة السياسية، وتتضمّن معرفة المسؤولين عن صنع القرارات السياسية سواء كانوا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، وسواء كانوا معيّنين من طرف الدولة أو منتخبين من طرف الشعب، وكذا معرفة تسميات عدد محدود من الأحزاب السياسية المتواجدة في ساحة العمل السياسي الجزائري، وكذلك معرفة بعض القضايا القانونية البسيطة كالحّد الأدنى لسنّ التصويت وغيرها. وهي عبارة عن مؤشرات متنوّعة تشير إلى بأنّ الشابّ الذي يدرك جُلّها بأنّ لديه معلومات ومعارف سياسية ليست مقتصرة على هذه الأسماء والمسمّيات بصيغة معزولة، وإنّما تتعدّها إلى معارف أخرى بفعل ارتباطها بقضايا ومواضيع وحتى مشكلات سياسية مختلفة.

ومن المؤثرات الدالة على واقع المشاركة السياسية السلوك الانتخابي، الذي يتضمّن بعض الأبعاد التي تتعلّق بامتلاك بطاقة الناخب، والمشاركة في التصويت، والترشح أو إبداء نية الترشح، والمساهمة في الحملات الانتخابية، وغيرها. كما يعتبر الانتماء التنظيمي من بين القرائن الهامة على المشاركة السياسية، باعتباره خطوة متقدّمة في العمل السياسي، سواء كان في الجمعيات أو في الأحزاب السياسية.

وقد يصعب على الباحث والقارئ على السواء، فهم المظاهر المختلفة لمشاركة الشباب الجزائري، في ضوء الخصوصية التاريخية، دون دراسة السياق التاريخي لتفاعلات الحركة الشبانية والطلابية مع مختلف الأحداث والمراحل.

3- التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية

وستتمحور إشكالية دراستنا حول التساؤل الأساسي التالي:

- ما هي مظاهر المشاركة السياسية للشباب في الجزائر، وما العوامل التي تؤثر

على درجتها خلال المرحلة الراهنة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- التساؤل الفرعي الأول:

ما هي درجة الاهتمام السياسي للشباب في الجزائر في المرحلة الحالية؟

- التساؤل الفرعي الثاني:

ما هو مستوى المعرفة السياسية التي يمتلكها الشباب الجزائري؟

- التساؤل الفرعي الثالث:

ما هي طبيعة السلوك الانتخابي للشباب في الجزائر؟

- التساؤل الفرعي الرابع:

ما مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال النشاط الجمعي؟

- التساؤل الفرعي الخامس:

ما مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال النشاط الحزبي؟

4 - الدراسات السابقة:

وقد حاولت انتقاء الدراسات التي تخدم وظيفيا البحث، فمن طبيعة العلم أنه تراكمي، يكمل اللاحقون ما بدأه السابقون، ولن يتحقق التطور والتقدم في البحث، إذا كان كل باحث ينطلق في بحثه من الصفر.

- الدراسة الأولى: المشاركة السياسية للشباب¹

• الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأبعاد المتعددة لموضوع المشاركة السياسية للشباب بالإضافة إلى معرفة ملامح الوعي السياسي للشباب و أهم العوامل التي تساعد على زيادة المشاركة السياسية و العوامل التي تعرقل هذه المشاركة. و قد بلور الباحث أهداف دراسته في النقاط الآتية:

1 - محاولة التعرف على أهم أشكال المشاركة السياسية عند الشباب في المجتمع المصري.

2 - التعرف على أهم دوافع المشاركة السياسية عند الشباب.

3 - التعرف على أهم معوقات المشاركة السياسية عند الشباب .

4 - التعرف على أهم جوانب المعرفة السياسية عند الشباب.

5 - الكشف عن مدى فهم الشباب للمشاركة السياسية و أهميتها.

6 - التعرف على أهم مصادر المعرفة السياسية عند الشباب.

7 - التعرف على العلاقة بين الخصائص الاجتماعية و الشخصية لدى الشباب و بين مشاركتهم و معرفتهم للأمور السياسية.

8 - محاولة التعرف على أهم المقترحات الشبابية حول موضوع المشاركة السياسية.

• تساؤلات الدراسة:

وضع الباحث خمسة تساؤلات رئيسية تتفرغ منها مجموعة من الأسئلة الفرعية تسعى الدراسة للإجابة عليها و هي:

أ - ما مدى معرفة الشباب المصري بالأمور السياسية ؟ و ما مدى وعيه السياسي ؟

و يتفرغ من هذا التساؤلات الفرعية الآتية:

¹ - أحمد عبد العال الدردير: الشباب و المشاركة السياسية، رسالة دكتورة غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج- أسيوط، 1992 .

- ما مدى معرفة الشباب بالأحزاب السياسية الراهنة؟
 - ما مدى معرفة الشباب بمعنى أو مفهوم الحزب السياسي؟
 - ما مدى معرفة الشباب بأهمية الدور الحزبي في المشاركة السياسي؟
 - ب - ما مدى معرفة الشباب بالمشاركة السياسية و أهميتها؟
- و يتضمن هذا التساؤل الفرعية الآتية:

- ما مدى معرفة الشباب لمعنى المشاركة السياسية ؟
 - ما مدى فهم الشباب لأهمية المشاركة السياسية؟
 - ما مدى معرفة الشباب بأسباب أهمية المشاركة السياسية؟
 - ت- ما هي أهم جوانب و أوجه المشاركة السياسية للشباب؟
- وينقسم هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما مدى مشاركة الشباب في الانتخابات؟
 - ما مدى مشاركة الشباب في الاتحادات الطلابية؟
 - ما مدى مشاركة الشباب في النقابات العمالية؟
 - ما مدى مشاركة الشباب في عضوية الأحزاب السياسية؟
 - ما مدى مشاركة الشباب في حضور الدورات التدريبية التي تعدها الأحزاب؟

ث - ما هي أهم دوافع المشاركة السياسية؟ وأهم معوقاتها عند الشباب؟

- وينقسم هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما مدى معرفة الشباب بدوافع المشاركة السياسية ؟
 - ما مدى معرفة الشباب معوقات المشاركة السياسية؟
 - ما مدى وعي الشباب بمسؤولياته الاجتماعية متمثلة في مساهمته في حل المشكلات؟

ت- ما هي أهم مصادر المعلومات السياسية عند الشباب؟ و ما هو دورها في حثهم على المشاركة؟

ويتضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو دور وسائل الإعلام في حث الشباب على المشاركة السياسية؟
- ما هو دور الأسرة في التنشئة السياسية للشباب؟
- ما هو دور المدرسة أو الجامعة في حث الشباب على المشاركة السياسية؟
- ما هو دور الأحزاب السياسية في حث الشباب على المشاركة السياسية؟

• ما هي اقتراحات الشباب التي تفيد في زيادة المشاركة السياسية بالنسبة لهم؟

• **منهج الدراسة:**

اعتمد الباحث في إجراء دراسته على منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة.

• **أدوات الدراسة:**

استخدم الباحث في جمع بيانات البحث مجموعة من الأدوات هي:

1 صحيفة الاستبصار (الاستبيان بالمقابلة) و تحتوي على 56 سؤالاً تم اختبارها

اختباراً قبلياً و بعدياً للتأكيد .

2 -المعالجات الإحصائية كالنسب المئوية و اختبارات الدلالة و معاملات الارتباط.

3 -المقارنة حيث قارن الباحث النتائج التي توصل إليها بنتائج البحوث الأخرى.

• **مجالات الدراسة:**

***المجال البشري:** أجرى الباحث دراسته على عينة من شباب سوهاج قوامها 300

مبحوث موزعة على ثلاث فئات رئيسية لكل فئة 100 مبحوث الأولى من

شباب كليات فرع جامعة أسيوط بسوهاج و الثانية من العاملين بمصنع الغزل و

الفئة الثالثة من الفلاحين، و وحدة التحليل تمثلت في الشباب نفسه من سن

15-30 سنة.

***المجال الجغرافي:** تم إجراء البحث في محافظة سوهاج و التي تقع جنوب محافظة

أسيوط، و شمال محافظة قنا وتبعد عن القاهرة 489 كيلومتراً، وعن أسوان

بحوالي 425 كيلومتراً.

***المجال الزمني:** استغرقت الدراسة الميدانية حوالي ستة أشهر، بدأت في سبتمبر

1991 م.

• **عينة الدراسة:**

تضم عينة البحث ثلاث فئات هي الطلاب و العمال و الفلاحين من سن 15 سنة حتى

30 سنة، و توزعت العينة إلى ثلاث مجموعات الأولى 100 شاب من مصنع غزل

سوهاج بواقع 5 % من إجمالي الطلاب المنتظمين، 100 شاب من شباب الفلاحين بقرية

"إدفا" بواقع 5 % من الشباب المقيدين بجداول الانتخابات.

• **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن نسبة عالية ممن الشباب (ثلثي أفراد العينة) يرون أن المشاركة السياسية مهمة، ويعرفون معنى المشاركة السياسية ولديهم فكرة عن الأحزاب السياسية ويشاركون سياسيا.
- إن هناك علاقة إيجابية بين التعليم والمشاركة السياسية للشباب.
- إن العلاقة بين مستوى الدخل والمشاركة السياسية علاقة إيجابية.
- إن هناك علاقة إيجابية بين المهنة و بين المشاركة السياسية للشباب ولكنها ليست بدرجة القوة و التأثير مثل التعليم و مستوى الدخل.
- إن العلاقة بين الحالة الزوجية و المشاركة السياسية للشباب علاقة إيجابية فالشباب المتزوج أكثر مشاركة في العمل السياسي من الشباب غير المتزوج.
- تحتل المشاركة عن طريق الانتخابات المقام الأول من أوجه المشاركة السياسية للشباب يليها المشاركة عن طريق متابعة الأخبار السياسية ثم الاشتراك في مناقشات الأحزاب السياسية ثم عضوية النقابات و الاتحادات العمالية، و تحتل المشاركة من خلال الاتحادات الطلابية المقام الأخير.
- تبين من الدراسة انخفاض نسبة المشاركة السياسية للشباب من خلال عضوية الأحزاب السياسية، مما يوضح عدم فعالية الأحزاب في جذب الشباب و اقتناعهم بأهمية المشاركة.
- إن دوافع المشاركة السياسية للشباب تتمثل حسب أهميتها في تحقيق مكانة أدبية، يليها تحقيق الحرية وممارسة الديمقراطية، ثم العمل على تحقيق سيادة القانون، بينما تحتل دوافع مثل الرغبة في حل مشكلات المجتمع، واعتناق فكر سياسي، وتحقيق مكاسب شخصية المرتبة الأخيرة و بدرجات متساوية.
- إن معوقات المشاركة السياسية للشباب ترجع حسب أهميتها إلى المشكلات التي يعاني منها الشباب في المقام الأول يليها الخوف من السلطة ثم احتكار البعض للعمل السياسي فعدم وجود إمكانية مادية و أخيرا عدم اتصال القيادات بالشباب.
- تشكل وسائل الاتصال الجماهيرية كالإذاعة والتلفزيون أهم مصادر المعلومات السياسية للشباب ثم يلي ذلك القراءة.
- إن دور الأسرة في زيادة المعلومات السياسية للشباب دور محدود، مما يعني أن الأسرة المصرية بشكل عام لا تهتم بتنشئة الأبناء سياسيا.

إن غالبية الشباب يرون أن المدرسة والجامعة تلعب دوراً من أهم الأدوار في حث الشباب على المشاركة السياسية ودورها يفوق دور الأحزاب السياسية في الحث على المشاركة.

إن مقترحات الشباب لدفع عملية المشاركة السياسية في المجتمع تتمثل في الاهتمام بمشكلات الشباب والعمل على حلها ثم الاهتمام بالتوعية السياسية من خلال وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية يلي ذلك الاتصال الدائم بين الشباب والقيادات السياسية ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب واشتراك الشباب في وضع الخطط المتعلقة بمستقبلهم ثم تطوير التعليم وزيادة عدد اللقاءات السياسية والمعسكرات الشبابية. هذه الدراسة تناولت نفس الموضوع، لكنّ مشكلة البحث المثارة، ربما تختلف شيئاً ما عن دراستنا، باعتبار هذه الأخيرة أكثر تحديد من نظيرتها، والاختلاف الأساسي بين الدراستين يكمن في البعد الجغرافي، وقد أعطتنا صورة عن الواقع المصري، وصور تعاطي الشباب مع الشأن السياسي، وربما أشارت على بعض الخصوصيات المرتبط بالمصريين.

- الدراسة الثانية: دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل السياسي¹ - هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري، والوقوف على مستواها، ودرجة الوعي السياسي لدى الشباب، ومعرفة العوامل التي ساهمت في تكوينها وتشكيلها، وأهم المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية، ومحاولة توضيح العلاقة بين الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي.

- الفرضية الأساسية:

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، والتأكد من إثبات صحة أو خطأ الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه وهو: أنّ الثقافة السياسية ذات دور في تحديد مواقف الشباب من العمل السياسي.

- تساؤلات الدراسة:

¹ شحاتة السيد أحمد، دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل السياسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1993.

وضعت الدراسة مجموعة من التساؤلات الأساسية، تتبعها مجموعة تساؤلات فرعية، تتولى الدراسة الإجابة عليها، وهي:

- 1- ما هو مستوى ودرجة الثقافة السياسية الموجودة بين الشباب؟
- 2- ما هي أبعاد وحدود هذه الثقافة؟
- 3- كيف تكونت الثقافة السياسية بين الشباب؟
- 4- ما هي مصادر الثقافة السياسية، وأهم المؤسسات تأثيرا في تشكيل تلك الثقافة؟
- 5- ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية؟ وما هي أهم هذه المؤسسات نجاحا في عملية التنشئة؟
- 6- ما هي درجة المشاركة السياسية وما مستواها الموجود بين الشباب المصري؟
- 7- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى الإقبال أو العزوف عن العمل السياسي؟
- 8- ما هو دور التنظيمات الرسمية كالأحزاب والنقابات في تنشئة وتنقيف الشباب وحثه على المشاركة في العمل السياسي؟

هذا بالإضافة إلى محاولة إيجاد مجموعة من العلاقات بين عدد من القضايا منها:

- 1- هل هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الثقافة السياسية وتمط التنشئة والمشاركة في العمل السياسي؟
 - 2- ما هي العلاقة بين مستوى التعليم ودرجة الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي؟
 - 3- هل هناك اختلاف بين البيئة الاجتماعية (ريف وحضر)، ومستوى الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي؟
 - 4- ما هو الارتباط بين مستوى الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي، وبين اختلاف النوع أو الجنس؟
 - 5- هل هناك اختلاف بين الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي، وبين الانتماء أو عدم الانتماء إلى الأحزاب السياسية؟
 - 6- هل هناك علاقة بين الثقافة السياسية والموقف من العمل السياسي، وبين العمل ونوعيته أو البطالة وعدم وجود عمل أو وظيفة معينة؟
- المنهج والطريقة والأداة:
- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بواسطة العينة، باستخدام أداة الاستبيان.

- مجتمع الدراسة والعينة:

تم تطبيق الدراسة على مجتمعين: مجتمع حضري (الاسكندرية) والآخر ريفي (البحيرة)، واختار منها عينة عمدية

- نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال دراسته الميدانية إلى عدد من النتائج عرضها في ثلاث

محاور:

أ - نتائج خاصة بالثقافة السياسية للشباب المصري:

- 1 يملك الشباب المصري ثقافة سياسية على مستوى جيد، تتميز بارتفاع مستوى المعرفة بالأشخاص والأحزاب السياسية والمسؤولين عن صنع القرارات السياسية مع تسجيل انخفاض ملحوظ إذا قيس بمعرفة المؤسسات والسلطات الموجودة في المجتمع.
- 2 تلعب الأسرة ونظام التعليم دورا محدودا كمصدر للثقافة السياسية للشباب.
- 3 تلعب جماعة الأصدقاء ووسائل الإعلام دورا مؤثرا في للثقافة السياسية للشباب.

4 تختلف النظرة إلى الأحزاب السياسية باعتبارها مصدرا للثقافة السياسية وفقا

للانتماء أو انعدامه قياسا بالعضوية إليها.

ب - نتائج خاصة بتنشئة الشباب المصري:

تتخذ الأسرة المصرية موقف التحذير والمعارضة في ما يتعلق باتجاه أو رغبة شبابها في المشاركة في أي عمل سياسي، ومن ثم تنشئ الأسرة المصرية أعضائها على البعد عن المشاركة والعزوف عن أي نشاط سياسي، بل وتغرس نفوس شبابها أحيانا الخوف من عواقب تلك المشاركة والرغبة مما سيصيبهم إن أقبلوا على خوضها، وذلك عن طريق سرد ما حدث في الماضي لبعض الشباب، أو ما عايشته الأسرة نفسها من أحداث وما اكتسبته من خبرات تؤيد وجهة نظرها.

ت - نتائج خاصة بمستويات المشاركة السياسية للشباب المصري:

- 1 يميل معظم الشباب المصري إلى الحديث عن السياسة ومناقشتها، أكثر من الاشتغال بها والمشاركة والعمل في ميدانها.
- 2 - إن مستوى المشاركة السياسية للشباب المصري، والخاص بحضور الندوات واللقاءات السياسية، أقل من المشاركة في مناقشة الأمور السياسية.

3 -ارتفعت نسبة مشاركة الشباب المصري في عملية التصويت عند المنتمين للأحزاب السياسية، وتضاءلت بصورة واضحة عند غير المنتمين، وتظهر نظرة الشك والريبة وعدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية بين الشباب وخاصة غير المنتمين، أو المنتمين منهم لأحزاب المعارضة.

4 يحجم الشباب عن المشاركة في العمل السياسي، وعلى مستوى الترشيح للانتخابات المختلفة بصفة عامة.

5 تلعب الثقافة السياسية دورا مؤثرا في تحديد موقف الشباب من العمل السياسي، سواء بالمشاركة فيها أو بالعزوف عنها، إلا أنّ هذا الدور يكون محدودا إذا ما قورن بتأثير المناخ العام السائد في المجتمع. استطاعت هذه الدراسة أيضا، أن تنقل صورة عن درجة الوعي السياسي ومستوى الثقافة السياسية التي يمتلكها الشباب المصري، معتمدة على قواعد وأدوات منهجية، مكنتها من توظيف المعطيات الميدانية المميزة للحالة المصرية، لصالح الخروج بتحليلات ونتائج مفيدة.

- الدراسة الثالثة: المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر¹

مشكلة البحث:

ترتبط درجة المشاركة السياسية للمرأة في أي مجتمع بالمكانة الحقيقية التي تحظى بها بين أفرادها والواقع الذي العام الذي تعيشه، هذا الأخير الذي يقع تحت تأثير العديد من العوامل الخاصة بالعادات والتقاليد المترسبة في الأذهان وفي الممارسات أيضا، وكذلك النسق التنظيمي للمجتمع وما يتضمنه من قوانين ولوائح تنظيمية، بالإضافة إلى كل ذلك العملية التاريخية التي خضعت لها صيرورة التغيير فيه وتأثير ذلك على المرأة. ومن هذا المنطلق، فإننا في هذا البحث سنحاول الكشف عن أهم المتغيرات والعوامل البارزة والمؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال تحليل ومناقشة مختلف مظاهرها وأبعادها وأيضا درجة فعاليتها معتمدين في ذلك على التساؤل الرئيسي التالي: "ما هي المتغيرات البنائية والوظيفية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة

¹ نعيمة نصيب، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 19.

الجزائرية". وللإحاطة بجوانب هذا التساؤل تم تحديد متغيراته في التساؤلات الفرعية
الموالية:

(1) تساؤلات البحث:

1. إلى أي مدى يؤثر المحيط الأسري على التكوين السياسي للمرأة الجزائرية؟
2. ما مدى تأثير مشاركة المرأة في النوادي الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني على فعالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟
3. ما هي أهم القضايا و المجالات السياسية التي تدافع عنها المرأة والتي تفضل أن تنشط في إطارها؟
4. ما هي أهم التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في نشاطها السياسي، وما هي أهم آليات تطوير هذا الأخير؟
5. كيف تنظر المرأة الجزائرية لمستقبل المشاركة السياسية في الجزائر؟

(2) تحديد المفاهيم:

لقد تم الاعتماد على من مجموعة المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث والمتمثلة في المشاركة السياسية، الديمقراطية، الدولة السلطة الأحزاب السياسية وتمكن المرأة.

(3) المنهج:

نظرا للطبيعة الكيفية المتعمقة لموضوع البحث فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة.

(4) أدوات جمع البيانات:

بالنظر إلى المنهج المطبق في هذا البحث فإن الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات، هي أداة دليل دراسة الحالة إضافة إلى ذلك، فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الأخرى كالوثائق والسجلات والملاحظة.

(5) عينة البحث:

لقد تمّ تطبيق البحث الميداني على عينة من المبحوثات، بعدد كلي 41 حالة من النساء اللواتي لهن نشاطات سياسية فعلية، وقد انقسمت العينة إلى 30 مبحوثة من الناشطات في الأحزاب السياسية في ولاية عنابة، و 11 حالة من اللواتي ينشطن على المستوى الوطني في إطار البرلمان.

(6) تقسيم فصول الرسالة:

لقد تم عرض هذا البحث في إطار خمسة فصول، ثلاث منها نظرية تضمن الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، وكذا رؤية تحليلية للمشاركة السياسية للمرأة في نماذج مختارة من بعض المجتمعات ثم فصلا للدراسات السابقة.

أما الفصلين الباقيين فيتعلق الأول بالإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث في حين يشمل الثاني متغيرات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بصفة عامة ثم عرض وتحليل نتائج الدراسات الميدانية.

وانتهى البحث بخاتمة عامة تقدم رؤية عامة للمشاركة السياسية للمرأة.

(7) نتائج البحث:

● بداية إن العرض التاريخي لتطور الوضع السياسي للمرأة الجزائرية قد بين فعاليتها الظرفية، المتعلقة بالأحداث الآنية التي تعيشها الجزائر والتي تتطلب تدخل المرأة ومشاركتها، وقد كانت هذه الأخيرة من خلال تعبئة واسعة ومنظمة وفقا للأهداف للوطنية، الأمر الذي جعل الحركة النسائية الجزائرية تدمج اهتماماتها العامة في القضايا الوطنية وتبتعد نسبيا عن القضايا النسائية.

● وجود تأثير بارز للمحيط الأسري على المشاركة السياسية للمرأة، حيث أن الاتجاه السياسي الموجه للأسرة قد عمل على تفعيل دور المرأة السياسي واستفادتها من الامتيازات المصاحبة لذلك، وعليه فإن تنشئة المرأة في جو أسري ميسر قد ساهم في خلق الظروف المناسبة لممارستها الفعلية للسياسة.

● وجود علاقة ايجابية بين المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها في النشاط العام وتنظيم المنهج المدني، حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة مرحلة تدريبية للمرأة، عملت من

خلالها على الاحتكاك بمشاكل عامة الشعب وساهمت في حلها، وأيضاً تبادلت خلالها الآراء والأفكار مع زملائها من الفاعلين في هذا المجال، وبالتالي تكوين رؤية عامة بلورت أفكارها وساهمت في توجيهها سياسياً.

• تتركز اهتمامات المرأة من خلال نشاطها السياسي حول القضايا ذات الطابع الاجتماعي الخدماتي وهي بذلك تؤكد التقسيم الاجتماعي للأدوار بمحض إرادتها، حيث تمحورت اهتماماتها في التعليم، الصحة، الخدمات، حقوق الإنسان الطفولة... الخ. وهي نفس الأدوار التي حددها لها المجتمع. وبالتالي فإن جل المهام التي تضطلع بأدائها لا تخرج عن هذا الإطار.

• إن المرأة تناولت القضايا الخاصة بها عن طريق الشعارات والخطابات لا غير، وبقية بعيدة عن تناولها بصورة فعلية مؤثرة سواء في البرلمان أو على مستوى الأحزاب.

• أن التواجد السياسي للمرأة هو في الأغلب صوري غير فعال يجعل من المشاركة السياسية للمرأة، هي الغاية النهائية له.

• أن هناك العديد من التحديات التي تعوق المرأة من الممارسة الفاعلة للنشاط السياسي، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. التأثير السلبي للموروث الثقافي وعلاقة ذلك بالنظرة التمييزية بين الرجل والمرأة وتأثير ذلك على تقبلها اجتماعياً في الوسط السياسي.

2. تحمل المرأة لأعباء مضاعفة (أسرية – مهنية – سياسية)، وصعوبة التوفيق بينها مما يقلل من فعاليتها ونشاطها السياسي.

3. التبعية المستمرة من قبل المرأة للرجل أثناء عملية اتخاذ القرارات سواء الأسرية أو العامة، الأمر الذي أثر سلباً على ثقتها في نفسها وثقة الآخرين فيها وبالتالي التشكيك في قدراتها.

4. آليات الممارسة السياسية، والتي ترتبط أولاً بالإرادة الشعبية والتي تميل في أغلبها لصالح الرجل بالإضافة إلى مختلف الممارسات السياسية العنيفة أحياناً والتي تؤثر سلباً على المرأة.

5. افتقار المرأة للمهارات اللازمة لمزاولة المهام السياسية نتيجة قلة الخبرة.

6. عدم الاهتمام الحزبي بقضايا المرأة عامة، وبتفعيل دورها في هياكلها التنظيمية الخاصة بها.

7. مساهمة المرأة في تنشئة أجيال تحمل أفكار تعمل على إقصاء المرأة من المجال السياسي.

وبالنسبة لاستشراف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية فإن الدراسة قد أكدت أنه مستقبل فيه الكثير من التفاؤل لا سيما إذا تدعم وضع المرأة بالاعتماد على مجموعة من الآليات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تضافر جهود جميع الأفراد المجتمع للمساهمة في تطوير المرأة سياسيا من خلال الاستعمال الموضوعي للمقومات الحضارية والاستفادة من العناصر الإيجابية للموروث الثقافي في تدعيم مشاركة سياسية فاعلة للمرأة.

2. اهتمام المرأة في حد ذاتها، بالمجال السياسي والعمل على تكوين نفسها في تنمية قدراتها.

3. على الحكومة القيام بالتطبيق الحقيقي للمبادئ الدستورية الخاصة بالحريات الأساسية، والعمل على دعم مشاركة المرأة سياسيا، من خلال إنشاء المرافق العامة التي تخفف الأعباء الملقاة على عاتقها، بالإضافة إلى نشر فكر اجتماعي يؤمن بقيم المشاركة بين الجنسين، وذلك بالاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة، والمدرسة. بالإضافة إلى إتاحة الفرص للنساء لتولي المناصب القيادية في الدولة، وأيضا العمل على معالجة قضايا المرأة في إطار القضايا الوطنية الكبرى.

بالنسبة للأحزاب فعليها تبني قضايا المرأة وتقديمها للرأي العام، بالإضافة إلى العمل على تدريب وتكوين النساء ودعم مشاركتهن في الانتخابات.

وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في البعد الجغرافي، مما يجعلها كاشفة لكثير من المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، على المشاركة السياسية في الجزائر، وبالتالي تمدنا بالكثير من المعطيات المتعلقة بالحالة الجزائرية، تشكّل خلفية معرفية، تدعم أسلوب تحليلنا للمعطيات الخاصة بالمشاركة السياسية للشباب، وهذا انطلاقا من كون

الشباب والمرأة جزء من مجتمع واحد هو المجتمع الجزائري، ومهما كانت الخصوصيات المميزة لكليهما، فإنها لا تستطيع أن تلغي الخصائص المشتركة بينهما.

- الدراسة الرابعة: الفعل الجمعي في الجزائر: حالة وهران¹

بدأ الباحث بإعطاء لمحة عن تاريخ المجتمع المدني في الجزائر، وظروف نشأته، والأحداث الكبرى التي ساهمت في بروزه، مثل أحداث 05 أكتوبر. والدراسة عبارة عن بحث ميداني، استخدم طريقة المسح بالعينة، حيث شملت دراسته 95 جمعية تنشط كلها بولاية وهران (وتعتبر ثاني ولاية في الجزائر بعد العاصمة، وتقع في غرب البلاد)، من دون أن يوضّح القواعد التي اعتمدها في اختيار العينة، وتدور هذه الدراسة الميدانية حول ثلاثة محاور رئيسية هي: خصائص الجمعيات الوهرانية، المكونات الاجتماعية لمؤطري الجمعيات، تقييم المؤطرين وتمثلاتهم للواقع الجمعي. وجرت هذه الدراسة في مرحلة التعددية، أي بعد صدور قانون الجمعيات سنة 1990.

وقد تم عرض أهم ما توصلت إليه الدراسة كما يلي:

• خصائص الحياة الجمعوية في ولاية وهران:

(1) طبيعة الجمعيات: ويشير هنا إلى هيمنة الجمعيات الثقافية بنسبة 42.10% ثم تليها الجمعيات الاجتماعية بنسبة 30%، كما لاحظ أنّ الجمعيات الثقافية والاجتماعية والصحية تتركز في وسط المدينة، أما الجمعيات الرياضية ولجان الأحياء فتنتشر في الضواحي.

(2) المشكلات التي تعترض تأسيس الجمعيات: يقر 40% بأنهم لم يواجهوا أية

صعوبات عند إنشاء جمعياتهم، في حين أنّ 60% يذكرون نوعين من المشكلات:

- نقص الإمكانيات لاسيما إيجاد مقر للجمعية.

- ثقل بيروقراطية الإدارة.

(3) تطور أعضاء الجمعيات (من النشأة إلى الآن):

- شهدت غالبية الجمعيات زيادة معتبرة في عدد أعضائها.

¹ Omar DERRAS: le fait associatif en Algérie le cas d'Oran, INSANIYAT, Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, CRASC, N:8, may-aout, 1999, pp 95, 117.

- تفوق عدد الجمعيات صغيرة الحجم، حيث أن 34.74% منهم لديهم منخرطين بين 10 و30 عضو، و19% منهم لديهم ما بين 31 و50 منخرط. غير أنّ هذه الأرقام موضع تحفظ، لأنّ معظم المؤطرين يميلون لتضخيم المشتركين، لاعطاء صورة حسنة عن جمعياتهم.

(4) سن الأعضاء ومستواهم: بصفة عامة يعتبر العمل الجمعي في وهران عمل شباني، حيث يمثل الشباب 70% من إجمالي الأعضاء. وفيهم نسبة كبيرة من الطلبة الجامعيين.

(5) الدوافع للانضمام: ثمة سببين:

- الأول منفعي: يمثل ثلث العينة ويكمن في شعور الفرد بأنه ينفع نفسه والمجتمع
- الثاني: اندماجي، موجود بنفس النسبة ويكمن في الشعور بالاندماج اجتماعيا ومهنيا.

(6) برامج نشاط الجمعيات: تتميز الجمعيات الوهرانية بدرجة من الديناميكية والحيوية.

(7) تمويل الجمعيات: الدعم المقدم للجمعيات، كان سببا في تعرض الجمعيات لألوان متعددة من الضغط والصراع، خاصة من طرف السلطات العمومية.

(8) شبكات الجمعيات: تتسم بعدم الكثافة والتوسع المحدود من جهة، وتتسم كذلك بكونها قطاعية ومحددة جغرافيا وغير منتظمة.

• المكونات الاجتماعية لمؤطري الجمعيات:

(1) الفئات الاجتماعية المهنية ضمن كوادرات الجمعيات: يتضح من توزيع قادة الجمعيات أنّ الإطارات والطبقة الوسطى، تمثل 25%، وفئة الطلبة تمثل 19%، والطبقات الشعبية 15%، والنخبة لا تمثل سوى 10%.

(2) سن ونوع قادة الجمعيات: تتسم بوجود مكثف للفئة 21-30 سنة، المكونة أساسا من العاطلين والطلبة.

(3) المستوى التعليمي لأعضاء المكاتب: يغلب عليه المستوى لجامعي بنسبة 40.2%

(4) وضع قادة الجمعيات بالنسبة للنشاط السياسي: صرح 60% من قيادات الجمعيات بنفي العلاقة مع الأحزاب السياسية، بينما تردد 21% منهم، واعترف 20%

بأنهم ينتمون على أحد الأحزاب السياسية، وفق هذا الترتيب: جبهة التحرير الوطنية، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، وأخيرا حركة النهضة.

• تصور ورؤية القادة لواقع العمل الجمعي حاليا:

(1) التطوع يمثل إحدى صور التضامن في الماضي (التوزيع كمثال).
(2) النقد الذاتي للواقع: الافتقار إلى روح المبادرة، الجو غير الصحي وما ترتب عنه من صراعات.

(3) تقييمهم لواقع الجمعيات حاليا في الجزائر: هناك رأيين:

- تدني مستوى الممارسة.

- حالة الفتور التي تشهدها الحياة الجمعوية، بسبب تأثيرات الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد.

في النهاية خلص الباحث إلى أن الحركة الجمعوية ما زالت في مرحلتها الجنينية. وتتقاطع الدراسة مع موضوع الشباب من جهة، ومع موضوع المشاركة السياسية من جهة أخرى، بالنسبة لتناوله للشباب يظهر من خلال تناول متغير العمر في علاقته بالانخراط في الجمعيات، وفي علاقة متغير العمر أيضا بتأطير الجمعيات، وقد أشرنا في دراستنا بأن النشاط الجمعي هو صورة من صور المشاركة السياسية، كما نلاحظ أيضا من خلال دراسته تناوله لقضية علاقة الجمعيات ذاتها، وكذا علاقة قياداتها بالعمل السياسي والحزبي.

الدراسة الخامسة : الشباب العولمة ونسق القيم¹

• استهل الأستاذ الباحث دراسته بالإشارة إلى أهمية الشباب في السياق

الحالي، ثم تناول التصورات الحديثة حول الشباب كمفهوم، وكموضوع للدراسة من المنظور السوسيولوجي ليخلص إلى تساؤلات البحث

• تساؤلات البحث/ وقد انطلق من التساؤلات التالية:

كيف سيكون مصير القيم أمام ثقافة العولمة الجارفة، خاصة إذا علمنا أن السباب هم أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والقيمية السريعة؟ وكيف ينظر الشباب العربي إلى العولمة كثقافة وقيم؟ وهل يعيش شبابنا فعلا صراع القيم؟ وما

¹ عبد العالي ديلة، الشباب، العولمة ونسق القيم، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول التغير القيمي في المجتمع الجزائري، جامعة فرحات عباس بسطيف، مايو 2009، ص9.

هي أهم المواضيع التي يفكر بها شبابنا، وهل الشباب هم مصدر مشكلاتنا الاجتماعية أم أنّ مجتمعاتنا هي بحدّ ذاتها مشكل للشباب اليوم؟ وكيف يتصور الشباب مستقبلهم وما هي نظرتهم الخاصة على المستقبل، في ظل هذه الظروف والمتغيرات؟

• المفاهيم الأساسية للبحث:

حيث قام بتحديد خمسة مفاهيم تعتبر أساسية للبحث وهي:

- التغيير الاجتماعي

- القيم

- صراع القيم

- العولمة

- الشباب

• إجراءات الدراسة: أجريت هذه الدراسة على عينة من طلاب جامعة بسكرة بلغت 280 طالبا، موزعين على تخصصات كلية الآداب، ويدرسون بالسنة الثالثة والرابعة (لامتلاكهم الخبرة والدراية)، ولم يفرق بين الإناث والذكور، واعتمد على عينة عشوائية بسيطة، واستخدم المنهج الوصفي، أما الأداة المطبقة، فقد تم الاعتماد بشكل كلي على استبيان احتوى 23سؤالا، يغطي تساؤلات البحث.

• نتائج الدراسة: وقد كانت النتائج على النحو التالي:

1. أنّ أغلب المبحوثين كانوا من الإناث، وهي الفئة الغالبة حاليا في المؤسسات التعليمية.

2. تراوحت أعمارهم بين 20 و25 سنة.

3. عكس ما كان يتوقع الباحث، فإنّ نظرة الشباب كانت جد إيجابية بنسبة (90%)، ورضاهم عن الواقع بلغ (85%)، وفسرها بأنّ الشباب الجزائري رغم الصعوبات التي يعيشها، والأحداث التي مرت بها الجزائر، لم تؤثر في ثقته بنفسه، وبمستقبله ومستقبل البلاد، ولم يرد أن تسيطر عليه نظرة التشاؤم.

4. سيطر موضوع العمل على المواضيع التي يفكر فيها الشباب، بنسبة تصل إلى (80%)، والموضوع الذي يليه هو الزواج بنسبة (10%)، ثمّ موضوعي الهجرة والسكن بنسبة (5%) لكل منهما.

5. وتوصلت الدراسة أيضا على أنّ أغلبية الشباب لديه نظرة إيجابية للعولمة، وكانت النسبة (65%) مقابل (35%) أبدوا نظرة سلبية.

6. كما أظهرت النتائج أنّ الشباب الجزائري غير متمسك بتقاليده، بسبب تأثيرات العولمة ووسائل الاعلام.

7. كانت آراء الشباب تصب في اتجاه تشجيع الهجرة السرية بنسبة (92%) منهم، ولكن في نفس الوقت لا يرغب الشباب الجامعي المبحوث بالهجرة السرية حتى لو أُتيحت له الفرصة.

8. النتيجة الثامنة أبرزت أنّ الشباب الجزائري مهتم أكثر بالمواضيع الاجتماعية، ثم المواضيع الدينية، ومواضيع المستقبل، وبنسبة أقل المواضيع السياسية، ثم الرياضية، الخ.

9. وعن موضوع الجنس، ذكرت نسبة (74%) من الشباب المبحوث (وأغلبيتهم من الإناث)، أنّه مازال من الطابوهات.

وتتقاطع الدراسة مع بحثنا في العديد من العناصر، فهي على جانب كونها دراسة جزائرية، وقد أشرنا إلى شح الدراسات الجزائرية في موضوع الشباب، فإنّ المسح بالعينة الذي اعتمدت عليه الدراسة الميدانية، قد تمّ في الوسط الجامعي، ومفرداته هم الطلبة أو ما أطلقنا عليهم الشباب الجامعي، زد على ذلك بعض المعطيات التي تتشابه مع جانب من جوانب المشاركة السياسية للشباب، خصوصا الاهتمام السياسي.

- الدراسة السادسة: التفاوت الثقافي بين الأجيال في المجتمع المدني السوري

دراسة سوسيولوجية ميدانية في ثقافة الشباب السوري، بحث لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من إعداد: طلال عبد المعطي مصطفى، إشراف الدكتور: عبد الكريم اليافي والدكتور عدنان مسلم، جامعة دمشق

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع التفاوت الثقافي بين الأجيال في المجتمع الديني السوري استنادا إلى دراسة سوسيولوجية ميدانية في ثقافة الشباب السوري في مدينة دمشق وبالتالي استندت هذه الدراسة على مفهومين أساسيين: الأول الثقافة والثاني الشباب.

والثقافة من المفاهيم السوسيولوجية التي لقيت اهتماماً واسعاً في الوقت الحاضر فقد استخدمه الأديب والفيلسوف والسياسي كما استخدمه الأنثروبولوجي والمؤرخ وعالم الاجتماع وفق المنظور الذي يناسب تخصصه ونظراً للعلاقة الوظيفية بين الثقافة والمجتمع فقد شكل مفهوم الثقافة أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ولكن نظرا

لاتساع ميدان علم الاجتماع في الوقت الحاضر وكثافة البحوث الميدانية والنظرية على مستوى مختلف فروع تخصصية فقد بدأت بعض مفاهيمه تتخذ لنفسها قنوات مستقلة أو فروعاً تخصصية في نطاق علم الاجتماع العام وفي مقدمتها مفهوم الثقافة.

أما المفهوم الثاني للشباب وقد لقي اهتماماً واسعاً حتى أضحت ظاهرة عالية كما للشباب دور بارز مميز في مسيرة المجتمع النمائية باعتبار القطاع الأكبر والحيوي في مجمل التركيبة المجتمعية وذلك أن الاهتمام به يعد مؤشراً على اهتمام المجتمع بمستقبله الذي سيكون به ومن خلاله ويحتوي الفصل الأول من هذا البحث الاتجاهات النظرية الرئيسية في علم الاجتماع والتي تناولت موضوع ثقافة الشباب وقد تضمن:

أولاً: الاتجاه الوظيفي لدراسة ثقافة الشباب وبيّن فيه الباحث محور اهتمامه في دراسة ثقافة الشباب من خلال تأكيده على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية والنظم في ضوء ما تهتم به في تحقيق الثبات والتوازن الاجتماعي.

ثانياً: اتجاه الحركة الجيلية وصراع الأجيال ويعد (كارل مانهايم) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه من خلال استناده إلى فكرة الوحدات الجيلية في رؤيته لمشكلات الفجوة بين الأجيال.

ثالثاً: الاتجاه النفسي الاجتماعي ويعد (كينيث كنيستون) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه وينفرد هذا الاتجاه بالنظر إلى مرحلة الشباب كغيرها من مراحل الحياة الأخرى على أنها مرحلة انتقالية.

رابعاً: اتجاه الثقافة الفرعية ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه كل من (ماكلاغ لي وجوردن وريمون فيرت وسوينجورد) وعرضنا فيه لأهم المتطلبات الرئيسية لدراسة الثقافة الفرعية والخطوات التي عبر بها هذا الاتجاه لدراسة ثقافة الشباب.

أما الفصل الثاني ويحتوي كل من مفهوم الشباب والثقافة.

أما الفصل الثالث فقد تناول الحركة الشبابية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوري المعاصر وقد تضمن:

أولاً: المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أواخر الحكم التركي.

ثانياً: المعطيات الاجتماعية والثقافية في فترة الإنتداب الفرنسي 1920-1924.

ثالثاً: المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فترة ما بين 1945-1962.

رابعاً: المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فترة ما بين 1963-1998.

خامساً: الشباب وإشكالية الاندماج في المجتمع السوري وأبرز فيه الظاهرة الأساسية لممارسة الشباب لثقافتهم.

الفصل الرابع تضمن الإجراءات المنهجية في التصميم والتنفيذ وقد أحتوى مايلي:

- الفروض العلمية المسيرة للدراسة الميدانية.
 - المفاهيم الأساسية التي تتضمنها الدراسة الميدانية.
 - مجالات الدراسة الميدانية.
 - المجتمع الأصلي والعينة في الدراسة الميدانية.
 - الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية.
 - حملة جمع البيانات في عملية تفرغ البيانات وتصنيفها.
- أما الفصل الخامس فقد أشتمل على عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها، كما أكدت صورة الذات في ثقافة الشباب والأدباء عددا من الملامح الأساسية لشخصية الشباب السوري بالمقارنة بالشباب الغربي.

أظهرت النتائج ميل ثقافة الشباب إلى التميز عن عالم الكبار، من خلال تكوين جماعة الأقران الخاصة بهم المستندة إلى التوافق بالآراء، وثقافة الشباب في سورية تتجه إلى حل المشكلات الأسرية والمجتمعية، لا ثقافة تثير المشكلات مشكلات خارجة عن إرادتهم تتعلق بالواقع المعاش، وبالتالي نستطيع القول بأنه لا يوجد أزمة مستعصية الحل بين الشباب والكبار، أو ما يمكن تصوره من هوة بين الجيلين إنما الحاصل هو اختلاف في الرؤية بين الجيلين.

• توظيف الدراسات السابقة:

لقد كانت هذه الدراسات السابقة بالنسبة لنا بمثابة خبرات جاهزة، يعيش الباحث من خلالها مع تجارب الباحثين الذين سبقوه في هذا الطريق، فهناك دائما فرقا بين يدخل عالم مجهول لا يعلم عنه شيء، وبين من يمتلك معلومات عن هذا العالم استقاها ممن زاروا هذا العالم، واكتشفوه من قبل، من هنا فإن أكبر إفادة أتاحتها الدراسات السابقة التي اطلعت عليها بالنسبة لي هي ذات طابع معنوي، فلا أخفي سرا إن قلت بأنني عندما انطلقت في الموضوع كان يمتلكني نوع من الخوف من اقتحام مجال كهذا، لكنني حينما حصلت على بعض الدراسات السابقة واطلعت عليها بدأت أشعر بالاطمئنان، وتولدت لدي دافعية للتقدم أكثر في البحث.

وكان من الطبيعي أن أجد في الدراسات السابقة العديد من الأجوبة على الأسئلة التي كانت تراودني خصوصا في المنهجية، ويمكن ان أذكر أهم الجوانب التي تم توظيفها لصالح البحث الحالي اعتمادا على الدراسات السابقة المذكورة كما يلي:

- زيادة الدقة في ضبط التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية وهذا من خلال المقارنة مع الفرضيات والتساؤلات التي انطلقت منها بعض هذه الدراسات.
- الاستفادة من هذه الدراسات في عملية استخراج المؤشرات الخاصة بالمشاركة السياسية، وقد استطعت الخروج بمؤشرات أكثر دلالة من خلال الاعتماد على هذه التجارب البحثية.
- الاستفادة من اجتهاداتهم في التحديدات الإجرائية لكل من الشباب والمشاركة السياسية، باعتبار هذه التحديدات تتميز بالواقعية، بحيث لم ننطلق من فراغ في ما قمنا به.
- لا شك أنّ الخطة التي اتبعوها كانت بالنسبة لنا أرضية تمّ تطويرها وإثرائها وتكييف بعض الأفكار الواردة فيها وبذلك ساهمت في إعدادنا لخطة البحث المعتمدة.
- من بين أهم جوانب الاستفادة التي نلناها من خلال اطلعنا على الدراسات السابقة، الاستبيان الذي تمّ استخدامه في هذه الأبحاث والتي شكّلت بالنسبة لنا أرضية انطلاق، أعانتنا بصفة معتبرة في بناء استبيان الدراسة الحالية.
- النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات حول واقع المشاركة السياسية للشباب، حتى وإن اختلفت السياقات الجغرافية والزمنية التي أنجزت فيها، فقد سمحت لنا بعقد بعض المقارنات التي تفيد فهم النتائج المتوصل إليها.

ثانيا: الإجراءات المنهجية المتبعة في جمع المعطيات الميدانية

1. مجالات الدراسة:

وتشمل المجالات الثلاثة المعروفة ذات البعد البشري والجغرافي والزمني، ويمكن توضيحها كما يلي:

أ - المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة بجامعة منتوري بقسنطينة، وهي إحدى أهم جامعات القطر الجزائري، ويقع مقرّها المركزي على بعد 5 كم من وسط مدينة قسنطينة، على مشارف الطريق المؤدّي إلى مطار عين الباي بقسنطينة (محمد بوضياف حاليا)، ولذلك

كانت تعرف باسم جامعة عين الباي، وقد تمّ وضع حجر الأساس لإنشاء جامعة قسنطينة سنة 1968 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين.

للتذكير المركز الجامعي بقسنطينة، تمّ إنشاؤه بمقتضى المرسوم الصادر سنة 1961، الممضى من طرف رئيس دولة الاستعمار الفرنسي، الذي يحمل إنشاء مركزين جامعيين في الجزائر: واحد في وهران والآخر في قسنطينة¹.

انطلقت جامعة قسنطينة في أوّل تجربة لها في السنة الجامعية 1969/1970 في بناية صغيرة بوسط المدينة تعرف (بالمدرسة)، باعتبارها جامعة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية بعد أن كانت مركزا جامعيًا يتبع جامعة الجزائر العاصمة² قبل صدور الأمر المتعلّق بإنشائها، حيث وبتاريخ 17 جوان 1969 صدر الأمر رقم: 54-69 المتضمّن إنشاء جامعة قسنطينة. وتشتهر الجامعة المركزية ببنائيتها الهندسية المبدعة، حيث قام بتصميمها المهندس البرازيلي المعروف "نمير أوسكار" scar NIEMEYER.

وفي أكتوبر من سنة 1970 انتقلت إلى مقرّها الحالي بطريق عين الباي، وقد عرفت منذ ذلك التاريخ تطورا سريعا كما وكيفا، في جميع المجالات والتخصصات باعتبارها جامعة نموذجية³. وبتاريخ 1998 أطلق عليها إسم " الاخوة منتوري" بقرار وزاري رقم 136 مؤرخ في 1997/12/12.

يبلغ عدد الهيئة التدريسية بالجامعة حاليا 2276 أستاذا من رتب مختلفة، منهم 289 أستاذ تعليم عالي، 360 أستاذ محاضر، 742 أستاذ مساعد، و72 مساعد. وتضمّ الجامعة حاليا 11 كلية موزعة على عدد من المجمّعات كما يلي:

- مجمع الجامعة المركزية وتضمّ: كلية العلوم الدقيقة، كلية علوم الطبيعة والحياة، كلية الآداب واللغات.

- مجمع شعاب الرصاص ويضمّ الجذع المشترك (العلوم الدقيقة، تكنولوجيا، إعلام آلي).

- مجمّع تيجاني هدام ويضمّ كلية الحقوق

- مجمّع أحمد حماني (زرزارة سابقا) ويضمّ كلية الهندسة.

¹ UNIVERSITE MENTOURI DE CONSTANTINE, parcours et perspectives, décembre 2007,p03.

² فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، ط2، 2006، ص168.

³ المرجع نفسه، ص169.

- مجمّع زواغي سليمان ويضمّ كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية،
وقسم العلوم السياسية.

- مجمّع حي الصنوبر ويضمّ كلية الطب.

- مجمّع المدينة الجديدة علي منجلي وتضمّ كل من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير، وكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

- مجمّع الأمير عبد القادر ويضمّ قسم الصيدلة، وجراحة الأسنان.

- مجمّع الخروب ويضمّ قسم العلوم البيطرية.

ب - المجال الزماني:

يمكن القول أنّ انطلاقة العمل البحثي في الموضوع، تمت منذ التسجيل الأول في
الدكتوراه الذي تمّ في أكتوبر من سنة 2001، بعد مناقشة مع الأستاذ المشرف الذي
وجّهني لتناول الموضوع. وخلال كلّ هذه السنوات عملت على ثلاث جهات: وهي
التأسيس المنهجي للموضوع والتأسيس النظري له، وأخيرا المحكّ الميداني. والعمل في
هذه الجهات لم يكن متعاقبا، بمعنى أن كل مرحلة تمتّ في فترة زمنية تليها التي بعدها،
وإنّما بقيت ورشات مفتوحة، إلى غاية نهاية البحث في أبريل سنة 2010، وهو أمر طبيعي
بسبب أنّ البحث هو نسق تتساند وتتكامل جميع عناصره، حتى وإن كانت ورشة البحث
الميداني، هي آخر الورشات التي أنهت أعمالها، حيث تمّ تطبيق الاستبيان خلال الفترة
الممتدّة من بداية شهر أبريل 2009 إلى غاية نهاية شهر جوان، وتمّ إتمام تحليل المعطيات
وكتابة التقرير النهائي إلى غاية نهاية شهر مارس من سنة 2010.

ت - المجال البشري:

ويشتمل على تحديد مجتمع البحث ومميزاته، وكذا عينة البحث وحجمها ونوعيتها
وطريقة المعاينة.

ت.1 - مجتمع البحث:

ويعرف مجتمع البحث على أنّه جميع المفردات أو الوحدات التي تتوفر فيها
الخصائص المطلوب دراستها،¹ ويمكن اعتبار مجتمع البحث بالنسبة للدراسة الحالية،
كافة الشباب الجامعي المسجلين بجامعة قسنطينة، خلال الموسم الجامعي 2010/2009،

¹ علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، ص 127.

حيث بلغ عددهم 67869، ومن الخصائص المعروفة على مجتمع البحث المعني بدراستنا، ونقصد المجتمع الطلابي، كونه يتميز بقدر كبير من التجانس، وهذا نتيجة للتقارب الكبير بين مفرداته في عدد من المتغيرات الرئيسية، خاصة منها: السن، الانتماء الجغرافي، الوضعية الاجتماعية، المستوى الثقافي... الخ.

ت.2 - عينة البحث:

العينة هي جزء من مجتمع البحث، وتجرى الدراسة على هذا الجزء، ليتمّ تعميم النتائج على الكل المتمثل في مجتمع البحث، لذلك يشترط فيها أن تعكس خصائص مجتمع البحث. تمّ الاعتماد في البحث على عينة من الشباب الجامعي بلغ حجمها: 200 شاب من بين 67869، أي أن نسبة العينة 3%، وهو حجم مقبول بالنظر إلى خصائص مجتمع البحث المتّسمة بالتجانس النسبي، من حيث تقارب السن والمستوى التعليمي، والسياق السياسي العام المحيط بهم. «لأنّ القاعدة العامّة، قبل التطرق لمجموعة من الاعتبارات تقول: أنّه إذا كانت مفردات موضوع الدراسة من ذلك النوع المتجانس، فإنّ عينة صغيرة تكون كافية، أمّا إذا كانت المفردات أو الوحدات محلّ الدراسة، من ذلك النوع المتباين، فينبغي أن تكون العينة كبيرة الحجم»¹.

أمّا نوعية العينة التي اعتمدها الدراسة فيطلق عليها العينة العرضية الدورية، وهذا عن طريق «إتباع طريقة شبه عشوائية قد تكون شبيهة بالمسماة (Haphazard)، تحدد فيها مجموعة من الأماكن الإستراتيجية التي يرتادها أفراد مجتمع الدراسة لتطبق الاستمارة على من قد يتواجد بها»². «حيث يختار الباحث كل من يصادفه وتطبق عليه شروط العينة التي حدّدها»³. وبناء على ذلك، تمّ اختيار 04 مجعّعات تمّ اختيارها على أساس التباين في التخصصات وتنوّعها، وتتواجد بها أقسام وكليات مختلفة، هذه المجعّعات هي:

- مجعّع الجامعة المركزية الذي يضمّ كلية العلوم الدقيقة، كلية علوم الطبيعة والحياة، كلية الآداب واللغات، وبالقرب منه تتواجد أيضا كلية الحقوق.
- مجعّع أحمد حماني (زرزارة سابقا) ويضمّ كلية الهندسة، وقسم التربية البدنية.
- مجعّع حي الصنوبر ويضمّ كلية الطب.

² المرجع نفسه، ص129.

³ فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص150.

⁴ أحمد أبو زيد، تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص56.

- المدينة الجديدة علي منجلي وتضمّ كل من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

وسميت دورية لأنّ زيارات العمل تمتّ في أوقات دورية، أي أنّ تردّد علي المجمّعات الجامعية المعنية في أوقات مختلفة، مرّة في الصباح ومرّة في المساء، حيث يلتقي الباحث مع الطالب، ويوضّح له طبيعة الاستبيان والغرض منه، ثمّ يتأكّد من مطابقة المعني لصفة الشاب الجامعي، وبعدها يسلمه الاستبيان ليجيب عنه بكلّ حرية، ونشير هنا بأنّ عدد قليل من بين مفردات العينة، رفضت التعاون معنا منذ البداية، وبعضها الآخر توقّف في وسط الإجابة، وقد تفهّمنا الأمر، ولم يكن لذلك أيّ تأثير على مجريات العمل. بسبب تطبيق الباحث للاستبيان في أوقات مختلفة.

الجدول رقم (1):

يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص.

التخصص	ت	%
علوم إنسانية واجتماعية	42	21.0
أدب ولغات أجنبية	36	18.0
علوم تقنية ورياضية	80	40.0
علوم طبيعية وطبية	42	21.0
المجموع	200	100

من خلال الجدول نلاحظ التنوّع الذي يميّز مفردات العينة، واختلاف عدد المبحوثين من أفراد العينة بين التخصصات المختلفة، لم يتعمّده الباحث، وإنما كان نتيجة طبيعية لنوعية العينة التي اختارها.

الجدول رقم (2):

يوضح توزيع المبحوثين حسب السن والمستوى الدراسي.

المجموع		السنة الخامسة		السنة الرابعة		السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الأولى		المستوى الدراسي السن
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	

100	85	00	00	00	00	16.5	14	23.5	20	60.0	51	من 18 إلى 20 سنة
100	67	00	00	00	00	58.2	39	29.9	20	11.9	8	من 21 إلى 24 سنة
100	48	37.5	18	37.5	18	12.5	6	12.5	6	00	00	من 25 سنة فأكثر
100	200	9.0	18	9.0	18	29.5	59	23.0	46	29.5	59	المجموع

2. المنهج المستخدم:

يرتبط المنهج بطبيعة الدراسة، فإذا كانت الدراسة تحاول التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية للشباب الجزائري، فإنها على هذا النحو تعنى بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الموضوع، و تتناول البيانات الميدانية التي يتم جمعها بالتحليل و التفسير، حتى تصل إلى جملة من الارتباطات المحتملة بين متغيرات الدراسة ، من هذا المنطلق فان الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي يبدو الأكثر ملائمة للدراسة الميدانية، لما يتيح من أدوات معينة على جمع المعطيات اللازمة، و كذلك التحليل الكمي و الكيفي لهذه المعطيات، ومعنى ذلك أن الدراسة لا تتوقف عند مجرد وصف المتغيرات المختلفة المتصلة بالواقع المدروس، ولكنها تتعدى إلى تحليل هذا الواقع. وقد أتاح لنا المنهج الوصفي، اعتماد إحدى الطرق التي تدرج تحت إطاره، وهي طريقة المسح بالعينة، والتي سمحت لنا باستخدام أدوات وتقنيات ملائمة لطبيعة الدراسة.

3. أسلوب التحليل:

إنّ طبيعة الدراسة ومتطلباتها يفرض على الباحث انتهاز أساليب متعدّدة للتحليل من دون الإخلال بالقواعد المنهجية، وفي هذا الإطار اعتمدت الدراسة على ثلاثة أساليب في التحليل: الأسلوب الكمي، والأسلوب الكيفي، والأسلوب التاريخي. ولذلك سعت هذه الدراسة نحو جمع المادة الامبريقية من مصدرين: مصدر تاريخي ومصدر ميداني، بحيث يفيد المصدر التاريخي في التعرف على الأجيال المختلفة والصور المختلفة لتفاعلاتها مع المجال السياسي، وكذا صناعتها للأحداث السياسية، وهنا يجب أن نعترف بصعوبة الحصول على المادة خصوصا في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وكان لابدّ من إتمام الصورة التاريخية بأخرى آنية يتمّ من خلالها الكشف عن تجليات المشاركة السياسية للشباب في الوقت الراهن، وتحليل مختلف العوامل والمتغيرات التي تطبع هذه المشاركة. وقد حاولت الدراسة اعتماد مبدأ الجمع بين الجمع بين أسلوب التحليل الكيفي وأسلوب التحليل الكمي، بحيث يتكامل الأسلوبان لتقديم البيانات الامبريقية في ضوء فروض الدراسة. بالنسبة للتحليل الكمي فقد تمّ الاعتماد على البيانات التي تمّ الحصول عليها بناء على تطبيق أداة الاستبيان، وهذا عن طريق تنظيم المعطيات في جداول بسيطة، وجداول مركّبة، واستخراج قيمة معامل الارتباط كا²، ومستوى دلالة الفروق بالنسبة لكل جدول، وذلك من أجل التحقق من وجود دلالة للعلاقة بين المتغيرات. وقد استكملت الجوانب الكمية ببيانات كيفية، بواسطة الملاحظة والمقابلات الحرّة، وعلى هذا الأساس، لم يتمّ عرض البيانات الكمية بصيغة منفصلة عن البيانات الكيفية، وإنّما كانت القاعدة هي ملائمة البيانات والمعطيات للموقع الذي تعرض فيه.

4. أدوات جمع البيانات:

أدوات جمع البيانات بالنسبة للباحث هي تقنيات يتمّ الاستعانة بها من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، التي تسمح بالإجابة على تساؤلات البحث الذي يقوم به، واختيار أداة أو تقنية محدّدة ليس غاية في حدّ ذاته، فهو مرتبط بكفاءتها في تزويد الباحث بنوع وكمية البيانات التي يحتاجها، من أجل ذلك تمّ الاعتماد بصفة أساسية على الاستبيان، مع الاستعانة بصفة ثانوية بالملاحظة والمقابلات الحرّة من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تتمكّن منها بواسطة الاستبيان.

أ - الاستبيان:

الاستبيان Questionnaire في اللغة طلب الإبانة والإيضاح، فهو إذن محاولة لاستيضاح جوانب في السلوك والاتجاهات أو القيم. والاستبيان في اللغة الانجليزية (وحتى في الفرنسية)، مشتق من صيغة السؤال Question، ولذلك فإنّ الاستبيان يعرف على أنّه كشف أسئلة، أو صحيفة أسئلة أو مجموعة من العبارات تستوضح بعض الجوانب من السلوك أو الخصائص

الاجتماعية والنفسية أو التوجهات المعيارية، ويستهدف الاستبيان جمع مادة تتصف بأنها واسعة النطاق¹.

ويعدّ كما أسلفنا الأداة الرئيسية المستخدمة في جمع المعطيات الميدانية، وهذا نظرا لطبيعة المشكلة البحثية المثارة، والتي تتعلّق بإدراكات الطلبة لواقع مشاركتهم السياسية، حيث وجد الباحث أنّ الحصول على البيانات التي يحتاجها، وفق البعدين الكمي والنوعي، ونقصد بالبعد الكمي هنا كفاية المعطيات الميدانية المتعلقة بالموضوع من حيث كمّيتها، حتى تتوفر لدينا المادة الخام حول تصورات الشباب لمسألة مشاركتهم، لأنّ نقص المادة الخام يعني توقّف الباحث عن التحليل والتفسير. والمقصود بالبعد النوعي البيانات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاركة السياسية، وهذا بناء على المؤشرات التي تمّ استخراجها انطلاقا من التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية للشباب.

كما قدّر الباحث بأنّ الاستبيان هو الأكثر ملائمة للموضوع من جانبين:

- كون فئة المبحوثين من الطلبة يسهّل مهمّة تطبيقه، خصوصا مع تكييف الأسئلة والعبارات مع مستوياتهم الثقافية، وهذه الفئة من المحتمل جدا أن يكون لديها استعداد مبدئي للإجابة على أسئلة الاستمارة، ليس فقط من منطلق المؤهلات العلمية التي تمتلكها ولكن أيضا انطلاقا من طبيعة البيئة التي تتواجد بها، والتي مازالت مربوطة بالبحث والدراسة والامتحانات، الخ.

- يمكن أن يتيح هذا الاستبيان الفرصة للشباب الجامعي المبحوث، للتعبير عن إدراكاته وتصوراتها هو لمشاركته السياسية، من دون أن يتحدّث الآخرين في مكانه أو يتكلّمون على لسانه، وقد تعمل الصياغة المعتمدة في أسئلة الاستبيان على المساعدة أكثر في استنطاقه، ودفعه للتعبير عن آرائه.

وقد تطلبت عملية إعداد هذه التقنية، لتكون أكثر كفاءة في تزويد الباحث بالمعطيات الميدانية الضرورية، عدد من الخطوات يمكن أن نشير إليها كما يلي:

- **مرحلة الصياغة الأولية** وقد تمّت بناء على أساس التساؤلات الفرعية للبحث، والمؤشرات المتعلقة بكلّ تساؤل، وفي هذه المرحلة تمّت الاستعانة بالاستبيانات المستخدمة في الدراسات السابقة، التي شكّلت أرضية مهمّة بالنسبة لنا، حتى لا يتم الانطلاق من الصفر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيّتح لنا الاستعانة بالاستبيانات

¹ أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

السابقة من دون شك، زيادة معدل صدق وثبات الاستبيان المستخدم، إضافة إلى عوامل أخرى.

- **مرحلة التحكيم:** حيث تمّ عرض الاستبيان في شكله الأولي على عدد من الخبراء، بلغ عددهم 07 وهم من الأساتذة الجامعيين الذين لديهم باع في البحث، وكذا من الممارسين في الميدان من أصحاب الخبرة في التعامل مع الشباب، وهذا بعد أن تمّ اطلاعهم على إشكالية البحث وتساؤلاته، وقد سمحت هذه الخطوة بالحصول على ملاحظات مهمّة ساهمت في إجراء تعديلات على النسخة الأولية للاستبيان.

- **مرحلة التجريب المحدود:** حيث قام الباحث بتطبيق الاستبيان على مجموعة محدودة من الشباب الجامعي بلغ عددهم 10، سمحت هذه العملية من معرفة مدى تناسب أسئلة وعبارات الاستبيان مع المبحوثين، وسمحت هذه الخطوة أيضا بإجراء بعض التعديلات خاصة في ما يتعلّق بتغيير بعض العبارات التي تطرح التباسا أو تحسين التعبير لتجنّب الفهم المتعدّد.

- **مرحلة التطبيق النهائي:** وقد قمت بالاستعانة ببعض الباحثين، بعد أن أوضحت لهم إشكالية البحث، بما تتضمنه من تساؤلات البحث ومفاهيمه الإجرائية. ويتضمّن الاستبيان 61 سؤالا موزعا على خمس محاور، يرتبط كل محور بتساؤل من تساؤلات البحث، وهي كما يلي:

- أولا : محور البيانات الشخصية
- ثانيا : محور الاهتمام السياسي
- ثالثا: محور المعرفة السياسية
- رابعا: محور السلوك الانتخابي
- خامسا: محور النشاط الجمعي
- سادسا: محور النشاط الحزبي

ب - الملاحظة:

وقد تمّ استخدامها كأداة مساعدة ومكملة للاستبيان، وفعل الملاحظة – كما يقول

"دوكيتيلي" هو مسار يدمج الانتباه الإرادي والذكاء، موجّه لهدف نهائي ومنظم ينصب حول موضوع محدّد، وذلك بغرض جمع المعلومات اللازمة.¹

والهدف المتوخّى من استخدام الباحث لهذه الأداة هو الحصول على المعطيات الميدانية، التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاستبيان، والمتعلّقة خصوصا ببعض مظاهر المشاركة السياسية للمجتمع الطلابي والشبابي بصفة عامة، وبعض السلوكيات من النوع "التي لا تقال" (les non dits). وقد مسّت نفس الجوانب والمحاور التي عالجها الاستبيان، ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الجوانب، من خلال ثلاث أصناف من الملاحظات كما يلي:

1 - ملاحظات على مستوى الوسط الجامعي:

- باعتبار أنّ العمل الميداني تمّ في هذا الوسط، وحاولنا من خلاله ملاحظة مدى اقتناء الطلبة للجرائد، من خلال الوقوف لزمان قصير، مقابل الأكشاك التي تباع الجرائد، والموجودة في قلب جامعة قسنطينة المركزية. وقد لاحظنا بأنّ عدد معتبر من الطلبة يقبل على شراء الجرائد.
- ملاحظة مدى مطالعة الطلبة للجرائد، باعتبارها مؤشّر من مؤشّرات الاهتمام السياسي، لأنّ الباحث قد يحرص الشاب بسؤاله مثلا: هل تقرأ الجرائد؟ فقد يحاول المبحوث تجنّب الحرج بالجواب نعم، حتى لو كان لا يقرأها.
- ملاحظة إقبال الشباب الجامعي على بعض الأنشطة، التي تنظمها مختلف التنظيمات الطلابية.
- ملاحظة كيفية سير بعض التحركات الاحتجاجية، التي تكون الجامعة مسرحا لها، كالمسيرات التي يقيمونها داخل الحرم الجامعي، والاعتصام أمام مدخل الإدارة المركزية.

2 - ملاحظات خلال فترة إجراء الانتخابات المحلية التي أجريت سنة 2007:

¹ MOURAD Alaoua, Elément de méthodologie pour rédiger une recherche, Edition HOUMA, Algérie, 1996,

وقد سجلت هذه الملاحظات أثناء الحملات الانتخابية، ويوم التصويت حيث شكّل هذا الموعد فرصة للباحث، لملاحظة وتسجيل بعض السلوكيات الشبانية المرتبطة بالموضوع، والتي لها علاقة بشكل أو بآخر بالسلوك الانتخابي والمشاركة السياسية بصفة عامة، نذكر من بينها:

- ملاحظة مدى مشاركتهم في الحملات الانتخابية، والمساهمة السلبية للشباب في الحملات الانتخابية كتقطيع الصور وغيرها. ومدى حضورهم في التجمّعات المقامة، وبعض الأنشطة التي يقومون بها في هذه الحملات.

- ملاحظة مدى إقبال العنصر الشباني بصفة عامة على التصويت، مقارنة بباقي الفئات الاجتماعية، حيث لاحظنا غلبة الفئة النسوية، وفئة الكهول والشيوخ، وضعف إقبال الشباب في عدد من المواعيد.

3- ملاحظة تفاعلهم مع النشاط الجموعي والحزبي: وقد سجلت هذه

الملاحظات على مستويات عديدة، ويمكن أن نذكر من بينها:

- ملاحظة إشراف العنصر الشباني على بعض الأنشطة التي تقيمها الجمعيات، خصوصا في المناسبات المختلفة (يوم العلم، عيد الجمعيات، عيد الثورة، رمضان، اليوم العالمي للطفل، اليوم العالمي لمكافحة التدخين، عيد الاستقلال والشباب، وغيرها)، وملاحظة مدى تفاعل الشباب معها والإقبال عليها.

- ملاحظة بعض الأنشطة التي تقيمها الأحزاب هي الأخرى في مناسبات خاصة بها أو مناسبات وطنية، وملاحظة مدى التفاعل معها، ودور الشباب فيها.

ت- المقابلة:

ومن أجل استدراك بعض النقائص، التي من الممكن أن تترتب عن استخدام الاستبيان كأداة منفردة في الدراسة الميدانية، لجأنا لإجراء مقابلات حرّة مع بعض الممارسين للعمل السياسي والجموعي، دارت حول رأيهم في واقع المشاركة السياسية للشباب الجزائري، من خلال المحاور الأساسية للدراسة الميدانية المتمثلة في: الاهتمام والمعرفة السياسية، والسلوك الانتخابي، والانتماء الجموعي والحزبي. وقد كانت مفيدة في الحصول على معطيات لم نتحها لنا كل من الملاحظة والاستبيان، واخترنا لذلك مجموعة متنوّعة بلغ عددها 05، وكلهم مقيمين بقسنطينة (وقد استجبنا لرغبتهم في عدم تسجيل إجاباتهم وعدم ذكر الأسماء)، وهم موزعين كما يلي:

- عضو مكتب ولائي لحزب سياسي مكلف بالشباب.

- عضو مكتب ولائي في تنظيم طلابي.
- عضو مكتب وطني في تنظيم طلابي آخر.
- عضو مكتب وطني لحزب سياسي (برلماني) مكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني.

- رئيس جمعية شبانية ولائية، تنشط بولاية قسنطينة.
وهذه المقابلات سمحت لنا في تدعيم تحليل البيانات، وهذا إمّا عن طريق الحصول على معطيات تؤكّد أو تنفي تصريحات المبحوثين من الشباب، خصوصاً في الأمور المتعلقة بالسياسة، التي تشكّل مصدر خوف بالنسبة إليهم. أو كانت تفسيرات كيفية للمعطيات الكمية التي حصلنا عليها عن طريق الاستبيان، ونضرب مثلاً هنا ببعض القضايا التي أثّرت كما ياي:

- ظاهرة التكتّم عن الانتماء الحزبي بصفة خاصة.
- ظاهرة الخوف من السياسة.
- الوعي السياسي للشباب.
- مدى اهتمام الشباب بصفة عامة بالسياسة، ومشاركتهم في عملية التصويت، ورؤيتهم للعوامل التي تقف وراء ظاهرة اللامبالاة في المجتمع الشباني.
- مدى انخراط الشباب وتفاعله مع العمل الجمعي والحزبي، والأسباب التي تقف وراء ظاهرة العزوف عن النشاط الحزبي والجمعي.

الفصل الثاني: المفاهيم المركزية والمحيطية للدراسة

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به

1. المقصود بالمشاركة
2. اجتهادات الباحثين في تحديد مفهوم المشاركة السياسية
أ - محاولة للتصنيف
ب - تعريف سعد الدين ابراهيم
ت - تعريف هنتنغتون
ث - التعريف الاجرائي
3. مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به
أ - العمل السياسي والدور السياسي
ب - السلوك السياسي والسلوك الانتخابي
ت - الانتماء السياسي والمواطنة
ث - الثقافة السياسية والوعي السياسي
ج - الاغتراب السياسي والتهميش
ح - العنف السياسي والإرهاب

ثانياً: مفهوم الشباب والمفاهيم المرتبطة به

- 1 - التحديد اللغوي لمفهوم الشباب
- 2 - الاتجاهات العلمية في تحديد مفهوم الشباب
أ - الاتجاه الديموغرافي
ب - الاتجاه السيكولوجي
ت - الاتجاه الأنثروبولوجي
ث - الاتجاه الشرعي - القانوني
ج - الاتجاه السوسولوجي
- 3 - المفاهيم المرتبطة بمفهوم الشباب
أ - مفهوم الجيل
ب - مفهوم الثقافة الفرعية

تمهيد:

إنّ المفهوم العلمي concept كما يعرفه البعض، بأنّه مجموعة من الأشياء أو الرموز أو الحوادث الخاصة التي يتمّ تجميعها معاً، على أساس من الخصائص المشتركة، والتي يمكن الدلالة عليها باسم محدّد أو رمز معيّن. وهو بذلك يشكّل وحدة اللغة العلمية أي اللبنة الأولى فيها، حيث تشكّل المفاهيم والمصطلحات مكوّنات الرؤية سواء أكانت نظرية أم علمية، وتتبع أهميتها فيما ترمز إليه وتقف مقابلة له، من خبرات محدّدة أو تعريفات إجرائية، وإذا كان المفهوم بهذا المعنى يعدّ رمزا لمتغير واقعي، فإنّ وظيفته هي الرمز والتحديد معاً¹. وتعتمد الدراسة الحالية على مفهومين مركزيين هما: المشاركة السياسية والشباب، ولكل منهما ارتباطات مع مفاهيم قريبة منه ومحيطة به، تقتضي الدراسة تحديدها.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به

1. المقصود بالمشاركة:

المشاركة لغة تشتقّ من الفعل "أشرك" بمعنى "أدخل" و "يقال أشركه في الأمر" أي: أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه². وهي تقابل في اللغة الإنجليزية (participation) وأصلها (participate) التي تعني شارك أو اشترك أو قاسم³، وكلمة المشاركة (participation) مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية (Participare)، ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين، الأول هو (pars) بمعنى جزء (part) والثاني هو (compar) ويعني "القيام بـ"، وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفياً (To take parte) أي القيام بدور⁴. وأن تشترك to participate تعني أن يكون لك حصة أو نصيب أو سهم مع الآخرين⁵.

¹ علي ليلة، المفاهيم ومشكلة التعريف، ندوة تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر، القاهرة، 1991، ص7.

² مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2001 ، 2002، ص 341.

³ حامد عبد السلام زهران، قاموس علم النفس (انجليزي-عربي)، ط2 ، عالم الكتب القاهرة ، 1987، ص355.

⁴ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 2000، ص105-106.

⁵ Trident press international: the new international Webster's comprehensive dictionary of the English language. Deluxe Encyclopedia, Edition Florida, 1999,p 920.

وفي اللغة الفرنسية فإنّ المقابل لا يختلف عن اللغة الإنجليزية إلاّ في النطق حيث أن المشاركة يقابلها participation ويقصد بها: محاولة إعطاء دور للأفراد في عملية اتخاذ القرار داخل جماعة معينة. أو الفعل الذي من خلاله يتم الاشتراك في نشاط اقتصادي، اجتماعي أو سياسي.¹

وهو ما يؤدي بنا للقول بأن المشاركة تشير إلى حصة الفرد التي يساهم بها في الكلّ، والجماعة في هذه الحالة هي مجموع مساهمات الأفراد (حصص).

ويمكن أن يقودنا الاشتقاق اللغوي لعبارة "مشاركة" في اللغة العربية بأن نستنتج أن المشاركة تشير إلى الخروج من بيئة تتسم بالهامشية و السلبية واللامبالاة ثم الولوج (الدخول) في بيئة تتسم باهتمام الأفراد و تأثيرهم فيما يجري حولهم.

وقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية المشاركة، بأنها الوضع الذي يستلزم اشتراك الفرد في التنظيم، من خلال مساهمته في تحقيق هدف التنظيم (2). كما قدم أحمد زكي بدوي المشاركة بأنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف لجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة و المشاركة في تحمل المسؤولية (3).

ولعلّ من أشهر التعاريف للمشاركة في أدبيات علم اجتماع العمل ذلك الذي وضعه "كيث ديفيس" حيث يقول "بان المشاركة هي الاندماج الذهني و العاطفي للشخص في وضعية جماعية تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة و تحمل المسؤوليات معهم". والجدير بالإشارة أن هذا التعريف يشتمل على مجموعة خصائص ومميزات، لعل أهمها أن المشاركة بهذا المعنى محدودة بأي وضع، وبالتالي فهي تنطبق على أية جماعة تكون في وضع يتطلب المشاركة. كما أنه يستند إلى ثلاثة عناصر أساسية و التي تشكل جوهر المعاني التي تحملها المشاركة وهي:

1- الاندماج العاطفي و الذهني للفرد.

¹André AKOUN et Pierre ANSART, dictionnaire de sociologie, le Robert, seuil, 1999, P385.

²David sills, (ed.) "International Encyclopedia of social sciences", vol.11-12, new York, the Macmillan company, 1968, p 436.

³أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986، ص30.

2- مساهمته في تحقيق أهداف الجماعة.

3- استعداده لاقتسام المهام و المسؤوليات.

ويمثل العنصر الأول الذي هو الاندماج العاطفي صلة الوصل الأساسية بين الفرد و الجماعة التي يعد جزءا منها و عضوا فيها. و في هذا المقام فان الاندماج الذهني يعتمد أساسا على التفكير العقلي للذهن مما يضيف صبغة عقلانية على الجماعة. و هذان الرابطان أساسيان بحيث يصعب تصور وجود مشاركة ذات معنى حقيقي بدونها.

ويعبر العنصر الثاني عن انتماء الفرد و اندماجه في الجماعة بمساهمته فيها و عنصر المساهمة هذا يضع حدا فاصلا بين المشاركة الايجابية التي تكون مبنية على الإسهام الفعلي للفرد و اندماجه في الجماعة من جهة و المشاركة السلبية و التي يبقى الفرد فيها بعيدا عن العمل و يكتفي بإعطاء رأيه بالقبول أو الرفض كما يقرره الفريق.

أما العنصر الثالث فيؤكد تحقيق الذات بالنسبة للفرد و وعيه وقناعاته بانجاز المهام الموكلة إليه ضمن الفريق كما يتحمل مسؤولياته أيضا في تحقيق أهداف الجماعة. و بهذا تصبح المشاركة عبارة عن مسؤولية اجتماعية و أخلاقية يمارسها الفرد عن وعي وعن قناعة تامة.¹

ويتمّ التمييز في العادة بين مصطلحين متقاربين هما: المشاركة والشراكة، وباللغة الإنجليزية: participation, partnership ، وباللغة الفرنسية: participation, partenariat.

وتعني في القانون الارتباط أو الإتحاد بين شخصين أو أكثر لتنفيذ مشروع أو عمل ما، حيث يشتركون في الأموال و العمل والمهارات والنتائج ، أو أي منهم ، وعليهم أن يشتركوا في الفائدة التي تعود من وراء هذا الارتباط و يتحملوا الخسائر⁽²⁾. و الشراكة هي إجراء تطوعي بين طرفين أو أكثر يتفقون على العمل معا ، و تقاسم السلطة

¹ فضيل دليو وآخرون، المشاركة في التسيير الديمقراطي للجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، ط2، 2006.ص17.

² Ibid. p921.

والمسؤولية، و استثمار الموارد والمكاسب، من أجل تحقيق هدف مشترك، أو أهداف تكاملية¹.

وتوصف المشاركة بأنها شكل ضعيف من أشكال النشاط، أما الشراكة فتتطوي على ارتباط أكثر التزاما ونشاطا، حيث أن الشركاء يشتركون في المسؤولية، أما المشاركين فيتعاونون في نشاط ما⁽²⁾.

هذا التحديد والتمييز بين المشاركة والشراكة، يشير بوضوح إلى أن الشراكة هي حالة متقدمة من المشاركة ، تلزم فيها لأطراف المعنية بتحمل العواقب حسنة كانت أم سيئة مثل ما تم تحمل المقدمات، وتتقاسم من خلالها أيضا المغام والمغارم على حدّ سواء.

وتتفاوت التعريفات المختلفة للمشاركة بوجه عام بين العمومية و التحديد، وبين الشمول والضييق وتختلف النظرة إليها باختلاف النظرة أو الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث، و باختلاف المجال الذي يعمل فيه، و العلم الذي ينتمي إليه، و البيئة التي يوجد فيها، فرجل السياسة يراها من منظور معيّن، في حين يراها رجل الاجتماع من منظور آخر، وكذلك رجل الاقتصاد ، ورجل الإدارة... وهكذا.

وتختلف أيضا مسمّيات المشاركة، فهناك من يطلق عليها: المشاركة الجماهيرية (mass participation)، و هناك أيضا: المشاركة الشعبية (public participation) وكذلك أيضا مشاركة المواطنين (Citizen participation)، و أيضا المشاركة العامة (populaire participation)⁽³⁾. ويمكن إضافة كذلك المشاركة المجتمعية، وكل تلك المصطلحات إنما تعبر عن المشاركة بمفهومها الواسع، بمعنى أنها ليست محددة في مجال بعينه، أو محصورة في حيز مكاني محدّد، أو مقتصرة على فئة اجتماعية خاصة.

¹ Kennedy, Robeit, et al : Public Private Partnerships and communication technologies, in Education-risks and Rewards, final report prepared in duty canad's school Net, CANADA,11 oct 2000, p7.

² لمياء إبراهيم الدسوقي إبراهيم المسلماني، تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم بجمهورية مصر العربية - تصور مقترح في ضوء بعض التجارب المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2007، ص30.

³ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 2000، ص ص 105-106.

وتشير المشاركة المجتمعية إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يقوم بها أعضاء المجتمع، لخدمة مجتمعهم في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. أي أنها تعدّ تعبيراً تطبيقياً لمسؤولية اجتماعية من جانب الفرد والجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه، حيث تنطوي المشاركة المجتمعية على تحمل الفرد مسؤولية اجتماعية تجاه نفسه و تجاه الآخرين، فضلاً عن الانخراط معهم في مناقشة الموضوعات والقضايا التي تؤثر عليهم، والمساهمة فكرياً ومالياً، وفنياً في التوصل لحلول عملية لها» (1)

والسياسة على حدّ تعبير "كارل دويتش" هي فنّ الممكن أو إعادة ترتيب الأولويات. أو هي مجال للحركة و الفعل تتداخل فيها الاتجاهات الفردية والجماعية (2)

لذلك فإن المشاركة السياسية هي جزء من المشاركة المجتمعية (أو الشعبية)، باعتبارها غاية وآلية، لكونها طريقة من طرق التنظيم التي تقوم عليها المجتمعات المتقدمة، ومدخلاً تنموياً ينصح باعتماده من أجل تحقيق التنمية.

2. اجتهادات الباحثين في تحديد مفهوم المشاركة السياسية:

تتعدّد التعريفات و تنتوّع حول المشاركة السياسية ، و ذلك ناجم عن تركيز أصحاب التعريفات من الباحثين و المتخصّصين على عنصر أو مجموعة عناصر لها أهمّية و أولوية بالنسبة إليهم أكثر من غيرها ، تحت تأثير السياق الذي أصدروا فيه هذه التعريفات ، ولقد أصبح ذلك بديهياً في العلوم الاجتماعية.

¹ محمد حسنين العجمي، المشاركة المجتمعية و الإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية ، المنصورة ، 2007 . ص ص. 91-92

² عبد الغفار رشاد الفصبي . التطور السياسي و التحول الديمقراطي، الكتاب الأول : التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2006، ص 81 و 83.

أ - محاولة للتصنيف:

وقد قام طارق محمد عبد الوهاب في دراسته الموسومة بـ: سيكولوجية المشاركة السياسية بتقسيم التعريفات التي تناولت المشاركة السياسية إلى أربعة اتجاهات رئيسية⁽¹⁾.

ويعبر كل اتجاه عن فئة تضم تحت إطارها جملة من التعاريف الصادرة عن دراسات عربية وغربية، تختلف في بعض التفاصيل والعناصر التي يمكن اعتبارها ثانوية، لكنها تشترك في العناصر الرئيسية للتعريف، ولا يعني هذا التصنيف أنه تم حصر كل تعريفات المشاركة السياسية، أو أن أي تعريف يظهر يمكن أن يصنف تحت فئة من الفئات و يمكن عرض هذه الفئات² كما يلي:

-الفئة الأولى:-

وتضم تعريفات المشاركة السياسية، التي تركز على الأنشطة والأعمال التي تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة ومن بين أهم القضايا المختلف حولها في هذه التعريفات، تبرز قضية مشروعية أو عدم مشروعية الأنشطة، حيث أقرّ العديد من الباحثين أن الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية لا يمكن إدراجها تحت إطار المشاركة السياسية، فيما رأى فريق آخر، عدم استبعاد الأنشطة غير المشروعة باعتبار أن العنف السياسي مثلا، ما هو إلا شكل من أشكال المشاركة السياسية، بغض النظر عن الحكم عليه .

ومن بين أهم التعريفات³ المدرجة تحت هذه الفئة، يمكن أن نذكر تعريف الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية، التي جاء فيها أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع، في اختيار حكامه وفي

¹ طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص107-113.

وقد استخدم د. طارق محمد عبد الوهاب في تصنيفه للتعريفات المتعلقة بالمشاركة السياسية كلمة "اتجاه"، ولكننا أترنا استخدام عبارة "فئة" لأن الأمر لا يتعلق بتوجهات نظرية أو إيديولوجية متقاربة أو منسجمة داخل كل اتجاه، بقدر ما يعبر عن اختلافات بسيطة بينها، بل إنها متقاطعة في كثير منها.

³ سوف يلاحظ القارئ أن هذه التعريفات قد روعي فيها الترتيب الزمني، ونقصد بذلك أن عرضها بهذا الترتيب قد تم على أساس تاريخ صدور الدراسات التي تبنتها.

صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنّها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي⁽¹⁾. وتعريف فيربا "Verba" و ناي "NIE" للمشاركة السياسية، بأنها تلك الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون والتي تهدف بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على اختيار الحكومة لموظفيها أو للأعمال التي يقومون بها⁽²⁾، ونشير هنا أيضا إلى تعريف "لويينير" للمشاركة السياسية، بأنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية⁽³⁾.

ونذكر أيضا تعريف د.صلاح منسي الذي يرى أن المشاركة السياسية هي عملية ديناميكية، يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع، من أجل التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتمّ هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة، أهمها: الاشتراك في الأحزاب السياسية، والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية و التصويت⁽⁴⁾، وفيه إشارة إلى مسألة الوعي السياسي، ومتغير الطبقة، ونجد في هذا السياق أيضا تعريف "أهلينر" Uhlener للمشاركة السياسية، بأنّها عمل تطوعي مقصود، يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية⁽⁵⁾، و نلاحظ بأنّ هذا التعريف بقدر ما حصر الأنشطة فيما هو مقصود، بقدر ما وسع حقل التدخل الذي يمكن أن تتم فيه المشاركة السياسية، ونسجل هنا أيضا تعريف "ماكريدس" و"براون" الذي جاء فيه بأنّ المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم

¹ Mc CLOSKEY, H , Plitical participation , , in :sills, D., International Encyclopedia of social Science , vol. 11, N.Y.:the Macinillan Company and the free press, 1968, P.253.

² Verba, Nie, Participation and political Equality: Asevin Notcons Comparison Combridge univer sity press, London, 1978 , p46.

³ سديم العزى : المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث -دراسة تحليلية نقدية- المركز الثقافي العربي ، 1987، ص 154.
⁴ صلاح منسي: المشاركة السياسية للفلاحين ، القاهرة، دار الموقف العربي ، 1984، ص 12 .
⁵ طارق محمد عبد الوهاب ،مرجع سابق، ص 109.

بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها.⁽¹⁾

الفئة الثانية:

هي التعريفات التي حدّدت المشاركة السياسية في العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية، و يشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه، دون أن يتضمن بصورة صريحة الأنشطة المتعلقة بالمشاركة في اختيار الحكام، و دون أن تذكر أيضا بوضوح مسألة التأثير في القرارات المتخذة ، رغم أنها يمكن أن تكون ضمنا موجودة حتى وإن لم يتمّ النصّ عليها، وتذهب أغلب التعاريف المنطوية تحت هذه الفئة إلى اعتبار المشاركة نشاطا طوعيا غير إلزامي، ينبع من إرادة المشاركين.

ويمكن أن تدرج في الفئة الثانية تعريف كل من د. عبد الهادي الجوهري ود.كمال المنوفي، اللذان يعتبران من رواد الدراسات المتعلقة بالمشاركة السياسية في مصر، فقد قام و أشرف كل منهما على أعمال علمية و بحثية كثيرة ومبكرة حول الموضوع ويرجع إليها العديد من الباحثين في دراساتهم. حيث يعرفها عبد الهادي الجوهري بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه ، و تكون لديه الفرصة بأن يهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تكون عملية المشاركة من خلال نشاطات سياسية مباشرة أو نشاطات سياسية غير مباشرة⁽²⁾.

أما كمال المنوفي فيرى أن المشاركة السياسية تعني: "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة.⁽³⁾ فهو يشير إلى انحصار المشاركة على الأدوار الإيجابية، وهنا نقول أن ما هو إيجابي بالنسبة للفرد المشارك قد لا يكون كذلك بالنسبة للجهة التي يوجه إليها مشاركته، و يشير أيضا إلى توفّر الإرادة الذاتية للمشاركين مما يعني استبعاد الأنشطة التعبوية من نطاق المشاركة السياسية.

¹المرجع نفسه، ص 110.

²عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985، ص23.

³كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، ع34، 1979، ص 34.

وثمة تعريف جامع للمشاركة السياسية وهي: « العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، و تكون لديه الفرصة بأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و تحديد أفضل الوسائل لإنجازها، و ذلك من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يقوم بترشيح نفسه للانتخابات، أو مناقشة القضايا العامة، أو الاشتراك في الحملات السياسية ، أو من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد قراءة الصحف السياسية، و المعرفة، والوقوف على المسائل العامة أو الانتساب عضوا في بعض الهيئات التطوعية»¹.

- الفئة الثالثة:-

و تضمّ تعريفات المشاركة السياسية التي تتميز بتوزيع المفهوم ليشمل كل سلوك له علاقة بالنشاط السياسي. ويندرج تحت هذه الفئة تعريف "كسفير" KASFIR (1976) الذي يرى أن المشاركة السياسية تعني الانشغال بالسياسة و هو تعريف واسع المدى لا يستبعد أي عمل سياسي (2).

وأیضا تعريف د.إسماعيل علي سعد، الذي يرى أن المشاركة السياسية هي انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر و ما إلى ذلك⁽³⁾ و كذلك تعريف "روش" rush الذي يرى أن المشاركة السياسية هي مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط في النظام السياسي و هي تتراوح بين عدم المشاركة و بين شغل منصب سياسي⁽⁴⁾. ويمكن أن يندرج هنا أيضا تعريف حامد ربيع للمشاركة السياسية بأنها: ذلك البعد من السلوك

¹ علي جليبي، الشباب و المشاركة السياسية، في: محمد عاطف غيث و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر- أسس نظرية ودراسات واقعية-، ط 1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982، ص 521- 522 .

² طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 112.

³ إسماعيل علي سعد : قضايا علم الإجماع السياسي، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1981، ص 191.

⁴ Rush , M, politics and Society , an introduction to political Sociology ,N .Y M prentice Hall, 1992,p110.

السياسي حيث يتدخل المواطن في تسيير دفة أمور الجماعة بوصفه عضواً في تلك الجماعة رغم بقاءه مستقلاً عن السلطة الحاكمة متميزاً عنها¹.

وفي هذا السياق يميّز السياسيون الفرنسيون بين نمطين من المشاركة السياسية، تعاقدية وغير تعاقدية. المشاركة السياسية التعاقدية هي إشراك المواطن في الحياة السياسية المؤسساتية، وتدور المشاركة التعاقدية حول الانتخابات والسلوك الانتخابي، لكنّها يمكن أن تمتدّ لتشمل كلّ ما من شأنه إنتاج العملية الانتخابية (متابعة الحصص السياسية، المناقشات السياسية، حضور اللقاءات والتجمعات، ... الخ). والمشاركة السياسية اللاتعاقدية هي مجموع التظاهرات التي يمكن أن تكون سلمية مثل: إضاء عريضة، مقاطعة منتج، إضراب عن الطعام... الخ، أو عنيفة مثل: احتلال المقرّات، إتلاف الوثائق، ... الخ.²

-الفئة الرابعة:-

وتندرج تحت إطارها مجموعة التعاريف التي تختزل المشاركة السياسية في عملية التصويت و المشاركة في الانتخابات ، أو ما يسمى بالسلوك الانتخابي ، والتركيز على السلوك الانتخابي لم يكن نابع من فراغ ، و إنّما يستند على أهميّة هذا الفعل في التأثير على صناعة القرارات المصيرية بالنسبة للجماعة والمجتمع، ولا يتساوى مع باقي الأنشطة التي تكاد تكون مجهرية بالنسبة إليه.

وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى تعريف "غرينستين" greenstin (1985) الذي يرى أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت⁽³⁾. وتعريف "فتحي الشرقاوي" (1986) الذي يذهب إلى أن المشاركة السياسية تعني أن يحمل الفرد بطاقة انتخابية و يذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الدولة⁽⁴⁾.

¹ عزة جلال أحمد هاشم، المشاركة السياسية للمرأة – خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص32.

² GROUX Guy , crise de la médiation et mouvement sociaux: vers une démocratie de l'entre-deux . In, le désenchantement démocratique, pascal perrineau (dir) . la tour d'aigues: Edition de l'Aube , p231,2003.

³ طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 112.

⁴ فتحي الشرقاوي: الأبعاد النفسية للمشاركة الشعبية – دراسة في مجالات الانتخابات و الدعوة لتنظيم الأسرة- ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1986، ص 49.

إن التصنيف الذي قام به طارق محمد عبد الوهاب ذو أهمية بالغة، سواء من الناحية العلمية أو من الناحية البيداغوجية، و تظهر قيمته بصفة خاصة في التسهيل على الباحثين و القراء التعامل مع مختلف التعريفات الواردة في تحديد مفهوم المشاركة السياسية، و معرفة الفروق الجوهرية، و عناصر التركيز التي تميّز كل فئة من الفئات المذكورة أو الاتجاهات كما سمّاها صاحب الكتاب، لذلك تمّ استحضارها في هذا السياق، لنستعرض من خلالها مختلف التعريفات بطريقة مصنّفة مننظمة.

ولا يمنعنا هذا الأمر من إصدار بعض التحفظات حول إمكانية فرز كل التعاريف وجعلها محسوبة على فئة دون أخرى، رغم أنّها من الممكن ألا تستغرقها أي فئة، أو ربّما يمكن إدراج تعريف معيّن تحت إطار فئتين مختلفتين مثل ما هو الحال مثلا بالنسبة لتعريف "بوث" (booth) (1981)، الذي يعرّف المشاركة السياسية بأنّها محاولة للتأثير على المصالح العامة حيث صنّفه طارق محمد عبد الوهاب ضمن الفئة الثالثة لأنّه يتّسم بالشمول والإيقاع ولكنّه من جهة أخرى أشار إلى عملية التأثير وهو العنصر المميز للتعريفات المنطوية تحت الفئة الأولى.

كما أنّنا لاحظنا في هذا التصنيف، الذي ورد في دراسة د. طارق محمد عبد الوهاب غياب أكثر التعريفات ذيوعا و التي أثار على هامش الاهتمام بها نقاشات طويلة حولها، نعني بذلك تعريف "هنتنجتون" للمشاركة السياسية، حتى وإن لم يكن يختلف كثيرا عن التعريفات السابقة الذكر. لذلك آثرنا تقديم تعريفين للمشاركة السياسية أحدهما لباحث معروف ينتمي للبيئة العربية، أثارت بعض أطروحاته جدلا وأكسبته شهرة، وهو رئيس مركز ابن خلدون د.سعد الدين إبراهيم، والتعريف الثاني هو تعريف "هنتنجتون" باعتباره ينتمي للبيئة الغربية، الأمر الذي من شأنه المساهمة في الإحاطة بأبعاد المفهوم المحوري بالنسبة للبحث.

ب - تعريف سعد الدين إبراهيم:

حيث يرى سعد الدين إبراهيم «أن المشاركة السياسية هي قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات و السياسات، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال العديد من القنوات و المؤسّسات، وتتضمّن في حدّها الأقصى قدرة المجتمع

على صياغة شكل الدولة نفسها و تحديد طبيعة نظام الحكم، و تشكيل الحكومة أو إسقاطها و الرقابة على تصرفاتها، و يتمثل حدّها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم»⁽¹⁾.

وأهمّ العناصر التي يتضمنها تعريف سعد الدين إبراهيم نجد ما يلي:

- أنّ مختلف القوى والفئات في المجتمع معنية بعملية المشاركة، لا تستبعد منها مبدئياً أي فئة من الفئات أو عرق من الأعراق أو حتى جنس من الأجناس.

- مسألة القدرة على التأثير في القرارات و السياسات، وفي التعريف إشارة إلى النتائج المترتبة عن هذه المشاركة بمعنى أنها ليست مشاركة شكلية، أو مشاركة من أجل المشاركة.

- تتمّ المشاركة السياسية عبر استخدام الطرق المباشرة كالانتخاب مثلاً، و كذا عبر استخدام الطرق غير مباشرة، من خلال العديد من القنوات لاسيما وسائل الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني، من جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية وغيرها.

- أنّ المشاركة السياسية مشاركة واسعة بالنظر إلى التباعد الكبير بين الحدين المشار إليهما في التعريف، فالمشاركة السياسية حسب د.سعد الدين إبراهيم في أدها يمكن أن تنزل إلى غاية السخط الصامت وعدم التعاون المنظم والمقاطعة، وهي سلوكات سياسية تحمل رسائل موجّهة للمحتكرين لصناعة القرار، وربّما تكون من أبلغ الرسائل الاتصالية وقد تحدث التأثير المرغوب. وأقصى درجات هذه المشاركة هو صياغة شكل الدولة ذاتها، وبلورة مشروع المجتمع و تحديد طبيعة نظام الحكم، وتشكيل الحكومة أو سحب الثقة منها،..الخ.

ج تعريف هنتجتون للمشاركة السياسية:

ويعرّف "هنتجتون" المشاركة السياسية بأنّها «أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي و هي فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلبية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية»⁽²⁾. ونلاحظ بأنه لا يتميّز كثيراً عن التعريفات المذكورة آنفاً، ورغم ذلك فهو الأكثر تداولاً

¹ سعد الدين إبراهيم، (محرراً)، المجتمع و الدولة في الوطن العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988، ص 185.

² عزة جلال أحمد هاشم، مرجع سابق، ص30.

وذيوعا في الدراسات الخاصة بالمشاركة السياسية، و ينطوي تعريف هنتنجتون للمشاركة السياسية على مجموعة من المعاني يمكن عرضها كما يلي :

- أن معنى المشاركة هو الأنشطة و ليس الاتجاهات، على خلاف من يرى بأن المفهوم يتضمّن اتجاهات الأفراد إزاء السياسة فهو يركّز على السلوك الفعلي.

- أن الاهتمام ينصبّ على الأنشطة الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي، و مثل هذا النشاط يركّز على السلطات العامّة التي تملك القرار الشرعي حول تخصيص القيم سلطويا في المجتمع و من ثمّ لا يمكن اعتبار إضراب يقوم به عمال في مصنع لرفع رواتبهم مشاركة سياسية، ولكن الإضراب الذي يهدف إلى التأثير على الحكومة لرفع الرواتب يعد مشاركة سياسية.

- المشاركة بالشكل الذي يراه هنتنجتون نشاطا يهدف للتأثير، ويتسع ليشمل الأنشطة التي توتّي أثارا فعالة و تلك التي لا توتّي أثارا، و بذلك يتسع تعريفها بما يتناقض مع ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المشاركة السياسية تتضمن الجهود الناجحة فقط.

- أن المشاركة قد تتّسع لتستوعب نشاط المرء الساعي إلى التأثير على صنع القرار أو ما يطلق عليه المشاركة التلقائية، وتتضمّن أيضا نشاط آخر للتأثير على هذه العملية أو ما يطلق عليه: المشاركة التعبوية Mobilized participation. فإدلاء الأفراد بأصواتهم في الانتخابات أو مشاركتهم في المظاهرات و غيرها يعد من قبيل المشاركة السياسية، و هذه السلوكيات قد لا تتمّ بفعل نية المرء التأثير في صنع القرار، ولكن لأن فردا آخر طلب منه أن يفعل ذلك عبر الإقناع أو الإكراه.⁽¹⁾

ومن بين المسائل الخلافية التي تطرق لها هنتنجتون هي قضية "التعبئة"، هل يمكن اعتبارها نوع من المشاركة أم لا ؟ ففي حين يرى بعض الباحثين أن التعبئة تعتمد في الأنظمة الشمولية والتصويت فيها مدفوع بالخوف و الإكراه و أشياء أخرى.. التي لا تتيح المشاركة لمواطنيها، يقف هنتنجتون موقفا معاكسا يرى من خلاله أن التعبئة هي من صميم المشاركة السياسية، وهذا بناء على الحجج التالية⁽²⁾ :

¹المرجع نفسه، ص30.

²المرجع نفسه، ص31.

1 - أن التمييز بين المشاركة التلقائية و التعبئة تفرقة نظرية أكثر منها واقعية هذا إضافة إلى أن المشاركة في العديد من النظم التنافسية الديمقراطية تحتوي على عنصر الضغط أو الإكراه.

2 - أن كل النظم السياسية بلا استثناء تعرف مزيجا بين المشاركة التلقائية و التعبوية، وإن اختلفت طبيعة المزيج من نظام إلى آخر، فعلى المستوى الفردي ترتفع المشاركة التلقائية في النظم الديمقراطية منها في النظم الديكتاتورية، و من الخطأ التقرير بأنه لا توجد مشاركة في النظم الشمولية بنوعها التلقائي و التعبوي، وإن اختلف شكلها و درجتها حيث قد تحدث المشاركة التلقائية كنتيجة لعمليات التنشئة، و تحكّم النظام بالثقافة، و خلقه و عيا يرمي بسلوك الأفراد لصالحه.

ما تجدر الإشارة إليه في النهاية، من خلال استعراض الباحث لهذا العدد من التعريفات ثم التركيز على أشهرها، أنّ هذا العمل يقود إلى معرفة أكثر تدقيقا بحدود ومؤشرات مفهوم المشاركة السياسية، وهو الأمر الذي نعتمد عليه في التأسيس النظري للبحث و يعيننا في صياغة تعريف امبريقي (إجرائي) لاستخدامه في الدراسة الميدانية.

4. مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم القريبة منه:

يقود البحث في هذا المجال إلى اكتشاف تشكيلة متنوعة من المصطلحات القريبة من مفهوم المشاركة تتقاطع معه في كثير من القضايا، و يضمه هذا التقاطع بوضوح من خلال التسمية في حدّ ذاتها و من بين هذه المصطلحات نذكر:

- العمل (الدور، النشاط) السياسي.
- المواطنة
- الانتماء السياسي
- الثقافة السياسية
- الوعي السياسي
- السلوك السياسي (أو الانتخابي)
- الاتجاهات (و الميول و التفضيلات السياسية)
- الاغتراب السياسي (السلبية السياسية، اللامبالاة السياسية، الانسحاب السياسي...)

- التهميش السياسي (والاستبعاد)

- العنف السياسي (والإرهاب)

و لا شك أنّ تسليط الضوء على هذه المفاهيم المحيطة سوف يعمق الفهم للأبعاد التي يمكن أن يتضمنها مفهوم المشاركة بوصفه مفهوما مركزيا (إضافة إلى مفهوم الشباب) في الدراسة الحالية .

أ - العمل السياسي L'action politique و الدور السياسي Le role politique:

من بين التعاريف التي تحصلت عليه الدراسة، تعريف سعد إبراهيم جمعة الذي يرى بأن العمل السياسي يعني في الأساس توجيه حركة الجماهير التلقائية إلى حركة منظمة واعية في اتجاه تحقيق الأهداف القومية التي ترتبط بالمرحلة التي يمرّ بها المجتمع، مما يستلزم تنظيم هذه الحركة، وتعبئة الطاقات، وتوظيف القدرات، و تنمية الموارد البشرية المتاحة، في الاتجاه الذي يحقّق ذلك الهدف. وعلى أن تتوافر للحركة الجماهيرية المنظمة طابع الشرعية وأن يتم ذلك من خلال تنظيمات سياسية معترف بها من المجتمع. (1)

و العمل السياسي وفق هذه الرؤية هو عمل موجّه، من مصدر مركزي نحو أطراف محيطية، يطلق عليها حركة الجماهير، ربما يتنافى ذلك مع واقع الأمر، فالعمل السياسي في أغلبه نابع من "التحت" أي المجتمع، و يوجّه إلى "الفوق" (أو إلى مستويات أخرى غير الفوقية)، و لكن ليس بالضرورة أن يحصر في النمط النازل ، وجميع أنشطة السلطة التي تقوم بها في سبيل إشباع حاجات الجماهير أو توجيهها، قد يندرج تحت إطار التسيير أو الإدارة (gouvernance) .

و إذا رجعنا للمصطلح نجده يتشكّل من عبارتين، العمل والسياسة، و في هذا السياق لا يقصد بالعمل جهد الإنسان المبذول من أجل تلقّي أجر، أو ما يطلق عليه "الشغل"، حيث كثيرا ما نصادف هذه عبارة "العمل" في سياقات ومجالات عديدة ، نذكر منها: العمل الاجتماعي، العمل الاقتصادي، العمل النقابي، العمل الثقافي، العمل الجماعي، و كلها تشير إلى العمل بمعنى "الفعل" و ليس بمعنى "الشغل".

¹ سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1984، ص ص 23-24.

والعمل السياسي بهذا المعنى يشير إلى جميع أنشطة الأفراد و المؤسسات التي تصب في المجال السياسي، والتي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية، أو التي تستخدم الأساليب السياسية في تحقيق غاياتها. وهو بذلك يكاد يكون مرادفا لمفهوم النشاط السياسي و الممارسة السياسية .

ويقودنا ذلك للإشارة إلى "الفعل السياسي" و هو يعبر عن الأشخاص الذين تجاوزوا مرحلة المشاركة من أجل المشاركة، أو المشاركة السياسية في مستوياتها الدنيا، لينتقلوا إلى مرحلة التأثير وصناعة القرار السياسي، و يدفعنا ذلك أيضا للإشارة إلى ما يسمّى "الاحتراف السياسي"، الذي لا يعني بأي حال من الأحوال الاسترزاق من السياسة – كما هو حاصل في واقعنا في بعض الأحيان- بمعنى أن تكون السياسة هي مصدر رزق وقوت، وهي حالة مرضية و لها تأثير سلبي على نوعية العمل السياسي في حد ذاته، و لكن المقصود بالاحتراف السياسي حالة متقدمة للممارسة السياسية ، يتشبع منها الفرد والتنظيم بالمهارات و الخبرات بما ينعكس على أدائه السياسي النوعي.

ويتقاطع مع مفهوم العمل السياسي مفهوم الدور السياسي، حيث يستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع بمعان مختلفة، فينطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معيّن يتميّز بمجموعة من الصفات الشخصية و الأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حدّ ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين، وهذا التعريف لا يأخذ في اعتباره التفرقة التي أقامها "رالف لينتون" بين المكانة والدور . ويعرّف الدور من ناحية أخرى كعنصر في التفاعل الاجتماعي و هو هنا يشير إلى نمط متكرّر من الأفعال المكتسبة التي يؤدّيها شخص معين في موقف تفاعل .

ويعتقد "رالف لينتون" أن المكانة هي مجموعة الحقوق و الواجبات، و أن الدور هو المظهر الدينامي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق و الواجبات معناه القيام بالدور. وهذا هو التعريف الذي استخدمه "بارسونز" في مؤلف النسق الاجتماعي ، و "راد كليف براون" في مؤلفه البناء و الوظيفة في المجتمع البدائي، و"روبرت ميرتون" في النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي⁽¹⁾.

¹ عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي و إعداد الرسائل و الأبحاث و المؤلفات الكرنك للكمبيوتر، الإسكندرية، ص 1245.

و لا يبتعد عن هذا المعنى مفهوم الدور السياسي الذي يعرف بأنه السلوك المتوقع لعدد من الأفراد يشتركون في هوية واحدة و نظام سياسي معين⁽¹⁾ والذي عادة ما يرتبط بمفهوم "المكانة"، التي تتأثر و تؤثر بشكل كبير في طبيعة العمل السياسي ونوعيته، وكذا فعاليته و حجمه، ويقصد بالمكانة الموضع الذي يشغله الفاعل السياسي في التنظيم، أو في الجماعة و المجتمع، أو في هرم الدولة و السلطة... الخ ، فالقيام بمتطلبات الدور وتأديته كما ينبغي، قد يدفع به للحصول على المكانة المكافئة لهذا الدور، وقد يحدث العكس في حالة ما إذا تطلبت منه المكانة التي احتلها لعب دور سياسي معين منسجم معها، الأمر شبيهه بالمرشح إلى حد بعيد.

ب- السلوك السياسي و السلوك الانتخابي:

على الرغم من أن بعض الباحثين يستخدمون مصطلحي: "فعل" و "سلوك" بمعنى واحد إلا أن اصطلاح السلوك أعم من الفعل، لأنه يشتمل على كل ما يمارسه الفرد، ويفكر فيه و يشعر به، بغض النظر عن القصد و المعنى الذي ينطوي عليه السلوك بالنسبة للفرد⁽²⁾، من هذا المنطلق يشير السلوك السياسي إلى انعكاسات تفاعل الفرد مع البيئة الاجتماعية السياسية التي ينتمي إليها، ويتحدد هذا التفاعل من خلال متغيرات عديدة أهمها: الثقافة السياسية، الوعي السياسي، الانتماء السياسي و التنشئة السياسية.. الخ.

ويعطي كل من علماء الاجتماع و علماء السياسة اهتماما خاصا لدراسة السلوك الانتخابي بوصفه الجزء الأهم في السلوك السياسي-، لأن عملية التصويت تعتبر طريقة هامة و خطيرة في تأثيرها على العمليات السياسية، حيث ينظر إلى الانتخابات في البلاد الديمقراطية الفيصل و الحكم الأخير، وعلى الرغم من أن تكتيكات الضغط وغيرها تؤثر بصفة دائمة على القرارات السياسية، إلا أن الواقع يؤكد أن الناخبين يملكون القوة والسيطرة على كل العمليات السياسية الأخرى. ولقد

¹أماني مسعود محمد الحديثي، الدور السياسي لمهش جعفر مصر – التطبيق على مجتمع القاهرة – رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص: ل .

²عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 204.

درس علماء الاجتماع و السياسة السلوك الانتخابي و تعلّموا الكثير عن علاقته بالدين، والطبقة الاجتماعية، والمهنة والتعليم وغيرها(1).

والواقع أن الانتخاب العام و الشّامل يقوم بوظيفتين كبيرتين: إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك، وهذا يتضمن وظيفة الشعور بالمسؤولية التي سبق لـ "ستيوارت هيل" أن تبيّنها: «التصويت هو وسيلة لتثقيف الروح العامة و الذكاء السياسي».(2)

ورغم ذلك فهناك اتجاه يرى أن عملية التصويت في حدّ ذاتها غير كافية مطلقا لقياس عملية المشاركة، نظرا لضعف العلاقة بين عملية التصويت و الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية، فضلا عن أن مدى انشغال أو انغماس الفرد في السياسة له عدّة مستويات تتوقف على طبيعة النسق السياسي ذاته. بالإضافة إلى أن عملية التصويت في الانتخابات لا تتطلّب من المعلومات و الدافعية نفس القدر الذي تتطلّبه معظم الأنشطة السياسية الأخرى، كما أنّ الكثير من المنغمسين في السياسة قد لا يزعجون أنفسهم بالتصويت في الانتخابات، و بالمثل فكثير من الأفراد الذين يدلون بأصواتهم غير نشطين سياسيا، وهذا على الرغم من أنّ هناك العديد من الأبحاث تؤكّد على أنّ التطوّر السياسي و زيادة فعالية المشاركة يتمّ من خلال قياس نتائج التصويت(3).

ويشهد علم الاجتماع الانتخابي اليوم نموا كبيرا ذا جذور قديمة بما فيه الكفاية ومن بين رواده "أندريه سيجفريد" في دراسته «اللوحة السياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الثالثة». وحدثت ولادة جديدة في الولايات المتحدة لعلم الاجتماع الانتخابي دشّنها "بول لازار سفيلد" بطريقة الاستقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية عام 1940. وكان مؤلف كتاب "اختيار الشعب: كيف ينظم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية"، يطمح لفهم الطريقة التي

¹ محمد السيد علوان، المشاركة السياسية للشباب في شمال سيناء، في: كمال المنوفي (تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرار والتغير، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 813 و 814.

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1998، ص305.

³ طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص40.

يتشكل بها، ويتحوّل و ينمو رأي الناخب تحت تأثير الدعاية التي خضع لها، و في بعد سيكون كتاب مؤسس آخر بعنوان: "الناخب الأمريكي" مصدرا لما سيسمى بنموذج "ميتشيغن". و هذه الدراسة التي تمحورت حول مسعى مختلف، تسعى لإقامة علاقات تلازم بين السلوك الانتخابي و الخصائص الاجتماعية للأفراد. ومن ذلك الحين تضاعفت الدراسة العلمية .. و قد وجد طلب اجتماعي هام فيما يتعلق بالتحليل والتوقع الانتخابي. و صدر هذا الطلب عن الفاعلين السياسيين، وبخاصة الأحزاب وأيضا وسائل الإعلام (1)...

و يظهر السلوك الانتخابي للشباب، على الأقل، في ثلاث صور أساسية:

- الترشح واحتلال مكانة مناسبة في القوائم الانتخابية.
- المشاركة في التصويت وما تعلق بها من خطوات كالتسجيل في القوائم وحيارة بطاقة الانتخاب.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.

و ترتبط بالسلوك الانتخابي مشكلة لازمت جلّ دول العالم، ولكنها تختلف وتتفاوت درجاتها من دولة إلى أخرى، وهي ظاهرة مقاطعة التصويت أو عدم المشاركة في الانتخابات، ويزداد حجم المشكلة بازدياد حجم الشباب في المجتمع، و قد استقطبت هذه الظاهرة و مازالت اهتماما ملفتا من طرف السياسيين و من طرف الباحثين أيضا. و مازالت اللامبالاة بالانتخابات ومقاطعة الشباب لها مصدر قلق بالغ للسياسيين وأنظمة الحكم، ليس فقط لثقل الكتلة الشبابية وكبر حجمها ولكن أيضا لأهمية رأي الشباب لارتباطه بصورة المستقبل، وهو عامل مهمّ دفع بعدد من الأنظمة والفاعلين السياسيين، خاصة في دول الغرب، لاتخاذ المزيد من الإجراءات التي تزيد من حافز الشباب للمشاركة في الانتخابات.

ج-الانتماء السياسي Appartenance politique و المواطنة citoyenneté:

يقول الدكتور عبد الهادي الجوهري: في تصوّري أن الانتماء يعني إحساس الفرد أو المواطن أنه جزء من كلّ، فإذا كان عضوا في أسرة فهو جزء لا يتجزأ من هذه

¹فيليب برو ، مرجع سابق، ص ص321-322.

الأسرة، وإذا كان فردا في مجتمع فهو جزء من لحمة و بنية هذا المجتمع يعيش فيه ويتعايش معه و يتفاعل مع تفاعلاته، و يعتقد إيديولوجيته، ويتمثل ثقافته ويتمسك بها ويكون ولاؤه أولا وأخيرا لهذا المجتمع أو الوطن .. وبصفة عامة فالانتماء إحساس و شعور وإدراك نفسي اجتماعي يترجم في شكل من أشكال السلوك تتباين درجاته، ويمكن قياسه من خلال المواقف والأفعال وردود الفعل، و مدى مشاركة المواطن أو عزوفه، ومدى التعاون أو الصراع، ومدى الالتزام بالسلوك السوي أو الانحراف إلى السلوك المرضي، ومدى التماسك أو التفكك الاجتماعي، وغير ذلك من المعايير.⁽¹⁾

واستندت وظيفة الانتماء في مفهوم رجال السياسة على بعدين أساسيين متكاملين: أولهما التعبير عن الوطنية patriotisme و ثانيهما الإلزام obligation، ليكونا تصويرا لمواقف الفرد والجماعة على حدّ سواء تجاه غاية واحدة ألا وهي الدولة⁽²⁾، حيث أثبت عدد من الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين الشعور بالوطن و بين ممارسة أنشطة و أعمال سياسية لصالح الوطن. و يوجد في الواقع أنواع عديدة من الانتماءات السياسية، كالانتماء الحزبي الذي يعني انتساب الفرد لحزب معين، و الانتماء لجمعية معينة، أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الانتماء لتيّار فكري معين أو اتجاه إيديولوجي... الخ، غير أن المواطنة تقتضي أن يكون الانتماء للوطن أقوى من أي انتماءات أخرى.

ومن هنا فإن مفهوم الانتماء السياسي يقترب كثيرا من مفهوم المواطنة، وقد تمّ تعريف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول "الولاء" و يتولى الثاني "الحماية"⁽³⁾. و قد تطور هذا المفهوم تطورا كبيرا حيث لم يعد يشير إلى فضيلة انتماء و انتساب الفرد لدولة معينة، أو الحصول على حقوق و تأدية واجبات معينة، أو حتى مسألة التعايش و تعميق القواسم المشتركة بين أفراد الدولة الواحدة، ولكن أكثر من ذلك حيث اتجه المفهوم نحو تكثيف مشاركة المواطن في كل الشؤون

¹ عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 136-137

² عبد الفتاح إبراهيم متولي، تحليل سوسيولوجي لظاهرة الانتماء للعمل، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1986، ص52.

³ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص59.

المتعلقة بالمجتمع الذي ينتمي إليه سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي . وبالتالي فإن المواطنة الآن، تتجاوز حدود مفهوم "الحماية" الذي يعني الحصول على الحقوق المدنية لتنتقل نحو مفهوم "المشاركة".

وعدم الانتماء ظاهرة نفسية تعبّر عن حالة من حالات الحياد العاطفي بالنسبة للشخص الآخر أو بالنسبة للآخرين أو بالنسبة للمجتمع، وبهذا المعنى تصبح هذه الظاهرة عرضاً مرضياً مرادفاً للأنانية، لأن الشخص الذي لا يشعر بانتمائه للآخر قد نجده لا يهتم إلا بنفسه .. أو قد لا يكون بالضرورة منحصراً في مدى اهتمام الشخص بنفسه، لأننا قد نجد في بعض الشباب حالة من الركود مبعثها عدم وجود رغبة، أو دافع أو تطّوع، أو أنه يشعر بالغربة، فهو قد فقد القدرة على التفاعل أو قد أصابه شعور غريب جعله يعتقد أن لا نفع يرجى منه و لا ضرر ينتظر منه، بحيث يحوّل شعوره هذا إلى شيء يتحرّك، و قد ترك خيوط التحكم في مقدراته إلى أيدٍ غريبة عنه، لا يعلم تأويلها و لا توجد لديه القدرة على فهم كنهها⁽¹⁾.

المواطنة مفهوم غربي المنشأ، تعكس جذوره تطوّر الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الغربية، وتبلور هذا المفهوم واكتسب مضامين ومعانٍ مختلفة موازاة مع تطوّر الجماعة السياسية في الغرب والتشكيلات الاجتماعية داخلها، بدءاً من مجتمع "المدينة" اليونانية. ولهذا يعتبر البعض الفكر الليبرالي الغربي من أكثر الاتجاهات التي ساهمت في إثراء مفهوم المواطنة.

وبقدر ما تعني المواطنة ضمان الحقوق لأبناء الوطن على قدم المساواة، فهي تعني أيضاً الالتزام بالواجبات تجاه الوطن. فالمواطنة هي الأساس الذي يقوم عليه عملية اندماج الأفراد داخل الوطن الواحد، وتمثل حجر الزاوية في مفهوم الدولة الوطنية الحديثة، باعتبارها الإطار القانوني والسياسي والجغرافي الذي تمارس فيه حقوق المواطنة وواجباتها.

والمواطنة كمصطلح قانوني يركّز على الهوية أكثر من الفعل، وكمصطلح سياسي فإنّه يعني الالتزام النشط والمسؤولية، إنّها تعني إحداث التغيير الإيجابي داخل الجماعة والمجتمع والبلد. المواطنة السياسية في الدولة الشمولية لم تؤدّ

¹ سيد صبحي، الشباب و أزمة التعبير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002م، ص17.

وظيفتها، حتى لو كان البلد صغيرا فإنّ شؤون الحكم بعيدة ومنعزلة بحيث لا يمكن للفرد من أن يقوم بفعل إيجابي، بإمكان الأفراد أن يصوّتوا، وقد عرفنا بصعوبة أهمية التصويت الصحيح خلال العقود الأخيرة، وباستطاعة الأفراد دفع الضرائب، ومرة أخرى عرفنا بعد مشقة في العقود الأخيرة أنّ ذلك يعتبر التزاما أصيلا. لكنّ الأفراد لا يضطلعون بالمسؤولية، ولا يبادرون بالقيام بالفعل من أجل إحداث التغيير. وبدون المواطنة يصبح المجتمع السياسي فارغا. ويمكن أن يكون هنالك قومية، إلاّ أنّه بدون المواطنة من المرجح أنّها تتفسخ وتحوّل إلى شوفينية (الغلو في الوطنية). ومن دون المواطنة الحقّة لا يمكن أن يوجد الالتزام المسئول لخلق المواطن الذي يعتبر بمثابة النسيج الذي يعمل على ترابط الجسم السياسي¹.

د- الثقافة السياسية و الوعي السياسي:

الثقافة السياسية نمط من القيم والمعتقدات و الاتجاهات العاطفية، و يتركب نمط القيم من أفكار الأفراد عن الصواب و الخطأ و عن الطيّب و السيئ في الشؤون السياسية، وهذا النمط المعياري يهتمّ بما يجب أن يكون، والمعتقدات عن الوضع القائم في عالم السياسة وثيقة الصلة بتلك لقيم. وتبلغ أهميّة قيم الفرد و معتقداته حدّا يؤدّي إلى إثارة عواطفه في ميدان السياسة، وتحمل هذه العواطف السياسية القيم والمعتقدات ويستثيرها الرموز⁽²⁾.

ويشيع في أدبيات الثقافة السياسية أنّها لا تركّز كثيرا على الأبنية الرسمية و غير الرسمية في النظام السياسي، كالسلطات الحكومية و الأحزاب السياسية و جماعات المصالح وما شابه ذلك، أو على السلوك السياسي الواقعي الذي يمكن ملاحظته داخل المجتمع، ولكن عوضا عن ذلك فإنّ اهتمام هذه الأدبيات ينصب بشكل أساسي على ما يعتقدّه الأفراد بشكل الأبنية و الممارسات، وعليه فإنّ جوهر الثقافة السياسية في مجتمع معين يدور أساسا حول القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة والمعارف

¹ بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة: صلاح بن معاد المعيوف، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص297.

² عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000، ص 165.

السياسية لأفراد هذا المجتمع و بعبارة أخرى فهي تعبر عن عناصر معنوية غير مادية⁽¹⁾.

إن الثقة أحد القيم الرئيسية في أية ثقافة سياسية، وتعكس الاستجابة لأعمال معينة حجم الثقة التي تقوم في المجال السياسي مما يعكس الخبرة السابقة، ومقدار الخلاف حول القيم في المجتمع. وتنشأ خطوط الاتصال بين لأفراد والجماعات المختلفة حيث يحبذ الفرد مساندة الآخرين، ويترتب على ذلك تقبل واسع للتفاوض و الحلول الوسطى و التصالح، ويعلق الناس الأهمية على حفظ العلاقات لمدينة و يبدوون اهتماماً أقل بحرفية القانون، و يقلّ التركيز على صيغة «إما الكلّ أو لا شيء» و «الاستسلام دون شرط» ويتأكد أسلوب «عش و دعني أعيش»⁽²⁾.

ويرى "فيربا" أنّ هناك مصدرين لاكتساب الثقة السياسية: فمن ناحية يمرّ الفرد في مختلف مراحل حياته داخل الأسرة و المدرسة و التنظيمات السياسية المختلفة. بخبرات غير سياسية تأثر على سلوكه السياسي. ومن ناحية أخرى تجمع لديه خبرات سياسية من تعامله مع رجال الحركة السياسية و من التعرّض لوسائل الاتصال السياسي⁽³⁾.

وقد حدّد "ألmond" و "فيربا" ثلاث أنماط متتالية للثقافة السياسية استناداً إلى مدى استجابة المواطنين في دولة معينة بشكل إيجابي للنظام السياسي القائم، وهو ما يوضحه الجدول التالي⁴:

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، في: كمال المنوفي (تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرار والتغير، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص750.

² عبد الهادي الجوهري ، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص168.

³ Verba sidney, comparative political culture, un luycian pys and sidney verba , eds.,p.p 529-533.

⁴ Al monde and S.Verba, the civic culture, boston, littlee, Brown and co.,1965, p 16.

توجهات الأفراد إزاء أنماط الثقافة السياسية	النظام كهدف عام	وظائف لمداخلات	وظائف المخرجات	دورهم كمشركين نشيطين
1 - ثقافة محدودة	صفر	صفر	صفر	صفر
2 - ثقافة رعوية	1	صفر	1	صفر
3 - ثقافة مشاركة	1	1	1	1

- درجة صفر تعني عدم وجود استجابة على الإطلاق

- درجة (1) تعني وجود استجابة إيجابية. المصدر:

وتتسم توجهات المواطنين، إزاء النظام السياسي في الثقافة الضيقة أو المحدودة، بالضعف و الغموض و غياب الوعي بالسياسة.. وعلى النقيض مما سبق، نجد أنّ المواطنين في النمط الثقافي الرعوي على وعي تام بوجود النظام السياسي، و لكنهم لا يشعرون بأنّ لديهم دورا يمكن القيام به في هذا النظام، أو أنّ بمقدورهم التأثير على القرارات الصادرة عنه.. ويتّسم نمط ثقافة المشاركة بوجود درجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطنين⁽¹⁾.

إذا جئنا إلى تحديد الوعي نجد أنّه رغم تكرار هذا المفهوم في عدد غير قليل من الكتابات فهو لا يزال محاطا بقدر واضح من الغموض، لأسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر أن بعض الباحثين يعدّون مسألة الوعي الاجتماعي مسألة ماركسية ، ويحجم بعضهم عنها لأسباب و غايات إيديولوجية⁽²⁾.

والوعي في معناه المكثف عقيدة وعقل ووجدان، وهي الأشياء تقريبا التي انشغلت بها محاولات تعريف الوعي، رغم اختلاف منطلقاتها ، والتدقيق في البعدين : العقل والوجدان يظهر أنهما تعبير عن الإدراك و التصور: conception, perception و الذي

¹حمدي عبد الرحمان حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، مرجع سابق، ص ص 340-342.

²عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي ، محاولة نحد رؤية نقدية لنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص359.

يشمل كل منهما مكونات و عناصر بداخله ، فالإدراك يشتمل على المشاعر والاتجاهات و الموقف من الظواهر و العلاقات و تفسير أوضاعها، أما التصور فهو يعني في عمقه بدائل الظواهر و العلاقات و المستقبلات المرغوبة لها⁽¹⁾. وباختصار فإن: «الوعي يعني إدراك الفرد لما يحيط به»⁽²⁾

أما الوعي كصفة إنسانية توجد لدى البشر، فهي قديمة قدم اللغة إلا أن الاختلافات بين الأفراد تظهر في مضمون هذا الوعي. وما يرتبط به من موضوعات وأحداث، وتعتمد التنمية و تطوير المجتمع في جانب منها على هذا العنصر، إذ ينبغي توافر عنصر الوعي على مستوى القيادات و الجماهير، بشرط أن تلعب دورا هامًا في تبصير الجماهير بالواقع المتخلف و كيفية إحداث التنمية وذلك من خلال استخدامها لمصادر القوة و الإقناع التي يمكن بواسطتها تشكيل وعي الجماهير تشكيلا حقيقيا وغير مزيفا.

حيث أن الوعي كمفهوم أشمل من الثقافة السياسية، بحيث تمثل الثقافة السياسية جزء من الوعي ويتطلب وجود الوعي وجود معارف تمثل الثقافة السياسية لدى شخص معين، وأنه كلما ارتفع مستوى الوعي، كلما كانت المشاركة أكثر عقلانية وأكثر فعالية، وقد يحدث العكس، يتمثل ذلك في الرغبة في عدم المشاركة السياسية من جانب آخر، لأن الشخص يعدّ أكثر معرفة بطبيعة المشاركة في الحياة السياسية وأنه يرغب بالمشاركة الفعلية التي تؤدي إلى التغيير وليس مشاركة ظاهرية لأن لديه معرفة بأن المشاركة تعدّ ظاهرية، ولذلك فإن ارتفاع مستوى الوعي قد يؤدي إلى الامتناع عن المشاركة في الحياة السياسية. ويعدّ ذلك العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية أقصى درجات الوعي، ولذلك فإن مفهوم الوعي و الثقافة السياسية مرتبطان و متلازمان ويرتبط وجود أحدهم بالآخر.³

¹ عبد الباسط عبد العطي، المجتمع المصري، دراسات سوسولوجية، كلية النبات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 9.

² عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص 204.

³ نشأت أدور أديب، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 2004، ص 20.

لذلك يذهب علي ليله إلى أن امتلاك الوعي يعني أن الشخص يدرك واقعه الاجتماعي و من ثم فهو ربما يتدخل لتغييره في مسارات معينة⁽¹⁾. و يشير مفهوم الوعي السياسي إلى «رؤية أعضاء الفئات الاجتماعية في المجتمع للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين وأهداف وبرامج التنظيمات السياسية ومواقفهم منها، ومدى مشاركتهم في نشاطها وصنع وتوجيه القرارات السياسية في المجتمع⁽²⁾. ومن بين أهم محدودات الوعي السياسي نجد:

- وعي الشباب بالمعارف السياسية
 - وعي الشباب بقضايا المجتمع و مشكلاته
 - وعي الشباب بالمشاركة السياسية أي إدراكه للعملية السياسية كيفية المشاركة فيها كي يصبح ذا تأثير في البنية الاجتماعية.
- ومن هنا فإنّ تنمية الوعي السياسي و الثقافة السياسية من شأنهما الرفع من كثافة المشاركة السياسية ونوعيتها، ومن ثمّ تضيق مساحات الاغتراب والانعزال واللامبالاة، وتلعب مؤسسات التنشئة دورا مهما في تنمية الوعي السياسي للأفراد، انطلاقا من المدرسة والأسرة، ثمّ المؤسسات الأخرى كالمسجد والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

ه- الاغتراب السياسي والتهميش:

يشير الاغتراب السياسي إلى نوع من السلبية السياسية التي تميز بعض الأفراد والجماعات أو الثقافات،... الخ ولعلّ من أبرز المحاولات التي سجلت من أجل تحديد مفهوم الاغتراب السياسي، المحاولة التي قام بها Seeman(1959) إذ حدّد خمسة أبعاد أساسية تستخدم للتعبير عن الاغتراب وهي : انعدام القوة Powerlessness ، انعدام المعنى Meaninglessness ، اللامعيارية Nonlessness ، العزلة isolation ، العزلة الذاتية . Selfestrangemant

¹ علي ليلة، العالم الثالث قضايا و مشكلات، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة 1985، ص51

² محمود إبراهيم محمود، الوعي الاصطناعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1985، ص83

وكذلك دراسة "نيل و ريتينج" Neal & Retting (1963) التي اقتضت على بعدي انعدام القوة واللامعيارية. كما درس "روبرت بلوز" أربعة من هذه الأبعاد وهي : انعدام القوة وانعدام المعنى ، العزلة، اغتراب الذات و قام بتطويرها في كتابه "الاغتراب و الحرية (1964)". وبعد ذلك توالت الدراسات التي عرفت الاغتراب تعريفا إجرائيا (امبريقيا) من خلال أبعاده السابقة و بدون اختلاف كبير فيما بينهما، فكان هناك شبه اتفاق على دراسة الاغتراب السياسي ممثلا في العناصر التالية:

- انعدام القوة السياسية: تعني شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به ويطلق عليه أيضا عدم الفعالية السياسية.
- انعدام المعنى: ويقصد به إحساس الفرد بأن الأحداث و الوقائع المحيطة به قد فقدت دلالتها و معقوليتها.
- اللامعيارية: حالة من الشعور بعدم وجود قيم أو معايير أخلاقية واحدة للموضوع الواحد، ومن هنا تحدث الفجوة بين الغاية والوسيلة، فالغاية تبرر الوسيلة مما يشعر الفرد بضياع القيم و فقدان المعايير (نظرية الأنومي عند دوركايم)
- العزلة السياسية: وتعني تجنّب الاتصال بالآخرين، والبعد عن المشاركة في أية أنشطة جماعية.
- عدم الثقة السياسية: أي الشكّ في الحكومة و القائمين عليها.
- اللامبالاة: بمعنى عدم اهتمام الفرد بما يجري من حوله من أحداث و مواقف وظروف.

ولا يبتعد كثيرا مفهوم الاغتراب عن مفهوم التهميش، بل ويتقاطع معه في عناصر عديدة. وهنا نشير بأنّ " روبرت بارك" يعتبر الأب الروحي لهذه لمقاربة التهميش، إذ فجر في كتاباته الأولى أواخر العشرينيات عن موضوع الهجرة قضية التهميش ، وأكد أنّ المهمّش هو هجين ثقافي cultural hybrid فهو ذلك الإنسان الذي يحيا بعقلية مجتمعين في إطار بيئة ثقافية ذات عادات و تقاليد معينة، ويتأرجح ولاؤه بين مجتمعه الذي يعيش بالفعل مع أفرادهِ والمجتمع الذي ينتمي بجذوره إليه ، وهو في ذلك مسلوب الإرادة ، عاجز عن الاندماج كليا في المجتمع الجديد أو البقاء في المجتمع الأمّ . واتفق "استونكست" stonequist مع "بارك" Park في تعريف التهميش و إن كان قد أضفى عليه مزيدا من البعد النفسي، فالمهمّش وفقا لكتاباتهِ هو ذلك الذي

يعيش نفسيا بين عالمين أو أكثر ، أحد هذين العالمين يسيطر عليه وهو (من ينتمي إليه عرقيا بحكم المولد)، و الآخر يعتبره مهمّشا وهو (من ينتمي إليه ثقافيا بحكم الحياة فيه)، ولعلّ أهمّ ما أضافه Stonequist إلى أفكار بارك هو تعريفه للمنطقة المهمشة التي اعتبرها منطقة تتعايش فيها ثقافتان ، وتتبنى الجماعة التي تحيي في هذه المنطقة مفردات الثقافتين معا، وأينما وجدت تغيرات و صراعات ثقافية وجد الأنااس المهمشون، وكأّن الاختلافات الثقافية والتناقضات الاجتماعية حتى داخل المجتمع الواحد تعزّز التهميش⁽¹⁾.

وفي سياق معالجة ظاهرة التهميش التي تتعرّض لها بعض قطاعات الشباب، خصوصا منها المتمركزة في الضواحي والأحياء الفقيرة، قدّم لنا الباحثان في علم الاجتماع: (françois dubet) و (olivier galant) مقولتهم المشهورة: شباب المعاناة (la jeunesse de la galère).

وشباب المعاناة هم شباب الأحياء الحسّاسة الذين يعيشون تأثيرات تدهور الإطار المعيشي ومناخ العلاقات الاجتماعية، إذ يغادرون المدارس في سنّ مبكرة ويظنون يعانون البطالة والفراغ، ويضطرونّ للفت الانتباه إليهم بممارسة العنف والتعدّي على الملك العمومي. وتنتج المعاناة عن تفكّك نظام العمل système d'action في المجتمع الصناعي، وعن قطيعة في نمط الإدماج الشعبي التقليدي، وعن اندثار الحركة العمالية كفاعل اجتماعي، وعن التحوّلات التي تشهدها أشكال المشاركة والحراك الاجتماعي. وتتنظم المعاناة وفق مبادئ ثلاثة هي: التفكّك الاجتماعي (la désorganisation social)، الإقصاء exclusion، الغضب (الغضب على كل شيء) la rage. ويؤدّ الإقصاء نوعا من ردود الفعل كالأستسلام الذي ينجّر عن الانطواء على الذات من أجل مواصلة العيش survie أو الشعور بالكبت frustration والذي يفضي إلى الجنوح، كإستراتيجية اندماج غير شرعي في مواجهة صيغ الاندماج الشرعي المسدودة².

¹أمانى مسعود محمد الحديني، الدور السياسي لمهمشي حضر مصر بالتطبيق على مجتمع القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1998، ص12و13.

² المنجي الزبيدي، ثقافة الشارع – دراسة سوسيو ثقافية في مضامين ثقافة الشارع-، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007، ص ص:26-27.

والتهميش فعل اجتماعي يستوجب مقابله، وهو السيطرة، وللسيطرة شروطها المادية و الثقافية و السياسية ، ومن ثمّ لا يمكننا تناول فعل التهميش بمعزل عن فعل السيطرة⁽¹⁾. ومن هنا فإن فعل التهميش يقتضي وجود طرفين: طرف مهمّش (بفتح الميم) وطرف مهمّش (بكسر الميم)، فالأوّل هو الذي يقع ضحية التهميش، أما الطرف الثاني فهو القائم بعملية التهميش أو الذي يقف وراءها، وكلا الطرفين قد يمثلان : فرد، جماعة، منطقة، دولة، سلطة، ثقافة، تيار، حزب، مؤسسة،... الخ.

وإذا كان الاغتراب يؤدّي، من دون شكّ، إلى لمزيد من الإحجام عن المشاركة بصفة عامّة، و المشاركة في الانتخابات بصفة خاصّة، فإن التهميش من الممكن أن يترتّب عليه ثلاث احتمالات :

- الاحتمال الأوّل هو بمثابة تحصيل حاصل، مفاده مزيد من الانعزال السياسي واللامبالاة السياسية وهي نتيجة منطقية لعملية التهميش.

- أمّا الاحتمال الثاني فهو إمكانية حصول ردة فعل مشاركة، حيث أن فعل التهميش الذي قد تتعرّض له فئة معينة داخل المجتمع، قد يكون دافعا قويا و حافزا مهما نحو المشاركة والحصول على أو انتزاع مكانة (مركز) داخل الجماعة و المجتمع، يتيح لهذه الفئة لعب أدوار أساسية تتجاوز بفعالها مرحلة التهميش ، ويزدّجنا هذا بنظرية ابن خلدون حول العصبية، ربّما يشير هذا الاحتمال إلى بعض التيارات الجهوية أو العرقية التي غزت عدد من الحركات و الجماعات النافذة، أو اتّخذتها مطيّة للوصول إلى مناصب مرموقة، أو الاحتماء بها من أجل استمرارية احتلال المراكز والمواقع.

- أما الاحتمال الثالث فقد يكون للتهميش ردّ فعل راديكالي، و في بعض الأحيان انتقامي باستخدام طرق الشرعية والمشاركة، كالتصويت العقابي والتصويت الانتقامي،.. الخ.

¹أمال سيد طنطاوي سليمان، التهميش الاجتماعي بين آليات السيطرة الإيديولوجية وأشكال الممارسة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1998، ص9.

و- العنف السياسي و الإرهاب:

من بين التعريفات المتعدّدة والمتنوّعة للعنف السياسي، نذكر هنا تعريف "ريتشارد فوردنج" Ritcharde Fording (1997) الذي يعرف العنف السياسي بأنه السلوك الذي يشمل كافّة الممارسات التي تتضمّن استخدام فعلي للقوة لإلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها أبعاد سياسية(1).

وحسب مقولة K.Jonson "جونسن"، يحصل العنف عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فعالة في إرضاء رغبات الشعب و آماله، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي. ويرى "هنتنجتون" أنّ تحقيق الاستقرار السياسي يقتزن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، وتمنع انتشار العنف و الفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، وفي اختيار الأشخاص للمناصب السياسية وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي ، والقدرة على معالجة الأزمات و الانقسامات والثورات في المجتمع، و الاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهّمات لضمان المساواة(2).

إنّ الانتقال للعنف، كما يقول لنا "تيدغور"، يشجّع عليه اليقين بأنّه يمكن أن يبدو أمرا رابحا . ويعدّد هذا المؤلف عدد من العوامل المواتية: النجاحات التي سبق للمجموعة الاجتماعية أن حصلت عليها بفضل اللجوء في الماضي إلى العنف، النجاحات التي انتزعتها مجموعات أخرى، و الذي يدعو للتقليد من خلال العدوى الإيمائية، مكانة العنف في الذاكرة التاريخية، طريقة الإشارة لفعاليته في الإنتاجات الثقافية أو في المعالجة الإعلامية للأخبار الحالية، وأخيرا الشعور الذاتي بكون المجموعة مهمشة في اللعبة المؤسساتية العادية . وكل هذا يمكن بالفعل أن يقوّي

¹ أحمد فاروق أحمد حسن اتجاهات الشباب نحو الإرهاب. مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ط1، 2005، ص53.

² أحمد محمد عبد الغاني محمد ، دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية للأحزاب السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع بني سويف ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2005 ، ص70.

اليقين بأن العنف وحده، بشكل أو بآخر ، يسمح بالحصول على أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار⁽¹⁾.

ومهما كانت المبررات السياسية و غير السياسية التي تقف وراء اتخاذ بعض الفئات الشبابية أو السياسية قرار اللجوء لانتهاج العنف السياسي، أو الدّفع لاستخدامه، فإنّها تعبّر بشكل واضح عن انسداد قنوات المشاركة السياسية في وجه هؤلاء ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يأتي العنف السياسي للتعبير عن رفض بعض القرارات السياسية أو للتعبير عن عدم الرضا تجاه سياسات معينة تخصّ المجتمع، وهذا الشكل من التعبير ربّما يتموضع في طرق معاكسة للامبالاة والتجاهل السياسي ، أو ما يسمى بردّ الفعل السلبي الذي يختار الصمت للتعبير عن السخط ، ومن هنا فإنّ العنف السياسي في كثير من الأحيان يؤشّر عن مستوى عال من الاهتمام بالقضايا السياسية و المجتمعية، وتفاعل كبير معها ، ولكنّ المشكلة تكمن في طريقة التعبير عن هذا التفاعل، و مشروعية الوسائل و الطرق المستخدمة للتعبير عن الموقف الرفض.

ويرى بعض الباحثين أن العنف السياسي هو أحد أشكال المشاركة السياسية، فقد أشار "مولر" Muller (1979) إلى العديد من أشكال المشاركة العنيفة في كتابه: المشاركة العنيفة Aggressive participation، وهو يرى أن العنف يكشف عن نفسه في بعض أشكال المشاركة السياسية كالمظاهرات العنيفة أو أعمال الشغب كما أن العنف قد يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق أهداف بعض المنظمات السياسية و شبه السياسية.. ويشير "جوردن" Gorden إلى أن الحكومات تسهم في وقوع أعمال العنف التي تقع ضدها.. ويرى شليزنجر Schlesinger (1991) أنّ بعض أشكال العنف ذات الدوافع السياسية قد تكون مقبولة تماما، وأنّ هناك إجماعا يلغي النظرة التقليدية لهذا النوع من العنف باعتباره سلوكا غير منطقيّ بل إنّه أصبح عملا هادفا يقصد به التأثير في القرارات السياسية إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر⁽²⁾.

¹ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة مجمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع ، لبنان ط3، 1998، ص 348.

² طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 26-28.

والعنف السياسي مرفوض لدى جميع أفراد المجتمع ، وحتى الذين لجئوا إليه يدعون دائما أنهم كانوا مضطرين لذلك ، وهذا نتيجة الأضرار البشرية و المادية والعواقب المترتبة عنه، و المشاركة السياسية هي البديل المفضل للتفاعل مع القضايا السياسية والمساهمة في التنمية الشاملة ، وفق المنظور التشاركي، غير أنه لا بد أن نلفت النظر إلى أنّ وجود ظاهرة العنف السياسي، شكّل دائما عاملا مساعدا لدفع الأنظمة السياسية نحو إتاحة مساحات أكبر للمشاركة ، فالأنظمة بطبيعتها تنزع نحو احتكار اتخاذ القرار في كثير من الأحيان و تعتقد أنها ليست بحاجة إلى مشاركة المجتمع، لأنها تملك كل المعلومات و الإمكانيات و المكانة التي تجعلها تؤدي مهام الحكم منفردة، و لن تتعرض إلى المحاسبة و لا المساءلة سواء أخطأت أم أصابت، أفسدت أم أصلحت ، رضي عنها الشعب أم سخط عنها، لكنّها إذا وضعت نصب عينيهما أن المجتمع قد يلجأ إلى طرق أخرى للتعبير عن رفضه و عدم رضاه تلحق أضرار مؤلمة بالجميع، فإنّ ذلك يجعلها تختار أسلوب الوقاية غير المكلف، بتجنّب الدفع نحو العنف، وفتح قنوات المشاركة.

ومن الظواهر المرضية التي لها صلة بشكل أو بآخر بموضوع العنف السياسي هو ظاهرة الإرهاب، و قد ميّز بعض الباحثين بين العنف السياسي و الإرهاب السياسي ، باعتباره صورة من صور العنف السياسي، ولكنّه يختلف عن الصور الأخرى اختلافا بيّنا، و من أهمّ جوانب الاختلاف نذكر:

- أهداف الإرهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما يرغب الإرهابيون في إثارة و جذب انتباه العالم نحو أبعادها، على نحو مغاير لأهداف مرتكبي العنف السياسي.

- الحرص من خلال العمل العنيف على تجاوز نطاق الهدف، ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى وذلك عبر رسالة أو إيحاء ما، ينطوي على الفعل الإرهابي، في حين أن صور العنف السياسي الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة، دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذي يتميز به الفاعل والإرهابي.

- العمل الإرهابي يركّز على تفكير الناس و شعورهم، و هذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر ليس قاصرا بصورة مطلقة فيما يتعلّق بـ صور العنف السياسي الأخرى.

- القائم بالعمل الإرهابي عادة ما ينظر إليه على أنّه مرتكب لجرم دون أن يراعى في ذلك الهدف السياسي الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه، وذلك على النقيض من موقف مرتكبي صور العنف السياسي الأخرى، حيث عادة ما يؤخذ الباعث السياسي في الاعتبار عند محاكمته و توقيع العقاب عليه.

- في الكثير من الأحيان يؤخذ العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى معتمدا على وسائل الاتصال الجماهيري، بينما صور العنف السياسي الأخرى قليلا ما تأخذ ذلك الطابع و عادة ما تأخذ طابعا داخليا أو إقليميا⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية تضررا من العنف السياسي ليس لأنهم هدف لهذا العنف، ولكن لاعتبارين أساسيين على الأقل:

الاعتبار الأول:

غيرة الشباب الشديدة وتفاعله مع قضايا مجتمعاتهم ودولتهم، وشعورهم بالمسؤولية عن مستقبل بلادهم، في مقابل التهميش الذي يتعرضون له وعدم وجود الأذان الصاغية لهم، في بيئة لا تعير أي اهتمام لمشاكلهم، كلّ ذلك يجعلهم يقفون وجها لوجه مع العنف فينتهجون طريقه ويتحملون عواقبه، فهم ضحايا العنف حتّى وإن مارسوه.

الاعتبار الثاني:

أنّ الشباب هم الأداة المفضلة للاستخدام و التوظيف في طريق العنف السياسي، نظرا للخصائص الثقافية و الاجتماعية للشباب و التي تتسم بنقص النضج الاجتماعي، ونزوعهم لرفض القديم و النزوع للتجديد والتغيير و ميولهم لرفض السلطة والأبوية المفرطة التي تفرض عليهم.

سيلاحظ القارئ في نهاية هذا العرض، التداخل والتقاطع بين كلّ هذه المفاهيم مع مفهوم المشاركة السياسية، وتبادلها التأثير معه، ويكون الباحث من خلال هذا

¹ عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص62.

العرض، من دون شكّ، قد قام بتنمية وإثراء خلفية نظرية مهمّة حول مفهوم المشاركة السياسية، لتساهم في تكوين أساس نظري وإمبريقي لباقي فصول البحث، وتساعد أيضا في تفكيك هذا المفهوم المحوري إلى العناصر التي تدخل في بنيته، واكتشاف المؤثرات التي تتيح تحديده، وتفيد في بناء أدوات العمل الميداني.

4- التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

يتيح لنا العرض السابق، من خلال التعرف على المفاهيم المرتبطة بالمفهوم المركزي، تشكّل خلفية تعيننا على تحديد مفهوم المشاركة من الناحية الإجرائية للاعتماد عليه في الدراسة الميدانية، حيث نقصد بها: «المساهمة في المجال السياسي من خلال: الاهتمام بالحياة السياسية، وتشكيل رصيد من المعرفة السياسية، والسلوك الانتخابي، والنشاط الجمعي والحزبي».

ثانياً: مفهوم الشباب والمفاهيم المرتبطة به:

مفهوم الشباب من المفاهيم الاشكالية التي مازالت تثير جدلاً بين المختصين وغير المختصين، وسنساهم من خلال هذا العنصر في إلقاء مزيد من الضوء على المفهوم والمفاهيم القريبة منه، خاصة منها مفهوم الجيل ومفهوم المراهقة.

1 - التحديد اللغوي لمفهوم الشباب:

تحديد مفهوم الشباب يمكن أن يتم من الناحية اللغوية ومن الناحية العلمية، وسيتيح لنا التحديد اللغوي للمفهوم معرفة الأسس التي قام عليها التحديد العلمي، وبالتالي إضفاء المزيد من الدقة والوضوح للمفهوم.

الشباب لغة كما جاء في لسان العرب المحيط لابن منظور وغيره من المعاجم العربية تعني الفتوة، والفتاء بمعنى الحيوية والقوى الدينامية، وكلمة شبّ من شبيب وأنّ الشباب هو الفتاء والحدّثة، وشباب الشيء أوله، وتجمع على شباب وشبان وشواب¹.

وأورد الثعالبي في "فقه اللغة وسرّ العربية" ترتيباً متميزاً دقيقاً لأصول الغلام وتقلّ السنّ به إلى أن يتناها شبابيه ما دام في الرحم فهو جنين ، فإذا ولد فهو وليد، وما دام يرضع فهو رضيع، ثمّ إذا قطع عن اللبن فهو فطيم، ثمّ هو إذا دبّ ونما فهو دارج، فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خماسي، فإذا سقطت روضعه فهو مثغور، فإذا نبتت أسنانه بعد السقوط فهو مئغر بالثناء والثناء، فإذا كاد يبلغ الحلم أو بلغه فهو يافع ومراهق، فإذا احتلم واجتمعت قوته فهو حزور ومزور واسمه في جميع الأحوال التي ذكرنا غلام، فإذا اجتمعت لحيته وبلغ غاية شبابيه فهو مجتمع، ثمّ ما دام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثمّ كهل إلى أن يستوفي الستين².

وتفيد القواميس الانجليزية أنّ كلمة youth تعني كون الشيء الحي حيوياً طازجاً أو الفترة الأولى من حياة المرء أو فترة البلوغ إلى اكتشاف النمو التام أو المراهقة ، أو أول فترة مبكّرة من كلّ شيء³.

¹ ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف ، دراسات العربي، بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ، ص257.

² الثعالبي، فقه اللغة وسرّ العربية، المكتبة التجارية، القاهرة، دون تاريخ، ص:141،143.

³ طلال عيد المعطي مصطفي، أبحاث في علم الاجتماع- نظريات ونقد-، دار هادي، دمشق، ط1، 2002، ص189.

2- الاتجاهات العلمية في تحديد مفهوم الشباب:

لم يتفق الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، على مفهوم واحد لمرحلة الشباب، بسبب عوامل عدّة من بينها اختلاف مشارب الباحثين وتخصصاتهم، باعتبار الظاهرة الشبّانية موضوعاً تتناوله معظم التخصصات العلمية، إلا أنّ هناك اتجاهات بنيت وفق منظور معين يمكن عرض أبرزها كما يلي:

أ - الاتجاه الديمغرافي:

تؤكد الكثير من الدراسات أنّ علماء السكان هم أوّل من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب، و قد استندوا في هذا التحديد إلى معيار خارجي يتمثّل في العمر الذي يقضيه المرء في أتون التفاعل الاجتماعي. ويجب أن نسجّل هنا أنّ الاعتماد على متغير الزمن في تحديد فئة الشباب، يمكن اعتباره المعيار الأكثر وضوحاً وأهميّة، لكونه يستند على أساس عملي وقابل للتحديد، و قد اختلف الباحثون والديمغرافيون وحتى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، الذين تبنوا المعيار الزمني فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب، ويمكن أن نشير هنا إلى أربعة آراء بارزة في هذا السياق:

الرأي الأوّل: من 13 إلى 30 سنة

يقوم هذا الاتجاه على تقسيم مرحلة الشباب إلى فترتين هما: فترة الشباب الأولى وفترة الشباب الثانية، ويرى هذا الاتجاه أنّ فترة الشباب الأولى أو فترة الفتوة تبدأ في سنّ الثانية عشر أو الثالثة عشر ببلوغ الاحتلام، وتمتدّ إلى حوالي سنّ الواحدة والعشرين وفيها يكتمل بلوغ الرجل أو المرأة ونضجها الجنسي، ويبلغان مستوى عالياً من النضج الانفعالي.¹ ويعقب هذه الفترة فترة الرشد أو فترة الشباب الثانية، وتمتدّ من سنّ الواحد والعشرين إلى سنّ الثلاثين.

الرأي الثاني: من 15 إلى 30 سنة

وتشتمل على مرحلتين: الأولى تنحصر بين سنّي الخامسة عشر والثمانية عشر باعتبارها سنّ الرشد كما يحدّده القانون، والثانية تنطلق من سنّ الثامنة عشر وتنتهي

¹سيد جلال، المرجع في علم النفس، القاهرة، دار المعارف، 1971، ص 235.

في سنّ الثلاثين، وتتميّز بالحيوية والنشاط والأمل في المستقبل، واكتساب قدر معين من الوعي والمسؤولية.

الرأي الثالث: من 15 إلى 25 سنة

وهذا الرأي يمثل حصيلة نقاش المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة عام 1969 الذي استعرض مختلف وجهات النظر ليخرج بالتوصية التالية: " يرى المؤتمر أن مفهوم الشباب يتناول أساسا من تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة، انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، غير أن ظروف الوطن العربي وطبيعة الشخصية الشابّة النامية فيه، تستوجب تخصيص رعاية عميقة متكاملة بمرحلة الطلائع التي تسبق سنّ الخامسة عشرة، وربّما تفرض الظروف امتداد هذه الرعاية إلى ما بعد الخامسة والعشرين، وفق متطلبات الشباب في أي قطر عربي. ومعنى هذا أن هذه الفترة تشمل الطلاب في المراحل الإعدادية والثانوية والجامعية الدنيا والعليا، ومن مثلهم في قطاعات المجتمع العاملة، وهم جميعا يتفوقون في الحاجة للجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تنمية مواردها البشرية، وزيادة مهارات الأفراد وعلومهم وثقافتهم.¹

وهو ذات الرأي الذي اعتنقه د. عزت حجازي الذي يرى أن مرحلة الشباب أو المراهقة كما تسمّى في بعض الكتابات، تبدأ بمرحلة بلوغ الحلم أو اكتمال النضج الجنسي، ويحدث ذلك عند سنّ الخامسة عشر أو قبلها بقليل، وتغطّي مرحلة الشباب مدّة عشر سنة تقريبا، وتنتهي في الخامسة والعشرين أو ما حولها.² لأنّ هذه هي السنّ التي تحدث عندها تحولات هامّة في حياة الفرد. فعندها يترك الفرد التعليم بعد استكمالهِ ويلتحق بعمل دائم، ويتزوّج أو يسعى إلى تحقيق ذلك على الأقلّ، وهو بذلك يترك "فترة الطلب" ويبدأ حياة الراشدين *adultes*، ومن ثمّ يرتبط بالعديد من المؤسسات التي يتعامل معها الراشدين، وبذلك يتغيّر تصوّره لذاته وللآخرين وللمجتمع.³

¹ تقرير المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب، المنعقد بالقاهرة عام 1969، ص112. ونقلها عبد العالي دردير، مرجع سابق، ص36. ووردت أيضا في: يحي مرسى بدر، الإدراك المتغيّر للشباب المصري - دراسة في الأنثروبولوجيا المعرفية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص155.

² عزت حجازي، مرجع سابق، ص33.

³ المرجع نفسه، ص14.

الرأى الرابع: 18 إلى 30 سنة:

حيث يرى بعض الباحثين في الغرب أنّ بلوغ سنّ الرشد أصبح يتأخّر عمّا كان عليه في السابق، فيميّزون بين ثلاثة مراحل:

- البلوغ من 12 إلى 18

- المراهقة من 18 إلى 24

- ما بعد المراهقة من 24 إلى 30

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصوصيات وسمات نفسية واجتماعية، تتفاعل وتتطوّر لتحقيق الشخصية وبلوغ النضج، ونحن نشهد منذ تسعينات القرن العشرين، المراهقة التي تتواصل إلى سنّ الثلاثين¹.

و في الحقيقة يرجع هذا الاختلاف بين علماء السكان الى طبيعة السياق الاجتماعي الذي يعيش بداخله هؤلاء العلماء و ينتمي إليه الشباب موضع الاهتمام، إذ يختلف المدى العمري الذي تقع فيه هذه الفئة في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات المتقدمة، بحيث نجد أن الحدّ الأقصى لسنّ الشباب ينتهي في الأولى مبكرا عن الثانية.

ب- الاتجاه السيكولوجي:

و يرى أيضا أنصار هذا الاتجاه أن الشباب ليس مرحلة عمرية، تتحدد بسن معينة، وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فالفرد يعدّ شابا بمقدار ما يشعر بالحيوية و الحماس و الحركة و الطموح، و الأمل في الحياة، و بمقدار ما يستطيع أن يولد في الآخرين الرغبة في العمل و الحياة يكون شابا، و حين يخفق في ذلك، يشعر باليأس والإحباط و الرغبة في الهروب من الحياة، و هذه بدايات مرحلة الشيخوخة.

وعلى خلاف الديموغرافيون يربط علماء النفس مرحلة الشباب ونهايتها بمدى اكتمال البناء الدافعي، فإذا ولد الفرد كتكوين بيولوجي، فإنّه كذات أو هوية، يكتمل بناؤه إذا استوعب مجموعة التوجيهات القيمية الكائنة في السياق الاجتماعي من خلال

¹ROTA Michel ML:"18 – 25 ans. La poste adolescence et ses problèmes". Ed PRIVAT. PARIS. 1993. p15.

عملية التنشئة التي تقوم بها نظم اجتماعية عديدة على مراحل متتابعة، إذا استطاعت أن توائم بين هذه التوجيهات القيمية من ناحية و إشباع حاجاتها واهتماماتها الأساسية من ناحية ثانية، بحيث تشير هذه المواءمة إلى امتلاك الشخص لبناء دافعي متكامل يمكّنه من التفاعل السوي في المجال الاجتماعي .

واهتمام علم النفس بالمراهقة ليس اهتماما جديدا، وإنما كان اهتماما مبكرا، ويمكن أن نسجل هنا ما ذهب إليه "روسو" من أنّ المراهقة هي فترة مليئة بالضغوط والتوترات، وربط بين هذه المرحلة والنزعة الجنسية، وقد سار معظم الكُتّاب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على هذا النحو. كما حظي تحديد طبيعة المراهقة من المنظور السيكولوجي بظهور عدد من النظريات يمكن الإشارة إلى ثلاث نظريات تعدّ من أبرزها كما يلي:

• المراهقة باعتبارها مرحلة ميلاد جديدة:

ويعتبر "جورج ستانلي هول" George Stanley Hall هو صاحب هذه النظرية التي صدرت في مجلدين عن المراهقة عام 1904، وتعرف أيضا بنظرية الشدّة والمحـن stress and strain، وتقوم على أساس أنّ الفرد - الإنسان - يلخّص في حياته تجربة البشرية كلها من البداية إلى فترات المعاناة والألم والجهد، إلى مرحلة النضج التي تحققت بالمدينة الأوربية الغربية، وتبعا لهذه النظرية فإنّ مرحلة المراهقة هي فترة ميلاد جديد مصحوب بعدد من المؤثرات وصعوبات التكيف، فهي تشهد بزوغ أرقى السمات الإنسانية وأكملها، وفيها تظهر وظائف هامة لم تكن موجودة من قبل. وتتمّ كلّ خطوة ارتقائية بنوع من الانهيار للجسم والعقل والأخلاق، ويتحكّم الجنس في سلوك وانفعالات الشباب، وقد تؤدّي به إلى الانهيار، وتظهر مشاعر عديدة بالرفض تجاه البيت والمدرسة، وتستيقظ مشاعر الحبّ والدين، وينقلب المزاج ويزيد الطموح.. وغيرها، ومن ثمّ فهي تعدّ مرحلة ميلاد جديد، عجيب مثير.¹

• التحوّل العضوي والجنسي في المراهقة:

¹ عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، مرجع سابق، ص ص 49-50.

وقد أكد "سيجموند فرويد" sigmund frud صاحب وجهة النظر هذه، على أهمية التحول العضوي والجنسي في مرحلة المراهقة، وأغفل أثر الواقع الاجتماعي والحضاري إغفالا تامًا، ففي تلك المرحلة تظهر عند الفرد الأنا الأعلى super ego، وتظهر لدى الفرد الصراعات العقلية، بصدد الإشباع الجنسي والغريزي بصفة عامة، وتتميز مرحلة المراهقة عنده بشدة الأعراض العصابية neurotic symptoms التي ترجع إلى طبيعة النمو الجنسي من الطفولة إلى المراهقة، فالرغبات الجنسية التي كانت قد هدأت أثناء فترة الطفولة تظهر مرة أخرى بقوة عظيمة، وتستيقظ الدوافع العدوانية.¹

• نظرية المجال field theory

وتنسب إلى "كورت ليفن" kurt lewin ، وهي محاولة للتوفيق بين التفسيرات النفسية والتفسيرات الاجتماعية الحضارية، والمشكلة في المراهقة والشباب في رأي "ليفين"، تكمن في أنّ الشباب لا يعرف بوضوح كاف من هو، وما المطلوب منه، وما المسموح له به، وما يقبل منه، وهذا يعكس وضعه كإنسان هامشي. والفكرة الأساسية في محاولة التوفيق، هي أنّ القوى الاجتماعية والحضارية لا تؤثر في الشباب بمجرد وجودها الموضوعي، ولكنها تؤثر حين تصير جزء من المجال النفسي لهم، سواء كان ذلك بطريقة شعورية كعلاقات الفرد بالآخرين، أو بطريقة غير شعورية كوضع الفرد الطبقي مثلًا.²

ومن الواضح أنّ هناك إسهاما كبيرا من قبل علم النفس في تحليل مرحلة المراهقة، و بيان خصائصها الجسمية و النفسية و الاجتماعية، و هي دراسات حاولت أن تصوغ إطارا نظريا سيكولوجيا لدراسة مرحلة المراهقة، وهي وإن كانت لم تركز تركيزا كاملا على المراهقة و الشباب نظرا لاهتمامها بالموضوع الأشمل و هو الشخصية الإنسانية . إلا أنّها أظهرت عددا من الحقائق المتصلة بهذه الدراسة، ويؤخذ على هذه الدراسة عموما، أنّها اتّجهت اتّجاها نظريا و صاغت فروضا عديدة، ولكنها لم تقدّم الشواهد الكافية للتحقق من صحّة هذه الفروض، و بخاصّة ما يتعلّق بمرحلة المراهقة .

¹ المرجع نفسه، ص52.

² يحيى مرسي عيد، مرجع سابق، ص205.

ج- الاتجاه الشرعي القانوني:

ويجدر بنا أن نسجل في هنا عدم إدراج هذا الاتجاه، الذي يستند إلى أسس شرعية وقانونية ضمن اتجاهات تحديد مفهوم الشباب في الدراسات التي تمّ الحصول عليها، وهو ما دفعنا لإضافته كاتجاه يحظى بأهمية بالغة، تجعل هذه المحاولة ضمن المساهمات التي يتمّ الرجوع إليها في تحديد ملامح هذه المرحلة العمرية، كما نسجل أيضا أنّ أغلبية الباحثين، لم يشيروا إلى النظرة القانونية في تحديد هذه الفئة رغم أهميتها¹.

ورغم أنّ هذا الاتجاه يتعامل مع سنّ الرشد أكثر من عبارة "شباب"، إلا أنّ تأثير الأسس التي قام عليها هذا الاتجاه بدا واضحا في تحديد هذه الفئة العمرية. ووفق هذا المنظور فإنّ مرحلة الشباب تبتدئ عند الحدّ الزمني الذي يصبح فيه الفرد - في مرحلة من عمره- مسؤولا عن سلوكاته وتصرفاته، ويتحمّل تبعاتها من دون وصاية أو ولاية عليه، وهذا الحدّ يعبر عنه بمسألة التكليف أو الأهلية القانونية.

وتستند مسألة التكليف على قاعدة شرعية- دينية، مبنية على أساس بلوغ الحلم، فقد ورد في الآية القرآنية: "وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبيّن الله لكم آياته والله عليم حكيم"²، وتفيد الآية بأنّ الطفل يصبح مكلفا بمجرد الاحتلام، وفي هذا إجماع الفقهاء والعلماء. وجاء في الحديث النبوي بأنّه رفع القلم عن ثلاث، من بينها الصبي حتّى يحتلم..، كما جاء في الحديث النبوي الشريف أيضا: "مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع"، وفي هذا تأكيد على أنّ بلوغ سنّ الحلم (العاشرة في ذلك الوقت) يجعل الولد مسؤولا عن تصرفاته إلى حدّ توقيع العقوبة عليه والتي تصل إلى حدّ الضرب.

أمّا مسألة الأهلية القانونية وبالأخص أهلية الأداء، فهي قضية قانونية ويقصد بها صلاحية الشخص للقيام بالتصرفات القانونية على وجه يعتدّ به القانون، والتي

¹ نستنتج هنا التحديد الإجرائي لمفهوم الشباب الذي قدّمه أ.د. علي بوعنقة باعتماده على القانون الجزائري، وسوف نتطرّق إلى ذلك في العنصر الموالي.

² الآية 59 من سورة النور.

يكتسبها متى توافرت لديه القدرة على التمييز والإدراك. وقد حدّدت مراحل أهلية الأداء على أساس زمني كما يلي:

- المرحلة الأولى: مرحلة الصبي غير المميّز:

وتمتدّ من الولادة إلى غاية بلوغ سنّ الثالثة عشر، وهذا بناء على المادّة 42 من القانون المدني الجزائري التي تنصّ على ما يلي: "لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر السنّ، أو عته، أو جنون. يعتبر غير مميّز من لم يبلغ ثلاث عشرة سنة"¹.

- المرحلة الثانية: مرحلة الصبي المميّز:

ويطلق عليها أيضا ناقص الأهلية- ناقص التمييز، وتمتدّ من بلوغ سنّ الثالثة عشر من العمر لتمتدّ إلى أن يبلغ الشخص سنّ الرشد. وسنّ الرشد كما حدّته المادّة 40 من القانون المدني الجزائري، هو تسع عشرة سنة كاملة. وقد يختلف سنّ الرشد من قطر إلى آخر، فعلى سبيل المثال يحدّد سنّ الرشد في جمهورية مصر بـ: 21 سنة.

- المرحلة الثالثة: مرحلة بلوغ سنّ الرشد:

وتصبح للشخص أهلية أداء كاملة، ويمارس بمفرده كافة الحقوق ويتحمّل كافة الالتزامات.

3- الاتجاه الأنثروبولوجي:

لقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية كيف تختلف المجتمعات في تحديدها لمراحل النمو الاجتماعية و النفسية، و بالأخص فيما يتصل بالشباب و الرجولة، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الفروق بين المجتمعات المتقدمة في هذا الصدد .

الأنثروبولوجية هي العلم الذي قدّم الكثير فيما يتعلق بدراسة هذه القضية، حيث أوضحت معطيات علماء الأنثروبولوجية، أنّ ما نتوقّعه من المراهقين يختلف من ثقافة إلى أخرى، و تعكس سلوكيات المراهقين و اتجاهاتهم هذه التوقعات . و قد لا يعرف أحد

¹ القانون المدني الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 26 ديسمبر 1975 المعدّل والمتمم، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 78، بتاريخ: 1975/09/30.

إلى أي مدى يمكن أن يمتدّ تأثير البيئة، غير أنه من الواضح أن لهذا التأثير فاعلية حتى بداية البلوغ، كما يؤكّد "فرانز بلادو" Franz bladu مثال على ذلك . ما ذهبت إليه عالمة الأنثروبولوجية "مارجريت ميد" Magaret mead حيث كانت تصف الشباب في "غينيا الجديدة"، أي سنوات ما بعد البلوغ، بأنها سنوات التوتر و القلق و القهر و الصراع، إذ تعتبر هذه السنوات بالنسبة للإناث سنوات السلبية المفروضة، و بالنسبة لكلا الجنسين تعتبر هذه الفترة السنوات الأخيرة للحرية .

إضافة إلى ذلك، فهناك المعطيات القيمة التي قدمها علماء الأنثروبولوجية، في وصف طقوس التعميد التي تجريها المجتمعات البدائية، لاختبار صلابة المراهق والنظر في مدى استحقاقه العضوية الكاملة في بناء القبيلة كوحدة اجتماعية، والتي يمكن اعتبارها أساسا للاعتراف الاجتماعي بالشباب عضوا كاملا له كل حقوق البالغين، و عليه كل التزاماتهم .

4 - الاتجاه الاجتماعي:

لم يقف علماء الاجتماع بعيدا عن هذا الميدان، وإنما حاولوا أن يقدموا تصورا لمعالجة قضايا الشباب في صلتها بمشكلات المجتمع المعاصر، واستطاعوا باستخدام مفاهيم الاغتراب و الثورة ، والتنمية والثقافة و المشاركة أن يكشفوا الدور الذي يقوم به الشباب داخل البناء الاجتماعي للمجتمع المعاصر، سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة. و الشباب، وفقا لهذا الاتجاه، يعيش في عالم مضطرب، يتسم بالتغير والتحويلات المفاجئة على أكثر من صعيد، و في أكثر من مكان، وتصارعت فيه القيم الاجتماعية و المادية مما جعله في صراع نفسي وقيمي و عدم استقرار في طريقة حياته بحيث يتمرد تارة و ينحرف تارة أخرى .

ولعلماء الاجتماع تشخيصهم العلمي و الموضوعي لفئة الشباب، و هو التشخيص الذي يرى أنّه بالإضافة إلى التحديد العمري السابق فإنّ فترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص الذي يمثل مكان اجتماعية و يؤدي دورا أو أدوارا في بنائه، وتنتهي حينما يتمكّن الشخص من احتلال مكانته و أداء دوره في السياق الاجتماعي، وفقا لمعايير اللعبة الاجتماعية، و هم يؤكّدون بذلك أنّ الشخصية تضلّ شابّة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد.

وفي إطار ذلك يفرق علماء الاجتماع بين الدور في مرحلة الإعداد و الدور في مرحلة الاكتمال و الفاعلية، فدور الطالب و الحرفي يعد من النوع الأول، بينما يعتبر دور العامل و الموظف من النوع الثاني، و بذلك يعتمد تحديد علماء الاجتماع للشباب كفئة، على الطبيعة و المدى لاكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة، و يستتبع ذلك ، تأكيدهم على انتشار الرفض و العنف و التظاهر، عند هؤلاء الذين لم تكتمل أدوارهم بعد، أو مازالت في طور الإعداد و ذلك نظرا لنقص اكتمال صياغتها النظامية، كانتشار هذه الظواهر بين الطلبة أو العمال أو الموظفين الذين شغلوا أدوارهم المهنية حديثا.

ويرجع هذا التنوع في تشخيص مرحلة الشباب إلى تنوع الأطر أو المعايير التي يعتمد عليها الباحثون المختلفون - من مختلف الاتجاهات - في عملية التحديد من ناحية، والى اختلاف السياقات أو الظروف التي تنتمي إليها الظاهرة الشبابية من ناحية أخرى.

فبعضهم يهتم لتتابع الأجيال استنادا إلى تتابع منظومة سنوات العمر، و بعضهم يهتم بالنمو النفسي و حالات القلق و التوتر المصاحبة، بينما يهتم بعض ثالث بطبيعة الحركة بين الأدوار الاجتماعية المتباينة على حين يهتم رابع بالتحديد الثقافي للشريحة الشبابية، على حين يهتم بعضهم الأخير بملامح النمو البيولوجي و طبيعة التغيرات التي تنتاب الجسم الشاب ثم الدلالات النفسية و الاجتماعية و الثقافية لملامح التغير و النمو هذه.

3 - اجتهادات الباحثين في التحديد الإجرائي لمفهوم الشباب

من خلال اطلاع الباحث على عدد من الدراسات الميدانية، لاحظ بأنها أشارت إلى الاختلافات الحاصلة في تحديد مفهوم الشباب، ومع ذلك حاولت كل دراسة تقديم تحديد إجرائي لمفهوم الشباب يتماشى مع المنظر الذي تبنته والمعطيات المتوفرة لديها، وهذه الدراسات ملزمة من الناحية المنهجية بتقديم هذه التحديدات الإجرائية لتتمكن من اختيار عينة المبحوثين الذين تتعامل معهم، ومع تزايد الدراسات المتعلقة بموضوع الشباب، تزايدت التعريفات الإجرائية لمفهوم الشباب، وبالرغم من عدم

وجود تباينات كبيرة بينهما إلا أن تجميعها وعرضها يعتبر ذا أهمية من ناحيتين على الأقل:

- الناحية الأولى:

- أنها تشكل إضافات مهمة بالنسبة لمسألة تحديد مفهوم الشباب، خصوصاً تميزها بالطابع العلمي، وتنوع مدلولاتها وتعدد منظوراتها وتخصصاتها (نفسية، اجتماعية، أنثربولوجية، سياسية، قانونية... الخ).

- الناحية الثانية: هي اتسام هذه التحديدات الإجرائية بالواقعية، وهنا نشير ليس فقط التحديد الزمني لبداية ونهاية مرحلة الشباب هو المهم، ولكن الأهم من ذلك هو التبريرات العلمية التي تستند عليها هذه التحديدات، والأسس التي قامت عليها هذه الاختيارات، وهو ما يفيد أكثر في قضية تحديد مفهوم الشباب.

من هذا المنطلق يرى الباحث أن التوقف عند هذه الجهود العلمية ضروري لتحقيق التراكم العلمي، ولا يوجد مبرر للقفز عليها وتجاوزها.

ويفضل الكثير من الباحثين الذين يجرون دراسات ميدانية، على الرغم من كونها سوسيوولوجية، الاعتماد على المعيار الزمني في تحديد مفهوم الشباب (إجرائياً)، على أساس أن هذا المعيار يتميز بالواقعية، حيث يتم تحديد مرحلة الشباب خلال مجال زمني توضح بدايته ونهايته، ويمكن أن نلاحظ هنا اختلاف زمن البداية أو زمن النهاية لدى الباحثين، فمنهم من يعتمد على المجال الزمني المحصور بين 16 و 25 سنة، على أساس أن البداية هي سنة الالتحاق بالجامعة، والنهاية مطابقة للمفهوم الدولي، كما ذهب إلى ذلك **حسام جابر أحمد صالح** في بحثه: مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب¹.

وفي هذا السياق أيضاً، يؤكد **الدردير** أن مرحلة الشباب تبدأ من 15 سنة وحتى سنّ 30، حيث أنّ سن الثلاثين حسن الرشد وسن النضج، ويتابع بالقول: أنّ أفضل دليل على النضج هو الكيفية التي يواجه بها الفرد مشكلاته التي تفرضها عليه ظروف المجتمع، كما أنّ هذا النضج يسبقه تمهيد يتمثل في استغراق الشباب في التفكير في القيم

¹ حسام جابر أحمد صالح، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب، رسالة ماجستير غ.م، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة فرع بن سويف، 1997، ص 22.

والاتجاهات والتغيرات الأخلاقية وقواعد السلوك ومعايير النشاط، وهذا في حدّ ذاته يعتبر مدخلا لبلوغ النضج، وليس أدل على هذا من أن تحديد بداية سن العضوية لمجلس الشعب المصري هو 30 عاما، على أساس أنّ الشباب يكون قد وصل إلى مرحلة النضج التي تتيح له المشاركة في دوره التشريعي والرقابي على المستوى القومي، وبالتالي فإنّ مرحلة الشباب التي يقصدها الباحث في هذه الدراسة هي المرحلة التي تبدأ من سنّ 15 سنة وحتى 30 سنة¹.

ويذهب كذلك أ. د علي بوعنافة إلى أنّ الشباب في دراسته هو ذلك الكائن البشري الذي بلغ الثامنة عشرة كاملة، خاليا من العاهات والذي يعتبره قانون العقوبات الجزائري قد امتلك الأهلية، ويعاقب على كل فعل اعتبره قانون العقوبات سلوكا مخالفا للسلوك العام... وأن إبعاد فئة الشباب الأكثر من ثلاثين سنة له ما يبرره حسب تصور الباحث، فأكثرهم يكون قد تزوج وأصبح ذا مسؤولية عائلية، تحتم عليه القبول بالأمر الواقع كما تقيد من سلوكه²، وفي هذا التعريف يتضمن إشارة مهمة للأساس القانوني.

ويرى د. شحاتة السيد: أنّ الشباب: فئة عمرية، تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية النفسية المتميزة، وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها، باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع³.

علينا أن نحدد المرحلة العمرية التي سنختار على أساسها العينة، ونعتمد على المعيار الذي اتخذته أغلب الدراسات التي تناولت من الشباب موضوعا لها، وحددت الفئة العمرية (18-30 سنة) كأنسب ما تكون تمثيلا للشباب⁴.

ويقول د. يحي مرسى عيد بدر في دراسته الإدراك المتغير للشباب المصري: (دراسة في الأنثروبولوجيا المعرفية) - أن من الصعوبة بمكان تحديد سن معين للشباب - فمرحل الإنسان متصلة بعضها بالأخرى، وهناك اختلافات فردية كثيرة في هذا الصدد. والباحث يهتم أساسا بدراسة الشباب بوصفه قطاعا من المجتمع في ضوء المجتمع ككل ومحاولة إبراز مدى تفاعل هذا المجتمع الكبير مع المجتمع الصغير أو الفرعي (قطاع

¹ أحمد علي عبد العالي الدريز، مرجع سابق، ص37.

² علي بوعنافة، جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989، صص30-31.

³ شحاتة السيد، مرجع سابق، ص194.

⁴ المرجع نفسه، ص200.

الشباب) ودراسة الشباب بوصفه مجتمعا يتميز بأنماط سلوكية وقيم تختلف – جزئيا – عن القيم الموجودة في المجتمع ككل. وتحديد الأنماط السلوكية والقيم التي تميز هذا القطاع. فليست المسألة هنا مسألة سن، بقدر ارتباط تلك السن بسلوك معين¹.

وقد حدد الباحث بداية مرحلة –موضوع دراسته- بسن الثامنة عشر، لأن تلك السن يمكن للشباب عندها أن يمارس حقوقه المدنية والقانونية، وأول سن يطلب فيه الشباب للخدمة العسكرية والوطنية، ولما كان الباحث يضمن دراسته العديد من الشباب غير الطلابي (العمال المهرة، أنصاف المهرة، الحرفيون، العمال الزراعيون، الفلاحون) فإن كثيرا من الشباب في تلك السن – وربما قبله – يكون قد دخل سوق العمل بالفعل، وربما يتزوج وينجب قبل التحاقه بالخدمة العسكرية الوطنية، خاصة الشباب المتعلم (الطلابي) يكون قد أنهى دراسته الجامعية ويكون قد حصل على عمل وتزوج وأنجب أطفالا، ومن ثم يكون على مشارف حياة البالغين Adultes بوصفه عضوا كاملا في المجتمع².

والتنوع في تشخيص فئة الشباب، يرجع إلى اختلاف السياق الزمني والظروف الاجتماعية والثقافية، التي جرت فيها هذه الدراسات الميدانية.

ومن خلال عرض هذه التحديدات الإجرائية، نلاحظ أن المرحلة الزمنية المطابقة لمرحلة الشباب، لم تنزل عن سن 15 سنة ولم تزد عن 30 سنة كحد أقصى لهذه المرحلة، ولعل المرحلة الأكثر إجماعا ستكون من دون شك مرحلة 18-30 سنة، وهذا ما يساعدنا في صياغة تعريفنا الإجرائي فيما بعد، خصوصا وأن دراستنا الحالية تتعامل مع الشباب الجامعي، لأن مرحلة ما قبل الجامعة تبدأ في العادة 18 أو 19 سنة وهي تتوج بالحصول على شهادة البكالوريا، التي تعتبر تأشيرة الدخول للجامعة ويمكن أن يكون سن 30 سنة، أقصى تقدير للبقاء بالجامعة تحت صفة شاب جامعي، ويرتبط سن 18 سنة بالمرحلة الزمنية التي تعبر عن بلوغ النضج العقلي و النفسي والاجتماعي والثقافي قدرا معقولا، يسمح للشخص بتحمل مسؤولياته وعواقب تصرفاته، لذلك فإن هذه المرحلة تتزامن مع عدد من المحطات الهامة مثل:

¹ يحي مرسى عيد بدر، مرجع سابق، ص156.

² المرجع نفسه ص157.

- سن الدخول للجامعة (أو يكون بينها مجال زمني قصير).

- سن الزواج.

- سن الانتخاب وربما الترشح.

- سن الحصول على رخصة قيادة السيارة.

- سن الرشد القانوني.

وهي كلها محطات مهمة لقرارات حاسمة، وهو ما يجعلها تتطلب قدرا معيناً من النضج، وهو إيذان بدخول مرحلة جديدة، يحل فيها الجد محل الهزل، وتحل فيها المسؤولية محل الاستهتار، وكأن الشخص ينتقل خلالها من مرحلة الكتابة على مسودة (ورقة وسخ) إلى الكتابة على ورقة الامتحان التي سيتم تقييمها، ويتوقف النجاح على أساس هذا التقييم.

4 - مفهوم الشباب والمفاهيم المرتبطة به:

نشير هنا بصفة خاصة إلى مصطلحين طالما ارتبطا بالشباب على المستوى المفاهيمي وعلى مستوى الممارسة، لدرجة تصعب فيها أي محاولة لفك ارتباط دلالات هذه المصطلحات، نقصد بهما مصطلح المراهقة ومصطلح الجيل، ومصطلح الثقافة الفرعية.

5 - مفهوم المراهقة:

إن كلمة مراهقة (Adolescence) مشتقة من الفعل اللاتيني (Adolescere)، ومعناها التدرج نحو النضج الجنسي والانفعالي والعقلي وكثيراً ما تستخدم المراهقة والبلوغ على أنهما مترادفتان، وفي الحقيقة أن ثمة اختلاف في معنى اللفظين فكلمة بلوغ (puberty) يقتصر معناها على النمو الفسيولوجي والجنسي وهي مرحلة تسبق مرحلة المراهقة مباشرة وفيها تنضج التناسلية وكلمة (مراهقة) تطلق على مرحلة تبدأ بالبلوغ وتستمر حتى مرحلة النضوج¹.

ومن بين التعريفات الزمنية التي قدمها الباحثون لمرحلة المراهقة تعريف

سانتروك لمرحلة المراهقة بأنها: الفترة الارتقائية للانتقال من مرحلة الطفولة إلى

¹ عمر أحمد عبد العليم دوير، فاعلية برنامج لتنمية الاتجاه نحو المشاركة السياسية، دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 2008، ص31.

مرحلة الرشد المبكر، والتي تبدأ تقريبا في الفترة العمرية من 10 إلى 12 سنة وتنتهي عند الفترة من 18 إلى 20 سنة. وتؤكد معظم تعريفات مرحلة المراهقة على الخصائص السيكولوجية لهذه المرحلة ومن ذلك تعريف **بيوكناز** "بأنها المرحلة التي يبحث فيها الفرد عن ذاته بانضمامه لجماعة بعلاقة حميمة وتكوين شلة الأقران، واكتشاف القيم والمثل العليا، وارتقاء الشخصية، وتشكيل الذات، وتحقيق مكانة الراشد من خلال المهارات والمسؤوليات الاجتماعية". وترى **كونوفا** أن المراهقة موقف هامشي يتم فيه تحقيق أشكال جديدة من التوافق، وهي بصفة خاصة الفترة التي تميز بين سلوك الطفل وسلوك الراشد في مجتمع معين¹.

ويرى آخر أن المراهقة هي مرحلة الدراسة الثانوية وتعتبر هذه المرحلة مكملة لفترة البلوغ وغير منفصلة، ولكنها تسير بالمراهقة نحو اكتمال النضج الجنسي بالتدرج وهي مرحلة تطور تدريجي ونمو شامل لجميع مكونات الشخصية، الجسمية، العقلية والدور الذي يعطى للفتى والفتاة في المجتمع من حيث تحمل المسؤولية والاستقلال الذاتي².

ويعرف **"جنسن"** مرحلة المراهقة بأنها: تلك الفترة من الحياة التي تظهر فيها تغيرات أو مهام ارتقائية حاسمة في السلوك، والارتقاء المعرفي لدى الفرد، ويحدد **"روبرت هافيجهرست"** تلك المهام الارتقائية في الآتي:

1. تقبل الفرد لبنية جسمه واستخدام جسمه بصورة أكثر كفاءة.
2. تحقيق نضج أكبر في العلاقات مع الأقران والأشخاص من الجنسين.
3. تحقيق الدور الملائم للجنس الذكري أو الأنثوي.
4. تحقيق الاستقلال الانفعالي عن الوالدين والراشدين الآخرين.
5. الإعداد للمستقبل الاقتصادي.
6. تصور وتحقيق سلوك اجتماعي مسئول.
7. اكتساب مجموعة من القيم والنسق الأخلاقي كمرشد للسلوك وارتقاء الهوية.

¹ الطاهر محمود محمد المغربي، المحددات النفسية والنفسية الاجتماعية للسلوك العدوانى، دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000، ص19.

² عمر أحمد عيد العليم الدردير، مرجع سابق، ص31.

8. الإعداد للزواج والحياة الأسرية¹.

إلى حدود نهاية السبعينات كان بالإمكان تعريف المراهقة بكونها "ثقافة خاصة يتحكم فيها استعمال خاص للترفيه المرتبط بالفترة الدراسية"، والتي كان من يتم التعبير عنها في أنماط الاستهلاك وأشكال اللباس والممارسات الترفيهية والتثقيفية. لقد كانت المراهقة تتميز باستعمال "عبي" لوقت الفراغ (من أهم مميزات هذا الاستعمال يكمن ذكر تناول المخدرات كوسيلة للترفيه الجماعية). هل يمكن الكلام اليوم عن استمرار هذا النوع من الثقافة الفرعية العابرة والمعبرة عن عدم المبالاة والتهاون. في الحقيقة مازال هذا الجانب المميز للمراهقة سائدا حتى في الأوضاع الحالية المتميزة بالتقير الذي بدأ يطغى حتى على الطبقات المتوسطة، لقد سبق أن تكلمنا سابقا عن "تمديد زمن الطفولة"، لأن عدم التحديد المهني يمكن أن يكون مناسبة لارتفاع المؤقت لعدم المبالاة المميزة للشباب في بعض الظروف، وخصوصا تلك التي تتعلق بالتضامن العائلي عندما يتجاوز حدوده وأشكاله المعتادة. ولكن هذا التعريف للمراهقة غير كاف لأن الفترة الوسيطة ما بين الطفولة وسن الرشد أصبح لها وزن اجتماعي مهم لم يكن لها من قبل، ويمكن أن نقول بأن المراهقة أصبحت تمر من تعريفها كثقافة فرعية "للعبثية" إلى تعريف جديد إذا ما اعتبرناها كنمط معيشي لليونة، وهذا يعني أن المراهقة أصبحت تجربة وإعدادا اجتماعيين ومهنيين لعدم التحديد، ولم تعد ذلك المظهر المتباهي بالاختلاف في الأنواع وفي أشكال الترفيه².

وبالتركيز على المفاهيم المستخدمة في علم النفس نجد أنها تشير إلى الشباب إما على أنهم "كبار المراهقين"، أو على أنهم "صغار البالغين". أما أولئك الذين يستخدمون المفهوم الأول، فنراهم يميلون إلى اعتبار سلوك الشباب كما لو كان بقايا من مظاهر عدم النضج الذي تتميز به مرحلة الطفولة، ثم يميلون إلى استخدام لفظة "المراهقة" يصفون بها عدم ثبات السلوك لدى الشباب، فيتخذون من معارضة الشباب للحرية والعنصرية والتلوث والامبريالية، على أنها شكل من أشكال التمرد في فترتي الطفولة والمراهقة، وفي المقابل نجد من يستخدم المفهوم الثاني "صغار البالغين" أكثر تفاؤلا، ليعني الإشارة إلى النضج والمسؤولية والعقلانية التي تكمن وراء ما يبديه هؤلاء الشباب من سلوكيات مضطربة وغير مستقرة، هذا في الوقت

¹ الطاهر محمود محمد المغربي، مرجع سابق، ص20.

² محمد شقرون، الكتابة والسلطة... والحداثة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص108.

الذي ينتقد فيه البعض مثل كينيث كينستون وجهتي النظر السابقتين مؤكداً أن الشباب ببلوغه سن الرابعة والعشرين يكون قد تخطى مرحلة التمرد عند المراهق بما لا يقل عن عشر سنوات، وأنه في هذه السن تتحدد وجهات نظره ويستقر لديه معنى وإحساس ثابت عن نفسه، على نحو يختلف كثيراً عما تكون عليه حال المراهق في سن الرابعة عشر، كما أنه في نفس الوقت يختلف عن البالغ أو الراشد الذي تحددت مكانته في المجتمع فالتحق بالعمل، أو تزوج، أو أنجب أطفالاً¹.

وقد لاحظنا بأن اهتمام علم النفس بدأ واضحاً بمرحلة "المراهقة" وما لفت انتباهنا من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السيكولوجية غياب عبارة "الشباب" أو قلة استخدامها، حيث تم استبدالها بعبارة "المراهقة"، في أغلب الأحيان، وربما يرجع تفسير ذلك إلى عدم وضوح بالقدر الكافي لمفهوم الشباب، في مقابل مفهوم المراهقة الذي يعبر عن تغيرات عميقة، بيولوجية ونفسية، وينسجم استخدام هذا المصطلح مع التحديد السيكولوجي لهذه المرحلة باعتبارها حالة نفسية.

ويرتكز المدخل السيكولوجي الحديث لدراسة الشباب على تصور أساسي مؤداه أن الشباب مرحلة من مراحل الحياة - لم يكن معترف بها من قبل - تتوسط مرحلتَي المراهقة والبلوغ أو الرشد، تتحدد وفق الظروف التاريخية المتغيرة، ذلك أن اتجاه ومدى التطور البشري - ممثلاً في الطابع الكلي لدورة الحياة البشرية- لا يتحددان في ضوء التركيب البيولوجي للإنسان، بل على العكس من ذلك يمثلان المحصلة النهائية لتفاعل المعطيات البيولوجية مع الظروف الأسرية، والاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية، والسياسية المتغيرة والتي تشكل بدورها السياق الذي ينمو فيه الطفل، لذلك فإن غياب السياق اللازم للنمو يكون من أهم معوقات التطور البشري في نفس الوقت الذي يدفع به بتوافر أشكال أخرى من البيئة أو السياق، أو بعبارة أخرى قد توحد بعض الظروف التاريخية والاجتماعية التي تعمل على إبطاء أو تأخير أو تعويق هذا التطور، بينما تعمل ظروف أخرى على تنشيطه بما في ذلك تحديد مراحل مختلفة وظهور مراحل جديدة للحياة، نتاجاً مباشراً للظروف

¹ السيد عبد العاطي السيد، صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص19.

الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية المتغيرة¹. وبذلك فإن المراهقة إما أن تكون فترة قصيرة أو طويلة حسب المجتمع والسياس الذي تتواجد فيه.

إن هذا العرض المستفيض يدفعنا إلى تنويجه باستنتاج مختصر، مؤداه أن مرحلة الشباب لا تمثل مرحلة نمو مفاجئ وإنما هي مرحلة انتقالية تقع بعد مرحلتي الطفولة والمراهقة، وقبل مرحلتي الرجولة الكاملة والشيخوخة.

وفي هذه المرحلة يبدأ فهم السياسة في الشيوع والتقدم المستمرين ويزداد الوعي ببناء الحكومة وميكانيزماتها، وبالقانون والأحزاب السياسية، وبأهمية المجتمع المحلي. وتبني أسس قيام الآراء وتكوين الاتجاهات السياسية، كما يولد في هذه المرحلة الإدراك الواقعي للمستقبل، وتوقع النتائج المحتملة للأفعال السياسية، وينطلق منها أيضا الفكر الإيديولوجي ليطور ويضعف الجماعات الاجتماعية ذات البعد السياسي، وتبدأ هنا مرحلة مناقشة القضايا العامة والاهتمام بالحكومة والسياسة، وتحويل الاهتمام بذلك إلى نشاط فعلي كالقراءة والمناقشات ومشاهدة البرامج السياسية في التلفزيون، ومتابعة الأحداث الجارية، والمساهمة في نجاح مرشح معين في الانتخابات، ويتجلى كل ذلك أثناء سنوات الدراسة الثانوية وفي مرحلة المراهقة بوجه عام⁽¹⁾.

وقد انتهى بعض الدارسين إلى أن التنشئة السياسية للفرد خلال مرحلة المراهقة تتميز بما يلي:

- نمو القدرات الإدراكية:

أي القدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات وإمكانية تبرير الاختيارات أو التفضيلات السياسية، وكذلك القدرة على إدراك آثار حل المشكلات الاجتماعية.

- نمو الاحساس بالجماعية:

أي ظهور فكرة التمرکز الاجتماعي، إذ ينتقل الفرد من دائرة الأنا الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع، ويعني ذلك استيعابه لهيكل وعمل النظام الاجتماعي الكلي وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية المكونة له، واقتناعه بأن

¹المرجع نفسه، ص20.

التصرف الجماعي سبيل إلى حل المشكلات السياسية، ومن الجدير بالذكر أن توافر هذه النزعة الاجتماعية لدى الأفراد شرط حيوي لتخطيط السياسة، فبدونها ينعدم الاستعداد من جانب هؤلاء المواطنين لإضفاء صفة الشرعية على الحل الجماعي للمشكلات التي تواجه المجتمع.

- ميلاد الأطر الفكرية والإيديولوجية: إذ تتحول المشاعر إلى أفكار، إلا أن هذه الأفكار تظل منقطعة وغير ثابتة، ولا تتبلور في صورة مبادئ عامة، كما يتناقض بعضها مع البعض، فضلا عن سهولة رفضها¹.

إنّ هذه المرحلة تشير إلى درجة عالية من التفاعل مع ما هو سياسي، ومن الممكن أن تحدّد هذه الفترة ملامح السلوك السياسي المستقبلي للفرد، حيث أنّ جرعات التنشئة التي يتلقاها المراهق تظل تحدث تأثيرها في مواقفه المستقبلية.

يمكن أن نشير أيضا إلى الفروق بين الشباب والمراهقة من خلال تمثلات المجتمع لكليهما، وفق نظريتين سمتهما الأساسية هي الخوف، غير أنهما متباينتان، تشير إحداهما إلى الخوف "على" والثانية إلى الخوف "من"، فالموقف الغالب للمجتمع تجاه المراهق يتميز بالخوف عليه، باعتباره يمر بمرحلة صعبة تعرف تغيرات عميقة بيولوجية ونفسية، وبذلك يتطلب مساعدة من حوله، والأخذ بيده لاجتياز هذه المرحلة الانتقالية، حتى لا يؤدي نفسه أولا قبل أن يضر المجتمع، وفي المقابل تغلب نظرة الخوف من الشباب، باعتباره طاقة حيوية، وقادرة على إحداث التغيير، وفي سبيل تحقيق ذلك قد تلجأ إلى استخدام طرق العنف والقوة، وبهذا فإن المجتمع يخشى ثورة الشباب.

ومن جهة أخرى فإن مرحلة المراهقة التي تعرف نمو قدرة التمييز لدى الشخص، تشير إلى درجة عالية من التفاعل مع ما هو سياسي، ومن الممكن جدا أن تتبلور في هذه الفترة ملامح السلوك السياسي المستقبلي للفرد، حيث أن جرعات التنشئة التي يتلقاها المراهق في هذا الوقت، تكون شديدة الفعالية وتظل تمارس تأثيرها في مواقفه واتجاهاته المستقبلية. والمراهقة إما أن تكون فترة قصيرة أو طويلة حسب المجتمع الذي تتواجد فيه.

¹ كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص15-16.

6 - مفهوم الجيل:

يقترن مصطلح الجيل بالشباب لدرجة كبيرة قد تصل في بعض الأحيان إلى التماهي، هذا الأمر يقتضي توضيح و تحديد أكثر دقة، مما يعين على تحديد معالم المصطلح، و تجنب الخلط المفاهيمي.

ويستخدم مصطلح "الجيل" للإشارة إلى عدة معاني فهو قد يعني (أ) كافة أعضاء المجتمع الذين ينتمون إلى أصل قرابي مشترك و يمثلون جماعة عمر واحدة، (ب) كافة أعضاء المجتمع الذين ولدوا في فترة متزامنة و لكن لا تربطهم روابط قرابية، (ج) فترة زمنية معينة تفصل بين أعضاء المجتمع الذين ولدوا في فترة واحدة، و بين الجيل التالي، و تقدر هذه الفترة بحوالي 30 سنة¹.

ويعد مفهوم الجيل مفهوما أساسيا في دراسة الشباب كفئة اجتماعية مخصوصة، وفي التفسير الظاهر المرتبطة بالتطور التاريخي و تحليل العوامل المحددة للتغيير الاجتماعي، فكلمة generation ذات أصل إغريقي و هي مصطلح أساسي في الفلسفة اليونانية، فالإغريق القدامى كانوا واعين بأن العلاقة بين الأعمار ليست بالضرورة متناغمة، وبالتالي كانوا متفطنين للنتائج الاجتماعية و السياسية للتعارض بين الأجيال، فالفيلسوف "أفلاطون" كان يرى في الصراع الجيلي قوة محركة للتغيير الاجتماعي، و"أرسطو" كان يفسر الثورات بالصراع بين الأبناء و الآباء، و ليس فقط بالصراع بين الطبقات² التي يمكن أن تكون السنة المدنية، أو الأشخاص الذين عاشوا في نفس الوقت حدثا محددًا، مثل الحصول على دبلوم.

ولقد استعمل ابن خلدون هذا المفهوم، في بناء نظرية نشأة و انحلال الدولة، التي اعتبر أن لها أعمارا طبيعية كما الأشخاص، و قدر الجيل بأربعين عاما. و من ثمة فإن عمر الدولة لا يزيد - في الغالب- على مائة و عشرين عاما، على اعتبار أنها تمر بثلاثة أجيال هي جيل الترف و الانحلال و الهرم³.

أما المعنى " الجيني" للمصطلح، الذي يتناوله غالبا علم السلالات ، فالجيل يمثل مجموع الأشخاص المرتبين في نفس المستوى من النسب الذي ينحدرون منه حسب

¹ محمد عاطف غثيث و آخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2002، ص 205.
² المنجي الزيدي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، عالم الفكر، العدد: 3، المجلد: 30، يناير - مارس، 2002، ص ص 45-46.
³ المنجي الزيدي، مرجع سابق، ص 46.

علاقة تصنيفية معينة. وإذا كان استخدام المفهوم في هذين الحقلين العلميين (الديموغرافي و الانطولوجي) اتسم خصوصا بأنه تصنيفي classificatoire، فإن استخدامه أخذ منحى يغلب عليه عدم التحديد في التاريخ وفي علم الاجتماع، واستلزم عدد من النقاشات منذ نهاية القرن 19.. و استقرّ مصطلح الجيل شيئا فشيئا في البيولوجيا، لكنّه بقي موصولا بأحداث جديدة وغير مسبوقه أو بأفكار متحدثه في المجال الثقافي، التقني، الروحي، التعليمي، و السياسي. حيث أصبحنا نتحدث عن أجيال اجتماعية، أجيال ثقافية، و أجيال تاريخية.¹

وكما أكدّ burguière عندما نبتعد عن التحديد الديموغرافي الصرف لربط "الجيل" بالتغيرات الاجتماعية أو الثقافية، بأحداث مهمة، لكي نتّجه نحو تقاسم أفكار أو أحداث أو وضعية فكرية، عندئذ يصبح الموضوع صعب التناول². على اثر ذلك تمّ التأكيد – بالتوافق مع ما سبق- بأن الأحداث لها أهمية كبيرة هنا (ثورة، حرب، اختراع تقني،...) و تمتدّ لتشمل حسب هذا التحديد كل أفراد المجتمع، فهم إذن يشكلون أجيال متعددة، أخيرا و بعد اكتشاف مفهوم الثقافات التي تضمّ مجموعات عمرية متقاربة في مراحل مختلفة من حياة الأشخاص (مدرسة ، ترفيه ، الدخول في سوق العمل،...) أصبحت تظهر بأنها ذات معنى أكثر من هذه الأحداث الكبيرة كفضاءات مرجعية مشتركة³.

كما اعتمدت الأجيال في الحضارات القديمة، خصوصا في المجتمعات ذات التقاليد الشفهية، كأداة لقياس الزمن التاريخي و تفسير حركته، و كانت بالتالي محور تفكير في الحياة و الموت⁴.

و مصطلح "الجيل" متجذّر في الوجود البيولوجي للأفراد و ذريتهم في المجتمع، من ولادتهم إلى غاية وفاتهم، حيث يشير هنا إلى مرحلة زمنية تقارب 30 سنة التي يمكن

¹ ATTIAS – Donfut (claudine) et NICOLE Lapierre : la dynamique des générations, dans Communication, N=°59, centre d'étude transdisciplinaires (CETSAH) ; Paris 1994, P :5.

² ATTIAS et LAPIERRE, op.cit, p.p :7-8.

³ MYRIAM Simard, définir la jeunesse d'origine immigrée, dans : Madleine GAUTHIER et Jean-François GHILLAUME : définir la jeunesse d'un bout à l'autre du monde. Les presses de l'université LAVAL , CANADA,1999, p :125.

⁴ ATTIAS –DONFUT (claudine) : sociologie des génération : l'empreint du temps, ed.PUF , Paris,1988, P.P : 17-58.

أن يخلف فيها الأب ابنه¹. و في الديمغرافية يأخذ مصطلح "الجيل" معنى "الزمرة" (أو الفئة) و تمثل كل أفراد الذين ولدوا في حقبة زمنية محددة، وفي التاريخ يشير إلى قياس زمن تاريخي يقارب الثلاثين سنة، وفي علم الاجتماع يشير إلى الأفراد الذين يتقاسمون نفس المرحلة من التاريخ، وينشئون بينهم رابطة وقسمات مشتركة².

وفي الجزائر الحديثة ابتداء من القرن التاسع عشر، يمكن أن نميز بوضوح بين أربعة أجيال، نتيجة للقواسم المشتركة التي تجمعهم، كما يلي:

_ الجيل الأول الذي يشمل زعماء ورواد الحركة الوطنية من مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية (استقلاليين، إصلاحيين، اندماجين،...)

_ الجيل الثاني: الجيل الذي شهد قيام ثورة التحرير، ومسك زمام تسيير البلاد بعد الاستقلال، ويطلق عليه في العادة جيل الثورة، وقد استثمر كثيرا في الشرعية التاريخية.

_ الجيل الثالث: الجيل الذي نشأ في السنوات الأولى للاستقلال، ولذلك يسمى جيل الاستقلال. و من سوء حظ هذا الجيل أن جيل الثورة ألقى عليه بظلاله.

_ الجيل الرابع: هو جيل التعددية (حتى لا نقول الديمقراطية)، ورغم الوضعية الصعبة التي يعرفها هذا الجيل، فإن أمامه فرصة كبيرة للمشاركة السياسية، وسيجد أمامه تجربة ثرية للأجيال السابقة التي قد يستفيد منها، خصوصا وأن جيل الثورة بدأ يتناقص.

ومع ذلك يجب أن ننبه في هذا السياق، إلى عدم وجود حدود تعسفية، أو فواصل صارمة، في ترسيم الحدود، وتحديد التخوم بين جيل وجيل، وبالرغم من أنه من الممكن أن تتبدى سمة بارزة تجمع أبناء الجيل الواحد، فالمفروض أن تتسم بالمرونة والنسبية. وقد يقودنا الحديث عن الجيل بصفة عامة للإشارة إلى مصطلحين يترددان كثيرا في هذا الميدان، وهما مصطلح الجيل الثاني، وصراع الأجيال.

⁵ LEMIEUX denise, la place des génération, TRANSMARGE, n:26, 1986,p1.

² Madleine gravitz, lexique des sciences sociales, DALLOZ, paris, 8^eedition,2004,P187.

- مصطلح "الجيل الثاني" (deuxieme generation):

و نسجل هنا أنّ مصطلح الجيل الثاني المنبثق من مفهوم الجيل، يتردد كثيرا في الحقل العلمي والسياسي، خاصة في الساحة الغربية، وعادة ما يشير إلى الشباب من ذوي الصول المهاجرة، حيث استطاعت هذه الفئة أن تلفت الانتباه إليها من خلال الوضعية المعقدة التي تعيشها، وما ترتب عن هذه الوضعية من نتائج وردود فعل .

والاستخدام الإشكالي لمفهوم الجيل الثاني، يتعلق أكثر بثلاث جوانب رئيسية:

1 -المرجعية الحصرية نحو الوظيفة الاقتصادية للجيل الأول الذي يمثله الآباء.

2 -الأمراض الاجتماعية والشخصية الضمنية.

3 -التنميط والتصنيف الذي يشمل الشباب من أصول مهاجرة¹.

- صراع الأجيال:

تشعر أعداد متزايدة من بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها. وتؤدي الاختلافات في طرق التفكير والسلوك إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر غالبا ما تكون نمطية وتحتوي على العديد من الأحكام الجاهزة والبداهات غير القابلة للنقاش والتغيير، فبينما ينظر الشباب إلى الأجيال الأكبر منه من أهل ومربين ومسؤولين ومثقفين على أنهم أكثر محافظة وجمودا وتمسكا بالأعراف والضوابط الاجتماعية، ويأخذون عليهم تسلطهم في التعامل مع الأجيال الجديدة عبر التعليمات التي تنتصف بغلبة الأوامر والنواهي، وانعدام قيم التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية على مستوى المهنة أو الزواج أو التعليم، وربما حتى في اللباس والمظهر...الخ.

لا يرى الكبار في الشباب إلا الحماس والاندفاع وقلة الخبرة وبتهمونهم بعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة والطيش، وعضا عن سعي الطرفين إلى تجاوز الأحكام والنظرة المسبقة عبر آليات النقاش والتفاهم الهادفة إلى تقريب وجهات النظر، والاتفاق على خطوط وأطر عامة مع الحرص على ترك المسائل الخلافية للاختيارات الحرة لكلا

¹ MYRIAM Simard, op.cit, p121.

الطرفين، والاحتكام إلى الوقائع قبل إصدار أحكام نهائية، يتمسك كل طرف باعتباره وأرائه ويتعمق الشعور بالاغتراب عند الشباب خصوصا مع ازدياد عوامل التهميش الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطغى سلوكيات ردود الفعل ومحاولات إثبات الذات وانتزاع الاعتراف، على السلوكيات المبنية على القناعة و تحمل مسؤوليات الاختيار وتصحيح الأخطاء وذلك بسبب ضعف الحس النقدي وانقطاع قنوات الحوار¹.

هناك نظريتان أساسيتان تسعيان إلى تفسير صراع الأجيال، النظرية الأولى تنتمي إلى النموذج البنائي الوظيفي Structural-Functional والتي تطورت بصفة خاصة في أعمال إيزرنشيدت (Eisenstadt) ويستند هذا النموذج إلى منظور وظيفي عام، يشبه ذلك الذي تنهض عليه النظرية التعددية، من حيث يفترض أن المجتمعات تعيش حالة استقرار وانسجام وتوازن، وأن كل عنصر من العناصر المكونة لبناء هذه المجتمعات يسهم في دعم النظام الاجتماعي العام (Social Order) وتحقيق استمراريته في الوجود. والنتيجة المترتبة على هذا النموذج هي تأكيد مبدأ استمرارية (Continuity) العلاقات الجيلية لما ينطوي عليه من أهمية خاصة في استقرار النظام الاجتماعي. أما النظرية الثانية فهي تستعين بنموذج للتغير التاريخي عبرت عنه دراسة نشرها كارل مانهايم K.Manneheim عام 1920، ووفقا لهذا النموذج ليس ثمة افتراض باستقرار المجتمعات، أو حالة التوازن العام للنظام الاجتماعي العام، وإنما يمثل محور الاهتمام في دراسة أدوار الشباب في التغير الاجتماعي، والمفهوم الرئيسي المستخدم في هذا المجال هو مفهوم الوعي التاريخي (Historical Consciousness) ذلك الوعي بالحقيقة التي مؤداها: أن المجتمع يشهد تغيرات حاسمة خلال حقبة تاريخية متعاقبة².

من هنا فإن استخدام مصطلح صراع الأجيال، قد يلاقي اعتراضا من المؤيدين للمدرسة الوظيفية، فهم يتحدثون عادة عن الحوار بين الأجيال، التباعد بين الأجيال، التفاوت بين الأجيال، وفي بعض الأحيان الفجوة بين الأجيال، وهذا لتجنب البعد العدائي والخصومي الحتمي، المترتب عن مصطلح صراع الأجيال.

¹ كريم أبو حلاوة، صراع الأجيال، دراسات استراتيجية، مجلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، ع9، صيف 2003، ص128.

² محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص186.

7 - مفهوم الثقافة الفرعية:

لقد اتفق العلماء سواء منهم من عرّف الثقافة الفرعية، أو من وضع محاورها، على عدم تحرّرها كلية من تأثير الثقافة الأم، وتأثرها بها رغم استقلالها النسبي.

و يرى أحمد زكي بدوي، أن الثقافة الفرعية هي تلك التي تتكون داخل المجتمع الواحد، حيث تكون بعض الفئات لنفسها ثقافة خاصة، تختلف عن الثقافة العامة للمجتمع، وهي رغم تميزها عن الخط الثقافي العام للمجتمع فإنها ليست منفصلة عنه تماما، بل تستمدّ أصولها منه وترتبط به ارتباطا عاما¹.

و يتفق معه "هوجو ريدينج"، وإن كان يعطي للثقافة الفرعية أكثر من جانب التعريف راغبا في المزيد من الشمول، و الثقافة الفرعية حسبه هي:
أ- الخاصة بالطبقة أو الجماعة الاجتماعية، و التي تتميز بأنها مستقلة و متغايرة عن الثقافة الكلية و لا تتعارض معها .

ب- التي تميز الجماعة بصفة التكامل و الكلية، إذا نظرنا إليها من داخل الجماعة نفسها.

ج- هي الخصائص الثقافية أو السلوكية الشائعة في مجتمع فرعي معين.

د- هي تلك السمات الثقافية، التي تميز جماعة فرعية معينة يطلق عليها الجماعة الثقافية.

ه- هي التي يتميز بها نمط معين من المجتمعات الفرعية.²

و عند وضعه لمحاور تفيد الثقافة الفرعية، اتفق "brake michael" مع التعريفات السابقة، حيث تتأثر الثقافة الفرعية بالثقافة الأم طواعية أو رغما عنها. و تتلخص هذه المحاور في:

أ- تشارك الثقافات الطبيعية الكبرى أو الثقافة الأم "parent culture" لكنها مختلفة عنها أو مميزة عنها.

ب- لها علاقة بالثقافة المسيطرة الإجمالية و التي يحكم نفاذها من وسائل الإعلام لا يمكن اجتنابها.

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993، ص412.
² تهاني الكيال، الثقافات والتقاليد الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص121. سماح عبد الله عبد الحميد حسن الأزهرى، الثقافة الفرعية للشباب المصري، ماجستير، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2005، ص26.

ج- العضوية في الثقافة الفرعية تتضمن بالضرورة العضوية في ثقافة الطبقة وقد تكون امتدادا أو إحلالا لثقافة الطبقة¹.

والمجموعة الثانية من التعريفات، فضلت التركيز على تعريف الثقافة الفرعية على أنها: "أي نسق من المعتقدات و القيم و المعايير الذي يشارك فيه و يساهم فيه بشكل دينامي، قلة - يمكن تقديرها- من الناس، داخل ثقافة معينة"².

أمّا عن مفهوم الثقافة الفرعية للشباب، فتجد أن تعريفاته انتمت إلى أحد فريقين: الفريق الأول عرف ثقافة الشباب بمفردها أو وضع لها محاور، والفريق الثاني آمن بوجود ما يسمى الأسلوب style داخل ثقافة الشباب الفرعية، وتوصيفه أقصر الطرق وأدقّها لتعريف هذه الثقافة و شرح محاورها. ويرى الفريق الأول بأنّ بعض الشباب ظهر من الوهلة الأولى، مختلفين عن الكبار كلية وقد تعددت هذه الاختلافات من الموسيقى والملابس إلى الاتجاهات والسلوك، ومصطلح "ثقافة الشباب" استخدم لوصف أسلوب الحياة المميز للشباب. وينطلق الفريق الثاني، نحو مزيد من التوضيح و الدقة، محاولين وضع محاور لثقافة الشباب، التي هي ملامح الثقافة الفرعية التي تحيط بالشباب، بوصفها تنوعا اجتماعيا و تحوي:

أ- الأدوات و الموضة المميزة خاصة في الموسيقى و الملابس.
ب- تمركز العلاقات الاجتماعية حول علاقات الصداقة و الجماعات، أكثر من تمركزها حول الأسر.

ج- تمركز حول أوقات الفراغ أكثر من العمل.
د- تحدي لقيم الراشدين و التجربة الفردية، مع اتخاذ طريقة معينة في الحياة.
هـ- درجة من إهمال الانتماء الطبقي في الأذواق العامة و في السلوك.³

ورغم محاولات (جاري) لوضع تعريف دقيق و شامل، بأن إهمال الجانب الرمزي في ثقافة الشباب يعدّ قصورا كبيرا بالقياس لأهمية هذا الجانب، حيث لا تخلو منه ثقافة فرعية- و أقصد به اللغة و الإشارات المرتبطة بها أو غير المرتبطة بها.

¹ سماح عبد الله عبد الحميد حسن الأزهرى، الثقافة الفرعية للشباب المصري، ماجستير، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2005، ص26.

² المرجع نفسه، ص26.

³ المرجع نفسه، ص27.

و لقد تدارك الفريق الثاني هذا الخطأ ، فقد استطرد ممثلوه في شرح الأسلوب style داخل ثقافة الشباب الفرعية، فيرى "مايك براك (mike brake) أن الأسلوب يعبر عن درجة من الارتباط بالثقافة الفرعية، و يدلّ على العضوية في ثقافة معينة، و يعرف الأسلوب بثلاثة عناصر أساسية:

- الصورة Image: ويتكون من العادات، الإكسسوار، مثل تصنيف الشعر، الحلي، الفنون.

- السلوك Demeanor: ويتكون من التعبير، طريقة المشي والهيئة، ما يرتديه الفاعلون وكيفية ارتدائهم له.

- اللغة التي تصوغها فئة اجتماعية معينة " Argot " مفردات لغوية معينة وكيف تصل.

وعلى خلاف ذلك، يرى السيد عبد العاطي ثلاثة مقومات أخرى للأسلوب في ثقافة الشباب وهي:

- الانغماس شبه التام فيما يعرف بجماعة الأقران، التي يستمدّ منها الشباب قيمه وعاداته وأنماط سلوكه و ملامح صور الذات و الآخرين.

- التميز الرمزي و المادي عن عالم الكبار، حيث يحرص الشباب على الظهور بمظهر مغاير، وعدم التقيد بفروق النوع.

- الإقدام على وسائل وأساليب خاصة لشغل وقت الفراغ، التي تتجه أحيانا إلى ممارسة كل ما هو ممنوع من الأفعال بعيدا عن سلطة الآباء والمجتمع¹.

وقدم مايك براك تنميطة إجرائيا للشباب في حدود الثقافة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

- نمط الشباب السوي أو المساير: ومثل هذا النمط يعتبر من وجهة نظر الثقافات الفرعية للشباب نمطا سلبيا، أو مستقيما ورجعيا.
- نمط الشباب المنحرف: وهو أكثر تركيز في ثقافة الطبقة العمالية.
- نمط الشباب المتمرد ثقافيا: الغالبية العظمى منهم من الطبقة الوسطى.

¹ السيد عبد العاطي السيد ، صراع الأجيال، مرجع سابق، ص ص:196،197.

_ نمط الشباب المقاتل سياسياً: ويوجد هذا النمط من بين الجماعات ذات التوجيه السياسي الراديكالي¹.

ومن هذا العرض يمكن أن نقول أنّ الثقافة الفرعية هي ثقافة خاصة يبدعها الشباب وتتضمن طرق التصرف، قواعد السلوك، الملابس و استخدام الرموز و اللغة.

¹ السيد عبد العاطي السيد، ثقافة الشباب في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 2008، ص ص49-50.

الفصل الثالث:

التفسير النظري للمشاركة السياسية

• تمهيد:

أولاً: المقاربات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية

1. المقاربة النفسية

2. مقارنة القوة

أ - مساهمة ماركس وفبير

ب - مدخل الصفوة

ت - المدخل التعددي

3. المقاربة التنموية

أ - نظرية التحديث

ب - نظرية التبعية

ثانياً: مستويات المشاركة السياسية:

1. تدرج لستر ميلبراث

2. تدرج "فيربا" و"ني"

3. تدرج ميشيل روش

4. نموذج وليام ستون

5. نموذج "شري أونشتين" للمشاركة الاجتماعية على المستوى المحلي

6. الطروحات العربية لمستويات المشاركة السياسية

7. مستويات المشاركة السياسية من منظور الفقه الإسلامي

• تمهيد:

إن التأسيس النظري السوسيولوجي لموضوع المشاركة السياسية، يقتضي منا النظر في التراث السوسيولوجي المتعلق بالموضوع، وعرضه كمنطلقات نظرية نعتمد عليها في فهم أبعاد المشاركة السياسية، ويجب أن نشير في البداية إلى ملاحظة غاية في الأهمية، وهي أنّ رواد السوسيولوجية لم يتناولوا المشاركة السياسية بصورة مباشرة وجزئية، وبمعنى أكثر تحديد نجد أنهم تناولوها في إطار موضوع الديمقراطية.

أولاً: المقاربات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية

واعتبرت الديمقراطية من المنظور الاجتماعي بمثابة تجسيد للمشاركة السياسية، الأمر الذي جعل من الديمقراطية، ظاهرة قابلة للقياس وللبحث الامبريقي. وهناك تعريفات عديدة للديمقراطية غير أننا نعرّج في هذا السياق، على المفهوم الاجتماعي للديمقراطية لارتباطه بشكل أو بآخر بالمشاركة السياسية، بناء على ما ذهب إليه عديد من الباحثين، حيث يقول محمد علي محمد في هذا الشأن : هناك تعريفات عديدة للديمقراطية، ولقد اتّضح لنا كيف أنّ مفهوم الديمقراطية ينطوي على كثير من التعقيدات والغموض، كما يحمل أيضا بعض الدلالات التقويمية والمعيارية. والواقع أنّ المفهوم الاجتماعي للديمقراطية هو ذلك الذي يتبنّى موقف العلوم الاجتماعية من القضايا السياسية، ويتناول ظاهرة الديمقراطية في ضوء فكرة المشاركة. ولقد أشار "روبرت داهل" إلى الأنظمة الديمقراطية على أنّها تلك الأنظمة التي تتيح فرصا أوسع للمشاركة والاختيار أو المنافسة بين مجموعات من القادة، وإذن فانتشار المشاركة الجماهيرية في التأثير على القرارات السياسية الهامة، هو السمة الأساسية للديمقراطية، وبالتالي فالنظام الديمقراطي هو ذلك الذي يقبل ويسمح بمشاركة المواطن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير على صياغة القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين¹.

¹ محمد علي محمد أصول الاجتماع السياسي، الأسس النظرية و المنهجية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج2، ص238.

وعليه فقد تمّ التناول بالبحث ثلاث مقاربات، تبدو ذات أهمية في المشاركة السياسية وهي:

1- المقاربة السيكولوجية

2- مقارنة القوة.

3- المقاربة التنموية.

إنّ عرضها بهذا الشكل لا يعني مطلقاً أن تكون كل مقارنة منفصلة بذاتها عن المقاربات الأخرى، وإنما نوّكد على العكس من ذلك بأنّها تتقاطع في كثير من الأطروحات، وقد صيغت بهذا الشكل لدواعي منهجية وتنظيمية، معتمدة على أهمّ ما يتمّ التركيز عليه في كل مقارنة، وسوف نتناول هذه المساهمات كما يلي:

1- المقاربة السيكولوجية:

سمّيت بالمقاربة السيكولوجية لتركيزها على الفرد سواء بمحاولة معرفة سمات المشاركين أو قياس مدى مشاركة أو كيفية تنمية قدراته في اتجاه المشاركة السياسية، بمعنى أنها تبحث في أعماق الشخصية المشاركة. وقد عرفت هذه المشاركة ثلاث اتجاهات:

أ - الاتجاه الأول:

هو ما يطلق عليه نظرية المواطن المشارك الايجابي، ومن رواد هذا الاتجاه "جون ستيوارت ميل"، و بعض الدارسين الذين اهتموا بفكرته أمثال: "تشارلز ميريام" و"سميث"، و"جون ديوي" في الولايات المتحدة، و"جرهام ولاس" و"ليندسي" في إنجلترا. وتنهض النظرية السياسية لهذا الاتجاه على حقيقتين أساسيتين هما :

- الاعتقاد في الاستقلال الذاتي للفرد (individuals autonomy)، بمعنى أنّ الفرد هو

أفضل من يحكم على مصالحه الخاصة.

- والاعتقاد بقدرة الفرد على التقدّم (individuals improvability)، بمعنى أنّ

القدرات السياسية للفرد يمكن أن تحقّق مزيداً من التقدّم والنموّ، حتّى تتاح له فرص أوسع للتعليم من خلال بعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية.

وهكذا فزيادة معدلات المشاركة، إنّما تعني نموّ واتّساع نطاق روح المواطنة، وخلق

المواطن الايجابي وتطوير المجتمع المسئول. تنظر هذه المدرسة إلى المشاركة كقيمة أو

غاية في حدّ ذاتها، ومن ثمّ فإنّ المشاركة السياسية هي شيء أوسع نطاقا من مجرد التصويت والسلوك الانتخابي¹.

و يرى "برسون" أن هناك عدة معايير للمواطن المشارك وهي:

- الاهتمام - المناقشة- الدافع : فالمواطن الديمقراطي يهتمّ بالسياسة، ويشارك في الحياة السياسية، فهو قارئ ومستمتع للمواد الإعلامية، وهو يمتلك القدرة على المنافسة السياسية و ممارستها، ويتمتع بالدافع القوي لتلك المشاركة.
- المعرفة : ويفترض في المواطن الديمقراطي، أن يكون لديه إلمام بالمسائل السياسية من حيث موضوعاتها وتاريخها، ووقائعها ومواقف القوى المتباينة (الأحزاب) منها، والنتائج المحتملة لها.
- المبدأ: ويفترض في الموطن، أن يصوّت طبقا لمعايير لا ترتبط فقط بالمصلحة الشخصية، وإنّما ترتبط أيضا بالمصالح العامة.
- الرشادة : يفترض أن يكون رشيدا في مشاركته السياسية².

ب الاتجاه الثاني:

أهمّ من يمثّل هذا الاتجاه نجد: "الموند" و"فيربا" و"شومبيتر" و"ليبست". وقد انطلقت دراستهم من الواقع، حيث لاحظوا انتشار اللامبالاة السياسية في المجتمع، وهو ما جعلهم يوجّهون انتقاداتهم لأصحاب الاتجاه الأول بأن فكرة المواطن النموذجي الذي تصوره نظريتهم، لا يتحقق في الواقع. ولا يمارس المشاركة السياسية إلا أقلية من الناس تتوفر فيها خصائص معينة كالمعرفة والايجابية، لذلك أطلق عليها نظرية "ديمقراطية الصفوة".

وهكذا استندت هذه المدرسة على الاتجاه السلوكي، في الدعوة إلى الاعتماد على دراسة الاتجاهات والسلوك الفعلي للمواطن، فذلك هو السبيل لفهم العالم السياسي الواقعي. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنّهم يتميّزون عن ممثلي نظرية الصفوة وعن أصحاب الاتجاه الأول (نظرية الديمقراطية)، من حيث أنّهم لا يعتمدون على مفاهيم أو تصوّرات معيارية، فهم أكثر اهتماما بما يجري في الواقع الاجتماعي السياسي، بدلا من التركيز على ما يجب أن يكون، وأنّهم يحاولون تطوير فروض يمكن أن تخضع للصياغة الإجرائية (الامبريقية)، ومن ثمّ يستطيع الباحث العلمي أن يتحقّق من مدى صحتها. والديمقراطية حسبهم هي منهج

¹ المرجع، نفسه، ص ص 239-241 .

² سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1984، ص 30.

سياسي وليست صورة للمجتمع أو غاية في ذاتها. ويقول "شومبتير": أنها (أي الديمقراطية) ذلك التنظيم الذي يمكننا من الوصول إلى قرارات سياسية، يكتسب من خلالها الأفراد القدرة على اتخاذ القرارات، من خلال التنافس بين الناس على التصويت، ويصفها "البيست" بأنها الميكانيزم الاجتماعي الذي يحقق أكبر قدر ممكن من مشاركة المواطنين، في التأثير على القرارات الهامة¹.

وترتبط نظرية (ديمقراطية الصفوة) كشكل من أشكال الحكم، بعدة مفاهيم رئيسية من أبرزها القبول، والحرية السياسية ثم الالتزام السياسي، والقبول يعني موافقة الأغلبية من المواطنين على هذا الشكل من الحكم، وعلى هذا تصبح الحكومة حكومة شعبية، قائمة على إرادة الأغلبية، ويدور العنصر الثاني من عناصر الديمقراطية النيابية – ديمقراطية الصفوة- حول ضرورة تمتع كل مواطن بالحرية السياسية، وهي حقّ المواطن في إبداء الرأي بالموافقة أو الرفض. فضلا عن المشاركة دون أي ضغط مادي أو معنوي في الحياة السياسية، وإذا ما توفر الشرطان الأولان –القبول و الحرية السياسية – ينبثق منهما الشرط الثالث لقيام ديمقراطية – الصفوة - وهو أهمّها من حيث تركيز الصفوة كل دعاواها ، ألا وهو: الالتزام السياسي، الذي على أساسه يلتزم المواطن بمجموعة من الواجبات، التي يفرضها المجتمع السياسي عليه، نظير مجموعة أخرى من الحقوق للمواطنين على الحكومة. فهي ملتزمة بتوفير احتياجات معينة للمواطن، كالعمل والتعليم والأمن والصحة وما إلى ذلك، مع ضرورة وضع التمايز الاجتماعي، الذي تتوزع على أساسه هذه الخدمات في الاعتبار، ومن ثمّ يكون المواطن ملتزما بالخضوع للقانون الذي يقدم على تنفيذه أعضاء الصفوة، ويكون ملتزما بالطاعة وإلاّ تعرّض للمحاكمة والعقاب².

ج- الاتجاه الثالث :

ويرتكز على فكرة (الديمقراطية المشاركة) أو الديمقراطية التشاركية، وجاء كردّة فعل على نظرية (ديمقراطية الصفوة)، وانتقدها من جانب كون دراساتنا الامبريقية تتعلّق بالنظام السياسي: الأنجلو-أمريكي، وهو نظام محافظ يسعى للحفاظ على الأوضاع القائمة. ولا ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المشاركة باعتبارها غاية في حدّ ذاتها، تعمل على تنمية

¹ محمد علي محمد ، ج 2 ، مرجع سابق ، ص ص241-240.

² إسماعيل علي سعد ، المجتمع و السياسة : دراسات في النظريات و المذاهب و النظم ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1995 ، ص343.

قدرات الفرد وزيادة اندماجه وتفاعله السياسي، ولكن بدلا من ذلك يركّزون نظرهم حول النتائج المترتبة عن المشاركة السياسية للفرد بالنسبة لاستقرار وفعالية النظام السياسي. لهذا فإن فكرة ديمقراطية المشاركة تنهض على الاهتمام بتنمية مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، لتحقيق مزيد من النمو السياسي لشخصية الأفراد.

2 مقارنة القوة:

لا يزال حتى الآن الاتجاه في دراسة القوة ينهض على تقسيم المداخل النظرية في دراسة القوة إلى مدخلين هما: مدخل الصفوة والمدخل التعددي، وإذا كانت نظرية الصفوة المعاصرة، قد طوّرت أفكار نابغة من تحليلات ماركس فان النظرية التعددية قد طوّرت أفكارا نابغة من تحليلات ماكس فيبر، ولذلك فإذا كانت أفكار كل من ماركس وفيبر قد شكّلت الأساس النظري لبدايات علم الاجتماع السياسي المعاصر، هذا الأخير ما هو إلا حوار بين نظرية الصفوة من جهة والنظرية التعددية من جهة أخرى¹.

ونشير في البداية أن مفهوم القوة استخدم وعولج بطرق مختلفة عند العلماء، ولكن أبرز تعريفاتها الذي يرى بأن: "القوة مقدرة شخص أو أشخاص على فرض إرادتهم على الآخرين"، ويمكن أن يندرج تحت هذه المقاربة ما يلي:

أ- مساهمة كارل ماركس و ماكس فيبر.

ب-مدخل الصفوة.

ج- المدخل التعددي.

أ - مساهمة ماركس و فيبر :

أ-1 / مساهمة ماركس:

اجتهدت الدراسة في استخراج الإشارات الماركسية، التي لها علاقة بشكل ضمني أو صريح بالمشاركة السياسية، أو التي كانت أساسا للإسهامات اللاحقة، وتمّ تنظيم هذه الإشارات في شكل نقاط منفصلة رغم أنّها متداخلة ويصعب فصلها عن بعضها البعض، فضلا عن تلخيصها وهذه النقاط كما يلي:

- تطوّر النظم الاجتماعية.

- طاعة البروليتاريا للبرجوازية.

¹ أحمد عبد الله زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، ط1، 2006، ص96.

- الشعور بالاغتراب.

- الوعي الطبقي.

- التغيير الثوري.

ولقد كان أهمّ إسهام أسست عليه عدد من الدراسات التي جاءت من بعد، هو تقسيم المجتمع إلى طبقتين: طبقة حاكمة وهي أقلية، وطبقة محكومة وهي أغلبية. بغضّ النظر عن رأي ماركس في أساس التقسيم أو تسميته التي أطلقها عليها، سنتعرض إلى ذلك من خلال النقاط سالفة الذكر.

1/ تطور النظم الاجتماعية:

يرى ماركس أنّ النظام الاجتماعي السائد هو نتاج تطوّر عملية تاريخية، وربط هذا التطوّر بالملكية، حيث ميّز بين أربع أنساق منذ فجر التاريخ، وهي كالآتي:

- المجتمع الشيوعي البدائي: وفيه لم يكن هناك الشعور بالملكية الفردية، وكان يخلو من الارستقراطيين.

- المجتمع القائم على العبودية: وفي هذا المجتمع كانت هناك ملكية، حيث أصبح سيد "الأرقاء" وهو مالك ليس فقط لوسائل الإنتاج بل أيضا يملك الناس، وفيه ظهرت الطبقة الواسعة.

- المجتمع الإقطاعي: وفي تلك الفترة أصبح مالك الأرض الإقطاعي لا يملك الفلاح، لكنّه يملك وسائل الإنتاج، ويملك اضطهاد الفلاح، ويملك مجهوده في الأرض التي يعمل فيها.

- المجتمع الرأسمالي: تعتبر هذه المرحلة في تحليل ماركس، هي أكثر المراحل أهميّة حتى لقد أعطاه رعاية خاصة، وأولاها عناية فائقة، كما أنّ تحليله لتلك المرحلة هو من أكثر التحليلات تأثيرا في علم الاجتماع السياسي.

ومن ثمّ يرى ماركس أنّ علاقات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية تفرز طبقتين: طبقة تسيطر على وسائل الإنتاج أطلق عليها الطبقة البرجوازية، والطبقة الثانية لا تملك إلاّ قوّة عملها الذي تتقاضى عليه أجرا، يمكّنها من إعادة إنتاج نفسها وهي الطبقة البروليتارية.

2/ طاعة البروليتارية للبرجوازية:

يتعرض ماركس للأسباب التي تجعل أقلية برجوازية تتحكّم في أغلبية بروليتارية، ويفسرها بناء على وجهة نظره المتركزة أساسا حول ملكية وسائل الإنتاج. ويقول محمد علي محمد تمّت مسألة هامة ناقشها ماركس وتمثّل الآن محور من محاور اهتمامات علم الاجتماع السياسي، وهي تلك الخاصة بمصدر الطاعة للنظام السياسي، فلماذا يطيع الناس

هذا النظام؟ إنّ السؤال ينبغي أن يصاغ بطريقة أخرى أكثر وضوحاً وهي: لماذا يطيع أفراد الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي الرأسماليون؟ يفترض ماركس أنّ العداء متحكّم بين الطبقتين البروليتارية والبرجوازية، فكلّ طبقة في صراع مع الأخرى، وفضلاً عن ذلك فإنّ الطبقة الرأسمالية ترغب دائماً في توسيع آفاق أهدافها، التي من أهمّها استمرار تراكم رأس المال، ولكي يتحقّق ذلك لا بدّ أن تقتنع البروليتاريا بأن تطيع أوامرها في العمل، وليس أمام البروليتاريا اختيار، فإنّ إقامة حياتها اليومية أمر متوقّف على استخدام وتشغيل الآلات والأدوات الإنتاجية في المصانع... وهكذا، فإنّ الرأسماليون يعتقدون أنّ ملكيتهم لوسائل الإنتاج هي المصدر الأساسي لطاعة العمال، والسيطرة على الأساس الاقتصادي، إنّما تجلب معها بالضرورة أوجه السيطرة على كافّة جوانب الحياة الاجتماعية..، والطبقة الرأسمالية تملك الثروة التي تسمح بشراء أولئك الذين يشكّلون المراكز السياسية ذات القوة.¹

وإنّ العامل البروليتاري ليس حراً وليس شخصاً، فهو ليس لديه ملكية، كما أنّ أوجه النشاط التي تمارسها الروح المطلقة، من فنّ ودين وفلسفة هي ماهية الإنسان وإنّ العامل منفصل عن ماهيته، لأنّ حياته الشاقّة لا تترك له وقت يمارس فيه أوجه النشاط.² فهو بالتأكيد لا يمكن أن يشارك سياسياً.

3/ الشعور بالاغتراب:

للاغتراب في رأي ماركس صور شتى منها الاغتراب السياسي، وفيه يصبح الفرد تحت تأثير السلطة الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوة خارجة عنه، والاغتراب الاجتماعي وفيه ينقسم المجتمع إلى طوائف وطبقات وتخضع الأغلبية للأقلية، ولا سبيل للتخلّص من ذلك إلاّ بالثورة، وأخيراً الاغتراب الاقتصادي وهو عند ماركس الاغتراب السياسي وفيه تسود الرأسمالية وتستولي طبقة خاصة على وسائل الإنتاج جميعها، ولا علاج إلاّ بتملّك الدولة لهذه الوسائل ودفع الإنتاج دفعة قوية.³

ويستمرّ الفكر الماركسي في التعامل مع المرحلة الرأسمالية، ويقوم بتشريح العلاقة بين اغتراب العامل عن العملية الإنتاجية، وعلاقة ذلك بتزييف وعي العمال كطبقة تقف وحدها

¹ محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، ج1 الأسس النظرية والمنهجية، مرجع سابق، ص207-208.

² علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص283.

³ الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص50.

لا تملك القدرة على المشاركة السياسية و ذلك بسبب أكثر من عنصر أوردها ماركس ومن بين تلك العناصر ما يلي:

- إنّ العمّال أصبحوا خاضعين للأشياء التي يعملون فيها، أنّهم خاضعون لقوى صنعوها بأنفسهم، حتى أصبحوا يواجهون هذه القوى وهي مغتربة عنهم، وكلّما زاد إنتاج العمال، زادت المنفعة عند الذين يملكون وسائل الإنتاج، وزادت أيضا مصادر السيطرة على العمال من قبل أصحاب الأعمال، ومعنى ذلك أن العمال حينما فقدوا السيطرة على ناتج عملهم اغتربوا عن العمل ذاته.

- استطاع أيضا النظام الرأسمالي أن يخلق احتكارات كبرى، زاد من معدّل البطالة بين العمال وزادت السيطرة على أفكار العمال، حيث أنّ الأفكار المسيطرة على كل عصر هي دائما أفكار الطبقة الحاكمة، التي تروّج لها المؤسسات التعليمية، وهي تتعلّق بمصالح البرجوازية التي تخدم مباشرة مصالحها الاقتصادية، وتقلّل الوعي الطبقي البروليتاريا من خلال وعي زائف، حيث يعتقد ماركس أنّ النظام القانوني في المجتمع الرأسمالي يمثل أحد الوسائل الرئيسية، التي تحقق من خلالها البرجوازية تلك السيطرة الاقتصادية التي تمارسها في المجتمع، فقد حطّت الجمهورية البرلمانية محلّ الملكية الوراثية في المجتمع الإقطاعي، ومنح المواطنين قدرا من الحرية لكن هذه التغييرات تتفق تماما مع الاقتصاد الرأسمالي، وذلك أنّ المساواة في المجتمع الرأسمالي هي في واقع الأمر ليست إلاّ محاولة لبيع مجهود العمّال بأقل سعر، وفي رأي ماركس أن هذه المساواة فتحت المجال لاستغلال العمال إلى أقصى درجات الاستغلال.¹

4/الوعي الطبقي:

في الأيديولوجية الماركسية، يعني التنبيه الذي يبديه أبناء فئة معينة أنّهم أعضاء في طبقة اجتماعية واحدة. و يقوم هذا التنبيه على أساس عدد من العناصر من أهمها: التنبيه إلى التجانس في وضعهم من حيث ملكية وسائل الإنتاج، وبالنسبة للفئات الاجتماعية الأخرى من حيث علاقة هذه الفئات بهذه الملكية نفسها، والتنبيه إلى التجانس بينهم فيما يتعلّق باحتياجاتهم، و خاصة الاحتياجات الاقتصادية وما يفرضه هذا التجانس من تحديد لطريق وهدف متجانسين في خطوطهما العريضة، يمضيان بالأعضاء نحو إرضاء هذه الاحتياجات.

¹ محمد علي محمد ، مرجع سابق، ص ص197-198.

وكما أن الوعي الطبقي يتأثر من حيث نموه ومضمونه بالظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تكتنف الطبقة، فإنه يؤثر في تشكيل هذه الظروف عن طريق تحريك طاقة الفعل عند أبناء الطبقة و توجيهه.¹

فالوعي عند ماركس مرتبط تاريخيا بطبيعة الإنسان، أنه ينمو معه، مع تقدّم لغته و ثراء علاقاته الاجتماعية، مع الوسائط المتمدنية التعقيد، ومع ذلك فهو يؤكد أنّ أسلوب الإنتاج، أو ما يسميه ماركس بالبنية التحتية، يحدّد ويكشف المكونات الاجتماعية للوعي (مؤسسات أخلاقية ، سياسية ، أيديولوجية)، أو ما يسميه ماركس بالبنية الفوقية، فالإنسان عند ماركس حرّ، لكنّ حرّيته مشروطة، الوعي عنصر نشيط في تطوير التاريخ لكنه لا يحتوي بذاته على هذا التطور، الوعي ضروري لكي تتمّ الثورات، لكن فقط عندما تنهيا الظروف المادية، أي عندما يوجد تناقض بين النموّ الضخم الجديد للقوى المنتجة و بين العلاقات الاجتماعية التي تكوّنت على أساس النظام الإنتاجي القديم، وعندما تتحقق هذه الظروف أي يتحقق ارتباط الوعي الثوري بالتجربة وبالواقع لا يكون هذا الوعي مجرد وهم.²

5/التغير الثوري:

إن التغيير الذي تضطلع به البروليتاريا، هو تغيير ثوري في بيئة المجتمع برمّته، وليس تغييرا شكليا في الأجهزة القائمة، وقد طبّق ماركس منطق الجدلي في توضيح هذه التغييرات الحاسمة، وتعدّ الظروف الاقتصادية مثل تركّز رأس المال، وتزايد الثورة الرأسمالية وقلة عدد الطبقة المالكة، فضلا عن تعاضم الوعي الطبقي نتيجة لنمو الطبقة العاملة، إحساسها بالواقع المادي المؤلم الذي تعيشه من المقدمات الأساسية للتغيير الثوري.³

أ-2 : مساهمة فيبر

يرتكز إسهام فيبر في هذا المجال على مفهوم محوري هو البيروقراطية، فقد أكد في معظم كتاباته أنّ التنظيم البيروقراطي يعدّ أكثر الأشكال التنظيمية التي أبدعها الإنسان حتى اليوم كفاءة، "والبيروقراطية كما يتناولها فيبر ظاهرة معقدة، حيث تشير إلى التنظيم الذي يهدف من وجهة نظر المشاركين فيه، إلى تحقيق غاية لا شخصية، ومن ثمّ فهي تستند إلى

1 المنظمة العربية للتربية و العلوم و الثقافة (يونسكو) ، معجم العلوم الاجتماع ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، الهيئة المصرية العامة ، 1975، ص645.

2 Henri Lefebvre, la pensée de Karl MARX, Bordas, printed in France , paris , 1966, p138.

3 محمد علي محمد، ص ص208-209.

أسلوب لتقسيم العمل، يتضمّن التخصّص بالنظر إلى العديد من الوظائف الواضحة التباين وفقا لبعض المحاكمات الفنية. وهذا التقسيم يرتبط به تقسيم آخر للسلطة، ينتظم بشكل تدرّجي، بحيث يتضمن عضوا مركزيا على قمته و مؤهلات فنية من جانب المشاركين فيه، حيث يتحدد أو يدرك دور كل مشارك، على أنه الوظيفة التي يتصرّف من خلالها بالنظر إلى السلطة المنسوبة إلى هذه الوظيفة، وليس إلى تأثيره الشخصي. ويتضمّن ذلك تمييزا واضحا في العديد من الجوانب، بين علاقات الفاعل و تصرفاته في وظيفته من ناحية، وبين علاقاته و إمكاناته الشخصية من ناحية أخرى. وتتضمّن البيروقراطية بشكل عام الفصل بين العمل والمنزل، بين مالية الوظيفة وبين الثروة الخاصة والشخصية، وقبل كلّ شيء بين السلطة في المسائل المتعلقة بالوظيفة وبين التأثير الشخصي خارج نطاق العمل".¹

وأوضح فيبر أنّ الرأسمالية الغربية بوصفها نظاما اقتصاديا، ترتبط ارتباطا وثيقا بظهور الديمقراطية الجماهيرية في العالم الغربي، تلك الديمقراطية التي تضاربت إلى حدّ ما مع النمو التنظيمي... ولقد أوضح أن خطورة الحركات الاشتراكية - التي حدثت في زمانه - تكمن فيما تؤدّي إليه من سيطرة التنظيمات البيروقراطية الحكومية، تلك التنظيمات التي تشجّع على ظهور نظام مركزي و تهدّد الحرية الفردية.²

ولعلّ من الإسهامات التي قدّمها فيبر إلى الاجتماع السياسي، تطوير التفرقة التي صاغها بين النماذج الثلاث للسلطة، وهي السلطة التقليدية والسلطة الكاريزمية (الملهمة) والسلطة القانونية.

- السلطة التقليدية: يكون الحكم شخصيا، والامتثال هنا يتحقق للشخص الذي يشغل وضعا سلطويا تقليديا، و لا يرجع إلى مجموعة من القواعد.
- السلطة الكاريزمية: و تقوم على اعتقاد بأنّ الحاكم لديه صفات غير عادية أو استثنائية تجعل منه قائد أهلها، ومصدر الشرعية هنا هو الإيمان بقدسية هذه الصفات.
- السلطة القانونية: تعتمد أساسا على الإيمان بصدق الأوامر، نظرا لأنها تقدّم على مجموعة عامة مجردة من القواعد اللاشخصية، تحدّد بوضوح الواجبات والمسؤوليات، لكلّ من الحاكم والمحكومين، ومصدر الامتثال هنا هو طاعة القانون أساسا، وليس طاعة الأشخاص، وذلك النموذج يختلف عن سابقه حيث يعتمد أساسا

¹ علي ليلي ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ،مرجع سابق،ص 640-641 .

² السيد الحسيني، التنظيم والبيروقراطية، ص53.

على مبادئ مجردة من القواعد والقوانين، ويصبح القانون هو الفاصل بين الأشخاص، وترتكز العدالة في ذلك النظام على الامتثال لهذا القانون، أما الحاكم فيتم اختياره بعد تعهده باحترام وتوفير العدالة للجميع وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين. أما الهيئة الإدارية التي تنشأ معاً لهذا النموذج، هي الإدارة البيروقراطية التي تعمل على تثبيت أركان الديمقراطية، ويخضع الموظفون أنفسهم لهذه القواعد ولا يملكون استخدام مراكزهم من أجل تحقيق مصالحهم، فالإجراءات البيروقراطية تركز على قرارات مكتوبة وملفات محفوظة يصعب التلاعب فيها.¹

والهيئة الإدارية التي تنشأ معاً لهذا النمط هي الإدارة البيروقراطية، تلك التي تقوم بمهمة تثبيت أركان الديمقراطية في النظام القائم، لأنها تسعى إلى تقريب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الحكام والمحكومين، وإتاحة الفرص أمام أعضاء كافة الطبقات للالتحاق بالعمل الإداري البيروقراطي.²

ويرى فيبر أن الديمقراطية السياسية تعني وجود الأحزاب، وفتح مجال المنافسة بينها لاكتساب التأييد الشعبي. والحزب السياسي هو جماعة طوعية مؤسسة بطريقة رسمية، تهدف إلى التأثير في علاقات السلطة التي تمارس في هيئة ما أو في الدولة، ويسعى الحزب السياسي إلى اكتساب القوة الاجتماعية بقادته لكي يتمكنوا من تحقيق إنجازات مادية واجتماعية لأعضائه، وهناك وسائل عديدة يحاول الحزب أن يكسب من خلالها القوة، تبدأ من استخدام العنف الفيزيقي والأنشطة البرلمانية ومحاولة التأثير على أصوات الناخبين.. ويتضمن كل جزء سياسي جماعة مركزية تتولى أداء المهام الرئيسية للحزب مثل صياغة البرامج واختيار الممثلين، ومجموعة من الأعضاء الذين يكون دورهم أقل إيجابية، ثم الجمهور العريض من المواطنين الذين يقتصر دورهم على المفاضلة بين الممثلين لمختلف الأحزاب أثناء عملية الانتخاب.

والمعروف أن الطبقة من المنظور "الفيري" هي مقولة اجتماعية اقتصادية تتحدّد وفقاً لنمط استهلاك الفرد ونمط حياته بشكل عام، أما المكانة فإنّها تشير إلى ما يتمتّع به الفرد من هيئة اجتماعية، أما القوة فإنّها قدرتها على التأثير السياسي... وفي ضوء التفرقة بين هذه المفاهيم، يمكن أن تفهم وجهة نظر ماكس فيبر في التعبير السياسي، فهو يرتبط بالتباين الذي

¹ Julien Freund , sociologie de max weber, presses universitaire de la France , paris , 1966, p.201

² محمد علي محمد ، ج 1 ، مرجع سابق، ص 216-219.

يعتري البناء الاجتماعي على إثر نمو السلوك العقلاني، وتعدّ التنظيم البيروقراطي، وفي هذه الحالة يحقق النسق السياسي مزيداً من الاستقلال، ويصبح كياناً له هوية متميزة وحدوداً واضحة داخل مجتمع يؤمن بالتخصص ويتخذ منهجاً، ويترتب على هذا مجموعة من التغيرات الهامة يمكن أن نحصرها فيما يلي:

1/ أن تصبح العلاقة بين الحزب من ناحية و الطبقة من ناحية أخرى علاقة مفتوحة بحيث لا تسيطر طبقة معينة على حزب معين.

2/ أن تصبح القوة منفصلة عن علاقات الطبقة و المكانة و تصبح السياسة مجرد حرفة مثلها مثل أي حرفة أخرى.

3/ أن تصبح الديمقراطية أداة لتحقيق أعلى درجات الرشد و الكفاءة، مقدمة بذلك توجيهها سياسياً أكثر كفاءة للدولة.

4/ وأخيراً يصبح السياسيون في المجتمع الديمقراطي الحديث محترفين يعيشون من أجل ممارسة السياسة أو عليها، وتصبح وظيفة الدولة تنظيم السيطرة عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيائية¹.

ويمكن أن نقول بناءاً على هذه الرؤية الفيزيقية، التي تضمنت إشارات مهمة، أن المشاركة من وجهة نظر فيبر هي فعل عقلائي، فالديمقراطية حسب فيبر لا تعني إعطاء الحرية للجماهير وإنما هي أداة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة، ولا يمكنها أن تقلت من التنظيم البيروقراطي، فهي إذن مشاركة للفرد في أطر تنظيمية تراعي التخصص والتدرج في الهرم السلطوي، والقوة هنا لا تؤدي إلى المشاركة الواسعة بقدر ما تؤدي إلى تركيز القوة، من أجل ترشيد عملية إصدار القرارات .

ب مدخل الصفوة:

الفكرة الرئيسية التي تنهض عليها نظريات الصفوة، هي فكرة تركّز القوّة دائماً في أيدي أقلية، تضطلع بمهمّة اتخاذ القرارات الرئيسية، وهذه القرارات ذات نظام شامل، حيث تؤثر في الغالبية الغالبة من سكان المجتمع، وتخلق شرعية لحكمها وسيطرتها. وتتمثل المصادر الكلاسيكية لنظريات الصفوة في مؤلّف "باريتو": العقل والمجتمع، وكتاب "موسكا": الطبقة الحاكمة، ودراسة "ميشيلز": الأحزاب السياسية، وعلينا أن نضيف إلى

¹ أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر، القاهرة، ط1، 2006، صص 62-63.

هذه المؤلفات دراسة "بيرنهام": الثورة الإدارية، ومؤلف "رايت ميلز": صفوة القوة، الذي أثار مناقشات واسعة، وعبراً عن استمرار واع للأفكار الكلاسيكية.

وعلى الرغم من الاتفاق السائد بين أصحاب نظريات الصفوة الكلاسيكية، فإنّ هناك بعض الفروق بين هذه النظريات، وتتناول هذه الفروق الصفات والفرص الاجتماعية التي تحتاجها الجماعة لكي تصبح صفوة. ويمكن أن نحدّد أربعة اتجاهات رئيسية في هذا الصدد، فهناك أولئك الذين يشبهون موسكا و ميشيلز، ممن يرون أنّ الصفوة تكتسب القوة من خلال القدرات التنظيمية، على حين أنّ باريتو وتلاميذه يرجعون قوّة الصفوة إلى خصائصها السيكولوجية، وحاول بيرنهام أن يزاوج بين الاتجاه الكلاسيكي في دراسته الصفوة والماركسية، إذ اعتبر قوة الصفوة راجعة إلى سيطرتها على الموارد الاقتصادية، أمّا رايت ميلز فهو يرى أن قوة الصفوة تكمن في الأوضاع النظامية الرئيسية، التي يمثلها أعضائها في المجتمع. و يرى البعض مثل "geraint parry" تقسيم نظريات الصفوة إلى أربعة اتجاهات رئيسية طبقاً لأبعاد مختلفة وهي اتجاه سيكولوجي، تنظيمي، اقتصادي، ونظامي.

ب.1- الاتجاه السيكولوجي:

ويعدّ "باريتو" من أبرز رواد هذا الاتجاه، و يتطلب منا فهم نظرية دورة الصفوة عند باريتو أن نفهم أولاً تصوّره عن المجتمع، والأدوات المفاهيمية التي استخدمها (الرواسب والمشتقات)، فالمجتمع حسبه هو نسق في حالة توازن، يتشكل من ثلاث عناصر: عناصر فيزيقية (كالتربة والمناخ والنبات والحيوان، ... الخ)، وعناصر خارجية (المجتمعات الأخرى التي تتفاعل معه)، وعناصر داخلية تشكّل نسقا سلوكيا يمكن دراسته من خلال الأفعال التي يأتيها الأفراد (المشاعر، والعواطف، الإيديولوجيات..)، وأفعال الأفراد لا تتحكّم فيها النظريات العلمية، فهي أفعال غير منطقية، تتحكّم فيها الرواسب التي تمثل المرآة العاكسة للعواطف والمشاعر والدوافع المستقرّة وتكون أكثر ثباتاً على عكس المشتقات التي تتميز بالتغير، والتي تشير إلى مجموعة الأساليب التي يبرّر بها البشر أفعالهم (الايديولوجيا)، وقد قسّم الرواسب إلى ستة أنواع، من بينها رواسب التكامل ورواسب استمرار الجماعات، ولتحقيق الغايات ترتبط الأولى باستخدام الذكاء والمهارة ويرتبط الثانية باستخدام التصلّب والقوة.

ويقسم باريتو المجتمع إلى فئتين: الشريحة الدنيا أو الراق الأدنى Lower stratum وهو ما يطلق عليه اللاصفوة، والشرعية العليا أو الراق الأعلى upper stratum وهي الصفوة، التي يعمل بعض أعضائها بالسياسة وأمور الحكم فيشكلون صفوة حاكمة ويعمل بعضها الآخر في مجالات نشاط غير سياسية، ولكنها مجالات مرموقة كالأنشطة الاقتصادية ذات الدخل المرتفع والسينما،... الخ، وهؤلاء من الصفوة ولكنهم لا يحكمون،... فالصفوة التي تحكم تتكوّن من الأفراد الذين بإمكانهم استخدام ما لديهم من رواتب استخداماً أفضل.¹

والصفوة الحاكمة تنقسم إلى فئتين، فئة الثعالب وهي الأقدر على استخدام رواسب التكامل كالخداع والذكاء، وفئة الأسود التي تمثل رواسب الاستمرار، أي استخدام العنف والقوة، والحكم يتأرجح بين الثعالب والأسود، من خلال صراع سياسي مستمر بينهما، تصل إحداهما إلى عرش السلطة بفعل تزايد تفوقها في استخدام الرواسب التي كانت سبباً في وصولها إلى الحكم، وهذا ما يطلق عليه: دورة الصفوة عند باريتو.

ونلاحظ أنّ هناك استبعاد كلي لدور الجماهير أو اللاصفوة من المشاركة السياسية، فالحكم محتكر من قبل الصفوة بنوعيتها، والوصول إليه يرتبط بعوامل نفسية، تتمثل في قدرات معينة لدى بعض أفراد المجتمع تجعلهم متفوقين عن غيرهم، ويتداولون على الحكم فيما بينهم.²

ب.2-الاتجاه التنظيمي:

والذي من أهم رواده "موسكا" guento mosca و تلميذه "ميشلز"، اللذان يرجعان قوّة الصفوة إلى قدراتها التنظيمية، باعتبارها مجموعة صغيرة العدد و تتمتع بنمط اتصالي سريع.

يهتم موسكا في نظريته عن الصفوة بأن يوفر قدراً محدوداً من الديمقراطية الليبرالية، وذلك حينما أكد ضرورة تواجد التنظيم الاجتماعي لمراقبة وضبط الغرائز الضعيفة عند

¹ أحمد زايد، مرجع سابق، ص73.

² المرجع نفسه، ص74.

الإنسان بالإضافة إلى أن نظرية موسكا في الصفوة لا تركز على حتمية سيكولوجية كما هو الحال عند باريتو¹.

كما أنه أوضح وجهة نظره حينما كتب يقول: انه في الحقيقة نستطيع أن نجزم بأن تاريخ البشرية المتحضرة قد أكدت لنا انه دائما توجد طبقتان من الناس، طبقة تحكم وطبقة أخرى محكومة، الطبقة الأولى تكون دائما اقل عددا وهي تحتكر القوة وتؤدي جميع الوظائف السياسية، كما تستمتع بالامتيازات في حين أن الطبقة المحكومة وهي الأكثر عددا فهي تحت سيطرة الطبقة الأولى بصورة توصف بالقانونية أحيانا أو بالعنف والتعسف أحيانا أخرى، وبالتالي تعمل على تثبيت وجودها وسيطرتها وقدرتها على التحكم في الجهاز السياسي، ويرى موسكا أن أساس وجود هذه الطبقة المسيطرة يعود إلى عوامل سيكولوجية مرتبطة بالنضال الدائم من أجل التفوق². والطبقة عنده هي أقرب إلى الصفوة منها إلى المفهوم الماركسي، لأنها لا تقوم على أساس اقتصادي ولكن تقوم على أساس قدرتها على التنظيم.

ومع ذلك يعتقد موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحكام، متى استاءت من بعض السياسات التي تنفذها تلك الطبقة الحاكمة، مما يؤدي إلى إطاحتها، وفي هذه الحالة، تظهر طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤما مع مصالح الجماهير، ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل أقلية منظمة، في مواجهة أغلبية غير منظمة، وأن الأقلية بحكم قلة عددها، تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقه، ويتجه موسكا إلى التأكيد بأن ثمة قانون اجتماعي كامن في طبيعة الإنسان، يجعل من يعيّنون أو ينتخبون للدفاع عن مصالح عامة المجتمع ككل، يجعلهم يتبنون مصالحهم الشخصية، ويكون ذلك أساسا لتشكيل أقلية مسيطرة وقوية، كما يذهب إلى أن القانون السيكولوجي الأساسي الذي يجبر الناس على النضال من أجل التفوق، يؤدي إلى ظهور القلة الحاكمة³.

¹ محمد علي ، أصول علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص 249 .

² نعيمة نصيب، مرجع سابق، ص 32.

³ السيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ص 120-159.

ومن رأيه أيضا أنّ الأغنياء يستطيعون ممارسة التأثير الاجتماعي على الهيئات والمؤسسات بدرجة أكبر من الفقراء، وأن التاريخ قد شهد مجتمعات كانت السيطرة الدينية فيها تؤدي إلى مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، وفي مجتمعات أخرى ارتبطت المعرفة العلمية المتخصصة بنفوذ سياسي، وقد عارض موسكا الدارونية الاجتماعية بخاصة، والنظريات العنصرية بعامة، فالخصائص الفريدة التي تتمتع بها الارستقراطيات المختلفة، والطبقات الحاكمة عبر التاريخ، لا تعود إلى عوامل فطرية مكتسبة بقدر ما تعود إلى عوامل اجتماعية، تسهم في ظهور الخصائص الفردية التي يتمتع بها بعض الأفراد، كالوضع الاجتماعي والتقاليد الأسرية والعادات الطبقية¹.

هذا وقد وافق موسكا على الحقيقة التي تشير إلى أن الحركات الاجتماعية والثورات تلعب دورا حاسما في تغيير الصفوة، وأن ذلك يؤدي إلى إحلال صفوة محل أخرى، كما أنه يؤمن بأنّ على المصلحين و الثوريين، أن يتبنوا فكرة الغاية تبرر الوسيلة، حتى يتمكنوا من القبض على زمام الأمور. كما ذهب إلى أنّ الناس يحتاجون للاعتقاد بأنهم يخضعون للحكم ويمثلون له على أساس أخلاقي، وهكذا فإن الحاجة لهذه الجماعات السياسية تبرر تواجدها، مما يبرهن على أن موسكا شأنه شأن باريتو، يعتقد بأن الصفوة يتعين دائما أن تحتكر القوة وهو حينما ينزع نحو إظهار دور القوة الاجتماعية، فإنه يفعل ذلك وهو مدرك للطبيعة التنظيمية للأقليات، التي تحفز باستمرار إلى المكافحة من اجل السيطرة على المجتمع، فهذا أمر كامن في الطبيعة البشرية².

وبناء على ما سبق، نلاحظ بأنّه رغم إشارة موسكا، إلى الدور الذي من الممكن أن تقوم به الجماهير في تغيير الطبقة الحاكمة، إلا أنّ البديل هو دائما طبقة أخرى حاكمة، تمثل أقلية متحكّمة في أغلبية غير منظمة من خلال قدراتها التنظيمية، كما أنّ الخصائص الأخرى التي ركّز عليها موسكا بجانب الثورة، ما هي إلاّ الأساليب الإيديولوجية التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لتبسط المزيد من قبضتها على المجتمع، وتخنق مشاركته السياسية.

وقد اتفق ميشلز مع موسكا على الأساس التنظيمي للصفوة، أو "الاوليجاركية الحاكمة" حسب تعبيره، غير انه لم يفسح المجال لأي قدر من الديمقراطية تمارسه هذه

¹ المرجع نفسه، ص120

² محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 249-250.

الاوليجاركية، فالتنظيم نفسه يؤدي إلى حكم الأقلية، فإذا كانت القوة تمارس بالضرورة داخل التنظيمات، فإنّ هذه الممارسة لا تؤدي إلى توزيع القوة، وإنما تؤدي على العكس إلى تركيزها في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، فعندما نتحدث عن التنظيم، لابدّ وأن نتحدث بالضرورة عن الاوليجاركية. ويعتبر ميشلز أن ذلك يعدّ بمثابة قانون عام يحكم السلوك السطحي أيا كان، وأطلق على هذا القانون: القانون العام للاوليجاركية. ودلّل على صحته من خلال دراسته تنظيمات الأحزاب الاشتراكية في فترة ما قبل الحرب، وخاصة الحزب الاشتراكي الألماني، وأكد أنّ التنظيم الحزبي ما هو إلا قوّة أوليجاركية، يتم تأسيسها على أساس ديمقراطي، وكأن الديمقراطية هنا ليست إلا مقولة خيالية أو مثل أعلى لا يمكن أن يتحقق، طالما أنّها تؤدي إلى حكم القلّة.

ويذهب ميشلز في دراسته إلى أن هناك أسباب رئيسية تؤدي إلى ظهور النزعة الاوليجاركية داخل المنظمات، السبب الأول: نموّ التنظيم وازدياد حجمه، السبب الثاني: سمات التنظيم، أمّا السبب الثالث: فهو سمات الجماهير، حيث يحاول ميشلز الدفاع عن نظريته بإبراز سلبية الجماهير خلال النشاطات السياسية، وتبدو هذه السلبية واضحة في عدم المواظبة على حضور الاجتماعات السياسية العادية وترك إدارتها للموظفين المتفرّغين، ذلك أنّ العامل بطبيعته مستغرق في عمله، بحيث يجد المشاركة السياسية عبئا ثقيلا عليه ومن النتائج المترتبة على ذلك، ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين¹.

والجماهير في نظر ميشلز، لا تتصف فقط بالسلبية بل أيضا بعدم الكفاءة السياسية، حتى أنّها تميل دائما إلى تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة، حتى لو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة، ومن العوامل التي رأى ميشلز أنّها تسهم في زيادة سلبية الجماهير وتفقو القادة، ذلك البناء العمري للأحزاب والنقابات الاشتراكية، فالغالبية العظمى من الأعضاء تقع في الفئة العمرية الشابة بين 25-39 سنة، ومن المعروف أن الشباب في هذه المرحلة يميلون للاستمتاع بأوقات الفراغ، أو البحث عن أساليب تمكّنهم من تحسين أوضاعهم، وقد يؤدي هذا إلى عزوفهم عن الالتحاق بنقابات العمال. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ

¹ محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 84-85.

ميشلز يؤكد أن زعماء الأحزاب السياسية في كثير من الدول، يأتون من الطبقة الوسطى وبالتالي فهم يتميزون و يتمتعون بتفوق ثقافي أو فكري منذ البداية¹.

بناء على ذلك، يمكن أن تقودنا نظرة ميشلز إلى استنتاج وحيد. هو أنّ الديمقراطية الغربية لا تتيح أي قدر من المشاركة السياسية للجماهير، وأنّ هناك حتمية للقانون الحديدي للاوليجاركية، لا يفلت منها احد، وحتى الأحزاب الاشتراكية التي كان من المفروض أن تؤدّي إلى مزيد من المشاركة الجماهيرية و العدالة الاجتماعية، لم تستطع ترجمة مبادئها إلى واقع حقيقي.

ب.3- الاتجاه الاقتصادي:

ومن أهمّ روّاده "بيرنهام"، والذي يرجع قوّة الصفوة إلى سيطرتها على وسائل الإنتاج الاقتصادي عن طريق الإدارة، وهذا الاتجاه يجمع بين الفكر الماركسي والفكر الصفوي ويحاول التوفيق بينهما.

وقد عرض بيرنهام أفكاره في مؤلف شهير بعنوان الثورة الإدارية Managérial Révolution والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب هي أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية ولقد لجأ بيرنهام إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها في صياغته فروضه الأساسية، وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هي إلا كفاح وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوّة، وأنّ الجماعة الصغيرة في كلّ المجتمعات هي التي تتولى حتمياً اتخاذ القرارات الأساسية، ويبدو تأثر بيرنهام بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه و تفسيره للأسس التي تستند إليها الصفوة، فتحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في المجتمع، وفي ذلك نجد بيرنهام يقول :- إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلياً أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى مدخول².

فيرى بيرنهام أن نجاح الصفوة أو فشلها في استمرار قوتها إنما يعتمد على احتكارها لوسائل الإنتاج أو تستحدث أساليب جديدة فيه. ولقد وصف بيرنهام أزمة الصفوة في أن

¹ المرجع نفسه، ص168.

² السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص173.

الملاك الرسميين لقوى الإنتاج يضطرون للتنازل عن مهمة الإدارة للمديرين الفنيين المتخصصين ، و هكذا تتاح الفرصة أمام هذه الطبقة للسيطرة على عمليات الإنتاج الفعلي و لا شك أن هذه السيطرة التي سوف تمارسها الطبقة الإدارية على وسائل الإنتاج تؤدي إلى سيطرة سياسية ، فلقد تنبأ بيرنهام بأن تتحول الحكومة في نهاية الأمر إلى حكومة الإداريين الفنيين¹.

وهكذا لا ندري بالضبط إن كانت آراء بيرنهام تعدّ في جوهرها صفوية مغلّفة بطابع ماركسي، أم أنّها ماركسية مغلّفة بطابع صفوي، ومع ذلك فهو يؤكّد فكرة وجود القلة المسيطرة، على الأغلبية الخاضعة.

ب.4- الاتجاه النظامي:

يشارك "رايت ميلز" بيرنهام في موقفه من أن بناء المكانة في الصفوة لا يفسر في ضوء العبقرية أو سيكولوجية الأفراد أعضاء الصفوة، وإنما يتعين دراسة الصفوة من خلال البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع. فمراكز القوى ترتبط بتوزيع الأدوار الاجتماعية، وبينما أراد بيرنهام أن يربط القوة في المجتمع بالسيطرة على وسائل الإنتاج، لاحظ رايت ميلز أن القوة مصاحبة لتلك النظم الكبرى و المنظمات الهائلة التي انتشرت في المجتمع الحديث، و لقد كان ميلز يستدل على صحة أفكاره من خلال تحليل البناء التنظيمي للولايات المتحدة الأمريكية. إنّ القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية، فهناك منظمات معينة تشغل أوضاعاً رئيسية في المجتمع بحيث يمكن ترتيب هذه المنظمات على أساس التدرج الهرمي للمكانة، و مثل هذا الموقف يجعلنا نخلص ببساطة إلى النتيجة التي مؤداها: أن الصفوة تتألف من أولئك الذين يشغلون مراكز عليا في المنظمات الرئيسية. كما أنّ تماسك الصفوة مستمد من قوة الروابط القائمة بين هذه المنظمات، أمّا ضعف هذه الروابط فهو الذي يفسر تفكك الصفوة². وقد عالج هذه الرؤية في كتابه صفوة القوة Power Elite الذي صدر عام 1956.

وجوهر مفهوم صفوة القوة عند ميلز، هو تعدّد مصادر القوة في المجتمع، غير أنّ تعدّد هذه المصادر لا يؤدي إلى توزيع القوة في المجتمع، أو حتى إلى تكوين صفوات

¹ محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 82، 81.

² محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، ج2، مرجع سابق، ص 82.

متعدّدة، وإنما يؤدي إلى وجود صفوة واحدة قوية، متعددة الأسس ولكنها مترابطة البنیان. وتكمن مصادر القوة المتعددة في البناء التنظيمي للمجتمع، فكبار الساسة ممّن يشرفون على أجهزة الدولة، وكبار أصحاب الشركات و كبار القادة العسكريين هم الذين يشكلون صفوة القوة، وهم يمتدون قوتهم من المؤسسات أو النظم institutions السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتحكمون بها وهي وسائلهم إلى القوة. ولا يعني تعدد مصادر القوة بهذا الشكل أن هذه الجماعات ترتبط فيما بينها برباط وثيق ، فهناك شبه اتفاق بين أعضائها على السياسات العامة القيم، كما أنهم يتبادلون الأدوار في المراكز العليا، أو يمارسون أدوار متعددة بحيث تبدو العملية برمتها و كأنهم يتبادلون الأدوار فيما بينهم. فأعضاء الصفوة يخلقون فيما بينهم اتفاقا عاما، و قنوات دقيقة للاتصال و تبادل المصالح. وهم يشكلون أقلية تعيش في الدوائر العليا لتصدر قرارات سياسية تمس حياة جماهير غفيرة من الناس يحكم سلوكها العزلة و اللامبالاة ، اللتان تنتجان لا من تصور الجماهير ذاتها، وإنما من فرط التحكم و الاستغلال التي تمارسها صفوة القوة¹.

ربّما تحيلنا هذه النظرة إلى معرفة الأساليب التي تستخدمها الصفوة الحاكمة للبقاء ثم الاستمرار في التحكم في الجماهير العريضة، عن طريق ربط نفسها ربطا وثيقا بالفئات الأخرى التي أفرزها النمو البيروقراطي والنظامي للمجتمع الرأسمالي، وهي أساليب المشاركة السياسية و التهميش للجماهير.

ت- المدخل التعددي:

جاءت النظرية التعددية كردّ فعل لأفكار نظرية الصفوة، وانطلقت من فكرة أنّ أصحاب أخطئوا حين اعتبروا القوة تتسم بخاصية المركزية، ومن لديه النفوذ أو القوة بإمكانه ممارسة السيطرة في جميع المجالات، فلكل شخص مجال يمكن أن تمارس فيه نفوذه، أي أنّ هناك تعدّد لمراكز القوة في المجتمع.

وتنّضح بجلاء- ولأوّل مرة- في عرض "تالكوت بارسونز" لكتاب "رايت ميلز" عن "صفوة القوة"، حيث هاجم "بارسونز" وجهة نظر "ميلز"، لأنّها تفترض مفهوما صفريا (Zero-sium) للقوة، يؤكّد على استحواذ جماعة فقط على القوة وحرمان المجموع منها.

¹ أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص95.

وكتب بارسونز منتقدا ميلز ويقول: "القوة بالنسبة لـ "ميلز" لا تؤدّي إلى تسهيل أداء وظيفة المجتمع كنسق وبالنيابة عنه، وإنما تفسّر على أنها أداة تحقق من خلالها جماعة معينة - واحدة - وهي الجماعة التي تستحوذ على القوة، وتحقق ما ترغب فيه، مع منع الجماعات الأخرى من تحقيق رغباتها". وبناء على ذلك يفهم بارسونز القوة على أنها شيء ينتشر في كل أرجاء المجتمع كالنقد تماما، وهي ترتبط بوظيفة تحقيق الهدف التي يؤدّيها النسق السياسي. فقد كان بارسونز ينظر إلى القوة على أنها: "قدرة معممة GENERALIZED CAPACITY أي أنها موزعة في المجتمع بشكل عام، وأن الفرق بين فرد و آخر أو بين جماعة وأخرى يكمن في درجة القوة التي تمتلك وليس في نوع القوة. ويظهر هذا الضرب من توزيع القوة في المجتمعات الديمقراطية خاصة، فقد كان بارسونز ينطلق في تحليله للنسق السياسي من وجهة نظر أقرب إلى ماكس فيبر. فعندما تتحوّل المجتمعات إلى مجتمعات بها درجات عالية من التباين البنائي الوظيفي يحقق النسق السياسي قدرا من الاستقلال عن الأنساق الأخرى، و يتحوّل النسق السياسي من الداخل إلى نسق تعددي، ومن ثمّ تصبح سلطة اتخاذ القرار متعدّدة وموزعة، لا تحتكرها جماعة معينة، ويتحوّل بالتالي توزيع القوة من التوزيع الصفري إلى التوزيع التعددي، حيث لا تتركز في أيدي جماعة معينة أو صفوة معينة، وإنما تصبح وسيلة اتصال متداولة لتحقيق أهداف جمعية¹. وقد سار على نفس المنوال كل من: "روبرت دال" وزميله "بولسبي" و "ولفنجر" وكذا "ديفيد ريسمان".

وقد استطاع دال هو وعدد من أتباعه أن ينتزعوا للنظرية التعددية مكانا هاما بين النظريات السابقة و ذلك بعد دراسات مطولة. ويذهب دال إلى أنّ نظريات الصفوة قد فشلت في اختبار فرضها الأساسي، و ظهر لدينا خلط واضح بين الصفوة الحاكمة و بين الجماعة التي تمتلك تأثيرا اكبر من غيرها داخل النسق السياسي و في مقابل ذلك يقترح دال اختبارا لنظرية الصفوة، يعتقد انه أفضل من غيره لأنه ابرز درجة التأثير النسبي للجماعات المختلفة في نطاق الممارسة السياسية و يقوم هذا الاختبار على دراسة درجة تأثير الجماعات السياسية على القرارات السياسية².

¹ المرجع نفسه، ص97.

1 أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، 2006، ص98.

وذلك ما قام به دال نفسه، فقد درس بناء القوة في مدينة نيوهافن Newhaven بهدف التعرف على درجة التأثير النسبي للجماعات المختلفة في نطاق الممارسة السياسية، وقد خرج بنتائج معينة بعد فحص عدد كبير من القرارات السياسية التي تم اتخاذها في هذا المجتمع المحلي، حيث تبين له أن القوة لا تتركز في أيدي جماعة واحدة، لكن تتعدّد درجة تأثير تلك الجماعات باختلاف درجة تأثيرها في القرارات التي أصدرتها ويبين دال أنه في خلال أقل من قرن من الزمان، حدث تحول لتوزيع القوة داخل مدينة نيوهافن، وذلك نتيجة التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع الأمريكي، فقد تغير حكم الأقلية ليصبح حكم الأغلبية كما أن توزيع القوة داخله أصبح أكثر عدالة، بل أن بعض مظاهر عدم المساواة التي كانت تظهر أحياناً في قطاع معين كانت مشتتة وغير مركزة.¹ وبمعنى آخر فإن دال أراد عن طريق صياغته للتعددية التأكيد على انفتاح المراكز القيادية لحشد أوسع من الجماهير.

ويتحدث دال عن الطبيعة البشرية، بنفس الطريقة التي يتحدث بها باريتو أو موسكا، ولقد فرق بين نوعين من الفاعلية الإنسان المدني والإنسان السياسي، فالإنسان المدني هو الإنسان العادي الذي يغوص في همومه اليومية، ولا يصل إلى مجال التأثير السياسي فهو ليس حيواناً سياسياً بطبيعته، أمّا الإنسان السياسي فهو ميل للسياسة بطبيعته لأنه يتمتع ببعض المهارات السياسية بطبيعته، ويطلق دال على النوع الأول "الشريحة اللاسياسية"، أمّا النوع الثاني فيطلق عليه "الشريحة السياسية"، وتقرب هذه التفرقة من تفرقة باريتو وموسكا عن الصفوة واللاصفوة، ثمّ إنّ دال صور سلوك الشريحة السياسية على أنه رشيد، وسلوك الشريحة اللاسياسية على أنه سلوك غير رشيد.²

وتذكّرنا هذه التفرقة بتفرقة باريتو بين الصفوة واللاصفوة وتثار هنا نقطتان:

- الأولى: أن دال لم يربط بين سلوك الشريحة السياسية، وبين نمط العقل غير المنطقي، بأنّه صور سلوك هذه الشريحة وكأنه سلوك رشيد يقوم على حساب الوسائل والغايات. وفي نفس الوقت صور سلوك الشرائح غير السياسية، وكأنه

¹ R.Dahl , qui gouverne ?, traduit de l'américaine par Birman Et Birnbaum, Parie, A. Colin, p.95.

² أحمد زايد، مرجع سابق، ص61.

سلوك رشيد ، فأعضاؤها لا يحسنون الاختبارات السياسية ، و يتأثر سلوكهم إلى حدّ بعيد بالعادات و الولاءات الشخصية و العواطف.

- الثانية: تعد الشريحة السياسية عند دال اكبر وأوسع نطاقاً من الصفوة عند "باريتو" و"موسكا"، فهي تضمّ أي فاعل له اهتمام بالأمر السياسية، وله استعداد للتأثير في مجراها. غير أن الأمر ليس مقصوراً على هذا الحدّ، فالشريحة السياسية لا تحكم كلها، بل إن فئة صغيرة من هذه الشريحة هي التي تتولّى مقاليد السياسة، تلك هي الفئة التي تستطيع أن تستخدم كل ما يتاح لها من مصادر السياسة إلى أقصى درجة. وتضمّ هذه الفئة القلّة القليلة من محترفي السياسة إلى أقصى درجة للتأثير في مجريات الأمور¹.

ومن بين رواد هذا الاتجاه، نجد دافيد ريسمان وقد ظهرت أفكاره عن بناء القوة في كتاب له بعنوان: "The lonely crowd"، والذي اهتم فيه بدراسة بناء القوة القومية في المجتمع الأمريكي، وأكد فيه أن هناك توازناً بين جماعات الاعتراض (Veto groups)، حيث يكون كل من هذه الجماعات قادراً على منع أي من الجماعات الأخرى من تهديد مصالحها. ويرسم ريسمان هرم القوة عنده بإزالتة قمة الهرم التي وضعها ميلز و يبقى على مستويين فقط، وهما المستوى الثاني و القاعدة ، حيث أنه لم يضع "صفوة القوة" عند قمة القوة، حيث نجد أن ريسمان وضع "جماعات الاعتراض" في المستوى الأعلى، بالإضافة إلى التنوع والتوازن في جماعات المصلحة «Intérêts groups» فكل جماعة تستعد لحماية سلطاتها المشروعة، بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التي تبدو كتهديد لتلك السلطة. ونجد أن بناء القوة عند ريسمان يبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة حيث تكمن القوة عادة وبمقياس كبير في العلاقات والمواقف، والتوقعات المتبادلة بين الناس، ويرى ريسمان أن القوة في أمريكا تبدو على أنها متقلبة وموقفية، وتقوم بمحاولات التركيز من خلال ميلها إلى الانتشار بين الجماعات وتحاول كل منها المحافظة على مصالحها أكثر من محاولتها تقديم سياسات

¹ المرجع نفسه، ص102.

عامة¹، وهكذا فإن الحكم عند ريسمان يتقاسمه عدد كبير من المجموعات والقرارات لا تصنع من نخبة واحدة، بل نتيجة نسبة من قوى مؤقتة بين مختلف مجموعات الضغط².

وعلى هذا فقد ظهر من خلال النقد الموجّه للنظرية التعددية اتجاه جديد أطلق عليه ما بعد التعددية "Post farland" و الذي اهتم بالدينامية داخل الجماعات المختلفة والحركة داخل الفعل السياسي، ومن أبرز مفكريه "Mc farland" و الذي له عديد من الدراسات على المجتمع الأمريكي منها "Interest Groups Theories of power" في 1987 و "Social Movements and The Theories of American Politics" في 1998. وقد ظهرت أفكار « Mc Farland » من خلال مناقشته لآراء "Baratz and bacharch" ورؤيتهما للوجه الآخر للقوة و القوة غير المنظورة من خلال التحكم في الأجندة السياسية، حيث اهتم بدراسة الكيفية التي تبرز بها قضايا جديدة داخل الأجندة السياسية و ما تعكسه من أشكال للقوة ، و قد توصل Mc farland إلى أن المجتمع يحوي صفوات متعددة تحكم مناطق محددة من السياسة العامة، و قد أطلق عليها حكومات فرعية "Sub Government" أو المثلث الحديدي "Iron Triangle" وبهذا التعدّد في الصفوات، يصبح كل جزء خاص من المنطقة السياسية تحت سيطرة صفوة صغيرة³.

وقد أوضحت "ما بعد التعددية" أن جماعات المصلحة أو تلك "الصفوات المتعددة" لا يمكن أن تقوم على أسس متساوية أو تنظم بطريقة آلية، حيث يرى "Mc Farland" أن بعض الجماعات قد تتزايد قوتها مثل الجماعة الاقتصادية و لكن تقل خطورة هذا الموقف لظهور بعض القوى المعارضة لها و التي تظهر بطرق مجزأة في مناطق منفصلة من الفعل السياسي لمواجهة مصالح الجماعة الاقتصادية و بهذا تعمل على تحقيق توازن في مقابل القوة المتزايدة لأي منظمات تميل للاحتكار، كما يرى "Mc Farland" أن الحركات الاجتماعية هامة و مصدر أساسي لتكوين القوة المعارضة داخل الحكومات الفرعية و من ثم

¹ إسماعيل علي سعد، -مرجع سابق ، ص262.

² نيرة محمد، بناء القوة في التنظيم الحزبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص96.

³ المرجع نفسه، ص106.

تحقيق التوازن، ولذا أكدت "ما بعد التعددية" أهمية دراسة الحركات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي كأطر مساعدة لتحليل ديناميكيات القوة¹.

وفي عام 1962 كتب "بيتر باكراك" (Peter Bachrach) ومورتن بارتز (Morten Baratz) مقالا بعنوان "وجهان للقوة"²، و كان له تأثير بالغ على تطور نظريات القوة والصفوة فيما بعد. وقد استهدف المقال نقد وجهة النظر التعددية في فهم بناء القوة، والتي أطلق عليها كاتبها المقال الوجه الأول للقوة. ففي رأيهما أن دال و زملاؤه من علماء السياسة لم يستطيعوا أن يفهموا الحقيقة كاملة عندما أبرزوا وجهها واحدا من وجوه القوة السياسية. وبناءا على هذا النقد بدأ حديث "باكراك" و "بارتز" عما أسماه بالوجه الثاني للقوة، فالقوة لا تمارس فقط من خلال التأثير في المسائل و القرارات السياسية، وإنما قد حاول أولو القوة، أن يخلقوا من القيم الاجتماعية والسياسية، ومن الممارسات التنظيمية، ما يحيل العملية السياسية إلى الاهتمام فقط بالمسائل التي يرغبون إثارتها، واتخاذ قرارات بشأنها، وأطلق "باكراك" و "بارتز" على هذه العملية تسمية "تعبئة التحيز" (Mobilisation of Bias). ويستطيع أولو القوة من خلال هذه العملية أن يحجبوا المسائل الأساسية Key Issues من الظهور على مسرح العمل السياسي، وهنا تتحول هذه المسائل إلى لا مسائل Non – Issues وحتى عندما تفرض بعض المسائل نفسها، فإن أولو القوة قد يخلقون من القيم ومن الممارسات السياسية ما يؤدي إلى عدم اتخاذ قرار بشأن هذه المسائل، ومن ثم يتحول القرار إلى لا قرار Non-Décision.³

3- المقاربة التنموية:

أطلق عليها المقاربة التنموية لارتباطها بالنظريات الكبرى في التنمية، والطرح الحالي المتعلق بموضوع المشاركة السياسية ما هو إلا امتداد للنظريات التنموية في هذا المجال. من هنا، فإننا سنتعرض لرؤية النظريتين الرئيسيتين في التنمية لمسألة المشاركة السياسية، ونقصد بهما: نظرية التحديث ونظرية التبعية.

¹ المرجع نفسه، ص 106-107.

² أحمد زايد، مرجع سابق، ص 107، 106.

³ المرجع نفسه، ص 107.

أ - نظرية التحديث والمشاركة السياسية:

ولدت نظرية التحديث من رحم الاتجاه النظري المحافظ، و تطورت مع نظرية الممارسة الغربية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن نذكر أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية التحديث كما يلي:

أ- الثنائية (تقليدي، حديث): فالتنمية من منظورها، تعني انتقال المجتمع من مرحلة تقليدية إلى مرحلة حديثة، ويتم التمييز بين مرحلتين عن طريق نمط بيان القيم السائد في المجتمعات التقليدية و نمط القيم السائدة في المجتمعات الحديثة، و التنمية ما هي إلا عملية انتقال من النمط الأول إلى النمط الثاني ، و نرجع أصول هذه المقارنة إلى أعمال دوركايم حيث قسم المجتمعات إلى مجتمعات تستند إلى روابط التماسك فيها إلى التضامن الآلي و لا يسودها تقسيم للعمل و مجتمعات تستند إلى التضامن العضوي و يسودها التمايز، و تطوير العمل من شأنه أن يؤدي إلى الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي... وهذه الجذور النظرية، تفسر اهتمام التحديث في الآونة الحديثة بخصائص النظم السياسية في العالم، خاصة منها بلدان آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية و مقارنتها بالنظم الغربية.

فالنواة الأولى لكل عملية تحديث هي عملية التمايز، أي الانتقال من المجتمع ككلية روحية، منصهرة و متجانسة، إلى المجتمع كمجموعة بنيات متراكبة ، و متراتبة في إطار ديناميكية لا متناهية من التمايز، و الاستقلال النسبي للمجالات ، و تمايز الفئات الاجتماعية و تقسيم العمل، عملية التحديث من هذه الزاوية تولد صيرورة متناهية من التمايز، و التعدد، و التنوع في المجالات و الأدوار، و الوظائف و المصالح و المعايير و القيم و الرؤى¹.

ب- دور القيم في إحداث التنمية:

يعتبر ماكس فيبر من أوائل الذين لفتوا الانتباه إلى إسهام القيم في عملية التنمية من خلال دراسة البروتستانتية و روح الرأسمالية الذي بين فيه كيف أثرت قيم البروتستانت على ظهور و نمو الرأسمالية. بناء على ذلك ترى نظرية التحديث أن الوضعية المختلفة التي يعرفها دول العالم الثالث، هي نتيجة لوجود قيم تعيق عملية التنمية ، و إذا أرادت هذه الدول تحقيق التنمية عليها أن تقوم بعملية «التخلي و التحلي»، أي أن تتخلى عن هذه القيم التقليدية المعيقة، و أن تتحلى بقيم حديثة.

¹ محمد سبيلا ، التحديث و تحولات القيم. في: أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، المملكة المغربية، 2002، ص364.

ويمثل النموذج المثالي الغربي المرجعية الأساسية للقيم و المعايير الحديث ، و يحسب التقدم على أساس المسافة التي تحدّد مدى قرب أو بعد قيم أي دولة، عن هذه القيم الغربية المرجعية.

وتفترض نظرية التحديث، أن بلدان العالم الثالث تمرّ بمرحلة من التطور الاقتصادي الاجتماعي، تشبه تلك التي مرت بها المجتمعات المتقدّمة في القرن الماضي، وإذا تغيّرت هذه المجتمعات فإنها يجب أن تسير في نفس خطّ التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة.¹

- مسار التحديث: وهو محدد سلفاً ولا داعي لان تجتهد الدول النامية في البحث عن طريق الخروج من حالتها المتخلفة، لان الدول الغربية قد وفرت عليها هذا العناء، بحيث ليس أمامها سوى سلوك نفس الطريق الذي يعتمد على القاعدة الأساسية «التحلّي والتخلي».

وفي هذا الإطار قام المؤرخ الاقتصادي "والت روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي بيان غير شيوعي"، بتحديد خمس مراحل لهذا المسار و هي : 1- المجتمع التقليدي. 2- ظروف ما قبل الانطلاق. 3- التحرك نحو النضج. 5- مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي أو المكثف، و مرحلة الانطلاق هي المحطة التي يجب أن تركب منها الدول النامية في إطار تحقيق النمو.

ووصف بلاك مراحل التحديث في محاولة لتجنب الحتمية التطورية، أحادية الخط والاتجاه، لنظرية ذات مراحل بسيطة فأشار إلى هذه المراحل باعتبارها:

1 تحرّى التحديث ، 2- تماسك القيادة التحديثية والقيادة التقليدية، 3- تحوّل الاقتصاد والمجتمع و الريف و الزراعة إلى التحضر و الصناعة ، 4- تكامل المجتمع.

وتفحص "أورجانسكي" دور الحكومة خلال أربعة مراحل في كتاب مراحل التنمية السياسية و هذه المراحل هي: 1- التوحيد القومي الأولي، 2- التصنيع، 3- الرفاهية القومية، 4- الوفرة.

وحدد التنمية الزراعية باعتبارها تعني الكفاءة أو الفاعلية الحكومية المتزايدة في تعبئة الموارد المادية و البشرية تجاه الغايات القومية... وفكرته عن التنمية تفترض أن العالم

¹ أحمد زايد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ،مرجع سابق، ص164 .

الثالث، سوف ينمو من خلال مرحلة التخلف إلى مرحلة الديمقراطية، فالوفرة ثم الاستهلاك الجماهيري.¹

ويرى ماكس فيبر أن البلاد التي تفتقر إلى تراث الديمقراطية تقع في الأجزاء المختلفة من العالم. كما و يرى أن الديمقراطية الحديثة في أعتى أشكالها، يمكن أن تحدث في ظروف التصنيع الرأسمالي.

وفي ضوء هذه الأسس تتحدد نظرية التحديث للمشاركة السياسية التي يمكن أن تظهر من خلال العناصر التالية: أ- الربط بين الحالة الاقتصادية و المشاركة ، ب- عملية التنمية السياسية، ج- فكرة الانهيار السياسي في كتابات "هنتجتون" ، د- سياسة التحديث كما تناولها ديفيد ابتر.

أ - الربط بين الحالة الاقتصادية و المشاركة

ومن الكتابات الحديثة التي أثارت موضوع العلاقة بين الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للتحديث وعمليات التنمية السياسية، كتابات "لييست" و "كولمان" و "الموند" و "دويتش" و "اليرنر"، ولعلّ دراسة لبيست عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الديمقراطية على المستوى القومي، تعدّ من أوائل الدراسات التي ركزت على النتائج السياسية للتنمية، في مجالها الاجتماعي و الاقتصادي و قد انتهى لبيست إلى نتيجتين محددتين: الأولى تشير إلى وجود علاقة طردية بين الديمقراطية و درجة النمو الاقتصادي مستخدما في ذلك مجموعة من المقاييس مثل: الثروة، التصنيع، التعليم، التحضر، وثانيا: أن مضمون التنمية الاقتصادية و هو الذي يحدد بشكل كبير شكل الصراع الطبقي.

كما توصل "جيمس كولمان" الى وجود علاقة ارتباطية بين التنمية الاقتصادية، والتي أمكن له من قياسها مستخدما في ذلك احد عشر مؤشرا منفصلا، ونمط النظام السياسي (تنافس و شبه تنافس سلطوي) فمن بين (42) دولة افريقية و آسيوية أمكن تصنيف سبع دول فقط باعتبارها ذات نظم سياسية تنافسية، وهذه الدول السبع من الدول التسع عشرة ذات اكبر معدلات للنمو الاقتصادي. أمّا الدول ذات النظم التسلطية فقد كانت تعبر في أغلبها عن انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

ويعد "كارل دويتش" من الباحثين الذين يؤكدون أهمية تحقيق التعبئة الاجتماعية كهدف أساسي، ومن هنا نجد العامل الاقتصادي هو أساس الديمقراطية الصحيحة، بل أساس

1 عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي . الكتاب الأول: التنمية السياسية . كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006، ص43، 42.

المساواة الحقيقية بين المواطنين لأنه بدون المساواة في المجال الاقتصادي لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية صحيحة أو كاملة.

ب التنمية السياسية و المشاركة:

تفرض نظرية التحديث مساحة واسعة للقيم السياسية، بل تجعل الانتقال من المجتمع التقليدي نحو المجتمع الحديث مشروط بالتنمية السياسية، وتضع على عاتق النخبة قيادة عملية الانتقال، فمن منظور التحديث، المكانة التي تحتلها الصفوة تتطلب منها أن تلعب دورها في نشر وتعميم القيم الحديثة المنتشرة في الغرب، لتحل محل القيم التقليدية المعيقة لعملية التنمية.

وقد لخص لوسيانباي إلى عدد كبير من التعريفات المختلفة للتنمية السياسية في عدد من الفقرات ، لكننا سننتقي منها تعريفين لهما علاقة بالمشاركة السياسية كما يلي:

التعريف الأول يذهب إلى أن التنمية السياسية للجماهير هي الجهود المبذولة لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية. ويقوم هذا التعريف على افتراض أن السياسة في المجتمعات التقليدية تحتكرها فئة قليلة العدد من الناس، تخضع لها الجماهير خضوعاً لا طوعياً، وفي هذه الحالة فإن المجتمع الحديث لا يمكن أن ترسي دعائمه إلا إذا شارك أكبر عدد ممكن من الأفراد في صياغة الأسلوب السياسي الملائم وفي عملية صنع القرار في المجتمع. إن خلق المواطن الفعال المشارك، هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية، فإذا كان الأفراد في المجتمعات التقليدية لا يشاركون في السياسة بقدر ما يتلقون القرارات الصادرة إليهم من أعلى، فإن هؤلاء الأفراد لا بد أن يتحولوا من خلال التعبئة السياسية، أي دفع الأفراد إلى المشاركة وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة إلى مواطنين يشاركون في العملية السياسية بفاعلية، وكلما تزايد عدد الأفراد الذين يشاركون في السياسة كلما تحول المجتمع خطوة نحو نموذج المجتمع الحديث.

والتعريف الثاني: يرى فيه أن التنمية السياسية تعني بناء الديمقراطية أي أن التنمية السياسية تحدث كلما استطاع النظام السياسي بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية، ويقوم هذا الرأي على افتراض أن التنمية السياسية بما تتطلب من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تحقق في ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي، ولذلك

فالخطوة الأولى في تحقيق التطور الاقتصادي السياسي، لا بد وأن تأتي من رفع أشكال القهر هذه، وإحلالها بنظم ديمقراطية أيا كان شكل الممارسة الديمقراطية¹.

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أن المشاركة السياسية و هدفها الأساس، غير أنها لا يمكن أن يتحقق في البيئة التقليدية، تتميز بوجود الطوائف و القبائل و الجماعات الدينية... الخ، لان السلطة في هذه البيئة التقليدية تتشكل من رؤساء القبائل والأفراد الصغار أو شيوخ الجماعات لا تقبل بفقدان سلطتهم أو التنازل عنها لصالح سلطة مركزية ثم بعد ذلك لا تتيح حسب نظرية التنمية السياسية، قدرا من المشاركة لصالح أفراد مجتمعاتهم ، معنى ذلك أن القيم التقليدية مادامت معيقة للتنمية السياسية فهي معيقة أيضا للمشاركة السياسية، لكونها سلطة مطلقة غير مقيدة، يخضع الفرد داخلها لنمط من المعايير التي تحد من حريته، حسب هذه النظرية.

ت- الانهيار السياسي عند هنتجتون:

يرى هنتجتون و نيلسون أن التنمية الاقتصادية –الاجتماعية و المشاركة السياسية عمليات تحدث ، جنبا إلى جنب ولكن في بعض الحالات يمكن أن تحدث المشاركة دون تنمية و في حالات أخرى يمكن أن تحدث التنمية دون مشاركة ، كما أن التغيير في مستويات التنمية الاقتصادية يؤثر على طبيعة و مستويات المشاركة. ففي البلدان المختلفة هناك قدر محدود من المشاركة المعبأة أو المستقلة. و عندما يحدث التغيير تبدأ المشاركة المعبأة فالمستقلة في الاتساع، كما تختلف أنماط المشاركة ما بين مشاركة مستقلة و معبأة داخل المجتمع الواحد في المجتمعات المختلفة و لكن يقل هذا النمط من المشاركة في المدن في مقابل زيادة أنماط المشاركة المستقلة ، و توجد في المجتمعات التقليدية علاقات تبعية شخصية لكن مع التنمية و التوسع الرأسمالي في الزراعة تتهاوى أسس الشعبية الشخصية وتختفي تلك العلاقات تدريجيا من المدن مع ظهور البنية السياسية المؤسسية و مع ذلك تظل آثار من التبعية الشخصية².

وفي كتاباته التي اشترك فيها مع نيلسون عام 1976، قدم هنتجتون خمس نماذج للتنمية

هي:

¹ أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص142-143.

² جمال صالح متولي الزنتي، منخفضوا الدخل والفلاحين والمشاركة السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1996، ص 92،93.

النموذج الليبرالي: كما هو واضح في المجتمع الأمريكي ويفترض بأن التحديث والتنمية سوف يعززان الظروف المادية للمجتمع ويصلحان المظالم وعدم المساواة العنف والافتقار إلى المشاركة الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.

النموذج البرجوازي للتنمية: ويضع في اعتباره الحاجات السياسية والطبقة الوسطى البازغة بمطالبها التي تتركز حول النمو الاقتصادي الحضري، وتنمية المؤسسات التشريعية والانتخابية.

النموذج الاتوقراطي: وفيه قد تستخدم سلطة الحكومة قوة الدولة لقمع مشاركة الطبقة الوسطى و لضمان و تأمين التأييد من الطبقات الأدنى.

النموذج التكنوقراطي للتنمية: سمته مشاركة سياسية منخفضة واستثمار أجنبي عالي والمشاركة مقيدة لصالح التنمية الاقتصادية.

النموذج الشعبي: يركز على درجة عالية من المشاركة السياسية والمشاورة الاقتصادية مع نمو اقتصادي منخفض.

ويمكن اعتبار هذه النماذج كنماذج مثالية لكنها تحاول إبراز العلاقة التي تربط بين المشاركة السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية¹.

وقد أكد هنتنجتون على الاستقرار في مواجهة التغير السريع والتغيرات الاقتصادية التي تصاحب التحديث، وتحديث و نادي بضبط عملية التحديث بتقييد الجماعات الجديدة من الدخول إلى السياسة، وتحديد التعرض الجماهيري وإمكانية تنظيم وتحديد الوصول للتعليم العالي، وتحديد أو تقييد تعبئة الجماهير، ومفضلا الوضع القائم عن عدم استقرار والثروة...، وهكذا فإنه يركز على قضية الانهيار السياسي. هذا الأخير يعكس عدم الاستقرار أو الفساد والسلطوية و العنف وهو نتيجة لفشل التنمية، والتي تعرف على أنها القدرة على الحفاظ على التحول المستمر الذي يفرضه بالضرورة تحدي التحديث ومطالب المشاركة المتزايدة. إن اختلال التوازن في اتجاه التصنيع والنظام ومن ثم تعزيز قدرة النظام السياسي قد يؤدي إلى القمع، بينما التزايد المكثف في المطالب يقوم على مشاركة أعظم قد تؤدي إلى الانهيار وعدم الاستقرار².

¹ عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص46.

² المرجع نفسه، ص ص44-45.

يتبين لنا أن هنتجتون يذهب إلى أن بعض الدول لديها مستويات مقبولة من المشاركة السياسية متكافئة مع وضعيتها، و دول أخرى لديها مستويات مرتفعة أكثر مما تتحمله طبيعة مرحلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها ، وهو نوع من الاختلال في التوازن، قد نجم عنها الفوضى و الانهيار السياسي، فدرجة تحمل أي مستوى من مستويات المشاركة رهينة بالتقدم و التنمية التي تحققت هذه الدول، و ذهب إلى أن تطور "المؤسسية" لدى الدولة، يمكن أن يساعد في ضبط مستوى ملائم للمشاركين، يحقق الاستقرار و يجنب الانهيار.

ث سياسة التحديث و المشاركة السياسية:

لم يعتمد "ديفيد ابتر" في كتابه: "سياسة التحديث" عن تنميط بارسونز للقيم السائدة في المجتمعات التقليدية و الحديثة ، ليدرس تجربة التحديث أو سياسة التحديث المتبقية لتقارن بين تطبيقاتها في كل من غانا و أوغندا ، اللذان يمثلان تجربتين مختلفتين .
و قد ميز "ديفيد ابتر" بين نمطين للنظم التقليدية يسود في هذه المجتمعات نمط ذرائعي و نمط مكتمل:

النمط الذرائعي: النظم يمكنها أن تبتكر و تبدع لكن دون أن تغير أو تبدل مؤسساتها الاجتماعية بصفة أساسية ، ويميل نسق القيم الذرائعي إلى أن يضم بناء سياسي هيراركي – ويعني به النمط العسكري للتنظيم مع وجود شخص واحد في قمة السلطة. إن بناء حكومي رصين كهذا يستطيع الإبداع دون أن يبدو مهددا ، و ليس بحاجة كبيرة لدعم شرعية الحاكم بوسائل أخرى.

النمط المكتمل: في هذا النظام، المجتمع و الدولة والسلطة تكون جميعا جزءا من بناء على درجة عالية من التضامن المحكم و الثابت و الذي يتخلله الدين كمرشد مصطلح، الإبداع و الابتكار هنا لا يتفق و القيم التي يمثلها النظام السياسي و الاجتماعي ، و يضم بناء سياسي "هرمي" و هو أقل قوة، حيث توجد في المجتمع مراكز شبه مستقلة للسلطة و تكون جزء لا يتجزأ من المؤسسات الدينية و غيرها من المؤسسات الأخرى. و تكون المجتمع المكتمل قد بلور معتقداته ، فانه يستطيع أن يفهم و يرى ما يفرضه مفهوم الابتكار من معاني متضمنة¹.
وحسب "ديفيد ابتر" فان النمط الذرائعي ينطبق على تجربة التنمية السياسية في أوغندا، التي استطاعت أن تستوعب الايدولوجيا الثرية في شكلها المسيحي دون إلحاق

¹ عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سابق، ص ص46،47.

الضرر بينائها السياسي، و أما النمط المكتمل فقد ميز التجربة التنموية لغانا التي أبدت مقاومة لهذه القيم الوافدة إليها، و بناء على ذلك قام بالتمييز بين نموذجين لنظم السياسية، في خط مستمر للسلطة يمثل النمطين طرفي هذا الخط ، نظم التعددية و نظم التعبئة.

- نظم التعددية : تمثل مع النموذج العلماني الليبرالي ويتميز بالحلول التوفيقية والمفاوضات والقيادة والسلطة المتنوعة، وأمثله الديمقراطية الليبرالية كما في الولايات المتحدة. وهي لا توجد في الدول النامية -حسب ابتر- حيث الأحزاب على سبيل المثال تميل إلى أن تؤدي إلى تشرذم و تفكك النظام السياسي و تهدد وحدته .

- نظم التعبئة : يميزها النموذج العقيدي الجماعي يمثلها نظام شخصي و عقيدة سياسية و تنظيم الحزب الجماهيري تمثل الصين في ظل حكم "ماو" و مصر في عهد "عبد الناصر" و غانا في ظل نظام حكم "نكروما"، و الجزائر في عهد "هواري بومدين" أمثلة لنظم التعبئة. هذه الأنظمة تجعل الشعب جاهزا للاشتراك في جميع الأنظمة و البرامج و المخططات والاختيارات، ويسمح نظام الحزب الواحد يجعل الناخب قادر على الارتباط بمشاركة قوية وملموسة.

ويتضح جليا بأن ديفيد ابتر لم يحد عن خط السير الذي رسمه رواد التحديث، خاصة فيما يتعلق بجعل النموذج الغربي هو النموذج المرجعي و هو بمثابة المحك أو المرجع، وتقدير التقدم يعتمد تقدير المسافة بين الدول المختلفة وهذا النموذج المثالي. فبالنسبة إليه أن الديمقراطية التوفيقية التي يمثلها النموذج العلماني الليبرالي شأنها أن تقود إلى قيم مكتملة جديدة وإلى البحث عن "الإنسانية" بإنهاء الاغتراب، وعلى الدول المختلفة أن تتخلى عن الإيديولوجية المصادمة لعملية التغيير، بإقامتها للهوية التي تؤدي إلى التماسك، وأن على هذه الدول الالتزام بالروح العلمية في مقابل الإيديولوجية، لان العلماء والفنيون هم الأقدر على القيام بعملية التحديث، وهذا كله لا يخرج عن عملية "التخلي والتخلي" التي ذكرناها سابقا، ونفهم من خلال ما ذهب إليه أن المشاركة التي تنفع التنمية هي التي تتم في إطار النظم التعددية، وأن المشاركة التي تتم في إطار الحزب الجماهير والنظم التعبوية في القيم والايديولوجيا السائدة التي تبقى معيقة للتحديث.

من خلال ما سبق، يمكن أن نقول أن المشاركة السياسية في ظل نظرية التحديث مرتبطة بتحقيق التنمية السياسية، و التي تشير إلى اكتساب النظم السياسية في العالم الثالث لسمات النظم السياسية الغربية.

ب نظرية التبعية و المشاركة:

تنطلق نظرية التبعية من الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث حيث ترى أن التخلف ليس صفة أصيلة في دول العالم الثالث الحالية، و أن الاستعمار الحديث الذي قادتته الدول الغربية كان سببا رئيسي في تخلف هذه الدول، بعد أن نهب خيراتها واستخدم ثرواتها لتحقيق تقدّمه وازدهاره... وتشتهر نظرية التبعية بتقسيمها المجتمعات إلى قسمين: المراكز والأطراف، المركز الذي تمثله الدول الغربية المتقدمة والأطراف تمثلها دول العالم الثالث المتخلفة، ويعتبر كل من: "بول باران"، "أندري جندر فرانك"، "سمير أمين"، "إيمانويل والرشتاين" من أبرز الرواد الذين أسهموا في وضع هذه النظرية.

و ينطلق البعض في تحديده لطبيعة هذه العلاقة من مفهوم هيمنة المركز وتبعية أو خضوع المحيط أو الأطراف. ومن هذا المنطلق يتصورون أن العلاقة بين النظام العالمي والنظم الفرعية أو الإقليمية تسير دائما في اتجاه واحد من المركز إلى المحيط أو من القلب إلى الأطراف. وينطوي هذا التصور على افتراض ضمني وهو أنه في حالة حدوث تحولات عميقة داخل منطقة القلب تؤدي إلى تحول في طبيعة النظام العالمي فإنه لا يصبح أمام الأطراف أي خيار سوى أن تكيف نفسها أو تتأقلم مع هذه التحولات¹.

في ضوء هذه البنى التابعة الخاضعة للسيطرة الرأسمالية نحدد طبيعة الفئات الحاكمة في دول العالم الثالث و كذلك خصائص الدولة و وظائفها .

ب-1/ طبيعة الجماعات الحاكمة:

كتب "فرانك" يقول: لا تتحرك أمريكا اللاتينية ، كما كان يعتقد على نطاق واسع ، نحو جناح اليسار، و إنما تتحرك نحو اليمين ، أو البرجوازية هي التي تهندس هذا التحرك من خلال القنوات البرلمانية القانونية، عندما تتضح إلى ذلك سييلا، و من خلال الانتقالات العسكرية، عندما يكون حدوثها ضرورة حتمية².

وتتضمن صياغة فرانك مجموعة من العناصر أولها أن القوة السياسية لا تنفصل في المجتمعات التابعة عن الجوانب الاقتصادية وثانيها أن القوة السياسية تتركز في أيدي فئة قليلة، وهي ذات طابع "أوليغاركي"، وهي تتغير وفقا لظروف النسق العالمي ومتطلبات

¹ نيفين عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة، القاهرة: 29 سبتمبر-أكتوبر 1990، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص41.

² أحمد زايد، مرجع سابق، ص147.

البناء التابع.¹ و كل ذلك يسهم في تدعيم حلقة التخلف في هذه البلدان.. و ليس من الضروري في نظر سمير أمين أن تكون الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة من البرجوازية. بل تحاول البرجوازية أن ترتبط معها بروابط أهمها الروابط الأسرية ، كما أنها تشترك معها في بعض الخصائص مثل الفساد السياسي و الاقتصادي، غير أن البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان، في التغلغل في أجهزة الدولة التي يسيطر عليها البيروقراطيون، في تحالف قوي مع الأوليغاركية الزراعية في الريف، سواء بتحالف مفتوح ومباشر، أو من خلال طبقة وسيطة هي الطبقة الكمبرادورية².

وبالنسبة لفرانك فإن قضية الاستقلالية النسبية بعيدة عن الواقع، طالما أن الدولة في المجتمعات النامية، تحقق مصالح البرجوازية المحلية والبرجوازية في المركز، بل غنّ عدم الاستقلالية للدولة لا بدّ منه للمجتمع للحفاظ على عليه، وبالتالي ضمان المصالح المادية لدول المركز والبرجوازية العالمية³.

يحق لنا أن نتساءل هنا: في ظل هذه التبعية التي تمثل الطبقة الكمبرادورية، الحلقة الرابطة بين المركز والأطراف، هل من الممكن أن يكون للجماهير، خارج الجماعة الحاكمة أي تأثير على السياسات والقرارات المهمة والأساسية، خاصة إذا كانت لا تتلاءم مع المركز؟ والإجابة من دون شكّ ستكون بالسلب، لأنّ الطبقة الحاكمة في ظل سيرورة التبعية، سيميل تنظيمها الاقتصادي الاجتماعي نحو تركّز أكثر واحتكار أشدّ، وهذه الطبقة ليست بحاجة إلى شرعية معينة تبرر ممارستها، أكثر من رضا المركز عليها، لأنّه هو الضمان الأكيد لاستمراريتها، ومن هنا فلا جدوى من السعي لكسب تأييد الجماهير عن طريق مشاركتهم، والديمقراطية هنا تستخدم كأداة للاستمرارية، ومقدار الهامش الديمقراطي المتاح من طرف الأوليغاركية العسكرية البيروقراطية، يوظف لهذا الغرض، وبالتالي استمرار علاقات التبعية والتخلف.

ب-2/ خصائص الدولة التابعة:

يمكن أن نشير هنا إلى أربع خصائص رئيسية تطرقت إليها على وجه الخصوص كتابات كل من فرانك وحمزة علوي، كما يلي:

¹ رايح كعباش، سوسيولوجيا الدولة، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص96.

² أحمد زايد، مرجع سابق، ص148.

³ عبد العالي ديلة، الدولة في العالم الثالث: طبيعتها ودورها، مثال الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1997، ص ص255-256.

- أول خاصية أشار إليها فرانك للنظم السياسية التابعة هي عدم الاستقرار السياسي، ويتجلى ذلك في عدم الثبات في تبني تيار إيديولوجي معيّن، وما تشهده هذه الدول من انقلابات عسكرية، ومواقف متناقضة. ونشير هنا أنّ عدم الاستقرار هو بمثابة عملية كبح للمشاركة السياسية.

- ومن الخصائص التي أكد عليها فرانك أيضاً، خاصية التسلط والاستبداد¹، وتزيد الدولة التابعة من تسلطيتها عندما يعاني النسق الرأسمالي من أزمة تراكم، وتخف حدتها عندما تتفرج هذه الأزمة. وهنا لا بدّ أن نفرق بين نظرة فرانك للتسلطية ونظرة نظرية التحديث، حيث يمكن أن نقول أن الترياق الذي تقترحه نظرية التحديث للتخلص من التسلطية، هو بالنسبة لفرانك السمّ الذي يزيد من تفاقم المرض، فالحق على هذه التسلطية يكون حسب أصحاب التحديث، بتكثيف العلاقة مع الغرب، وتقمّص قيمه ومعاييرها، في حين أنّ فرانك وأتباعه من نظرية التبعية، يؤكدون أن التسلطية هي نتيجة من نتائج التبعية، وطريق من طرق تضاعف مكاسب الطبقة الكمبرادورية، ومن خلالها زيادة مصالح المركز.

- والخاصية الثالثة هي التضخم overdevelopment وتعني تعاضم جهاز الدولة وتمركزه، في مقابل البنية التحتية الداخلية المنفصلة عنه من أجل أن تتمكن الدولة التابعة من إخضاعهم، ويكون هذا الجهاز البيروقراطي العسكري في معظم الأحيان، قد ورثته الدولة التابعة من القوى الاستعمارية التي احتلتها، ويشكّل أداة مهمّة بالنسبة للدولة التابعة في ضمان لاستمرارية.

- النزوع إلى المركزية: وهو في الغالب ينجم عن الخوف من ظهور مراكز قوى بديلة، لذلك تتحالف الطبقة البورجوازية الصغيرة مع الجهاز البيروقراطي العسكري، من أجل احتكار السيطرة والمراقبة.

بناء على ما ذهب إليه أصحاب مدرسة التبعية، يمكن أن نسجل في هذا السياق، أنّ هذه الخاصيات الأربعة، لا تترك مجالاً للشكّ في القول بأنّ الدولة التابعة وفق هذا المفهوم، هي الأداة الأقدر على خلق المشاركة السياسية للجماهير، وبسط السيطرة على كل المجالات، وبالتالي استبعاد غالبية الأفراد، و تهيمش آرائهم، وهذا بفضل ما تمتلكه الطبقة الحاكمة من جهاز بيروقراطي عسكري، وبفضل الدعم والمساندة المستمرين من طرف دول المركز.

¹ رايح كعباش، مرجع سابق، ص 95.

ثانياً: مستويات المشاركة السياسية:

تتعدد أنماط المشاركة السياسية، و تتدرج أشكالها من مستويات دنيا إلى مستويات عليا، و تتوقف على الفرص و الهوامش المتاحة ، وعلى المؤسسات والأبنية والقنوات الرسمية منها و غير الرسمية، و كذلك المصالح و التيارات و الاتجاهات السائدة في المجتمع ، لذلك فقد حظيت أدبيات المشاركة بعدد من النماذج التي توضح مستويات الماركة السياسية المختلفة ، يمكن أن تعرض منها خمسة نماذج لتكون كافية لإعطاء صورة حول الإمكانيات و الأدوار التي يمكن أن يؤديها الأفراد في إطار المشاركة السياسية.

1 تدرج لستر ميلبراث Lestar Milbrath :

في كتابه "المشاركة السياسية"(1965)، قام لستر ميلبراث باستعارة مشهد بارز من مشاهد روما القديمة الهرمي للمشاركة السياسية في المجتمع الأمريكي. و يتمثل المشهد القديم في المبارزة و القتال حتى الموت، التي كانت تجري في روما القديمة داخل الملاعب أو المدرجات، حيث كانت جماعة صغيرة من المجادلين تتقاتل حتى الموت لإمتاع المتفرجين، و هم بدورهم يهتفون و يصفقون ثم يدلون بأصواتهم، ليقرروا من الذي كسب المعركة، و قد يكون في روما لا مبالون لا يهتمون حتى بمشاهدة العروض.

وقد قام لستر ميلبراث باسقاط الأدوار التي ميزت هذا المشهد، على الحياة السياسية الحالية كما يلي:

- **المجادلون:** gladiators و هم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسية وهم بين 5 الى 47.

- **المتفرجون:** spectators و هم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى ويمثلون حوالي: 60.

- **اللامبالون:** Apathetics و هم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق و يمثلون حوالي 33.

وفي كتابه الذي اشترك فيه مع "غول Goel" سنة 1977، قام الباحثان بوضع تسلسل هرمي أكثر تعقيداً، وكانا يسعيان للتوفيق بين الأنواع المختلفة من المجادلين، وخاصة ممن ينغمسون في أشكال مختلفة من الاحتجاج، بدلا من اقتراح تسلسل هرمي أحادي البعد¹.

¹ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة، 2000، ص20.

ويرى ميلبراث وغول أنّ مدى المشاركة يتفاوت بفعل تأثير متغيرات عديدة، نبينها في الجدول التالي¹:

جدول رقم: (3)
يبين مدى المشاركة طبقاً لدرجة الفعالية

الأنشطة	درجة الفعالية
<ul style="list-style-type: none"> - تولي منصب عام أو حزبي. - الترشيح لمنصب عام . - الدعوة لجمع تمويل حزبي. - بذل الوقت في حملة انتخابية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ أنشطة الفعالية
<ul style="list-style-type: none"> حضور اجتماع سياسي - تقديم مساهمات مالية - الاتصال بموظف عام أو قائد سياسي. - محاولة التأثير على تصويت الآخرين في اتجاه معين. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ أنشطة انتقالية
<ul style="list-style-type: none"> - ارتداء شارات وعلامات ذات طابع رمزي سياسي. - إجراء منافسات سياسية - التصويت - التعرض لمنبهات سياسية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ أنشطة للمشاركين عن بعد

ونلاحظ بأنّ ميلبراث قد قسم تدرج نموذجة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وتبرز الأنشطة الانتقالية، كأنشطة لازمة لتهيئة الفرد للانتقال نحو مرحلة النضج السياسي، حيث تستحوذ

¹ المرجع نفسه، ص 29.

المشاركة على معظم وقت الأفراد في هذه المرحلة، وتكون السياسة المهنة التي يعيشون عليها، إلى أن يصلوا إلى مرحلة التمهّن الكامل للسياسة، والأفراد في هذه المرحلة يختلفون عن المتفرجين الذين يحتلون أدنى تدرج المشاركة السياسية، والذين قد لا يشاركون إلا في أوقات فراغهم.

ويتضح من الشكل التالي أن نموذج "ميلبراث" يحتوي على 14 أربعة عشر شكلا للمشاركة السياسية يتدرج من تقلد منصب سياسي أو حزبي مروراً بالتبرع السياسي لحزب أو مرشح وانتهاء بالتعرض لمثير أو منبه سياسي¹.

- تقلد منصب سياسي أو حزبي.
- الترشيح.
- جمع التبرعات السياسية.
- حضور مؤتمر حزبي لتقرير السياسة الحزبية.
- العضوية النشطة في حزب سياسي.
- الإسهام في الدعاية السياسية الانتخابية.
- حضور اجتماع سياسي.
- التبرع المالي لحزب أو مرشح.
- الإتصال بقيادة سياسية أو رسمية عامة.
- وضع شعار أو ورقة ملصقة على سيارة.
- محاولة التحدث مع الآخرين و إغرائهم للتصويت في اتجاه معين.
- المبادرة بمناقشة السياسة.
- التصويت.
- التعرض لمثير سياسي.
- اللامبالاة.

من خلال هذه التدرج، يتضح جلياً، أنّ ميلبراث يولي اهتماماً خاصاً باللامبالاة السياسية، وإن كان لا يضعها ضمن المشاركين في درجات التدرج، ولكنّه يجعل اللامبالين يشكلون خلفية التدرج، لأنّ الامتناع عن المشاركة عن قصد واعي قد يفوق أحياناً المشاركة غير الواعية.

¹ عدلي أمين أحمد محمود، مرجع سابق، ص43.

2 - تدرج فيربا وني (Sidney verba –Norman nie)

يتميز هذا النموذج بتعدد أشكال المشاركة السياسية أو يتضمن اثني عشر مستوى، مستوى العضوية في تنظيم أي نادي سياسي كقمة هذا التدرج. وهي كما يلي: تبدأ بالعضوية في تنظيم أو نادي سياسي كقاعدة التدرج و تنتهي إلى مستوى التصويت بصفة دورية في انتخابات الرئاسة ، كقمة هذا التدرج، وهي كما يلي:

- 1- العضوية في تنظيم أو نادي سياسي.
- 2- التبرع لحزب أو مرشح خلال حملة انتخابية.
- 3- تشكيل جماعة أو تنظيم كمحاولة لحل بعض مشكلات المجتمع المحلي.
- 4- الاتصال بمسئول حكومي قومي لحل بعض القضايا.
- 5- حضور بعض الاجتماعات السياسية.
- 6- الاتصال بمسئول حكومي محلي لحل بعض القضايا .
- 7- العمل بنشاط خلال الانتخابات لصالح حزب أو مرشح .
- 8- محاولة إقناع الآخرين للتصويت.
- 9- العمل مع الآخرين لحل بعض مشكلات مجتمع المحلي.
- 10- الاشتراك على الأقل في تنظيم واحد يهتم بمشكلات المجتمع المحلي.
- 11- التصويت بصفة دائمة في الانتخابات المحلية.
- 12- التصويت بصفة دورية في انتخابات الرئاسة .

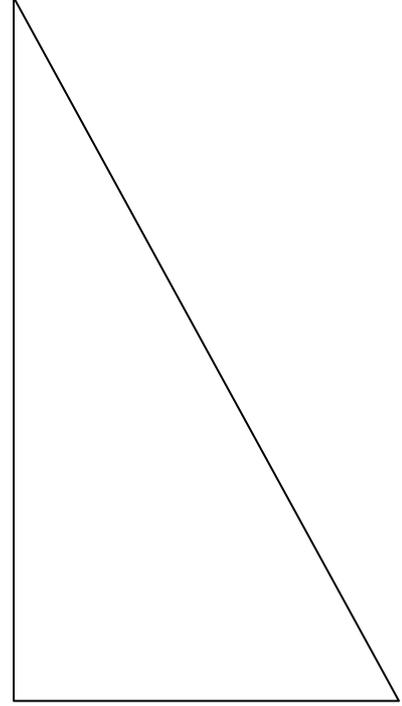
و قد تم اختبار هذا النموذج على المجتمع الأمريكي، ثم على دول أخرى كاليابان والهند و نيجيريا، و أهم ما يلفت انتباه هنا من خلال هذا التدرج ما يلي:

- اعتبار العضوية في التنظيم السياسي كأقصى إشكال المشاركة السياسية.
- المشاركة السياسية لا تقتصر على الأمور السياسية فحسب و التصويت فحسب، ولكن يتعداه إلى الاهتمام بمشكلات المجتمع و السعي لحلها.
- إعطاء المشاركة على المستوى المحلي مكانة في التدرج.

3 تدرج ميشيل روش Michael Rush:

صاغ ميشيل روش تدرجا للمشاركة السياسية يرى انه ملائم لمختلف أنماط الأنشطة السياسية، ويغطي جميع مستويات المشاركة السياسية، وتكمن أهمية هذا التدرج من وجهة نظره في شموله لكل المستويات، و إمكانية تطبيقه على انساق سياسية مختلفة، وقد صاغ التدرج بشكل هيراركي (هرمي) على الوجه الآتي¹:

- شاغلي المناصب السياسية والإدارية
- المتطلعون إلى المناصب السياسية أو الإدارية
- الأعضاء النشطاء في التنظيم السياسي
- الأعضاء النشطاء في التنظيم شبه السياسي
- المشاركة في المؤتمرات العامة والمظاهرات الخ
- الأعضاء غير النشطاء في التنظيم السياسي
- الأعضاء غير النشطاء في التنظيم شبه السياسي
- المشاركون في المناقشات السياسية غير الرسمية
- بعض الاهتمام بالسياسة
- المصوتون
- غير المهتمين أو اللامبالون بالسياسة



يضع هذا النموذج من يشتغلون بالمناصب السياسية أو الإدارية على قمة التدرج ، و ذلك لما يتطلبه هذا النوع من المشاركة من إمكانيات و صفات شخصية و إعداد و خبرة سياسية و مران سياسي لا تتوفر لكثير من المشاركين ، الأمر الذي يؤهل شاغلي هذه المناصب لوضعها على قمة تدرج المشاركة السياسية ، ثم يلي هذه الفئة المتطلعون إلى المناصب السياسية و الإدارية و هي الفئة التي تضم المشاركين من قيادات الأحزاب السياسية خارج السلطة ، كما تضم قيادات جماعات الضغط و المصالح. و يلفت انتباهنا التفريق بين المشاركة في التنظيم السياسي و التنظيم شبه السياسي حيث يحتل الآن المرتبة الأعلى في درجة المشاركة السياسية.

¹ عدلي أمين أحمد محمود، مرجع سابق، ص36.

يؤخذ على هذا التدرج رغم معقوليته، ووجود قدر من الاتفاق فيما يتعلق بالأخذ به لتفسير أشكال المشاركة الآتي:

التسوية بين شاغلي المناصب السياسية و بين البيروقراطيين، لان القرار يتخذ دوما بواسطة الدوائر السياسية بينما البيروقراطيين يقومون بالتنفيذ أو على الأقل التخطيط للتنفيذ، وبذلك لا يتساوون في درجة أو قوة التأثير والفعالية وبالتالي في درجة المشاركة السياسية، ويرى هذا التدرج أن قوة التأثير في العملية السياسية هي قوة رسمية تصدر عن المنصب، وليست قوة الفرد الشاغل لهذا المنصب¹.

4 نموذج وليام ستون

يفترض وليام ستون أن تدرجه تدرج تكراري، بمعنى أن الشخص الذي يشارك من خلال المستويات العليا، يكون مشاركا من خلال المستويات الأقل في الترتيب، وقد صاغ نموذجا لمستويات المشاركة السياسية على الوجه الآتي:

تقلد منصب:

- تقلد منصب قومي.
- تقلد منصب على مستوى الولاية.
- تقلد منصب محلي.

الترشيح لمنصب سياسي:

- الترشيح لمنصب على المستوى القومي.
- الترشيح لمناصب المقاطعة أو الولاية.
- الترشيح لمنصب محلي حزبي.
- الترشيح لمنصب محلي غير حزبي.

أشترك في تنظيمات الدعاية الانتخابية عن طريق:

- شغل منصب حزبي.
- نشاط الحزب على المستوى المحلي أو الولاية.
- الانتقال للدعاية من منزل إلى منزل.
- توزيع النشرات والإعلانات الخاصة بالدعاية.

¹ إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق، ص 365.

المشاركة غير المباشرة من خلال:

- وضع الشارات المميزة للحزب على الملابس.
- تبادل المناقشة مع الآخرين.
- متابعة التصريحات في وسائل الإعلام.

التصويت في:

- الانتخابات المحلية.
- انتخابات المناصب الكبرى في الولاية وعلى المستوى الفيدرالي.
- في انتخابات الرئاسة فقط.

صفر - عدم التصويت:

- بعض الوعي ولكن بدون دافع كافي للتصويت.
- عدم الوعي.

يتكون التدرج السابق من خمس مستويات رئيسية، ويشتمل كل مستوى منها على عدة مستويات فرعية، وعلى هذا يعتبر التدرج من أكثر التدرجات تفصيلا لمستويات المشاركة السياسية.

من خلال هذا التدرج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- تتفق نظرة وليام ستون مع كل من روش وميلبراث و تختلف مع فيربا و ني، في وضع شغل منصب على قمة التدرج و ليس الانتماء أو العضوية في التنظيم السياسي.
- إهمال المشاركة الاجتماعية و الاكتفاء بترتيب أشكال المشاركة السياسية فحسب.
- التفرقة بين المشاركة المباشرة و المشاركة الغير مباشرة.
- يعتبر ويليام ستول عدم التصويت كأحد المستويات التي تعبر عن المشاركة السياسية حتى و إن احتل المرتبة الدنيا ، و يلفت انتباهنا إلى أن عدم المشاركة قد تكون عن عدم وعي.

5 - نموذج "شري أرنشتين" للمشاركة الاجتماعية على المستوى المحلي:

ميّزت الأمريكية "شري أرنشتين" (1969) بين ثمانية مستويات لمشاركة المواطنين على المستوى المحلي في المشاريع التي تعنيهم، و"سلم المشاركة" الذي جاءت به مازال مستخدما.

جدول رقم(4): يبين مستويات مشاركة المواطنين على المستوى المحلي

<p>- المراقبة من طرف المواطن: contrôle de citoyen مجتمع محلي يسير بطريقة مستقلة تجهيز معين أو حي سكاني .</p> <p>- تفويض الصلاحيات: delegation des pouvoirs السلطة المركزية تفوض المجتمع المحلي صلاحيات لإقرار برنامج و تحقيقه.</p> <p>- الشراكة: partenariat اتخاذ القرار يتم بعد إجراء مفاوضات بين السلطات العمومية والمواطنين.</p>	<p>قوة (سلطة) فاعلة للمواطنين Pouvoir effectif des citoyens</p>
<p>التوافق Conciliation : انتقال ووصول بعض المواطنين إلى مواقع صناعة القرار ومن الممكن أن يكون لهم تأثير على تنفيذ المشاريع.</p> <p>الاستشارة Consultation : وهي عبارة عن آليات معينة كالدراسات المسحية، أو استطلاعات الرأي أو الاجتماعات العامة، التي تسمح للسكان بالتعبير عن آرائهم حول التغييرات المنتظرة.</p> <p>الإعلام Information : أن يتلقى المواطنون إعلام حقيقي حول المشاريع الجارية، لكن دون أن يتمكنوا من إبداء آرائهم.</p>	<p>تعاون أو مشاركة معنوية Coopération symbolique</p>
<p>المعالجة Thérapie : تناول بعدي للمشاكل التي صادفها السكان، من دون التطرق للرهانات الحقيقية.</p> <p>التوجيه Manipulation : وهو إعلام منحط يستخدم "التنشئة" المواطنين بإيهامهم بأنهم مشاركون في صيرورة العملية.</p>	<p>اللامشاركة Non-participation</p>

6 بعض وجهات النظر العربية لمستويات المشاركة السياسية:

أ- يذهب إسماعيل علي سعد إلى التمييز بين شكلين من المشاركة أولاهما مشاركة سياسية رسمية، و ثانيهما مشاركة سياسية غير رسمية، ثم اقترح تدرجا أنه أكثر واقعية¹:

ويمثل تدرج المجتمع الجماهيري الحديث، فهو تدرج مفتوح يسمح بالصعود والهبوط، فلكل فرد وفقا لقدراته و درجة مشاركته أن يصعد سلم المشاركة من القاعدة إلى القمة، إذا لم يستطع أن يستمر لسبب أو لآخر -يهبط إلى مستوى أقل أو حتى القاعدة. يشير هذا التدرج إلى خمسة مستويات للمشاركة السياسية، حيث تعلق قمته المناصب السياسية العليا، يليها البيروقراطيون الكبار وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة، وجماعات الضغط والباحثون عن المناصب، بمعنى أنه يميز بين المناصب السياسية والمناصب البيروقراطية، إذ تأتي أخيرة في درجة أقل من سابقتها و في مستوى واحد، في حين يجعل الزعماء في التنظيمات السياسية و شبه السياسية أعلى درجة من النشطين، ليضع في المستوى الرابع المصوتون الذين يمارسون حقهم في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات، ليجعل قاعدة الهرم كمستوى خامس- والتي تمثل المجال الأعرض- تضم اللامبالين سياسيا. ويمكننا اعتبار الهرم التدريجي، أكثر مصداقية وحركية من حيث تحديده المنطقي، وفصله بين المناصب السياسية (كمركز سلطة وقوة)، وبين المناصب الإدارية أو البيروقراطية (كأدوات تنفيذية)، وفصله بين الزعماء والنشطين في التنظيمات السياسية وشبه السياسية.

ب- يذهب من جهته "شعبان طاهر الأسود" أنه عندما تناول بالدراسة والتحليل أشكال المشاركة السياسية علينا أن نميز بين شكلين من أشكال هذه المشاركة²:

1- المشاركة الرسمية: و هي تلك التي يقوم بها الرسميون و متقلدو المناصب من واقع الحفاظ على مصالحهم الخاصة، و ذلك من خلال الدوام و الاستمرار إلى جانب الاستقرار

¹ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص ص 297-298.

² شعبان طاهر الأسود، مرجع سابق، ص 177.

للسبق الذي يسيطرون عليه، و لا غرابة أن تظهر حالة من الصراع إذا واجهتهم مصاعب وتضاربا لمصلحتهم.

2-المشاركة غير الرسمية: و تمثلها جماعات المصلحة و الضغط و الأقليات، و في هذا السياق تعتبر المعارضة في أي نسق سياسي هي بمثابة مشاركة سياسية غير رسمية ثم يدرج خمسة مستويات للمشاركة في الأنظمة التقليدية هي¹ :

- المستوى الأول: و يمثله الذين يشغلون المناصب السياسية العليا ، الذين يمتلكون عملية صنع القرار السياسي الذي يؤثر في المجتمع و علاقاته الخارجية.

-المستوى الثاني: و الذي يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة و الباحثين عنها، إلى جانب صغار الموظفين و ذلك بما لديهم من قدرة على التأثير في عملية صنع القرار بما يمتلكونه من مصادر للقوة (Power social) التي بدورها قد تؤثر على النسق.

- المستوى الثالث: و يضم أعضاء التنظيمات السياسي، أولئك الذين يدعون الدفاع عن المصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات و اللقاءات الرسمية و غير الرسمية، و هذا على أية حال يقل تأثيره في مجال العمل السياسي.

- المستوى الرابع: و هم أولئك الذين لهم حق الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، و لا تأتي مشاركة هؤلاء في العادة- من واقع إحساسهم بالمشاركة السياسية، و إنما من وجهة نظر تختلف من فرد لآخر.

- المستوى الخامس: و يأتي فيه العابثون سياسيا، و هم يمثلون قاعدة عريضة منصرفة عن الساحة السياسية و لا تأخذ حتى دور المتفرج.

ت و يدرج " **عبد الهادي الجوهري** " أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في²:

1- الاشتراك عن طريق الوحدات و المجالس المحلية على كافة مستوياتها.

2- الاشتراك عن طريق الجمعيات التعاونية.

3- الاشتراك عن طريق الجمعيات الأهلية.

4- الاشتراك عن طريق الأحزاب السياسية.

¹ المرجع نفسه، صص 177-178.

² عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، صص 326-327.

5- الاشتراك عن طريق اللجان المحلية.

6- الاشتراك عن طريق إبداء الرأي و الشكاوى العامة.

من كل ما سبق، نلاحظ بأن الطروحات العربية من الناحية الشكلية، لم تبتعد كثيرا عن التدرجات التي وضعها الغربيون، بل جاءت مقلدة لها، مع بعض المحاولات لتكييفها ولو شكليا مع البيئة العربية، وهو راجع لتبني الدول العربية للشكل الحديث للدولة، غير أن هناك اختلاف جوهري في من ناحية مضمون المشاركة وفعاليتها، يبقى واقع الحال يعبر عن فجوة متباعدة بين الدول الغربية والدول العربية.

7 - المشاركة السياسية من منظور الفقه الإسلامي:

من المهم التطرق للحديث عن موضوع المشاركة من وجهة نظر الفقه الإسلامي، أو ربّما كما تحاول أن تستمدّ منه الحركات الإسلامية تصورها وممارستها، فليس من الطبيعي أن يكون التيار الإسلامي في هذا السياق معني أكثر من غيره من التيارات، بصفة مباشرة في عملية المشاركة، من دون أن يكون هناك أساس فكري وفقهي، أو تأصيل شرعي لهذه المسألة، على الأقل بالنسبة للتيار الإسلامي ذاته. وهو ما دفع الباحث للاجتهاد من خلال الاعتماد على التراث الموجود في هذا المجال، من أجل المساهمة في بناء تصور حول مستويات المشاركة من المنظور الفقهي.

أ - مبادئ المشاركة السياسية من منظور الفقه الإسلامي

يمكن القول أنّ المشاركة وفق منظور الفقه الإسلامي، تقوم على ثلاث مبادئ أساسية هي : الحرية السياسية ، المساواة ، مشروعية الاختلاف.

1. المبدأ الأول/ الحرية السياسية:

الحرية في الإسلام نابعة من منطلق أساسي هو التحرر الإنساني من أيّ عبودية سوى الله سبحانه تعالى ، و كما قال ابن تيمية "الحرية حرية القلب ، و العبودية عبودية القلب"¹ . وكلما ازداد القلب حبا لله ازداد له عبودية ، و كلما ازداد له عبودية ، ازداد حبا و حرية عن سواه.² أي أنّ من كان موصولا بالله تعالى كامل الطاعة له ، مستيقنا من قدرته و قهره

¹ ابن تيمية ، رسالة العبودية، دمشق، بدون تاريخ نشر ،ص47.

² مرجع سابق، ص57.

و نفاذ إرادته و أمره ، هو الحرّ حقاً. أمّا غير هؤلاء ممن تعلّقت قلوبهم بالدنيا و أصحابها ، و طمعوا فيما عند الناس و نسوا ما عند الله فهم غير أحرار ، ولو كانوا بين الناس من ذوي المكانة و الجاه أو كانوا من عند ذوي السلطان من المقرّبين و المكرمين.¹

فالعبودية الخالصة للخالق هي كفيلة بإعطاء الإنسان حرّيته و بالتالي التخلّص من عبادة جميع المخلوقات البشرية و الماديّة ، و لا يضطر حينها الإنسان للتنازل عن حرّيته لصالح إنسان آخر ، أو صنم، أو مال ، أو شهوة، ... الخ. و هو المعنى الذي قصده القول المشهور لأحد الفاتحين : جننا لنخرج العباد إلى عبادة ربّ العباد..

فمن شأن العبادة المخلصة أن تزيل ثقافة الخوف المترتبة عن العبودية لغير الله ، فلا خوف على الرزق و لا على الحياة، و لا على المكانة في المجتمع { فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً }² و تلك هي فالنفع والضّرّ بيد الله وحده ، و أن غيره مربوب مملوك ضعيف لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضراً. وفي ظلّ هذه العبودية تتشكّل البيئة الملائمة لقيام منظومة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و النّصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين و عامّتهم، أو ما يمكن أن يطلق عليه التعبير الحديث – المشاركة السياسية..

و الإسلام لا يكره الإنسان على تبديل عقيدته و اعتناق الإسلام ، و إن كان يدعو إلى هذه العقيدة، ولكن الدعوة إلى الإسلام شيء و الإكراه عليه شيء آخر ، فالأوّل مشروع و الثاني ممنوع³. وقد أكّد القرآن هذا الأمر في أكثر من آية، { أدع إلى سبيل ربّك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن }⁴ و لو شاء ربك لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين }⁵ ، { لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي }⁶.

وإن كانت هذه هي أحكام القرآن- مصدر تشريع الإسلام الأوّل- في شأن مسألة العقيدة و الإيمان، وهي أعظم مسائل الدين على الإطلاق، فإنّ هذا يعني أنّ الحرية في تشريع الإسلام أصل عام يعمل حتى في نطاق العقيدة فضلاً عن عمله فيما سوى ذلك من مجالات الحياة الإنسانيّة، فهل يجوز بعد ذلك أن يقال أنّ تعاليم هذا الدين تحجر على الناس

¹ محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2006، ص214.

² سورة الجن : الآية 13.

³ عبد الكريم زيدان ، الفرد و الدولة في الشريعة الإسلامية ، دار الفتح البلّيدية ، الجزائر ، من دون سنة، ص70.

⁴ سورة النحل : الآية 125 .

⁵ سورة يونس: الآية 99.

⁶ سورة البقرة: الآية 256.

آرائهم في النواحي الأخرى لحياتهم الاجتماعية و فهم المسلمين وعملهم في مختلف العصور؟¹. وحرية الرأي حق للفرد في الدولة الإسلامية بالغ الأهمية و الخطورة لا يجوز للدولة أن تنتقص منه و لا يجوز للفرد التنازل عنه..إنه ضروري لكيان الفرد الفكري والإنساني و لازم لقيام المسلم بفرائض الإسلام .. فالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر من أهم فرائض الإسلام و تحقيقه يستلزم بدهة حرية الرأي، وحق الفرد حتى في مراقبي الحكام و نصحهم و نقد تصرفاتهم، كل ذلك يستلزم ضرورة تمتع الفرد بحرية الرأي ، و تقرير مبدأ الشورى و ما يترتب عليه من مناقشات ، يستلزم أيضا حرية الرأي ، فلا يمكن تطبيق الشورى بدون حرية الرأي . و من العبث المفضوح أن تقرّر الدولة الأخذ بمبدأ الشورى و هي تسطو على حرية الرأي فتسلبها من الأفراد².

2-المبدأ الثاني/ المساواة بين الناس :

تمثل المساواة البعد السياسي الثاني المكوّن للأمة في الإسلام، ويستمدّ مفهوم المساواة مدلوله من النظرة العقدية الإسلامية التي تقرّر مساواة البشر جميعا بعضهم لبعض مع اختلاف ألوانهم وألسنتهم وأزمنتهم وأمكانتهم، وما إلى ذلك من الفروق الفطرية، باستثناء معيار العلم أو التقوى أو العمل الصالح، وما يتبعها من الكسب الإرادي للناس الذي يتفاضلون بسببه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. وعلى هذا الأساس تعتبر المساواة بين الناس من القيم الكبرى في الإسلام وفي العقيدة الإسلامية، بل هي الجانب الإنساني في رؤية توحيد الله عزّ وجلّ، فالإخلاص بحقيقتها يفضي بالضرورة إلى الإخلاق بعقيدة التوحيد، لأنّ الإنسانية تستوي كلّها في مخلوقيتها للباري تعالى. و المساواة بين الناس من القيم التي أوصى بها رسول الله في حجة الوداع بعد تمام رسالة الإسلام وكمالها، حيث قال: " يا أيها الناس، إنّ ربكم واحد، وإنّ أباكم واحد، كلّكم لآدم، وآدم من تراب.." و من ثمّة فكلّ تفرقة بين إنسان وآخر، لا تتخذ من العلم، أو التقوى، أو العمل الصالح معيارا للتمييز، هي خرق صريح لوحداية الله تعالى ولميزانه الذي لا يخطئ³.

الإسلام يقرّر أنّ الناس سواسية كأسنان المشط، و أنّ المقياس الذي يتفاضلون به هو مقدار التزامهم بأمر الله سبحانه وتعالى و خوفهم منه، و إقامتهم لحدوده، وكفهم عن

¹ محمد سليم العوا، مرجع سابق، 2006 .

² عبد الكريم زيدان ، مرجع سابق ، ص ص76-77.

³ عمار طسطاس، البعد الاجتماعي والسياسي لعقيدة التوحيد، دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 2005-2006 ، ص254.

معاصيه، قال تعالى: { يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير }¹. فالله سبحانه وتعالى لا ينظر إلى أحوال الناس وصورهم وألوانهم، بل ينظر إلى قلوبهم وما تنطوي عليه من خير أو شر، وما يصدر عنهم من أعمال طيبة خالصة، قال رسول الله صلى الله عليه: {إن الله لا ينظر إلى صوركم و أموالكم بل ينظر إلى قلوبكم و أعمالكم}².

المساواة هي أساس ممارسة الحريات العامة، وعدم المساواة هو في حدّ ذاته مساس بالحريات العامة، و إبداء الرأي في القضايا العامّة مربوط بهذا المبدأ، فلا يصحّ أن يحكم عل فئة من المجتمع بالكف عن الكلام و إبداء رأيها في قضاياها بسبب نسبها أو حسبها أو لون بشرتها.. وهذا ما نطلق عليه في وقتنا بمصطلحات تحمل معاني سلبية تتراوح درجة سلبيتها من الإقصاء و التهميش إلى الاستبعاد والتمييز العنصري. كما أن المساواة هي أساس المواطنة، ففي غيابها يظهر ما يسمى بمواطن درجة أولى، ومواطن درجة ثانية، ولا يمكن أن نتحدث عن مشاركة.

3- المبدأ الثالث/ مشروعية الاختلاف

قضت مشيئة الله أن يكون الناس مختلفين" ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين، إلا من رحم ربك، ولذلك خلقهم"³.

ولأن النص القرآني كوحي إلهي هو مصدر التفسيرات أو القراءات المتعدّدة والالتزام فهو يشرعن الاختلاف والتنوّع والتعدّد. فهناك العديد من الآيات الكريمة التي تتحدّث عن الاختلاف كعامل طبيعي وسياسي. ومع أنّ القرآن لا يحبّذ الانشقاقات السياسية والفتن، إلا أنّه يتحدّث بإيجابية عن التنوّع القبلي والطائفي والأمني والشعبي وتنوّع الأعراق واللّغات والحضارات. كما أنّ القرآن يتعرف بالاختلافات الطبيعية الجسدية والفكرية للأفراد. فالتنوّع في طرق المعاش هو جانب من الخلق الإلهي، وعليه، لا يجوز إجبار الناس على التوحّد. إنّ أحد العوامل المشروعية للاختلاف والتعدّدية هو النص القرآني نفسه. فمعنى النصّ يحتمل التفسيرات المتعدّدة، فلا يمكن لأيّ سلطة أن تدّعي ادّعاء قطعياً بتوصّلها للمعنى الحقيقي للنص من دون الإخلال بالالتزام الديني. وهكذا، كانت التفسيرات المختلفة والاختلافات

¹ سورة الحجرات : الآية 13.

² محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسي في الإسلام، دار القرآن الكريم، بيروت ، لبنان ،ص41-42.

³ سورة هود: الآيات 118-119.

المنهجية نتائج طبيعية لطبيعة النص. وبينما وحد الإسلام كعقيدة وشريعة الجماعة، إلا أنه سمح بالتعدّد والاختلاف وحتى المعارضة، بخاصة عند ربط النص بسياق معين¹. من هنا فإنّ العقلية التي لا تقبل الاختلاف هي عقلية مستبدة، و إذا تولّت هذه العقلية السلطة، فستعمل لا محالة على خنق المشاركة و تضيق قنواتها، و تكميم الأفواه، و حظر الآراء المخالفة والمعارضة، مستندة في سلوكها السياسي و نمط حكمها على قاعدة " لا أريكم إلا ما أرى و ما أهدىكم إلا سبيل الرشاد".

ب - صور المشاركة وفق منظور الفقه الإسلامي:

تأخذ المشاركة المجتمعية السياسية وفق هذا المنظور أشكالاً مختلفة، يمكن الإشارة إلى أهمّ الصور التي تظهر من خلالها كما يلي:

1 - الاهتمام بأمر المسلمين

يقرّر الإسلام بأنّ انتماء الفرد إليه، يقتضي منه التفاعل مع شؤون أمّته، والاهتمام بقضاياها، فهو يدعو إلى المشاركة الشعورية، التي تجعل المسلم يحسّ بأخيه المسلم، و يحسّ بالمشكلات التي يتخبّط فيها العالم الإسلامي، و يتعاطف مع معاناة بعض فئاته، فالإسلام لا يريد من الفرد أن يكون سلبياً منظوياً على ذاته، غارقاً في الأنانية. فأبى مسلم يعطي لهذه الاهتمامات، و لتلك المشاركة ظهره، يكون قد حق عليه قول الرسول الكريم: "من لم يهتمّ بأمر المسلمين فليس منهم"، فالمسلم الذي يقضي نهاره صائماً و ليله متنبّلاً، ثمّ ينفذ يديه من مشكلات أمّته، و لا يهتمّ بأمرها، لا يكون من عدادها و لا يحسب عليها. و يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: "لأنّ أمشي في حاجة أخ لي حتى تقضى أحبّ إليّ من أن أعتكف في مسجدي هذا شهراً"، هذا الحديث يشير معناه إلى حاجة الفرد، فكيف بحجات الأمة ومشكلات المجتمع، وسياسة الدولة...?²

2 - الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

وظيفة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر يعبر عن الديناميكية و الحيوية التي تسود المجتمع المسلم. وتكون الأمة الإسلامية بفضل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، كالجسم الحيّ الذي بإمكانه معالجة نفسه بنفسه أو استرجاع عافيته دونما الحاجة لتدخل

¹ أحمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية و حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 93.

² داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 28.

مخلوقات من خارج الجماعة، لأنّ كل أفراد الجماعة معنيين بهذه الوظيفة، يثابون إذا قاموا بها و يعاقبون عليها إذا فرطوا فيها. والأمة التي تملك القدرة الذاتية على الإصلاح هي جديرة بصفة "خير أمة"، و بإمكانها القيام بالشهادة على الناس. كما أنّ التفريط في القيام بفريضة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، يؤدّي إلى التخلّف و التخبّط في الأزمات واستمرار الفساد.

وفي هذا السياق يقول الإمام أبي حامد الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين و في هذا السياق يقول الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوي بساطه وأهمل علمه وعمله لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، وعمت الفترة، وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة واستشرى الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد ولم يشعروا بالهلاك إلاّ يوم التناد"¹.

ويذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، كما هو في صلاة الجنازة و ردّ السلام و غيرها.. " و لقد أحسن العلامة ابن بدران الحنبلي في إيضاح الفرق بين فروض العين و فروض الكفاية، فقال: فرض الكفاية و فرض العين مشتركان في التعبد و المصلحة، والفرق بينهما أنّ المقصود في فرض الكفاية تحصيل المصلحة التي تضمنها، فمن أي شخص حصلت كان هو المطلوب، و في فرض العين تعبد الأعيان بفعله"².

غير أنّ التفسير الضيق لفروض الكفاية تمّ اتّخاذه مبرّرا للتقاعس عن القيام بهذا الواجب، و ذلك أنّ هذا الأمر لا يتعلّق بحجم و كمّ الفئة التي تنوب عن الأمة في القيام بهذه الفريضة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وإنّما يرتبط بجلب المصلحة و دفع المفسدة، و تحقيق مقصود الشارع.

ووفق هذا الفهم فإن استئراء و انتشار المفاصد بصورة تهدّد بضياح الدّين، و على نحو يجعل من المتعدّر على الفرد أو الجماعة الصغيرة القضاء على هذه المفاصد نظرا لعدم كفاية الفرد أو الجماعة الصغيرة، فإنّ الجماعة في معظمها، و في أحيان كثيرة يجب أن تتكافل كلها في منع هذا الفساد، بحيث تصبح الكفاية هنا كفاية غرض و قصد لا كفاية كم، بمعنى كفاية

¹ أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص269.

² السيد جلال الدين العمري، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، ترجمة محمد أجمل أيوب الإصلاحي، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، دار القرآن الكريم، بيروت، 1984، ص57.

الواحد كما فسّره بعض الفقهاء، من أنّ فرض كفاية يسقط بفعل الواحد ، بما يجعل فرض الكفاية ربّما في مقام السنّة أو النافلة. والأمر على غير هذا، فإن فرض الكفاية له صفة الإلزام التي تتّضح من تكييفه بالفرض الذي لا مجال فيه للاختيار أو التطوّع ، وإلاّ لما يسمّى فرضا ، و الكفاية فيه تكون كفاية قصد أو غرض تتحكّم في كفاية الكمّ و العدد¹.
بهذا الفهم يمكن أن نتحدث عن ما يسمى في الوقت الحاضر "المواطنة" التي تقف ضد مبدأ "التفويض" بمعنى تفويض المسؤولية للغير وعدم تحمّلها، والتي تدعو المواطن للمشاركة في تسيير شؤونه، والتطوّع من أجل المصلحة العامة، والعمل لخدمة المجتمع و الجماعة التي يتواجد بها، ومحاربة الفساد و الانحراف الذي يظهر في المجتمع أو في المؤسسات الرسمية ، و بالتالي التخلّص من السلبية، وتفويض الأمور كلها للحاكم.

3- الحسبة:

الحسبة هنا هي التفرغ لإصلاح المجتمع، ومحاربة الفساد، قال العلامة بن خلدون: "أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين، يعيّن لذلك من يراه أهلا له ، فيتعيّن فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك و يبحث عن المنكرات ويؤدّب على قدرها ، و يحمل الناس على المصالح العامة في المدينة"².

وليست الحسبة بعمل تستفرد به الحكومة ، بل لعامة الشعب أيضا حق التطوّع للقيام به، و يمكن أن تطال حسبتهم حتى الحكام و الولاة ، وقد بيّن "الماوردي" تسعة أوجه توضّح الفرق بين المحتسب المكلف والمتطوّع ، في كتابة الأحكام السلطانية و الولايات الدينية³.
و نستطيع أن نقسم ما ذكره العلماء من أعمال ولاية الحسبة إلى ثلاثة أقسام :

- الأول: إصلاح الأمة الديني و الخلقي : نحو إلزام الناس بإقامة الصلاة ، و تفقّد الأئمّة و المؤذنين ألاّ يفرطوا ولا يتهاونوا في أداء واجبهم، ومنع غير الأكفاء من إدلاء رأيهم

¹ سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسي و الواقع العربي المعاصر-رؤية إسلامية- ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1898،ص372.

² عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، لجنة البيان العربي، من دون مكان الطبع ،ج3، الطبعة الثانية 1965، ص229.

³ الماوردي أبو الحسن علي بن محمد ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ص231، المكتبة الجمهورية بمصر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، بدون تاريخ، صص299-300 .

في مسائل الشريعة، وتفقد الناس ألا يأتوا بما يعارض الأخلاق أو الشريعة كالجلوس إلى النساء المحرمة ومخالطتهنّ وغير ذلك.

- **الثاني:** مراقبة الشؤون التي لا تدخل في نطاق القضاء أو يصعب رفعها إلى محكمة، على نحو البخس أو التطفيف في الكيل أو الوزن، والتدليس في المبيع أو الثمن والغش في المطاعم والمسارب، وبيع الأشياء المحظورة، والعقود المحرمة والاحتكار وغير ذلك.

- **الثالثة:** مراقبة المرافق العامة، نحو إصلاح شربهم، وبناء سورهم، ومعونة أبناء السبيل، وتوفير التسهيلات لهم، وتقرير قوانين المرور، وأخذ الناس على الالتزام بها، وهدم البنايات المشرفة على السقوط، بحيث لا تضرّ بنفس ولا مال وغير ذلك¹.

إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تأسس لاحقاً في مؤسسة الحسبة، هو مبدأ شامل يشرعن المعارضة لا في الأمور السياسية والاجتماعية فحسب بل في التصرفات الأخلاقية . فهو واجب فردي و سياسي لأن القرآن الكريم يفرض ضرورته لقيام المجتمع الصالح. " فالحسبة هي التفسير السياسي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث إن الجماعة والفرد و كذلك الدولة يعبرون عن آرائهم من منطلق الحسبة كما أن من واجب الحاكم أكثر من غيره الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"².

وفي وقتنا الحديث، فإن المهمّات التي كانت توكل إلى المحتسبين، قد أخذت اتجاهين: اتجاه رسمي، حيث أصبحت من صميم عمل الدولة ومؤسساتها المختلفة، واتّجاه غير رسمي هو ما يطلق عليه حديثاً المجتمع المدني، ويعبّر عن مشاركة أفراد المجتمع للتكفل بمختلف الحاجيات الاجتماعات، إلى جانب المؤسسات الرسمية.

4 - البيعة :

يقول ابن خلدون بخصوص مفهوم البيعة : "أعلم أنّ البيعة هي عهد على الطاعة، كأنّ المبايع لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكروه. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد ، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري، فسمي بيعة مصدر باع، وصارت البيعة مصالحة بالأيدي، هذا مدلولها في

¹ السيد جلال الدين العمري ، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، مرجع سابق ص169-170.

² أحمد موصللي ، جدليات الشورى و الديمقراطية ، مرجع سابق، ط1، ص112.2007..

عرف اللغة ومعهود الشرع"¹. وقد أجمع المسلمون من عهد الصحابة إلى يومنا هذا على مشروعية البيعة وأخذها ، مستندين في ذلك على ما ورد في النصوص القرآنية ، و على الألسنة الفعلية و القولية للرسول صلى الله عليه و سلم .

والبيعة نوعان: عامة و خاصة:

- البيعة الخاصة : يقوم بها أهل الحلّ والعقد في الأمة، وهي متقدّمة على البيعة العامّة زمننا واعتباراً، و ممهّدة لها ، فهي وإن كانت بمثابة ترشيح للخليفة ، فالواقع التاريخي للحكم الإسلامي يقرّر أنّ الذي يرتضيه أهل الحلّ والعقد من الأمة، أو معظمهم ويبايعونه، ترتضيه الأمة وتسرع إلى مبايعته.

- البيعة العامة : و هي البيعة التي تأتي بعد البيعة الخاصة، وتكون عامّة لجميع الناس في الحواضر والبوادي ، يأخذ الخليفة البيعة منهم بنفسه أو من ينبيه عنه.²

والبيعة بهذا المعنى تحمل بعدين أساسيين: البعد الأول يعبر عن الحصول على الشرعية ، أي موافقة المحكومين عن الحاكم وإقرارهم بأحقّيته في تولّي السلطة عليهم ، وهو ما يشبه الانتخابات في وقتنا الحاضر. أمّا البعد الثاني الذي لا تضمنه الانتخابات في وقتنا الحديث هو التصريح بالالتزام بالطاعة من قبل المبايعين لصالح الحاكم الذي تمّت مبايعته، بل و أكثر من ذلك ، محاربة كل من ينازعه في هذا الأمر، فقد جاء في الحديث : "من بايع إماماً ، فأعطاه صفقة يده و ثمرة قلبه إن استطاع ، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر"³. وفي ذلك إشارة قويّة إلى أهمّية الشرعية الانتخابية.

5- الشورى:

الشورى في الإسلام واجبة على كل من تولى أمر المسلمين ، فقد جاء في النصّ القرآني: { فبما رحمة من الله لنت لهم و لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك فاعف عنهم، واستغفر لهم، وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إنّ الله يحبّ المتوكلين }⁴. وقال الفخر الرازي في تفسير هذه الآية الكريمة: "ظاهر الأمر للوجوب فقوله :

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص229.

² محمد عبد القادر أبو فارس، مرجع سابق، ص313.

³ صحيح مسلم بشرح النووي 233/12-234.

⁴ سورة آل عمران: الآية 159.

و شاورهم يقتضي الوجوب"¹، ولم ترد أية قرينة في النصّ القرآني تصرف هذا الأمر: و شاورهم من الوجوب إلى الندب.

وإذا كان الرسول صلى الله عليه و سلم، المعصوم والمؤيّد بالوحي فلا ينطق عن الهوى، وقد أمره الله سبحانه وتعالى أن يستشير أصحابه، وأوجب عليه ذلك، فالشورى في حقّ غيره من الحكام والأمراء أوجب. وقد قرن القرآن الكريم الشورى بإقامة الصلاة ، فدلّ على أنّ حكمها كحكم الصلاة فقال تعالى: {والذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم}²، قال صاحب الظلال: والتعبير بجعل أمرهم كله شورى بينهم، لصبغ الحياة كلها بهذه الصبغة، وهو كما قلنا قيام الدولة الإسلامية.³

والشورى في الإسلام فلسفة كاملة للحياة ، و هي كذلك تتخلّل كل مستويات الحياة:
- فعلى مستوى الأفراد و الجماعات الصغيرة كالأسرة و الجماعة والرابطة، فإنّ الشورى هي تبادل الرأي في حرية و سماحة دون تعسّف أو قهر أو كبت، وهي إعطاء الرأي و بذل النصح بروح موضوعية تبتغي الحقّ والعدل.
- وفي مستوى عامة المسلمين، تكون بالاستفتاء و بالبيعة العامّة والقبول والرضا، وفي العصر الحديث تكون بالانتخابات المباشرة الحرّة النزيفة وبالانتخابات التصاعديّة .
- وفي مستوى الخاصة، تمارسها المجالس المتخصّصة والنيابية والمهنية، وهم أهل الاختيار كما أسماهم "الماوردي"، و ذلك لأنّهم يختارون الحكام و الولاة و الأئمة و الخلفاء، وهم يسمون كذلك "أهل الحل والعقد"، لأنّهم يتخذون القرارات نيابة عن الأمة التي تعطيهم تفويضاً بذلك، وإلاّ فلا شرعية لهم من دون هذا التفويض.⁴
و للشورى صنفين: شورى عامة و شورى الخاصة.

- شورى العامة :

يقصد بها تعميم عملية الشورى على كل أفراد المجتمع البالغين والمكلفين والقادرين على التمييز، وهي شروط ضمنية باعتبار أن الفعل الشوري يتطلب ذلك. وفي هذا السياق يحدثنا التاريخ أنّ هناك أمورا أكثر عمومية و شمولاً لم يكتف فيه بعرض الأمر على الزعماء الممثلين، بل يشارك كل فرد بإدلاء رأيه فيه. فمن ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم

¹ الفخر الرازي ، التفسير الكبير، ط2، دار الكتب العالمية، طهران، ج9 ص67.

² الآية 38 من سورة الشورى.

³ محمد عبد القادر أبو فارس، مرجع سابق، ص89-90.

⁴ زكريا بشير إمام ، أصول الفكر الاجتماعي في القرآن الكريم-القضايا و النظريات-، مكتبة روائع مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص ص 265-266.

يكتف في سبى "هوزان"، برضا العرفاء عن التنازل عن السبايا دون الرجوع إلى الناس ليرضوا بذلك صراحة. وكذلك في مسألة تولية الخليفة، فلا بدّ أن يعبر كل فرد عن رضاه عن طريق البيعة، وقد مرّ بنا أنّ عبد الرحمان بن عوف رضي الله عنه، كان يسأل الركبان إلى المدينة عمّن يريدون خليفة لهم.¹

ولهذا نقول أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم، أو الخلفاء الراشدين، عندما كان يقول- أحدهم- (أشيروا علي أيها الناس)، فإنّ كلمة الناس تشمل الفرد العادي أيضا ولا تقتصر على بعض الصحابة، وأمّا الفرد العادي لا يمكن أن يطلب الرأي أو النصح لدى القادر عليه، فالواقع أنّ المسائل التي من هذا القبيل - أو معظمها - والتي قيل فيها أشيروا علي أيها الناس، ليست من المسائل الفنيّة التي تحتاج إلى دراسة فنيّة معيّنة، وإنّما هي من قبيل الأمور المعيشية التي في متناول إدراك أيّ إنسان عادي، وهو بهذه الصفة يمكن أن يساهم في هذا الأمر. ثمّ أنّه في مثل هذه الأمور لم يكن يطلب من الفرد العادي أو من الجمهور الحاضرين بيان وجه الصواب فيها، بمقدار ما كان يطلب فيه موافقته على الأمر المستشار فيه أو عدم موافقته.² ويوضح الشيخ محمد أبو زهرة دور العامة، حين ذكر الشورى العامة لعمر من أهل المدينة أجمعين، وقال إنّ كل المؤمنين بلا استثناء يشتركون في هذه الشورى العامة.³

هذه المشاركة في الشورى التي تمتدّ إلى عامّة المسلمين وجميع أفراد المجتمع، تقتصر على إبداء الموافقة أو عدم الموافقة، أو اختيار بديل من البدائل المعروضة، لسببين على الأقل:

السبب الأول: كونها موجهة للعامة والقصد منها ليس البحث عن الرأي الحصيف والراجح، رغم أنّه قد يوجد من بين العامّة من يملك الحكمة والآراء النوعية، ولكنّ المقام لا يتيح الحصول عليها، ولو تمّ القيام بالشورى بهذا الشكل نكون قد ساوينا بين قول العالم وقول الجاهل، من هنا كان القصد من شورى العامة الحصول على مشروعية القرارات التي تتخذ، وهذا نظرا لأهميّة القرارات ذاتها، بحيث تتطلّب موافقة مسبقة من الأمة عليها.

عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى و أثرها في الديمقراطية الحديثة (دراسة مقارنة) بيروت المكتبة العصرية،

¹ ط3، 1980، ص231.

² المرجع السابق، ص232.

³ محمد أبو زهرة، المجتمع الإسلامي في ظل الإسلام، دار الفكر، بدون تاريخ، ص231.

السبب الثاني: أنه من الناحية العملية، من الصعب إن لم نقل من المستحيل جمع أفراد الأمة كلهم، لمناقشة الآراء، والاستماع للحجج، وإعطاء فرصة لكلّ منهم لإبداء وجهة نظره حول القضية. لهذا توقف الأمر على إيجاد الصيغة الملائمة لاستفتاءهم بالإيجاب أو بالنفي، أو انتخاب بديل من بدائل مطروحة.

- شوري الخاصة:

عندما يكون الغرض من الشورى تقليب الأمر، والبحث عن وجه الصواب، والتنقيب عن الرأي الصواب، فإنّ الفضاء المفضّل لذلك هو اجتماع أهل الحلّ والعقد، خصوصاً إذا تعلّق الأمر بقضايا مصيرية أو ذات خطورة على الأمة، أو قرارات ذات أهمية تتعلّق بمصالح كبرى للأمة. وبهذا فإنّ أهل الحلّ والعقد ينوبون عن جمهور المسلمين و عن الأمة في هذه القضية، لما تتوفّر فيهم من صفات تؤهّلهم للقيام بالمهمّة.

وقد كان للإمام "الماوردي" قضية سبق في تحديده شروط معينة يجب أن تتوفّر في أهل الحلّ والعقد، وأصبحت رؤيته تشكّل مرجعاً لكل الاجتهادات التي فصلّتها أو أضافت عليها، حيث يقول: "فأمّا أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة: أحدها العدالة الجامعة لشروطها، والثاني العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها، والثالث الرأي والحكمة المؤدّيان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح و بتدبير المصالح أقوم و أعرف".¹

ج - دوائر المشاركة السياسية من منظور الفقه الإسلامي:

من خلال صور المشاركة يمكن استنتاج التصوير البياني الذي يجسّدها من خلال منظور الفقه الإسلامي، وهذا على غرار مستويات ومدجات المشاركة السياسية عند الغربيين، ويمكن ان يكون ذلك كما يلي:

- الدائرة الأولى: دائرة الاهتمام بأمر المسلمين.

وهذا بناء على حديث الرسول صلى الله عليه و سلم: "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم".

- الدائرة الثانية: دائرة أهل الشورى العامّة و أهل البيعة العامة.

وتشمل جمهور المسلمين الذين بإمكانهم المشاركة في الاستفتاءات و مبايعة الإمام (الحاكم).

- الدائرة الثالثة: دائرة الأمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر.

¹ أبي الحسن علي بن محمد حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. دون تاريخ ص6.

و فيها ثلاث مراتب ، مرتبة تغيير المنكر بالقلب أي استشعار عدم الرضا و السخط ، وبالتالي عدم التطبيع مع أنواع الفساد و المنكر ، ثم مرتبة تغيير المنكر و النصيحة لأئمة المسلمين و لعامتهم ، ثم مرتبة تغيير المنكر باليد وبطريقة عملية لا تتوقف عن درجة الاستنكار و الكلام بل تمتد إلى الحركة و العمل.

- الدائرة الرابعة : دائرة المحتسبون

وهذا مصداقا لقوله تعالى : "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير".

- الدائرة الخامسة: دائرة أهل الحلّ و العقد.

ويطلق عليهم أيضا أهل الشورى وأهل الاختيار وأهل الاجتهاد..أما مصطلح (أهل الشورى) فقد كان معروفا منذ عهد الراشدين وحتى من قبل ذلك، في العهد النبوي، ولكن ورد هذا المصطلح بصفة أكثر ، عرف فيما بعد الراشدين بأهل الحل و العقد... ولا نستطيع أن نعرف بصفة جازمة- مصدر هذا المصطلح (أهل الحل و العقد) ولا أول من أطلقه أو استعمله.

ولعل أول من كتب في هذا الشأن، الإمام أبو الحسن الماوردي المتوفى (450هـ) في كتابه "الأحكام السلطانية" وقد استنتج الباحثون في السياسة الشرعية من أقوال أن "أهل الاختيار" الذين يقومون باختيار الإمام هم "أهل الحل و العقد...¹ وان المصطلحات التالية: أهل الشورى، أهل الحل والعقد، أهل الاختيار، أهل الاجتهاد، عند علماء السياسة الشرعية تؤدي إلى معنى واحد.²

- الدائرة السادسة: هي دائرة كلمة الحق عند السلطان.

حيث جاء في الحديث : "أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".

ومعنى هذا أنه جعل مقاومة الطغيان و الفساد الداخلي أرجح عند الله من مقاومة الغزو الخارجي لأنّ الأول غالبا ما يكون سببا للثاني.³

ما يمكن استنتاجه من خلال رؤية الفكر الإسلامي لمسألة المشاركة ، أن النصوص القرآنية التي أشارت إلى صورها بينت الأسس التي تقوم عليها ، تاركة أمر كفاءات تطبيقها، و تفاصيل الأشكال والهيكل التي يمكن أن تتحقق بها إلى العقل البشري، دون إلزام الناس بأي كيفية من الكفاءات، أو شكل من الأشكال.

¹ عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ،مرجع سابق ،ص235.

² المرجع نفسه،ص237

³ يوسف القرضاوي، الانتخابات نوع من الشهادة ، النبا الجديد. ع 466، مارس2009،ص20.

• تعليق:

بعد هذا العرض يحق لنا أن نتساءل عن المقاربة النظرية التي يمكن أن تساهم أكثر من غيرها في فهم واقع المشاركة السياسية للشباب في الجزائر، ويجب أن نشير إلى ملاحظتين أوليتين:

- الملاحظة الأولى تتمثل في كون المقاربات النظرية التي تمّ عرضها لم تقرد جانبا خاصا من مناقشاتها وتحليلاتها لمسألة المشاركة السياسية للشباب (وحتى باقي الفئات الأخرى كمشاركة المرأة مثلا)، لأنها تناولت قضية المشاركة السياسية في إطارها الكلي، المرتبط بطبيعة الدولة ونمط تصورها له.

- الملاحظة الثانية تتمثل في أنه من الصعب تبني مقارنة من المقاربات أو نظرية من النظريات، للاعتماد عليها في تفسير الواقع الجزائري، ومشكلة توطين النظريات الغربية هي مشكلة عامّة، أثارت ومازالت تثير جدلا ونقاشا كبيرين في الوسط العلمي والأكاديمي، وهي ليست مقتصرة على مجال بعينه ولكنها تشمل العديد من النظريات الغربية. إنّ وجهات النظر التي حاولت فهم وتفسير الواقع المحلي من خلال نظريات أو نماذج أو براديجمات غربية معينة بصفة أحادية، قد لقيت انتقادات كبيرة، بل وفشل بعضها في فهم هذا الواقع.

وبالرغم من ذلك، فإنّ مختلف النظريات التي فسّرت المشاركة السياسية، ساهمت في تعزيز التأسيس النظري لموضوع البحث، فمن خلال نظرية الصفوة، يمكن النظر إلى إمكانية امتلاك الشباب للقوة من منطلق كونهم يشكلون صفوة المجتمع، والشباب الجامعي يمثل صفوة الصفوة وهو ما يؤهلهم لقيادة عملية التغيير والمشاركة السياسية، وتفيدنا وجهة نظر المدرسة التعددية تعدد مراكز القوة في المجتمع، واعتبار القوة مثل النقد تماما، تنتشر في كل أرجاء المجتمع- على حدّ تعبير بارسونز-، تفيدنا في تعميم ظاهرة المشاركة السياسية لتشمل جميع فئات المجتمع وبالأخص الشباب منهم. كما توضح لنا المقاربة التنموية من خلال نظرية التحديث، العلاقة بين الجانب الاقتصادي والمشاركة السياسية، وهو ما يلفت انتباهنا تأثير تحسين الظروف الاجتماعية للشباب على مشاركته السياسية، كما تلفت انتباهنا نظرية التحديث إلى أهمية وجود المؤسسات التي لها القدرة على استيعاب المشاركة السياسية وتفاذي الانهيار السياسي، كما عبر عنه هنتنغتون، وتفيدنا مدرسة التبعية في فهم كيفية مساهمة علاقة التبعية بين المركز والمحيط على تضيق قناة المشاركة السياسية في الدول المتخلفة، وكيف تعمل الطبقة الكمبرادورية على احتكار السلطة، تحت حماية دول المركز، من خلال ارتباط مصالح

الطبقة الكمبرادورية بمصالح الدول الغربية، فتضمن الأولى مصالح الثانية، وتضمن الثانية استمرارية الأولى، ولو كان ذلك على حساب أغلبية المجتمع. وقد أعاننا مختلف المدرجات التي تبين مستويات المشاركة السياسية، على استخراج أهم صور المشاركة السياسية للشباب الجزائري.

السياق التاريخي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري

• تمهيد

أولاً: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر.

ثانياً: مدخل لسوسيولوجيا الشباب

ثالثاً: مؤسسات تنشئة الشباب على المشاركة السياسية

خامساً: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للشبيبة الجزائرية غير الطلابية بعد الاستقلال.

سادساً: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للطلبة في الجزائر

1. المشاركة السياسية للطلبة في عهد الاستعمار.

2. المشاركة السياسية للطلبة في عهد نظام الحزب الواحد.

3. المشاركة السياسية للطلبة في ظل التعددية الحزبية.

• تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم ما يتضمّنه علم اجتماع الشباب، ثمّ نتناول آليات تنشئة الشباب على المشاركة السياسية ثم نقوم برصد السياق التاريخي للمشاركة الشبانية، والوقوف على الأحداث التي تعكس نشاطهم ومشاركتهم، باعتبار الاعتماد على الأحداث المميزة لسياق تاريخي معين، من أجل كشف صور المشاركة ودرجاتها مهم جداً، ويمكن أن تتجاوز مصداقيته عملية القياس الاجتماعي للمشاركة، وقد ميزنا في هذا الإطار بين الممارسة الشبانية لغير الطلبة، والممارسة الطلابية، حتى يتسنى لنا إبراز العديد من جوانب الأحداث المرتبطة بالمشاركة السياسية لكل منهما.

1 - أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:

تطلّ أزمة المشاركة برأسها عندما تقوم الأنظمة الحاكمة بتسييج الشأن العام، وتضييق قناة المشاركة واستبعاد الراغبين في المشاركة السياسية، وتهميش الكفاءات والتيارات المعارضة بتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى الاستفراد بالحكم. وتشير الملاحظة إلى أن أزمة المشاركة - بمدلولها هذا - تمثل إحدى السمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث، و يرتدّ ذلك إلى ميل القيادات السياسية في هذه البلدان إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم ديكتاتورية تسلطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، واعتبار كافة المحاولات التي تقوم بها الرعايا لنيل الحق في المشاركة السياسية تصرفات غير مشروعة، حيث تعتبر الصفوة أنها وحدها صاحبة الحق في الحكم استناداً إلى تاريخها النضالي خلال مرحلة ما قبل الاستقلال، و كأن لسان حال تلك الصفوة يقول أنه بما أننا نحن الذين خلصنا هذا البلد من ربقة المستعمر إذن فهو يعد ملكاً خالصاً لنا نتصرف به وبمستقبله كيفما أردنا.¹

و يعبر البعض عن ذلك الواقع بقوله: " استخدم الزعماء الأفريقيون - خلال مرحلة ما بعد الاستقلال- مقولات قومية تمجد أدوارهم التاريخية في عملية الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، وقد أحاط هؤلاء الزعماء أنفسهم بمختلف أبعاد السلطة. و في إطار سعيهم للحصول على التأييد السياسي قاموا بتوزيع المزايا المادية و المعنوية على الأفراد والجماعات المؤيدة لهم، أما أعضاء الجماعات المعارضة فقد حرّموا من عوائد السلطة

¹ أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص42.

الجديد"¹. ويلاحظ – على الصعيد آخر- إن أغلب الصفوات التي اعتلت سدة الحكم في البلدان العالم الثالث عادة استقلالها قد راحت تجرم قيام الأحزاب السياسية و غيرها من المنظمات اللارسمية، ثم ما لبثت تلك الصفوات أن تخلت عن موقفها الرفض لوجود الأحزاب وأوجدت نظاما للحزب الواحد بحيث جعلت المشاركة السياسية غير المتدثرة بعباءة ذلك الحزب أمرا غير مشروع. إذ راح هذا الحزب – الذي تقبض الصفوة على لجامه- يحتكر الحياة السياسية، و يهيمن على مؤسسات الدولة قاطبة، و يمثل – في ذات الوقت – تكريسا لسيطرة رئيس الدولة – الذي هو بطبيعته الحال رئيس الحزب أيضا – على مقدرات الأمور داخل المجتمع سيطرة مطلقة².

ونشير هنا إلى أنّ الشرعية و مسألة الحكم الرشيد قضيتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما، لأنّ طريقة الوصول إلى السلطة، أيّا كانت هذه السلطة، ومبررات البقاء فيها لهما تأثير واضح على نمط التسيير و الحكم، وهو ما يمكن أن نسميه عقدة الشرعية، حيث نلاحظ ذلك من خلال ممارسات الأنظمة التي تستحوذ على السلطة عن طريق الانقلاب، فهي عادة ما تتسم بالدكتاتورية وتضييق هوامش الحرية والمشاركة، وفرض قراراتها وسياساتها بالإكراه والعنف، وما يسري على الدولة بصفقتها تنظيم كبير، ينسحب على الوحدات الصغرى من تنظيمات اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها...

وإذا رجعنا إلى حالة الجزائر نجد بأن الشرعية التاريخية التي استند إليها نظام الحكم بعد الاستقلال، كانت كفيلة إلى حدّ بعيد في تحقيق حالة من الإجماع النسبي، تم توظيفه لصالح خيارات سياسية كبرى منذ البداية، حيث تبنت من خلاله الدولة النهج الاشتراكي، فالدولة المهيمنة L'état providence بزعامة الراحل هواري بومدين كانت ترى بأن تعدد الوصايا على المجتمع يشنت طاقاته، و يضعف إرادته التنموية و لا خيار له عن الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته له الدولة، و كل من يعارض ذلك فهو من أعداء الثورة، ولم يفلح خروج بعض زعماء الثورة عن هذا الإجماع في النيل من هذه الشرعية، وما زالت السلطة تعتمد عليها خصوصا في الأوقات الحرجة وهذا بسبب الصورة المشرقة الراسخة في المخيال الجزائري عن ثورة التحرير.

وإذا كانت مواقف الزعماء التاريخيين (آيت أحمد، محمد بوضياف وغيرهم ...) غداة الاستقلال لم تؤثر كثيرا في استمرار التوظيف للشرعية التاريخية، و ترتب عنها

¹ حمدي عبد الرحمن، الإيديولوجية والتنمية في إفريقيا، دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص168.

² أحمد وهبان، مرجع سابق، ص43.

الإبعاد لكافة أعضاء هذا الفريق، فقد أعيد طرح موضوع الشرعية بعد ما سمي بالتصحيح الثوري الذي قاده الرئيس هوراي بومدين ، لكن سرعان ما تمّ التحكم في الأمر ، إضافة إلى ذلك برزت أصوات أخرى معارضة لبعض الاختيارات السياسية للدولة آنذاك تم تسوية بعض منها وديا مثلما جرى مع الباكس (الحزب الشيوعي الجزائري) وتمّ إسكات أخرى عن طريق السجن ووسائل الإكراه مثل ما حدث مع الإسلاميين. لكن هذه الأصوات استطاعت أن تحدث شرخا و لو بسيطا بين الشرعية التاريخية والاختيارات التنموية والسياسية المتبناة، وهو ما يرفضه النظام السياسي آنذاك، الذي جعل هذه الاختيارات تتماها مع الشرعية التاريخية وأن الخروج عنها لا يمس بالحاضر فقط، ولكنه يمس أيضا بالماضي وقد طرحت مسألة الشرعية فيما بعد في دوائر ضيقة بعيدا عن عيون النظام خاصة في مناسبات الإعلان عن نتائج انتخابات الرئاسة 99.99 % . وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الشرعية التاريخية استغلها البعض لتغطية العديد من عمليات الفساد، كالتنازل عن الأراضي والممتلكات العامة بالدينار الرمزي والتسابق إلى المناصب من غير المؤهلات... الخ.

لم تعرف الجزائر منذ الاستقلال استقرار سياسيا متوازنا باستثناء السبعينات و بداية الثمانينات، و يعود السبب في ذلك إلى التحسن النسبي في مستوى المعيشة بفضل الدخل المرتفع حينها من عائدات البترول والغاز. أما على المستوى السياسي فإن الصراع على الحكم بين السلطة والمعارضة كان موجود على الدوام، و إن كان ذلك غير معروف لدى العامة من الشعب. ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعديلات الدستورية المتكررة التي تعتبر مؤشرا على وجود المعارضة من جهة ومحاولة احتوائها من جهة ثانية عن طريق إدراج مطالبها ضمن الدساتير والمواثيق الرسمية، الشيء الذي جعل إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني تتصف بالاحتوائية والانتقالية و التناقض. فخلال اثنان وثلاثون سنة (1964-1996) ثم تعديل الدستور خمس مرات بمعدل مرة كل ست سنوات. وهذا دليل واضح عن حالة اللااستقرار. ومما يؤكد هذه الحقيقة العنف السياسي الذي تخلل هذه الفترة والذي أخذ أشكالا مختلفة : التصفية الجسدية والسجن تارة والإقصاء والتهميش تارة أخرى¹

وتشترك الجزائر مع بلدان عديدة من العالم الثالث في ظاهرة وجود الحزب الواحد الذي يقود لوحدة الدولة الفتية، التي أنهت علاقتها بالاستعمار عن طريق حرب ضروس.

¹ صالح فيلالي، المجتمع المدني والديمقراطية في الجزائر، الشهاب الجديد، عدد08، أبريل 2009، ص ص:30-31.

وغالبا ما تأخذ هذه الأحزاب الأحادية طابعا طلائعيا أو جماهيريا في قيادتها و تعبئتها للجماهير ضد الاستعمار والحزب الواحد ظاهرة حديثة العهد تطورت في الستينات مع استقلال الدول الإفريقية . وهذه الأحزاب الأحادية هي التي تقود جهاز الدولة، وتحافظ على الوحدة الوطنية كما أن تنظيم هذه الأحزاب التكتلي يشابه إلى حد ما الأحزاب الماركسية لكن إيديولوجيتها نابعة من حركة وطنية شعبية ومن هنا تمثل جبهة التحرير الوطني إذا طابعا إضافيا : طابع يتطابق مع الكفاح من أجل الاستقلال الوطني أفضل من غيرها من الأحزاب شرعيتها تاريخية و هي لا تدين لعملية الاستيلاء على السلطة على الطريقة الديمقراطية التقليدية المعروفة، فهي ناتجة مباشرة عن وظيفتها كرمز للأمة الجزائرية ، " اختيار الحزب الطلائعي يقام قبل كل شيء في ميدان الاستمرارية الثورية بحيث عليها أن تستجيب لضرورة الحفاظ وتطوير مكاسب ثورة التحرير الوطني " هكذا ينص التقرير المقدم من طرف جبهة التحرير الوطني في ملتقى حول الاشتراكية العربية المنعقدة في الجزائر في مايو 1967. ولذلك لم تعرف الجزائر لا " محارب سامي " ولا " زعماء تاريخيين " فالحزب هو الذي يقوم مقام كل هذه الرموز.¹

على الرغم من المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في الكفاح من أجل الاستقلال، إلا أن هذه الجماهير تمّ استبعادها تدريجيا من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية و الثقافية للبلاد بعد الاستقلال. إن مردّ هذا الإقصاء قد يعود إلى طبيعة التناقضات الإيديولوجية موروثّة عن العهد الكولونيالي من جهة و إلى الصراع على السلطة بين قادة جبهة التحرير الوطني من جهة ثالثة. حيث كان الاعتقاد السائد لدى الكثير من القادة أن المجال للتعددية السياسية و الممارسة الديمقراطية يشكل خطرا على الوحدة الوطنية وأصبحت السلطة الحاكمة تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفضاً لسلطة الدولة وتهديدا مباشرا، وقد دفعها ذلك إلى الانكماش على نفسها و تعزيز قواها الردعية خاصة وتنميتها، و بالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه.²

فكان من الطبيعي أن تتنامى على الحواشي و التخوم قوي سياسة مدنية و معارضة دينية تطالب بالتغيير وبحقها في المشاركة في الحياة السياسية. كما يجب التسليم بأن الدولة الوطنية لم تكن تلك المعجزة المنتظرة، وربما كانت أقل حتى من الطموح الشعبي وثمة

¹ الظاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (62-89) بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، دار هومة، الجزائر، ج1، ط1، 2007، ص ص71-72.

² - برهان غليون، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد7، الجزائر، 1994، ص ص 20-21.

تكمن الهوة الحقيقية بين توقعات السنوات الأولى من الاستقلال و مسار تطور الأمور في فترات لاحقة، وقد اشتد في السنوات الأخيرة الشعور بالعجز إلى درجة تولد معها الاقتناع باستحالة الفعل والتغيير ذلك أن ليل الفشل قد طال بدون أمل كبير. ولعل انفجار أكتوبر 1988 هو دليل على حاجة المجتمع العميقة إلى التغيير و إلى ديمقراطية فاعلة أساسها توزيع الثروات توزيعاً عادلاً والحد من الفساد السياسي والإداري. فالديمقراطية في الوعي الجماعي هي ممارسة فعلية قبل أن تكون تنظيراً عديم الجدوى¹.

وبعد التحول نحو التعددية، كان من المفروض أن تضع الجزائر حداً لأزمة المشاركة السياسية، عن طريق التخلي عن الأحادية وفتح مجال الحريات السياسية، وإقرار الانتخابات كطريق للمشاركة في الحكم، أهم ما ميزها هو فتح المجال بكل حرية في تشكيل الأحزاب السياسية، أو ما اصطلح عليها الدستور "بالجمعيات ذات الطابع السياسي". وظهر على الساحة السياسية ما يزيد عن (60) حزباً.

وكان أول تنافس انتخابي للأحزاب في شهر جوان 1990 على المجالس المحلية وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 853 بلدية، مقابل 487 بلدية لجبهة التحرير الوطني و87 بلدية لحزب الأرسيدي، كما فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ: 32 مجلس ولائي مقابل 14 مجلس ولائي لجبهة التحرير الوطني ومجلس واحد لحزب الأرسيدي، وبعدها تمّ تنظيم انتخابات تشريعية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدور الأول (188 مقعد)، عندها تمّ توقيف المسار الانتخابي، وأجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة، وحدث فراغ دستوري، لأن الدستور لم ينص صراحة على حالة اقتران شغور منصب رئاسة الجمهورية بالاستقالة مع شغور البرلمان، واستعيض البرلمان بمجلس إستشاري وبعدها تم حلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشرعت قوات الأمن بتوقيف قيادي ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والزج بهم في المعتقلات بالصحراء، واختار مناضلو الفيس للجوء للقوة والصعود للجبال، ودخلت البلاد في دوامة عنف مسلح، لم تسلم منه إلا بعد إبرامها لاتفاقات مع المسلحين، والتي انبثق عنها ما سمي بميثاق المصالحة الوطنية الذي دخل حيز التنفيذ في فيفري 2006، أي بعد 05 الاستفتاء الشعبي المتعلق بالسلم والمصالحة الوطنية.

¹ - صالح فيلالي، مرجع سابق، ص ص 28-29.

غير أنه لحدّ الآن ما تزال أزمة المشاركة السياسية مطروحة، لوجود فئات عريضة ما زالت خارج اللعبة السياسية، ولا تتمكّن من التعبير عن آرائها، وهو ما يشير إلى هشاشة الوضع الحالي.

2 مدخل لسوسيولوجيا الشباب

دأبت الكثير من الدراسات السوسيولوجية المتعلقة ببعض الموضوعات الكبرى كالدولة، الحركات الاجتماعية، الأسرة، التعليم، المرأة وغيرها، على جعلها تخصصات سوسيولوجيا قائمة بذاتها، فنجد مثلا سوسيولوجيا الدولة و سوسيولوجيا المرأة ، وغيرها وتأتي عبارة سوسيولوجيا الشباب في هذا السياق، ويقودنا ذلك إلى القول بأنه يشير إلى أحد أمرين:

1 - إما أنه يشير إلى أن التناول البحثي والعلمي لهذا المجال يتم على أساس المنظور السوسيولوجي، أي أنه يعتمد النظريات والمنهجية السوسيولوجية لتفسير القضايا المرتبطة به.

2 - وإلاّ القصد منها الإشارة إلى ميدان يتمتع بشبه استقلالية ، قد يتم تناوله وفق منظور متعدّد التخصصات ولكن يغلب عليه المنظور السوسيولوجي، وهو بذلك يمكن أن يدرج ضمن تخصصات علم الاجتماع.

غير أن كلا الأمرين تشيران إلى قضية مشتركة تؤكد على أهمية الموضوع حدّ ذاته واتساعه وتعقّده من ناحية أخرى.

لذلك يرى أحد الباحثين في هذا المجال أن: علم اجتماع الشباب هو احد فروع علم الاجتماع الذي يوجد في نقطة تقاطع العلوم الاجتماعية هذا الفرع الجديد مازالت في بدايتها رغم أنها قطعت مسافة طويلة منذ الدراسات الأولى حول الشباب وقد سمحت البحوث الانثريولوجية حول الشباب بالكشف المعمق عن السلوك ألبانني وهذا ما يسمح بفصل مفهوم الشباب عن علم نفس المراهق.

ولكن كان يجب انتظار تأكيد دولي الذي لم يتم إلا في سنوات 1950 أسس بادرت هيئة الأمم المتحدة عن طريق اليونسكو بإجراء دراسات سوسيولوجيا حول الشباب محصورة في ذلك الوقت في عالم التربية. واختلط بسرعة علم اجتماع الشباب مع علم اجتماع التربية لكنّ القفزة الحقيقية لعلم اجتماع الشباب، لم تتحقق إلاّ مع ثورات الشباب في سنة 1960 أولا في الولايات المتحدة، ثم في فرنسا سنة 1968، وبعد ذلك في أنحاء

كثيرة من العالم،.. هذا المجال الجديد ما يزال في خطواته الأولى، لكنّه يعرض كتخصص متميّز بموضوعه¹

وقد لاحظنا بأنّ أهمّ الموضوعات التي يمكن أن يتطرّق إليها علم اجتماع الشباب تنطلق من مناقشة مجمل الاتجاهات العلمية في فهمها لهذه المرحلة، وتصورها لحدودها، وطبيعة الخصائص التي تميّزها عن باقي المراحل العمرية، ثم تمتدّ إلى مختلف القضايا التي يهتم بها الشباب من ترفيه و رياضة وسياسة واقتصاد وتدين .. الخ، وكذا المشكلات التي يتخبط فيها أو يعاني منها: كالانحراف والعنف والانتحار والهجرة السرية والبطالة والتهميش،...إلى أن تنتهي إلى القضايا التي لها علاقة بالتنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية ودراسة فعالية السياسات والبرامج الموجهة إليه،...ربّما في الإشارة إلى أمّهات الموضوعات التي يتناولها علم اجتماع الشباب، تأكيد على أهمّ المعالم التي تحدّد هذا التخصص.

إن موضوع الشباب اليوم هو في قلب كل المناقشات، حيث طغى على الساحة الفكرية والأكاديمية والإعلامية، بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وخاصة من طرف علماء الاجتماع الذين أهملوا هذا الموضوع لفترة طويلة من الزمن، وكان يجب انتظار فترة الأربعينيات من القرن الماضي، حتى نرى بارسونز يتناول هذا الموضوع من خلال نظرة وظيفية أو ثقافية، حيث نظر على الشباب كثقافة فرعية، كان يجب الانتظار من جديد، حتى تحدث أحداث مايو 1968، التي لفتت الانتباه إلى هذه الفئة العمرية المهمة في حياة الشعوب والمجتمعات، حيث أدرك علماء الاجتماع تقصيرهم وإهمالهم لهذه الفئة من المجتمع، ومنها بدا الاهتمام يزداد يوما بعد يوم وبطبيعة الحال تأخر علماء الاجتماع العرب في ذلك².

والأسلوب الوظيفي لدراسة الشباب قد عرضه لأول مرة عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Parsons، خلال الحرب العالمية الثانية³، من خلال مقالته التي نشرها سنة 1942 في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، تحت عنوان: " السن والنوع في البناء الاجتماعي للولايات المتحدة الأمريكية"، محاولا تحديد الأدوار التي تقوم بها جماعات

¹ -Mohamed Saïd MUSETTE, et autre: regards critiques sur les jeunes la santé en Algérie, centre de recherche en économie appliqué pour le développement, Alger, 2004, pp 23-24.

² عبد العالي ديلة، الشباب: العولمة ونسق القيم، مرجع سابق، ص9.
³ سايمون فريث، علم اجتماع الشباب، في: ميشيل هارا لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2001، ص434.

العمر المختلفة في المجتمع، ومع ذلك فإنّ الصياغة المنظمة والمتقنة لتطبيق المدخل الوظيفي لدراسة الشباب، كانت على يد "ايزنستيد S.N.Eisenstadt" في كتابه الذي نشره سنة 1956 تحت عنوان: "من جيل إلى جيل"¹.

ولقد ذهب بارسونز في هذا الصدد إلى أنّ هذه الجماعات الشبابية إنما تنشأ نتيجة للتخلف أو الهوة الثقافية، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال، تجع إلى فشل قيم المجتمع الأمريكي في التوافق والتكيف مع الأنماط الاجتماعية السائدة. فلقد تحول هذا المجتمع إلى مجتمع صناعي بيروقراطي تنتشر فيه التنظيمات الرسمية الكبرى، إلا أن نسق القيم السائد لم يلاحق بعد هذه التغيرات، ولم يتمكن من التوافق معها².

والنقطة التي ركز عليها "ايزنستيد S.N.Eisenstadt"، تجسد الذي بدأ فيه عند مطلع الدراسة، وهو كيف تحافظ ثقافة الشباب على النظام الاجتماعي؟ وجوابه كان كما يلي: عند مجابهة حاجات الشباب، على ثقافة الشباب أن تؤدي وظيفة تسهيل المرحلة الانتقالية التي ينتقل فيها الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضوج والبلوغ. إنّ النقطة المهمة التي يؤكد عليها ايزنستيد ليست أن بعض الشباب يكونون منحرفين، بل إنّ معظم المنحرفين الشباب يصبحون كبارا أسوياء. وبصورة عامة نلاحظ أنّ هامشية الشباب ليست هي سببا للتمرد السياسي ولا هي سببا للمشكلات النفسية المستمرة. وبصورة عامة نلاحظ أن المجتمعات الصناعية المعاصرة تتجح في تنشئة الجيل الجديد وتمشية أمور المجتمع في وقت يتعرض خلاله الأفراد إلى التغير³.

ويعتقد ايزنستيد أن الشباب يبحثون عن الاستقرار للتعويض عن خبرات التغيير التي مروا بها، ويبحثون عن الاحترام للتعويض عن خبرات عدم ممارستهم القوة. ونتيجة كل هذا ظهرت ثقافة الشباب، هذه الثقافة التي تزودهم بمنظومة واضحة من القيم والمواقف والمقاييس السلوكية التي تمكنهم من متابعة غير المتوقع من الأحداث والمفارقات، علما بأن سير الشباب في مجال القواعد الثقافية للشباب يمكنهم من الاعتقاد بأنهم ماضون في الطريق الصحيح مهما تكن المواقف التي يعبر عنها الآخرون إزاءهم⁴.

وكانت لـ: كارل مانهايم K. Mannheim قصة السبق في الحديث عن الوحدات الجيلية، مع مقاله المعنونة "مشكلات الأجيال" التي كان قد كتبها سنة 1927 بقيت على

¹ السيد عبد العاطي السيد، صراع الأجيال، مرجع سابق، ص37.

² محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 188.

³ سايمون فريث، مرجع سابق، ص437.

⁴ المرجع نفسه، ص436.

أصلها الألماني ولم تترجم حتى أوائل الخمسينات، أي ظلت ما يزيد عن عشرين عاما لا يعرفها علماء الاجتماع في كل من بريطانيا وأمريكا¹. وتبنى نظرية مانهايم على مفهوم الوحدة الجيلية، التي تستمد عناصرها من مفهوم الوضع الطبقي الذي يقصد به بشكل عام: "وضعية متجانسة لمجموعة من الأفراد في إطار بنية اقتصادية ونظام سلطة لمجتمع ما يتحدّد وفقها مصيرهم الجماعي، ولا يمكن الخروج من هذه الوضعية إلا عبر تحوّل اجتماعي فردي أو جماعي... ويستعير مانهايم من هذا المفهوم الاقتصادي عنصري الوضعية المتجانسة والفضاء الاجتماعي ليحدد مفهوم الوحدة الجيلية على النحو التالي: وحدة الجيل هي وضعية متجانسة في فضاء اجتماعي لأفراد ينتمون إلى الجيل نفسه². إنّ "وحدة الجيل" بهذا المعنى هي أكثر من مجرد جماعة عمر بيولوجية، وأكثر من مجرد شلة عمرية (an age cohort). إنها ليست ببساطة تجمعاً من أفراد ذات أعمار متساوية أو متقاربة، بل هي وحدة اجتماعية ترتبط فيما بينها بموقع أو مكانة بنائية مشتركة، وبنسق ثقافي مشترك، وبوعي ذاتي كوحدة اجتماعية، وبدرجة كبيرة من التضامن والتفاعل الاجتماعي بين أعضائها. ومع أنّ وحدة الجيل تنشأ في الأصل كرد فعل أو استجابة للتغيرات المجتمعية، إلا أنها ما إن تتكون حتى تصبح بدورها عاملاً لمزيد من التغيرات. وهذا هو السبب الذي دفع مانهايم إلى أن يعتبر ظهورها بمثابة نذير بلا استمرارية العملية الاجتماعية أو تغيرها. وعندما يتبلور الوعي بوحدة الجيل عند الشباب، سرعان ما يوسع من قاعدته ويكون "أسلوب جيل" جديد منفصل عن - وربما يعارض- الأسلوب السائد لجيل البالغين أو الكبار³.

ومن بين السوسيولوجيين المعاصرين الذين تركوا بصمات واضحة في مجال علم اجتماع الشباب، نجد عالم الاجتماع "بيار بورديو Pierre Bourdieu"، خاصة من خلال عبارته المشهورة: الشباب ما هو إلا كلمة فقط (la jeunesse n'est qu'un mot). فبالنسبة إليه "التحدّث عن الشباب كوحدة اجتماعية، وكمجموعة منظمة، لها مصالح مشتركة، ولها رؤية موحدة، يمكن أن يؤدي إلى عدم الفهم المجحف بالنسبة لتحديد المفهوم، وإرجاع هذه المصالح إلى عمر محدد بيولوجيا" يمثل إذن تحيزاً واضحاً⁴.

¹ السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص30.

² المنجي الزيدي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مرجع سابق، ص47.

³ السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص29.

⁴ Pierre Bourdieu, « La jeunesse n'est qu'un mot », *Questions de sociologie*, Ed. Minuit, Paris, 1984,p144.

إنّ الموجة الجديدة من علماء الاجتماع لم يقتنعوا بهذا الطرح، كما نجد ذلك عند أحد علماء الاجتماع الفرنسيين المختصين بموضوع الشباب ومشكلاته "أوليفيه غالون Olivier GALLAND"¹. حيث يقول في إحدى مقالاته: حتى بيار بورديو نفسه، عندما اهتمّ بقضية الأعمار لم يتناولها إلا في حدود الصراع الطبقي بين الشباب والشيخوخة، وفئات الأعمار التي يتم إنتاجها ما هي وفق هذه الرؤية إلا محصلة الصراع من أجل التسمية، التي تؤدي إلى إرجاع الشيخوخة إلى حالة من التدهور، والشباب إلى حالة من النقص، ففي هذا الاتجاه يجب فهم مقال نفس الكاتب "الشباب ما هو إلا مجرد كلمة": العمر هو أولاً وقبل كل شيء، شكل من أشكال وضع معالم اجتماعية يتم تطبيقها على مجموعات متنافسة - وبالجملة "الشباب" و"الشيخوخة" - ليتم التسجيل المعنوي لتفوقه الحالي أو المستقبلي².

وما لاحظناه في مجال علم اجتماع الشباب، أنّ السوسيولوجيين العرب مازالوا غائبين عنه، أو على الأقل مازالت أطروحاتهم لم تتبلور بعد، حول فئة شبانية من جهة لها من الخصوصيات الثقافية والدينية ما يجعلها تختلف تمام عن شباب الغرب، ومن جهة أخرى تعيش هذه الفئة في وضعية اجتماعية وسياسية واقتصادية تميز العالم العربي مغايرة تماماً لوضعية العالم الغربي.

رابعاً: مؤسسات تنشئة الشباب على المشاركة السياسية:

تعرفّ التنشئة السياسية بأنّها: التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع³. ويتلقى الفرد في كافة المجتمعات جرعات من القيم والاتجاهات السياسية منذ طفولته، عبر مؤسسات مجتمعية مختلفة، تعمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على التأثير على سلوكه السياسي في مختلف المراحل العمرية، لذلك فإن التنشئة السياسية من محددات الرئيسية لطبيعة المشاركة السياسية للشباب، وهي في الحقيقة سلاح ذو حدين، فقد تعمل في اتجاه ايجابي لتنمية المشاركة و يعمل في اتجاه سلبي يعيق عملية المشاركة، بيان لإسهام مؤسسات التنشئة التالية: الأسرة، المؤسسات التعليمية، الجامعة، الأحزاب السياسية، في التأثير على المشاركة السياسية للشباب.

¹ عبد العالي ديلة، الشباب: العولمة ونسق القيم، مرجع سابق، ص9.

² Olivier GALLAND, l'entrée dans la vie adulte en France, sociologie et sociétés, n° 1, printemps 1996, p38.

³ عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ط2، ص39.

1. الأسرة و التنشئة على المشاركة :

تقدم الأسرة مجموعة من الوظائف الجوهرية، هذه الوظائف جميعها اجتماعية، بمعنى أن هناك تداخل و تفاعلا مع أبنية المجتمع ، ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين : الوظائف الفيزيائية (مثل التكاثر و الوظيفة الاقتصادية و وظيفة الحماية) و الوظائف الثقافية والعاطفية و الاجتماعية من جانب آخر (كتكوين الفرد عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية وازدهار كل عضو بالأسرة)¹.

لذلك فان الأسرة تعتبر أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية بصفة عامة، والتنشئة السياسية بصفة خاصة ، نتيجة لتضافر العديد من العوامل من أهمها طبيعة العلاقة التي تحكم بين أفرادها ، و كونها المحضن الأول للإنسان، الذي يعمل على تشكيل عقيدته وسلوكه منذ مراحل الأولى.

فمن المعروف أن ما يغرس في الطفولة المبكرة، يثبت بدرجة مقاومة للتغيير أثناء السنوات البالغة. إن الأسرة تقوم بالوظائف الجوهرية للفرد و المجتمع معا ، فهي تقوم بتحويل الكائن البشري إلى إنسان مؤنس متطبع بطباع مجتمعه بوساطة التلقين والتنسيب المبني على أسس التفاعل الرمزي الاجتماعي بين الأفراد ، وبناء عليه يقيم معهم شبكة من العلاقات الاجتماعية، ويحتل مواقع بنائية نقية متعددة و يمارس أدوارها بيسر لا بعسر، إذ ذاك يبات الإنسان متكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه².

ويمكن أن نبين إسهام الأسرة في تنشئة الشباب على المشاركة من خلال نقطتين ، يرى الباحث أنها بالغة التأثير على طبيعة المشاركين و هما: التربية على الشورى والديمقراطية-بلورة الاتجاه نحو السلطة.

أ- التربية على الشورى و الديمقراطية :

وفي دراسة أجراها "كلي" و "جودون" Kallay And Goodwen سنة 1983، على طلبة المدارس الثانوية الوقوف على سلوكهم الديمقراطي في المدرسة، وعلاقة ذلك بتنشئتهم الأسرية، أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الأبناء الذين، نشئوا في أسر ديمقراطية يميلون إلى أن يتصرفوا بإيجابية إزاء سلطة الوالدين، أكثر من هؤلاء الذين جاءوا من أسر متسلطة أو غير متسامحة، انه ليس المهم أن يعامل الأفراد وهم كبار بديمقراطية،

¹معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص13.
² المرجع نفسه، ص12.

ولكن المهم أن ينشأ هؤلاء الأطفال في أسر تعلمهم الديمقراطية، وتنشئهم عليها، وتمارسها معهم حتى ينشئوا ملتزمين بالسلوك الديمقراطي والذي يصبح فيما بعد جزءا من شخصياتهم.¹

فالأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الطفل، وتؤثر طريقة ممارسة هذه السلطة على قيمها واتجاهاتها، فإذا كان الأب شخصا سلطويا في علاقته بأفراد أسرته أصبح من المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه و السلبية الفردية، وإذا كان الأب ديمقراطيا فان قيم الحرية والاهتمام والجماعة يمكن أن تجد طريقها في نفوس الأبناء.²

ب بلورة الاتجاه نحو السلطة

في بداية مرحلة الطفولة، يغلب أن تكون صورة الطفل عن رئيس الجمهورية مشابهة لصورته عن والده، و نظرا لأنه يرى في السلطة الأبوية تعبيرا عن حقيقة مثالية بحكم حاجته إلى الأمن و الحماية، فانه يجنح بالمثل إلى نعت الرئيس بصفات حميدة كالرأفة والشرف و الكرامة و حب الآخرين، ومع تقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومي أشد تعقيدا، بحيث لا تصبح الصورة المثالية متعلقة بشخص الرئيس وإنما بالرئاسة ذاتها كمؤسسة سياسية، و بحيث ينتقل التأييد من رجال السلطة إلى المؤسسات السياسية أو الحكومية.³

و قد فحص " ليفين" السلطة و اتجاهات الأفراد نحوها، في قبيلتين (النوير والجوزي)، فوجد تباينا لافتا للنظر في اتجاهات الأفراد نحو السلطة في القبيلتين، فالنوير كانوا معارضين لهؤلاء الذين يشغلون مواقع السلطة، أما الجوزي فلا يعارضون. وقد برر " ليفين" السلطة هذه الاختلافات في سلوك القبيلتين نحو السلطة بقوله: إن هذا انما يعود إلى أسس التنشئة عند القبيلتين ، حيث يتعود الناشئة في الجوزي من خلال الأسرة أو القبيلة الإذعان للسلطة من واقع القيم السائدة في مجتمعهم، أما النوير فيعارضون السلطة لما يسود بينهم من عداوات دموية يتعلمها الناشئة أيضا من خلال نموهم في أحضان القبيلة.⁴

كذلك أشار " ليفين" إلى الدراسات التي أوضحت أن الاتجاهات نحو أدوار السلطة السياسية، تسبق اكتساب المعرفة العقلية حول السلوك المتضمن في انجاز الأدوار، كما

¹ مصطفى أحمد تركي، السلوك الديمقراطي، مجلة عالم الفكر، مجلد22، العدد الثاني، الكويت، 1993، ص124.
² كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، تحليل مضمون المقررات الدراسية، مجلة السياسة الدولية، ع91، السنة 24، يناير 1988، ص 41.
³ المرجع نفسه، ص42.
⁴ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص314.

لوحظ أن الأطفال في سن السابعة وما قبلها يطلقون على أنفسهم جمهوريين أو ديمقراطيين متأثرا بأبائهم، وذلك لفترة طويلة قبل أن تتوفر لديهم أية معرفة أو فهم بالأحزاب السياسية، و هذا يعني أن الطفل قبل أن يخطو خطواته الأولى في الفصل الدراسي تكون لديه الأسس الأولى للتنشئة السياسية¹.

2 - المؤسسات التعليمية و التنشئة على المشاركة السياسية:

أ - المدرسة و التنشئة السياسية:

تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية التي أوجدها المجتمع لتحمل مسؤولية التعليم ونقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر، بل و تطورت وظيفة المدرسة من مجرد مؤسسة تعمل على تلقين العلوم و المعرفة، إلى الاهتمام بتربية و إعداد المواطنين للمجتمع، وأصبحت مهمة المدرسة إحداث تعديل مستمر و جوهري في شخصية الفرد، عقليا و معرفيا ونفسيا واجتماعيا.

وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي، يلاحظ أن المدرسة وحدة اجتماعية لها مناخها الخاص، الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته اتجاه البناء الاجتماعي القائم، وفي هذا الصدد يشار إلى تأثير كل من توعية المدرس و طبيعة علاقته بالتلميذ و مدى تواجد التنظيمات المدرسية².

ولذلك علينا أن نتساءل كيف نربي الطفل؟ وإلى أي حدّ يمكننا التوفيق بين التربية كنظام اجتماعي و بين التربية كمنهج يعتمد على الحرية؟... .. كما يقول "جون ديوي" أن نعلم الأطفال كيف يفكرون و ليس ما يفكرون فيه، وكما يقول "ألفرد نورث هواتيد"، إنما يجب أن نعلم الطفل كيف لا الشيء، الطريقة لا النتائج، السبيل و المنهج لا المعتقدات والنتائج فالمدرسة إعداد للحياة و التربية هي الحياة نفسها وعلى المدرسة أن تقدم للطفل كل ما يتصل بشرائح الحياة، كحقائق مبسطة وحية وخصبة، فتخلق التربية في الطفل ذاته و فرديته الأصلية³.

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية، إذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله و ما تفعله، وأن لا يوجد تناقض بين مضمون مواد الدراسة و بين تصرفات هيئة التدريس، وأمثلة هذا التناقض أن تتضمن مقررات التربية الوطنية و التاريخ، قيما معينة

¹ عثمان حسين عثمان هندي، التعليم والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 1987، ص153.

² إسماعيل عبد الفتاح، التنشئة السياسية للطفل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1988، ص88.

³ قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص487.

مثل الكرامة والمساواة، بينما تنطوي معاملة المدرسين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة و المساواة¹.

ولقد أجريت العديد من الدراسات، التي أكدت على أهمية دور المدرسة في عملية التنشئة السياسية للطلاب، ففي دراسة علمية موثقة عن أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، أجراها صالح حسن سميع (1988)، أكد على أن المدرسة تعتبر مؤسسة هامة من المؤسسات العاملة والمؤثرة في عملية التنشئة السياسية، على أساس أنها تساهم في غرس القيم السياسية التي تخدم الحرية السياسية الجامعة للحقوق و الحريات العامة². وفي دراسة أخرى عن التنشئة السياسية للطفل أجراها اسماعيل عبد الفتاح(1988)، انتهت الدراسة إلى ضرورة ربط التعليم بأهداف المجتمع، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع القيم المستهدفة والقيم السائدة وتحتوي على الموضوعات التي تساهم في عملية التنشئة القيمة نظرا لأهمية دور المدرسة البالغ في عملية التنشئة عموما، والتنشئة السياسة خصوصا.

وتشير نتائج دراسة "ثابت كامل" حكيم أن العملية التعليمية بوضعها القائم حاليا في مصر لا تسهم في إعداد التلاميذ للمشاركة في حياة مجتمعهم ، كما أنها لا توفر المناخ المدرسي الملائم للتدريب على السلوكيات المتصلة بمجالات التربية و المشاركة السياسية للتلاميذ و المعلمين في الوقت الذي تؤمن فيه النظم التربوية الديمقراطية بدور العلم في دفع التلاميذ و حثهم على المشاركة السياسية ، و من ثم تتيح لمعلميها فرصا أكثر للحركة في النظم التعليمية، و لما كانت المدرسة مؤسسة اجتماعية تربوية غير محايدة فيما يتعلق بعلاقتها بالفكر الأيديولوجي السائد في المجتمع بصفة عامة، و القوى السياسية المهيمنة بصفة خاصة ، يكون التعليم في أي مجتمع تعبير عن اختيار سياسي، و صنع قرار سياسي في المحل الأول³.

وفي دراسة لـ: "يفانسEVANS(1987)، عن مشكلات الديمقراطية من خلال دراسة للمناهج الدراسية في المدارس الثانوية، تبين أن هناك تأثيرا للمربين والمعلمين من خلال بعض المعايير أو المحكات التي تتصل بقيمهم وآمالهم، ومعتقداتهم السياسية، وفلسفتهم التعليمية والتربوية، وإدراكهم للمشكلات في المجتمع الأمريكي، وانعكاس هذه

¹ اسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص88.

² صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص488.

³ ثابت كامل حكيم، بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمي التعليم العام، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد الخامس، ج2، 1990، ص648.

المتغيرات على محتويات المناهج الدراسية فيما يتصل باكتساب الطلاب بعض الخصائص، التي تتمثل في بعض المهارات وخصائص المواطنة الصالحة والتأثير في كل من النواحي الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للطلاب. وتبين هذه الدراسة مدى أهمية التنشئة السياسية ودور المدرسة في ذلك ، هذا الأخير قد يظهر أكثر من خلال المقررات الدراسية، المدرس، نظام المدرسة والتنظيمات المسموح بها.

وتعتبر مؤسسات النظام التعليمي - المدارس والجامعات- هي التي تتحمل بعد الأسرة أعباء التنشئة الاجتماعية حيث إن المدرسة تشكل استمرارا للأسرة في غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير الأساسية بالإضافة إلى تزويد الطلاب ببعض المعارف الجديدة التي توسع مساحة أعمال العقل في التفكير، هذا إلى جانب اختلاف طبيعة وشكل التنشئة التي تؤيدها المدرسة عن تلك التي تقوم بها الأسرة، حيث إن الأولى تؤدي دورها بصورة حيادية بعيدا عن العواطف التي تغلف الأداء الأسري للتنشئة¹.

ويرى البعض أن نظام التعليم في الدول النامية يتحمل عبئا يفوق العبء الذي يتحمله نظام التعليم في المجتمعات المتقدمة والمستقرة سياسي، فقد فرض على النظام التعليمي في الدول النامية تخفيف الدور الذي تقوم به وسائط التنشئة التقليدية في هذه المجتمعات كالأسرة، وبالتالي تضاعف في غرس القيم الجديدة في نفوس المواطنين، ويمكن للتعليم المدرسي أن يؤثر في تنشئة التلاميذ سياسيا، وبالتالي مشاركتهم عن طريقتين الأولى يختص بالتنشئة السياسي أو ما يطلق عليه التعليم السياسي والثاني يتعلق بطبيعة المناخ المدرسي وما يتضمنه هذا المناخ من نشاطات تربوية واقعية².

ولما كان الطفل منذ سن السابعة تقريبا يبدأ في الاهتمام بالنظم السياسية للتنشئة في المدرسة، وقد يحاول الانضمام إليها أو ممارسة النشاط فيها ويكون اهتمامه مركزا عليها أكثر من الأسرة، ويصبح أكثر اتصالا وتفاعلا من النظم الاجتماعية التي تختلف الدوار فيها وتتمايز أكثر من اختلافها وتمايزها في الأسرة، حيث تصبح سلطة المدرس أقرب إلى السلطة السياسية من الوالدين في الأسرة، فيتعلم الطفل طاعة المدرس، كما يكون للموضوعات الدراسية التي يتلقاها الطفل في المدرسة أثر كبير على هذا السلوك، فيحاول أن يتمثل هؤلاء الأشخاص العظماء في تاريخ مجتمعه، فتتمو فيه الرغبة أن يكون مواطنا

¹ عثمان حسين عثمان هندي، مرجع سابق، ص153.

² المرجع نفسه، ص154.

صالحا، وتؤثر الموضوعات الدراسية في توجيهه وتكوين الاتجاهات السياسية والاجتماعية لديه¹.

يمكن أن نقول في نهاية هذا العرض، أن قيام المدرسة بالتنشئة السياسية للطفل هي عملية تحضير وتأهيل لهذا الطفل لولوج عالم المشاركة السياسية، ويعتمد ذلك على ثلاث آليات هي: المعلم، المقررات الدراسية، النظام التربوي.

وتجدر الإشارة هنا إلى قضية هامة ارتبطت بمسؤولية المدرسة والمنظومة التربوية في الجزائر بالمسؤولية عن ما آلت إليه الأوضاع خلال العشرية السوداء، حيث ظهرت أطروحة تتطلب الوقوف عندها، وعدم تجاوزها نظرا لخطورتها، تتمثل في اعتبار المدرسة الجزائرية هي التي أنجبت الإرهاب، وقد ترددت هذه الأطروحة على ألسن العديد من الناس، رسميين وغير رسميين، أكاديميين وغير أكاديميين، ولكنها لم تصدر في وثائق رسمية، أو في دراسات صريحة، ورغم ذلك فإن تسارع ما يسمى بالإصلاحات التربوية المنتهجة بعد هذه العشرية السوداء، يجعلنا نحس أنها تنطلق من هذا الافتراض، كمبرر لعملية الإصلاح، ومهما يكن الموقف من هذه الأطروحة، فهناك اعتراف بخطورة وأهمية الدور الذي تؤديه المدرسة الجزائرية في التنشئة السياسية.

ب. الجامعة و التنشئة السياسية:

لا تتوقف التنشئة ولا تنتهي عندما يصبح الطفل بالغا، بل تستمر عبر الأجيال، ويمتد بقاء المجتمعات من خلال استيعاب أعضائها للثقافة السياسية السائدة فيها، بحيث تصبح جزءا أساسيا في تكوينهم². وتعدّ الجامعة انطلاقا من مكانتها ووظيفتها والإمكانيات البشرية والمادية التي تحوزها، الأقدر على لعب دور التنشئة السياسية للشباب، وإكسابهم السلوك السياسي الرشيد، ومن الملاحظ أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد اهتماما كبيرا بالتعليم العالي في أكثر بلدان العالم، مما تتطلبه المجتمعات المعاصرة كعامل هام من عوامل تقدمها وتفوقها، وبلادنا العربية تأخذ بهذا الاتجاه وإن تفاوتت في نوعه وكمّ، كلياته وجامعاته، على أن جامعاتنا العربية الحديثة ليست بدعا في حياتنا العربية، وليست بالشيء الطارئ علينا، وإنما هي استئناف لماضيها المجيد حينما عرفت الأمة العربية دور

¹ - إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 336.

² إبراهيم خليفة، مفاهيم في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص 2.

العلم و المعاهد و الجامعات، قبل أن تعرفها الأمم الحديثة، حينما حملت أمانة العلم فنشرت نور المعرفة وأدت رسالة الحضارة إلى الإنسانية جمعاء¹.

على أنّ القضية ليست افتتاح جامعات كما نرى في بلاد العالم الثالث، لأن المبنى الجامعي ليس هو قوام الجامعة، و إنما قوام الجامعة هو الطالب والأستاذ والمكتبة، والمخبر، فمن خلالهم تستطيع الجامعة أن تقوم بواجباتها. وقيد اعتبر "بارسونز" الجامعة بأنها التنظيم الأم THE MOTHER ORGANISATION تساهم في تصدير الموارد البشرية لمختلفة التنظيمات السائدة في المجتمع، و تزوده بالكفاءات والقيادات القادرة على إدارة وإحداث التنمية و كذا تطوير الممارسة و الأداء في مختلف المجالات.

ويمكن للجامعات القيام بدورها في التنشئة السياسية للطلاب، إذا ما توفرت لها سبل الاستثمار الواعي لإمكانات الحياة الجامعية و المتمثلة في المناهج الدراسية، و الأنظمة الطلابية و الاتصال بين الجامعة والمجتمع المحيط بها فالجامعات تضم فئات الشباب الذين لديهم رغبة في المشاركة السياسية إذا ما أتيحت لهم مجالات المشاركة الفاعلة. وللجامعات تأثير في التنشئة السياسية للشباب، من خلال المناهج الدراسية المعنية بهذا الجانب، من حيث ما توفره هذه المقررات لتشكيل الثقافة السياسية.

ويمكن أن تقوم الجامعة في لعب دورها في التنشئة السياسية للشباب الجامعي باستخدام عدة آليات، وسنشير هنا إلى آليتين أساسيين هما: تنمية وتعميق الثقافة السياسية، وتشجيع ممارسة الأنشطة الطلابية.

ب-1/ تنمية وتعميق الثقافة السياسية

فالكلية مثل المدرسة تقدم قدرا كبيرا من المعلومات ذات المحتوى السياسي، ويهتم دارسوا التنشئة في الكلية بقيم الديمقراطية التي تختلف من حيث مضمونها واتجاهاتها عن المدرسة، فالمقررات ذات صبغة سياسية واضحة في العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى جانب تميزها باللامركزية حيث نادرا ما تدخل الحكومة في صياغتها ومحتواها، والأساتذة يمتلكون الحرية الأكاديمية وإن كانت ليست مطلقة في الابتكار والبحث العلمي والتأليف، ويتعرضون بالتفصيل لسياسات الدولة والنظام السياسي، في إطار من الحيادية في بعض الأحيان بغرض عدم المساس بأسس السلطة

¹ عرفات عبد العزيز سليمان، الاتجاهات التربوية المعاصرة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص73.

الراهنة أو نواحي قصورها، وفي أحيان أخرى اتخاذ موقف متعاون معها أو معارض لها بصورة ضمنية أو علانية⁽¹⁾.

ولعل المحتوى السياسي للمقررات الذي يقدم للطلاب يؤدي إلى توسيع معرفة الطلاب، والتأثير على قيمهم وحثهم على المشاركة في النشاط السياسي، وقد تشجعهم على الاهتمام بالبرامج والأساليب الراديكالية، ونظرا لأن الطلاب يتعاملون مع أفكار وقيم ومفاهيم وتصورات عقلية وفكرية من خلال دراستهم، فإن هذا يجعلهم أكثر قدرة على فهم النظم والأيدولوجيات، ومن ثم يكونون أكثر تأثرا بالحركات الموجهة أيديولوجيا⁽²⁾.

كذلك يساهم التعليم العالي في تزويد الطالب بأصول التعامل مع السلطة السياسية القائمة في المجتمع، فيعرف الطالب كيف يبدي رأيه، وكيف يساهم في إنماء الرأي العام. والفكر السياسي لمصلحة المجتمع، ويساهم في تنمية مهارة سماع الرأي المعارض للاستفادة منه.

ب-2/ تشجيع ممارسة الأنشطة الطلابية

مما هو جدير بالذكر أن الجامعة ليست مكننا يعمل على تزويد الطلاب بالمعارف فقط، أو لا تتعدى حياتهم الجامعية صفوفها وقاعات دراسية تنتهي إلى حصول الطلاب على شهادات للولوج إلى سوق العمل أو البحث عن وظيفة، ولكن سنوات الحياة الجامعية كما يرى "دركايم" إن الجامعة يجب أن تمكن الطالب من بناء شخصيته المتكاملة، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على معارفه ومعتقداته، وزيادة قدرته على التصدي للمشكلات التي تواجهه والعمل على حلها، وعليه فإن هذا لن يتحقق إلا بإعداد الطالب من الناحية التربوية والعملية وصقل ملكاته وتنمية قدراته على التفكير الإبتكاري والتكوين المتوازن لشخصيته الحرة، وتطوير معلوماته وسلوكه ليصبح مواطنا صالحا قادرا على النهوض بالمجتمع والإسهام في حل مشكلاته، وهذا

(1) - عثمان حسين هندي، مرجع سابق، 212.

(2) - المرجع نفسه، ص 233.

لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق ممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة، حيث إنها جزء مكمل لرسالة الجامعة في تكوين شخصية الطالب المتكاملة⁽¹⁾.

ومن المسلم به أن الجامعة مؤسسة تربوية بحثية مجتمعية، أنشأها المجتمع لصالح أبنائه، ومن هذا المنطلق فإن الأنشطة التي تقوم بها الجامعة تعد أحد الركائز الهامة التي يمكن أن تحقق للجامعة رسالتها التربوية، فالأنشطة الطلابية تؤدي إلى تهيئة الفرصة أمام الطلاب لاكتساب بعض المهارات والقيم الاجتماعية المرغوبة كالانتماء والولاء للوطن⁽²⁾.

وقد وجد "يونيس وأخرون" أن الاشتراك في الأنشطة والأعمال الجامعية وورش العمل يشجع الطلاب على التفكير في القضايا السياسية ويساهم في تشكيل الهويات السياسية لديهم وتطوير عادات طويلة الأجل من أجل مشاركة مدنية⁽³⁾.

لذلك تعتبر الدعوة إلى الفصل بين التعليم الجامعي والنشاط السياسي باعتباره أحد الأنشطة المجتمعية الأساسية لحياة المواطنين عامة والشباب خاصة دعوة انفصالية تستهدف تفريغ النظام التعليمي من محتواه الحقيقي، بل إن ها تعتبر دعوة مضادة للمطالبة بتطوير التعليم بما يتناسب مع الواقع المجتمعي، والذي يقتضي إعداد الشباب الإعداد المناسب الذي يمكنه من المشاركة في مختلف النشاطات منها النشاط السياسي⁽⁴⁾.

وعليه فهناك عاملان أساسيان يتحكمان في نجاح التربية السياسية وهما:

1- إيمان القيادة السياسية في المجتمع بأهمية وجدوى التربية السياسية لإعداد المواطن خدمة الوطن.

2- إيمان القيادة التربوية بأهمية تلك العملية لإحراز نوع من الالتزام الاجتماعي لدى المواطنين. مع العلم أنه ينبغي أن تكون التربية السياسية جزءاً أساسياً من السياسة

(1) - هاشم فتح الله عبد الرحمن، محمد محمد المهدي، مرجع سابق، ص 340-341.

(2) - المرجع نفسه، ص 353.

(3) - Youniss James, And Miranda Yates, Community Service And So al Responsibility In Youth, University of Chicago Press, Chicago, 1997.

(4) - سعد إبراهيم جمعة، مرجع سابق، ص 167.

التربوية حتى تستقيم المعادلة بين المهمة الداخلية وبين المسؤولية الخارجية للعملية التعليمية⁽¹⁾.

فالجامعة باعتبارها مؤسسة اجتماعية لها من أهم وظائفها العمل على وضع ميكانيزمات تعمل لصالح انسجام الفرد في الإطار الثقافي العام للمجتمع، مما يؤدي إلى تيسير تكيفه أولاً، ثم تحمّله للمسؤولية ولعب أدوار فعالة في مجتمع، تتناسب مع مكانته ومستواه العلمي.

3 - الأحزاب والتنشئة على المشاركة السياسية:

يعطي العالم الأمريكي "صموئيل هنتنغتون" أهمية وموقعا متميزا للجانب المؤسسي، خصوصا ما يتعلق منه الأحزاب السياسية في تحقيق المشاركة السياسية، حيث يرى أن تزايد المشاركة والتعبئة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، بمؤسسات سياسية قوية وفعالة، وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات وتعتبر أكثرها أهمية لتنظيم اتساع المشاركة السياسية².

إن مجرد وجود الأحزاب، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ولكن-على العكس من ذلك- هناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسية أو الحد منها حفاظا على مكتسبات الطبقة المسيطرة وامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية، ويظل النفوذ في أيدي القلة من القادة وتكون مسؤولية الكثرة محدودة جدا³. ويرى "وينر" و "لابالومبارا" أن هناك ثلاثة عوامل ترتبط بقمع المشاركة وهذه العوامل هي⁴.

1- نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة سواء كانت تلك القيم اقتصادية أو دينية أو اجتماعية، خصوصا إذا ما نظر إلى تزايد المشاركة يعتبر نوعا من التهديد لتلك القيم.

(1) - فيصل الراوي رفاعي، دور الأحزاب في التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات، المجلة التربوية، ع4،

كلية التربية بسوهاج، مارس 1988، ص 456-457.

2 - أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 90-91.

3 - عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق ص 179.

4 - أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 189-190.

2- موقع قيمة الحفاظ على النظام الحزبي وأولويتها داخل النظام التدرجي للقيم، فإذا كانت قيمة الحكم النيابي ذات أولوية متأخرة، فإنه يتوقع التردد في قبول فكرة توسيع المشاركة، كما أنه إذا نظر إلى توسيع قاعدة المشاركة على أنها تهديد لقيم أعلى، فإن القمع يكون هو الاستجابة المتصورة والمنتظرة.

3- الطابع السيكولوجي للنخب الجديدة والتي تعمل في ظل النظام الحزبي حيث تجد من الصعب عليها أن تتقاسم - مع الطالبين الجدد - القوة أو السلطة التي تعين عليها هي نفسها أن تنتزعها من النظام القديم.

هذا فيما يتعلق بالأحزاب بصفة عامة، أما فيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن هذه البلدان تتسم بغياب أو ضعف التجمعات السياسية التي يمكن أن تساهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية، إذ أن كثيرا من الأحزاب السياسية مجرد تنظيمات من خلق فرد وبالتالي تتحدد طبيعتها بشخصية هذا الفرد أكثر من تأثرها بأرائه السياسية، بل ويمكن أن تنتهي بمجرد وفاته أو فقدانه الاهتمام بالسياسة، بل ويمكن أن تنتهي بمجرد وفاته أو فقدانه الاهتمام بالسياسة لأي سبب كان، وهناك أحزاب ذات إطار أيديولوجي، ولكنها ضعيفة تنظيما، وتعاني معظم الأحزاب من نقص الكوادر السياسية والإدارية وقصور الموارد المالية، فضلا عن أنها تعمل في إطار غير تنافسي، حيث يسود نظام الحزب الواحد في كثير من الدول النامية بدعوى أن التعدد الحزبي يؤدي إلى تفاقم الصراع وتهديد وحدة الدولة، ومع أن بعض الدول تأخذ بنظام تعدد الأحزاب، إلا أن الوضع انتهى من الناحية العملية بسيطرة حزب واحد على باقي الأحزاب، الأمر الذي يعني بالطبع سيادة رأي واحد هو رأي السلطة¹.

وتسعى الأحزاب للتنشئة السياسية لأعضائها حتى يظلوا على ولائهم واقتناعهم بالحزب وتمسكهم به، وحتى تزداد قوة الحزب ونجاحه في الانتخابات، كما تسعى الأحزاب من خلال وسائل إعلامها الخاصة ومن خلال الندوات والمحاضرات، ومن خلال أنشطته الأخرى التأثير على الآخرين، إما بقصد انضمامهم للحزب أو تأييدهم لسياسته أو أضعاف الأحزاب الأخرى، ولذلك تلجأ الأحزاب السياسية إلى خلق كوادر وتنشئة أبناء الحزب "الشباب" في منظمات شبابية خاصة بالحزب حتى تزداد قوته في

1 _ كمال المنوفي: الرأي العام في الدول النامية. الكويت. مجلة عالم الفكر، المجلد 14، العدد 4، 1984، ص 981.

المستقبل⁽¹⁾. ويمكن تلخيص الدور الذي تقوم به الأحزاب في التنشئة السياسية في النقاط التالية:

- غرس القيم السياسية التي تتطلبها مرحلة معينة يمرّ بها المجتمع.
 - وضع أسس ومعايير السلوك السياسي وخاصة في المجتمع الآخذ في التحديث.
 - تنمية الوعي السياسي والثقافة السياسية للجماهير.
 - حث الجماهير على المشاركة السياسية الفعالة وتعليمهم المسؤولية السياسية.
 - تقليل فاعلية التوجيه السياسي التقليدي المعوق للتنمية.
 - تبصير الجماهير بالمشكلات الاجتماعية القائمة وكيفية التغلب عليها.
 - تنمي لدى الجماهير الشعور بالولاء والانتماء وخلق إحساس بالهوية القومية⁽²⁾.
- وتعتمد مهمة قيام الأحزاب بصفة عامة بالتنشئة السياسية للشباب، بصفة أساسية على مدى قوة الأحزاب في تأديتها وإثبات فاعليتها، وعلى قدرتها الفنية في التأثير على الجماهير والتأثر بهم، وعلى قوة البرامج والحلول التي تمتلكها لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبعلاقتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي.

خامسا: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للشبيبة الجزائرية غير الطلابية بعد الاستقلال:

يرتبط تاريخ الجزائر ارتباطا وثيقا بالشباب ، بل إن الشباب هم من صنع هذا التاريخ منذ وقت طويل، ربّما لا يتّسع المجال لتبيان هذه الحقائق عبر مختلف الحقب الزمنية التي مرّت بها الجزائر، لكن لا يمنعنا ذلك من الإشارة إلى بعض الأمثلة التي توضح تأثر الشبيبة في مسار تاريخ الجزائر المعاصرة، فقد قاد الأمير عبد القادر المقاومة

(1) _ كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الفكر السياسي المعاصر، مرجع اسبق، ص 20.

(2) - صابر محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 93.

ضد المستعمرين الفرنسيين وهو في العشرين من عمره، وصلى الإمام عبد الحميد بن باديس بجموع المصلين وهو دون العشرين، وقد ترأس الشهيد "مصطفى بن بو العيد" اجتماع مجموعة 22 التي أعلنت الثورة باعتبار العضو الأكبر سنا وكان عمره آنذاك 32 سنة. وقد تولى بومدين عام 1957 مسؤولية الولاية العسكرية الخامسة وهو برتبة عقيد و لا يتجاوز عمره 25 سنة، و تولى الحكم سنة 1965 وعمره 33 سنة. وحمل السيد عبد العزيز بوتفليقة حقيبة أول وزارة للشباب والرياضة بعد الاستقلال وهو في سن 25 سنة. والأمثلة كثيرة لدرجة لا يمكن حصرها، ولكنها تشير إلى تبوأ الشباب الصفوف الأمامية، التي أتاحت لهم التأثير الواضح في صناعة الأحداث التاريخية.

1 - الشباب في ظل النظرة التقليدية :

تتميز البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، في سنوات ليست بالبعيدة بوجود العائلة الممتدة، ولا يحتل الشاب أو المراهق مكانة متميزة، ولا يستحوذ على اهتمام العائلة الممتدة كما هو الحال في وقتنا الحاضر.

والقيم التي كانت سائدة في ذلك الوقت، تفرض نظاما صارما للطاعة و الاحترام للأخ الصغير تجاه "الأب" أو "الأخ الأكبر"، يمكن أن تظهر صرامة هذا النظام السائد من خلال جملة من السلوك، التي طالما يلتزم بها الأخ تجاه من هم أكبر منه في العائلة، مثل عدم رفع الصوت أمامهم، أو تجنّب الضحك بصوت عال في حضرتهم، خفض العينين عند ملاقاتهم، عدم الاعتراض على آرائهم، تنفيذ أوامرهم دون مناقشة حتى في أمور الزواج وغيرها.

وتمتزج الهيبة والاحترام لتصنع مكانة كبيرة للأخ الأكبر سنا في العائلة، مقارنة بالأخ الأصغر سنا منه، حيث لا يمكن حتى مناداة الأخ الكبير باسمه ، و إنما ينادى بعبارة: "دادا" وتنادى الأخت بعبارة: "اللا"، وهذه الصورة مازالت راسخة في الذهنية الجزائرية، وتشكل إطار مرجعيا لتقييم أي سلوك اجتماعي للشباب، أو لضبط العلاقة: شباب -أسرة، وهي معطى أساسي من أجل إصدار رأي موضوعي يتعلق بيوميات الشباب.

الأسرة التي اهتزت في قيمها، مازالت تمارس التحكم الصارم في الحياة الجنسية للشباب. وفي تكوين و تمييز الأدوار الذكورية والأنثوية، وتتدخل بصفة مباشرة في تسيير أوقات نشاطهم وأوقات فراغهم ، إنها تقدم نفسها كبديل عن البطالة¹ .
قد توصلت الدراسة الميدانية حول عالم الشباب في الجزائر : سوسيوغرافية أولية التي قام بها "صوابر حسان"، تحت إشراف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية (CREAD)²، إلى نتيجة مؤداها أن الأشخاص الذين يرجع إليهم الشباب في حالة الحاجة هم على الترتيب: الأم ، الأب ، الإخوة من الذكور والإناث والأصدقاء. وتبقي الأم هي الأكثر مراجعة عند الحاجة، حيث وجد من خلال عينة الدراسة الميدانية التي أنجزها، أن أكثر من 65% من الشباب يصرّحون بأنهم يطلبون رأي أمهاتهم وقت الحاجة، ويأتي الأب في المرتبة الثانية ثم الأصدقاء و الشقيقات والأشقاء.

2 - تأسيس شبيبة جبهة التحرير وانطلاق أنشطة التطوع:

بعد استقلال الجزائر، ومنذ البداية أدركت قيادة الحزب الواحد أهمية تأطير الشباب، وتوجيههم نحو خدمة أهداف الثورة، و استكمال معركة التحرير بمعركة البناء وفق الخطاب الذي كان متداولاً في ذلك الوقت، من أجل ذلك رأت القيادة في ذلك الوقت ربط الشباب مباشرة بالحزب عن طريق منظمة جامعة، سميت شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) يمكن أن تكون الوريث الطبيعي لجبهة التحرير الوطني التي قادت البلاد نحو الاستقلال .

ففي سبتمبر 1962 قام كل من "محمد خيضر" و"رابح بيطاط"، باعتبارهما يمثلان الهيئة القيادية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتتصيب أول لجنة وطنية مشكلة من الشباب الذين كانوا في الجبال أثناء ثورة التحرير، أو من الذين خرجوا من السجون الفرنسية غداة إعلان الاستقلال، وأسندت هذه اللجنة إلى "عبد الله فاضل"، وله نواب من بين مناضلي الحزب الذين يملكون كفاءات في المجال الشباني، وقامت هذه اللجنة مباشرة بعد تتصيبها بمسح معظم أرجاء الوطن في وقت قياسي. وخلال الفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 62، تمّ تأسيس فدراليات شبيبة جبهة التحرير الوطني في 15 دائرة (ولاية) التي تعرفها

¹ MUSETTE Mohamed saib et autre, op.cit, p 40.

² Op.cit. P 64.

الجزائر في ذلك الوقت، وقد تم عقد لقاء على المستوى الوطني بمركز الرياض (حاليا فندق Mouflan d'or) في نهاية ديسمبر ضمّ حوالي 450 مشارك، ويمكن اعتبار هذه المناسبة بمثابة ميلاد أول مجلس وطني لمنظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN). من هنا اعتبرت شبيبة جبهة التحرير الوطني، كمنظمة جماهيرية استطاعت أن تضمّ مزيج من الشباب، الذي لم يكن لديه أي تكوين سياسي بل إنّ أغلبهم يعاني من الأمية. وقد فاق عدد المنخرطين التوقعات، نتيجة للجوّ الذي ساد فترة ما بعد الاستقلال، فالهيئة القاعدية المسماة الفرع والتي من المفروض ألا يتجاوز عددها المائتين استطاعت أن تجمع في بعض النواحي الداخلية للبلاد أعدادا من الشباب تصل 600 شاب.¹

وفكرة إنشاء شبيبة للحزب رغم أنها جاءت بعد الاستقلال مباشرة لم تكن هي الأولى على الإطلاق، فقد أطلعنا بعض المصادر عن تجربة ليست بالبعيدة عن فترة تأسيس شبيبة جبهة التحرير (JFLN)، وهي منظمة "JUDMA" التي تعني شبيبة الاتحاد الديمقراطي للشباب الجزائري (UDMA)، وهو الحزب الذي كان يترأسه "فرحات عباس". واستمرت منظمة "شبيبة الاتحاد الديمقراطي" في الوجود لمدة حوالي ست سنوات (1949-1955) من ظهور الفكرة الأولى إلى التحاق أعضائها بثورة التحرير. وقد عقد مؤتمرها الأول من 26 إلى 30 أوت 1953.

هذه المنظمة أصبحت رائدة في تكوين إطارات لصالح الحزب وللوطن كله أيضا، حيث أن هذه الإطارات نشأت فيما بعد مع تحقيق الاستقلال، وتاريخ هذه المنظمة لم يكتب بعد، ولا نملك إحصائيات أو معلومات تفيدنا في حصر المسألة، و مع ذلك فهناك أمثلة تكشف لنا الإمكانيات المكتسبة في الميدان وداخل منظمة "شبيبة الاتحاد الديمقراطي"، التي خرّجت بعض الإطارات على مستوى المؤسسات الوطنية والدولية فالفرع التابع لها في "فرنجة" -على سبيل المثال- من بين أنشط الفروع، قدّم للجزائر بعد الاستقلال والي وهو "عبد القادر بن عيادة"، وسفيرا هو شقيقه "قدور بن عيادة". والأمين الوطني لهذه المنظمة الذي أصبح وزيرا للتجارة وانتهى به مساره المهني لموظف دولي في هيئة الأمم المتحدة (ONU).²

¹ KAMEL BOUCHAMA , La JFLN un passe glorieux un avenir interrompu, édition ANEP, Alger , 1997, PP 95-69.

² AMAR BELKHOUSA , JUDMA histoire d'un événement de jeunesse , L'expression , 03 mai 2009

واعتبرت منظمة "شبيبة جبهة التحرير الوطني" (JFLN) في ذلك الوقت، سواء بالنسبة لهيئتها القيادية أو بالنسبة لقواعدها الشبانية، كتنظيم يجسد روح الاستمرارية لثورة نوفمبر 54 للسعي من أجل مستقبل مشرف وواعد للشعب الجزائري، ومن أجل العدالة والعيش الكريم وإرساء عمل ملموس لبناء مجتمع حديث. وتشكلت المنظمة في البداية على المستوى القاعدي بتتصيب فروع على مستوى قسامات جبهة التحرير الوطني، أما الهيئة القيادية فسميت أمانة وطنية وقد كان "عبد الله فاضل" أول أمين وطني.¹

ومن أهم طرق التعبئة المنتهجة في ذلك الوقت من طرف شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) هي: عمليات التطوع، واعتبرته المنظمة نشاطا محوريا، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى خروج البلاد من الحرب التحريرية ضدّ المستعمر الفرنسي، وسياسة التجهيل والأرض المحروقة التي انتهجها. ويلتقي في النشاط التطوعي جميع المنظمات الوطنية الموجودة، فبالإضافة لشبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN)، نجد الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، والكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA) والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)، وقد تشكلت من ممثلي هذه المنظمات، هيئة موحّدة تشرف على البرامج التطوعية سميت: اللجنة الوطنية للعمل التطوعي.

وقد سخّرت "شبيبة جبهة التحرير الوطني" (JFLN) جهود مهمّة تحت التصرف مجموعات من الميكانيكيين و الكهربيين والممرضين والمحاسبين، و مجموعات أخرى غير متخصصة في مجال محدد، اتجهت نحو الحقول لمساعدة لجان التسيير الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تشكيل مجموعات و قوافل تضم إطارات كقوة بغرض إقناع الناس بتوسيع المشاركة في الإصلاحات الزراعية. فالمساهمة المقدّمة من طرف مناضلي شبيبة جبهة التحرير لم تكن فقط لتعزيز المعنويات، ولكنها أيضا نفس جديد للعمل المشترك الذي يعتمد على المشاركة الفعالة في معركة الإنتاج.²

3 - التأطير السياسي للشبيبة:

¹ أصوله من عنابة.

² Kamel Bouchama, op . cit , P.112

وقد استطاع النظام السياسي في ذلك الوقت الاستفادة من الحماس الكبير الذي ميز الجماهير والشباب بنشوة النصر، والذي زاد في منسوب وطنيتهم، وقوى دافعيتهم نحو التضحية و التطوع لصالح تجنيد الشعب للعمل من أجل التنمية وفق المنظور الذي تبناه في برنامج طرابلس، ومهما كانت نوايا النظام السياسي الحاكم في ذلك الوقت فقد كانت ورقة الشباب بالنسبة إليه ورقة مهمة عرف كيف يستخدمها خاصة في:

1- ترسيخ شرعيته و سحب البساط من تحت أرجل جبهة التمرد، التي حمل لوائها بعض القادة التاريخيين: آيت أحمد ، بوضياف، شعباني، كريم بلقاسم،... وغيرهم.

2- فرض ما سمي بالاختيارات الأساسية، ونظام الحزب الواحد والنهج الاشتراكي الذي تمّ الفصل فيه في مؤتمر طرابلس، وهذا التوظيف أصبح أمرا عاديا، حيث أنّ الشباب هم دائما الشعار المفضل و الأداة الأسهل للاستخدام و التوظيف.

وقد لجأ الحزب- الدولة إلى استثمار مبدأ التطوع الشبابي لصالح تثبيت أرجله في الحكم و ترسيخ اختياراته ، و من ثم مواجهة خصومه الذين ينازعونه الشرعية، ومن أجل توضيح ذلك نورد مثالين واقعيين على سبيل الإشارة و ليس الحصر:

- المثال الأول:

يروى كمال بوشامة قائلا: كنّا حاضرين في سنة 1963، عندما افتتحت ورشة للتطوع، من طرف "على زعموم" إطار في شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) والذي تمّ تعيينه حديثا في منصب "وال" على رأس ولاية تيزي وزو، مصحوب بـ"عبد الحميد بن ناصر" أحد النواب الأساسيين للأمين الوطني، و كذا سفير الاتحاد السوفيتي (URSS) في الجزائر. واختيار هذه الجهة لاحتضان الورشة الدولية لم يكن بريئا بل كان اختيارا استراتيجيا وسياسيا، أوّلا لما عانتها المنطقة أثناء الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وفيما بعد لأنه من الضروري أن نبين من خلال حضور مجموعات من الشباب، القادمين من دول صديقة بأنه لا توجد في الجزائر حرب مدنية، كما تروّج لها بعض وسائل الإعلام الخارجية، نتيجة للخلاف الذي نشب بين جبهة القوى الاشتراكية (FFS) والنظام الحاكم آنذاك.¹

- **المثال الثاني:** وهو مثال أيضا مستقى من نفس المرجع السابق، ورد فيه بأنه في الملتقى الوطني المنعقدة بزرالدة في جوان 1971 لشبيبة جبهة التحرير الوطني

¹ Kamel Bouchama , op, cit. P107.

(JFLN)، وفي محاولة لتقييم العمل التطوعي منذ تأسيس المنظمة، خرج المجتمعون بعدة نقاط من بينها ما يلي:

- يمثل العمل التطوعي الطريقة الأفضل لربط العمل بالرقية الاجتماعية و السياسية للشباب، حتى يساهموا في الجهود الوطني لتكوين إطارات النهج الاشتراكي.

- إنه يضمن تقييم الوعي الثوري للشبيبة و يعزز تضامنها مع الجماهير الشعبية.

- يسمح على الخصوص بتعبئة الشباب للعمل و النشاط، و يبرز أيضا المساهمة الفعلية للشباب في البناء و ترسيخ النهج الاشتراكي للبلاد.¹

وتبدو الأفكار الماركسية من خلال هذه الوثيقة واضحة جدا، و يعطينا ذلك صورة عن الواقع السياسي الذي شهد تقاربا كبيرا في تلك السنة بين حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS) كمثل للتيار الشيوعي في الجزائر، والحزب-الدولة الممثل في الأفلان و على رأسه الرئيس هواري بومدين.

وإذا كان الحزب-الدولة قد وجد صعوبة في بسط مراقبته على الطلبة من خلال منظماتهم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين(UNEA) التي كانت تحت هيمنة اليساريين. خصوصا خلال الفترة الممتدة من حكم بن بلة إلى نهاية العهدة الأولى من حكم بومدين، إلا أن الأمر بالنسبة للمنظمة الشبانية (JFLN) لم يكن كذلك، فخلال اجتماع لمجلس الثورة من أجل إعادة تنظيم الحزب أكد "ضرورة خلق الانسجام و التنسيق و التنشيط لمجموع المنظمات الشبانية"، وفي هذا الإطار تدرج عملية تنظيم اليوم العالمي للشبيبة المصادف لـ 24 أبريل، وإصدار العدد الأول من جريدة "الشباب" الناطقة باسم منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني(JFLN)، و عقد مؤتمر الكشافة الإسلامية الجزائرية الثاني ابتداء من 23 جويلية، والاجتماع الثالث للمجلس الوطني لشبيبة جبهة التحرير الوطني تحت رئاسة "مساعدية" مسئول الحزب بالنيابة آنذاك. وفي الخامس من جويلية المصادف للذكرى الثامنة للاستقلال تم اعتبارها عيد الشباب منذ ذلك الحين، وسمح ذلك لرئيس الدولة ليوجه نداء جديدا للشباب من أجل المشاركة في تشييد الوطن، من خلال المخطط الرباعي.²

¹ Ibid, P.120

² Hubert Michel, Annuaire de l'Afrique de Nord, 1970, CNRS, paris France 1971, P.267.

إنّ عملية تكثيف الأنشطة بهذا الشكل، هي مما لا شك فيه عملية تحضير لأمر مهمّ، أفصحت عنه سنة 1971، تمثل في ما سمّي بالإصلاحات الكبرى، خاصة منها: تأميم الأراضي و تأمين المحروقات الذي يندرج تحت ما يسمى بالثورة الزراعية والثورة الصناعية، غير أن ما نريد تسجيله هنا، أنّ التركيز على تجنيد الشباب خلال هذه المرحلة دليل على أن الحزب-الدولة (أو الدولة-الرئيس) بزعامة هواري بومدين، قد راهن كثيرا على هذه الفئة من أجل إنجاز مخططاته و برامجه.

4 - منظمة (JFLN) و حركة 19 جوان 1965:

أهم حدث ميز سنة 1965 هو إزاحة الرئيس بن بلة من الحكم بحركة قادها هواري بومدين قائد أركان الجيش آنذاك، سمّيت بالتصحيح الثوري، و سمّاها الذين عارضوا هذه الخطوة بالانقلاب العسكري. وكان من الطبيعي جدّا أن يلقى هذا الحدث بظلاله على منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN).

من سوء حظ شبيبة الجزائر ومنظمة الـ (JFLN)، وقوع هذا الحدث في ذلك الوقت بالذات، فقد كان من المزمع أن تحتضن الجزائر طبعة المهرجان العالمي التاسع للشباب، يوم 05 جويليا 1965، وكان هذا المهرجان يمثل حدثا هاما بالنسبة لشبيبة جبهة التحرير (JFLN)، التي استطاعت أن تنتزع موافقة الهيئات العالمية على ذلك، لكنها فوجئت يوم 19 جوان 65 بانقلاب بومدين على بن بلة، وهذا الأمر دفع نحو إلغاء انعقاد المهرجان العالمي التاسع للشبيبة الذي كانت تستضيف الجزائر خلاله 25000 شاب من مختلف أرجاء العالم. و اضطرت المنظمة لتكليف كل من "عمار شاو" و "سميدي" بصفتها عضو الأمانة الوطنية لـ (JFLN)، بتبليغ اللجنة التنفيذية للفدرالية العالمية للشبيبة الديمقراطية (FMJD) بأن الجزائر تعذر رسميا عن استضافة هذا المهرجان.

من جانب آخر، يحكي "موفق الهواري" (قد كان أمينا عاما للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين في ذلك الوقت)، في مذكراته: مسار طالب جزائري، عن مجريات الأحداث بعد حركة 19 جوان فيقول: أن هواري بومدين استدعى رؤساء المنظمات الجماهيرية يوم 20 جوان 65، واستقبلهم في دار موجودة فوق فندق "الجزائر"، (سان جورج سابقا) ولم تكن الدار محروسة إلا من طرف بعض أفراد الشرطة، ولم نخضع لأيّ

عملية تفتيش، ووجدنا "بومدين" محفوف ببعض الأعضاء من مجلس الثورة، و قد حضر أيضا مسؤولي الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين UGTA، و كذا مسؤولي منظمة JFLN، و أخذ بومدين الكلمة ، وشرع في اتهام بن بلة بزرع الانقسام في صفوف المجاهدين، و فرض الديكتاتورية الشخصية، و حتى خيانة البلاد. وأكد بأن المجلس الثوري قام بتجميع الثوريين لإعادة بناء الدولة و انقاد الأمة. وأكد بأنه لن يتغير شيء في قيادة المنظمات الوطنية واختتم بالقول: "لا أقبل بتاتا أن يحسب هذا التصحيح الثوري بأنه انقلاب عسكري".¹

ويصف "كمال بوشامة" جانب من الأجواء التي سادت تلك الفترة عقب حركة 19 جوان حيث يقول: "وقد تمّ استدعاء العديد من المناضلين من طرف الأجهزة الأجنبية، خصوصا المنتمين إلى المنظمات الجماهيرية، و شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN)، البعض الآخر تم اعتقاله من دون محاكمة، و قد تعرّض بعض مسؤولي المنظمة إلى المساءلة، مثل "كمال الوناس" عضو الأمانة الوطنية، و "سواحي مداني" عضو فدرالية عنابة، و "ملوك محفوظ" من سعيدة، و "محمد جليد" من الشلف، و "سيدي السعيد" من فدرالية الجزائر العاصمة، و غيرهم كثير مما لا يتسع المجال لذكرهم، و قد عانى البعض نتيجة لما استخدم معهم من طرق "غير مقنعة"، فقد يكفي في ذلك الوقت اتهام بدون دليل مادي، أو التعبير عن موقف من الأحداث ، حتى تكون مكان توقيف.. مقر الحزب و مقرات المنظمات الجماهيرية كانت تحت المراقبة و يتم تسجيل كلّ المترددين عليها.."²

وقد اجتمع المجلس الوطني لمنظمة (JFLN) يومي 4 و 5 جويلية 1965 لمناقشة الحدث و اتخاذ الموقف... وأصدر بيانا جاء فيه: " بعد تحليل تصريح 19 جوان 65 وخطاب 5 جويلية 65 للأخ هواري بومدين باسم مجلس الثورة، قرّر المجلس الوطني لشبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) الموافقة و الانخراط كلية في الأهداف المقترحة على شعبنا و المتضمنة في ميثاق الجزائر، و يصرح بأنه على استعداد للعمل من أجل بناء الاشتراكية و الدفاع عن مكتسبات الثورة". و لم يكن الأمين الوطني ل (JFLN) وعضو الأمانة الوطنية "السيد معكوف" متفقان مع قرار المجلس الوطني، حيث يعتبرانها غير

1 Houari Mouffok, parcours d'un étudiant algérien de l'UGEMA à l'UNEA, édition Bouchene, Alger, 1999, P22.

² Kamel Bouchama, OP.CIT, PP 137-138.

مطابقة لميثاق 64، وقدّم الأوّل استقالته من منصبه كأمين للمنظمة، وتمّ اعتقال الثاني في أوت 1965. و لم يبق من الأمانة الوطنية للمنظمة إلا ثلاثة، بسبب رفض باقي الأعضاء الاستمرار.¹

وتشير هذه الأحداث إلى الأهمية التي كانت تحظى بها الشبيبة من جهة، بحيث تمّ منذ البداية محاولة استمالتها لصالح التصحيح الثوري، وهو في ذات الوقت تعبير عن المخاوف من التحرك المضاد لشبيبة، والذي من الممكن أن يفشل مخططات الفريق الذي قاد الانقلاب على بن بلة. كما تفيدنا هذه الأحداث في اكتشاف بعض صور الحضور القوي للشبيبة على الساحة السياسية، وقربها بشكل أو بآخر من مركز عمليات النظام السياسي آنذاك.

5 منظمة جماهيرية للشباب:

التحرك الفعلي للسلطات العمومية المترجم للموقف المعادي للتعددية، والذي يتماشى مع التوجهات الاشتراكية واليسارية، المسيطرة على الساحة في تلك الفترة. سار في اتجاهين متكاملين:

- الاتجاه الأول: كان على المستوى التشريعي بإصدار الأمر 71-79 المتعلق بالجمعيات، لتضرب به السلطة حصار على المجتمع المدني، ومن أخطر الأحكام المتضمنة في هذا النص التشريعي، إعطاء الإدارة حقّ حلّ الجمعية من دون المرور على القضاء، وهو ما نصت عليه المادة 8 والمادة 14 منه.

- أما الاتجاه الثاني: فقد كان عمليا تمثل في تأميم المجتمع المدني، باعتبار سنة 1971 هي عام التأميمات، ليس فقط عن طريق التخلي عن التشريع الفرنسي المتعلق بالجمعيات (1901)، وإنما أيضا بطريقة عملية تتمثل في شروع الحزب الواحد بتأسيس منظمات تابعة له سميت: منظمات جماهيرية. وقد تأسس في هذا السياق (UNJA) بتاريخ 19 ماي 1975، على أنقاض كل من شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) والكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA) والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA).

¹ Ibid , P139.

هذه المنظمات الجماهيرية حظيت بمكانة مهمة داخل الحزب، ورصدت لها إمكانيات هائلة انطلاقاً من المقرات على المستوى الوطني والولائي والبلدي وكذا على مستوى الأحياء، إلى الإمكانيات والوسائل المادية وكذا الموارد المالية، إلى تسهيلات أخرى لأداء المهام من بينها انتداب قياداتها للعمل بالمنظمة، وقد أكدّ ميثاق 76 "على الحزب أن يساهم بكل الوسائل في تقوية المنظمات الجماهيرية التي يجب أن تكون قادرة على تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم"¹.

ولا ندري بالضبط إن كانت هذه الخطوة العملية، المتمثلة في صهر تنظيمات المجتمع المدني في منظمات جماهيرية تحت وصاية الحزب الواحد (F.L.N.) تعبّر عن الخوف على المجتمع المدني المجتمع المدني من التنافر والتعدّد والتشتت الذي يضعف تماسكه ويضرّ بكيانه، وقد تصبح لديه قابلية الاستغلال من طرف الامبريالية أو القوى الظلامية لضرب المكاسب الوطنية المحققة، أم أنّها تعبّر عن الخوف من المجتمع المدني لأنّه يهدّد تماسك الجماعة الوطنية الحاكمة، ويزعزع شعورها بالأمان، ذلك أنّ المجتمع المدني هو الحقل الملائم لنمو الجيوب الإيديولوجية المعارضة، التي من الممكن أن تلتف حولها الجماهير لتشكل حركة اجتماعية مناهضة للسلطة والحزب، أو تقوم بتنشيط الجماهير والحدّ من عزيمتهم في مساندة التوجّه الاشتراكي ذي الخصوصية الجزائرية، والتشكيك في نجاعة ثوراته الثلاث: الثورة الصناعية والثورة الثقافية والثورة الزراعية وبالأخص هذه الأخيرة. وفي جميع الحالات: الخوف على و/أو الخوف من المجتمع المدني، تقتضي استعمال كل الوسائل لفرض الحصار عليه واستيعابه أو قمعه وخنقه ومن ثمّ منعه من الحركة والنمو، تحت شعار: "لا حرية لأعداء الثورة" وامثالاً لداعي المصلحة العليا Raison d'état .

وحتى تصل بوضوح الرسالة الثورية Message Révolutionnaire التي يودّ الحزب - الدولة تبليغها للمجتمع، لتحدث الاستجابة المرغوبة، يعمد لاستخدام طريقة الاتصال على مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في شحن هذه المنظمات بالأفكار والمبادئ الأساسية، لتتولى بدورها عملية النشر الإيديولوجي، في أوساط الجماهير بالكيفية التي

¹ الجمهورية الجزائرية د ش، حزب جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976. ص 68. ولتبيان مكانة الميثاق الوطني في ذلك الوقت تنصّ المادة 6 من دستور 76 على ما يلي: "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة، وهو المصدر والمرجع الإيديولوجي والسياسي لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات، الميثاق الوطني هو أيضاً مرجع أساسي لأي تأويل لأحكام الدستور".

يفهمونها ويقتنعون بها، وهنا تهتم كل منظمة جماهيرية بالفئة التي تنتمي إليها، لأنّ الخطاب: شباب - شباب، أو نساء - نساء، أو عمال - عمال، أو فلاح - فلاح، ... هو أكثر فاعلية ومردودية، ويختصر ضحاك هذا المشهد بقوله: "الدولة هي عنصر مؤسس للفضاء الجمعي، فهي لا تتدخل في هذا المجال، إنّها تعدل حضوره، وهي لا تشغل الفضاء، إنّها تشغل به"¹، ويأتي دستور 76 ليؤكد هذه الفكرة في المادة المائة حيث ينص على ما يلي: "المنظمات الجماهيرية بإشراف الحزب ومراقبته، مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد، والنجاح في البناء الاشتراكي للمنظمات الجماهيرية مكلفة دون غيرها، بمهمة تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء، والعمل على تعميق وعيهم لمسؤولياتهم وللدور المتعاظم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن"².

إلا أنّ من الموضوعية تسجيل الوظيفة الإيجابية التي أدتها المنظمات الجماهيرية - بقصد أو بغير قصد -، فرغم تغييب الحق في حرية تأسيس الجمعيات، فقد شكّلت "مشئله" سمحت بتكوين الأفراد وتأهيلهم، وإكسابهم المهارات اللازمة، وكانت بمثابة فضاء لنمو خبرات هامة، اعتمدت عليها الممارسة الجموعية بعد التحوّل الديمقراطي نحو التعددية، أين ظهرت تشريعات جديدة ترخّص حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات مهّد لها القانون 87-15 وكرّسها دستور 89 و القانون 90-31.

مع العلم أن فكرة توحيد الشبيبة تحت مظلة واحدة، تمت الإشارة إليها في برنامج طرابلس ماي-جوان 62، الذي أقرّ بإجماع أعضاء المجلس الوطني للثورة، مبدأ الحزب الواحد، ووردت في ميثاق 1964 حيث نقرأ في الفقرة 22 من الجزء الثالث ما يلي: «وجود عدة حركات للشباب يمكن أن تؤدي إلى توجيهات معاكسة، ليس دائما منسجمة مع خط الحزب، فالشبيبة الجزائرية التي انتصرت خلال الثورة. يجب أن تكسّر اليوم أي اختيار، وأن تكون منظمة في تجمع وطني تحت قيادة موحدة وتحت مراقبة الحزب فتنظيمات JFLN و UNEA و SMA مطالبين بتأسيس حركة واحدة تحترم إسهام كل واحد منها»⁽³⁾.

¹ DAHAK (B), « Pour une approche théorique du mouvement associatif » in RASJEP, 88/2 P530.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976، المادة 100.

⁽³⁾ حزب جبهة التحرير الوطني. اللجنة المركزية للتوجيه: ميثاق الجزائر 64، ص 110.

ونلاحظ كيف تأخر تطبيق هذا النص 11 سنة، بعد ذهاب بن بلة ومجيء بومدين! وهذا بعد انعقاد الندوة الوطنية للشباب، بقصر الأمم، من 19 إلى 23 ماي 1975، وقد تمخض عن هذه الندوة إنشاء العديد من اللجان الشبانية، في الأحياء والجامعات والثانويات خاصة، وتولدت عنها حركة شبانية واسعة. وقد نصّ ميثاق 76 على أنّ المهمة الأساسية للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA) هي التأطير القوي للشباب الجزائري وإدماجه في حركة التحولات الثورية للبلاد¹.

وتقوم هذه المنظمة (UNJA) على أسس سياسية و إيديولوجية هي:

- المساهمة في نجاح سريع للثورة الزراعية.
- إعطاء أبعاد وطنية ثورية عملية للثقافة، هذه الثقافة التي يتعين أن تحمل إيديولوجية اشتراكية.
- تكوين الشباب سياسيا وعقائديا للقضاء على التناقضات الاجتماعية الموجودة.

أما الأسس التنظيمية التي تقوم عليها المنظمة فيمكن حصرها فيما يلي:

- تسيير الاتحاد يكون على غرار الحزب وجميع المنظمات الجماهيرية، يخضع لمبدأ المركزية الديمقراطية التي معناها: أن مناقشة القضايا يكون بحرية داخل الأجهزة المسيرة، والأقلية مجبورة على الانضمام للأغلبية.
- يجب أن تقوم هياكل المنظمة على المعطيات التالية: وحدة الإطار النظامي بفرض القضاء على التناقضات والحوازج بين فئات الشباب، وإقامة هياكل اجتماعية ومهنية قاعدية، ومن بين هذه الهياكل نجد الفروع الجامعية التي ينظم فيها الطلبة في خلايا على مستوى المدرجات في كل معهد، حيث تنتخب كل خلية لجننتها، ثم ينتخب جميع أعضاء اللجان المختلفة المكونة على هذا النحو لجنة الفرع الجامعي.⁽²⁾

ويحدّد مفهوم الشبيبة حسب الخطاب المهيمن آنذاك، باعتبارها قوة اجتماعية (كما جاء في ميثاق 76)، سيتمّ تدريجيا هيكلتها خلال هذه المرحلة، إنّها مرحلة تطوّر الشبيبة

¹ حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص51.

⁽²⁾ Donald. K Emmerson, OP.CIT, P26.

السياسية وليست مرحلة تطور سياسة شبانية، يمكن القول بصيغة أخرى، أنّ الشباب في ذلك الوقت كان في محلّ مفعول به، وليس في محلّ فاعل في السياسة يشكّل عنصرا أساسيا، في نفس مستوى النساء، الفلاحين، العمال، وقدماء المجاهدين.¹

في هذه المرحلة تمكن التيار اليساري (PAGS)، الذي يمكن اعتباره حزب داخل الحزب، من السيطرة على (UNJA)، وتوسيع قاعدته النضالية حتى داخل الأحياء الشعبية، وشهدت الساحة الشبانية انتشارا واسعا للأفكار الشيوعية المناهضة للامبريالية، وقد تمكنوا من السيطرة على تنظيم الكشافة بعد إدخاله تحت مظلة (UNJA)، عن طريق طرد وإقصاء من سموهم "الرجعيين" تحت شعار «شبيبة تقدمية ما تصلح فيها الرجعية»، وتم بذلك إخراج إطارات ذات كفاءة ممن تجاوزوا سنّ الأربعين والمعروفة بتمسكها بالأصالة، ونبذها للأفكار اليسارية، وهذا باستخدام القانون الأساسي للمنظمة (UNJA) الذي يحدّد سن الأعضاء المنخرطين في الاتحاد، ولكن التاريخ يعيد نفسه، حيث سنرى بأن الدورة ستدور على اليساريين، بعد صدور المادة (120)، التي ستساهم في طردهم من (UNJA).

6 - شبيبة الثمانينات (la jeunesse des années 80) أو شبيبة اللامبالاة السياسية:

إذا كانت السنوات السابقة تميزت ببروز شبيبة تتمتع بالحضور السياسي، لدرجة جعلت البعض يطلق عليها مرحلة الشبيبة السياسية، فإن أهم ما يميز الثمانينات من عمر الجزائر، هو الضمور البائن للشباب على الساحة السياسية، لدرجة يمكن أن نطلق عليها مرحلة شبيبة اللامبالاة السياسية للشباب في ذلك الوقت، ما يدفع للحيرة أكثر في هذا السياق هو أن حالة الخمول هذه، قد أعقبت حالة من الإشعاع والنشاط الشباني المنقطع النظير، أي أنّ هناك انتقال من النقيض إلى النقيض، بدأت تفاصيله على مستوى الجامعة لتنتقل الساحة الشبانية ككل.

وسنوضح العوامل التي تقف وراء ذلك في العناصر الموالية، غير أن أهم ما يميز الساحة الشبانية على المستوى الأيديولوجي هو تراجع العناصر اليسارية، و تصاعد التيار الإسلامي و التيار البربري.

¹MUSETTE SAIB , OP.CIT,P 37 .

الانتقال من مرحلة الشبيبة السياسية نحو سياسة شبانية شكل محور أشغال الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب (FLN) التي انعقدت من 15 إلى 17 جوان 1982 بقصر الأمم، و انصبت على دراسة ملفي: الشباب و الإعلام.

حيث اعتبرت اللجنة المركزية قضية الشباب مسألة هامة، ووصفتها بالإستراتيجية بعد أن أبرزت إحصائية تفيد أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، تصل إلى 70% أي ما يقارب 14 مليون شخصا، و أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 17 إلى 27 يصل عددهم تقريبا إلى: 4 ملايين شاب أي خمس مجموع السكان، إن ما يمكن الوقوف عنه بصدد نظرة اللجنة المركزية للسياسة الوطنية التي سوف تتكفل بالشباب والتي تعتزم القيادة السياسية تحديدها سوف يكون مرجعها الميثاق الوطني و قرارات مؤتمرات الحزب، و الهدف حسبها هو إيجاد الحلول الملائمة في قضايا الشباب في التعليم و التربية و التكوين على الصعيد المهني و الأيديولوجي.¹

و من خلال الوثيقة التي تصدرت سنة 1982 من طرف اللجنة المركزية ل الأفلان (FLN) تحت عنوان: تقرير عن السياسة الوطنية للشباب، يتم اعتبار الشبيبة الجزائرية كرهان حاسم لتشييد الوطن و استمرارية الثورة، وهي موضوع سياسة وطنية شاملة ومنسجمة². هذه السياسة الشبانية أصبحت حسب عدد كبير من الشباب كسياسة إقصاء اجتماعي.³

ولا يصحّ الحديث عن الشباب و مشاركته السياسية خلال فترة الثمانينات، دون التعرّض إلى الوضع السياسي الذي ميز تلك المرحلة، التي شهدت على المستوى الدولي بداية العد التنازلي للأنظمة الشمولية، حيث كان خطاب الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي "غورباتشوف" في منتصف الثمانينات (1985)، بمثابة إعلان عن قرب نهاية الأيديولوجية الشيوعية والاشتراكية والأنظمة المنبثقة عنها. كما تميزت الساحة الجزائرية، بضعف النظام السياسي بعد وفاة هواري بومدين، وانتشار الفساد السياسي والرشوة و المحسوبية، و بيع ممتلكات العمومية بالدينار الرمزي،... الخ.

¹ زيجة زيدان ، جبهة التحرير الوطني – جنور الأزمة،- دون معلومات عن الطبع، ص244.

² Mussette saib, Op.cit, P37.

³ IBID , P39.

هذه العوامل وغيرها، شكلت بيئة ملائمة لظهور فئتين متعاكستين من الشباب، أقلية محظوظة وأغلبية "محقورة". سميت الفئة الأولى من طرف المجتمع "لا تشي-تشي" (la tchi-tchi)، وهي فئة شبانية من أبناء الميسورين و موظفي و إدارات الدولة التي تقطن بالأحياء الراقية، و المناطق الحضرية التي حظيت بعناية الدولة، حيث وقّرت لها المرافق العامة، و قربت منها كل ما تحتاجه من مؤسسات تعليمية و خدمية. و تتميز هذه الفئة بتأثرها بالثقافة الغربية في اللباس و تسريحة الشعر و الاهتمام بالموسيقى الغربية،.... الخ.

والفئة الأخرى هي شباب الأحياء الشعبية، وهي الفئة المحرومة من كافة المرافق الضرورية على مستوى مناطق سكنها، و زادت معاناتها مع تزايد البناء الفوضوي و البيوت القصدية، و قد ساهمت هذه البيئة في نمو ثقافة العنف لدى هذه الفئة، و تزايد لديها الكره للنظام السياسي و لجميع رموزه و ممن يمثلونه، بسبب إحساسهم بالحقرة و التهميش، و الحرمان من السكن و الشغل و توجيه الأموال العمومية لخدمة الطبقة الميسورة دون أغلبية المجتمع. و قد ساعدت هذه الوضعية الحركة الإسلامية على بث أفكارها و توسيع قاعدتها، و في ذات الوقت شكل هذا الحقد على النظام أساساً قوياً لنمو العنف السياسي فيما بعد، بل إن سنوات اللامبالاة السياسية لم تكن إلا نوع من السكون الذي يسبق العاصفة.

ولا يمكن فصل مشاكل الشباب المعاصر عن التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات اليوم، و التي تتجلى على وجه الخصوص في مستوى التوسيع العمراني و ظهور ما يسمّى بالضواحي – الأحياء الصعبة banlieues et les quartiers sensibles و ما يتصل بها من قضايا الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي و المهني، و التي تفرز بدورها ظواهر العنف و الجنوح و التعبيرات الثقافية المستجدة التي تتشكل ملامحها في ممارسات العصابات الشبانية.¹

و قد أكدت أغلب الدراسات منذ " مدرسة شيكاغو"، على النظرية القائلة بأن ظهور عصابات الأقران، هي ردة فعل على نسق التفكك الاجتماعي، و هي جماعات تشكل في سياق إدماج جماعي انطلاقاً من الأطر السوسيو- ثقافية السائدة في المحيط

¹ المنجي الزيدي، ثقافة الشارع، مرجع سابق، ص 24.

الاجتماعي(أحياء عرقية، أحياء فقيرة،أحياء عمالية...)، والتي تعكس عبر تنظيمها الداخلي البناء الاجتماعي العام و أفضت هذه الاتجاهات في التحليل إلى مقولة شباب "المعاناة" la galère التي صاغها على وجه الخصوص السوسولوجيان الفرنسيان: Olivier GALAND et François DUB الذي يعيشون تأثيرات تدهور الإطار المعيشي ومناخ العلاقات الاجتماعية، إذ يغادرون المدارس في سن مبكرة ويظلون يعانون البطالة والفراغ يضطرون للفت الانتباه إليهم بممارسة العنف والتعدي على الملك العمومي.

وقد أشار السوسولوجي الجزائري "محمد بوخبزة"، إلى هذين النمطين من الشبيبة خلال الثمانينات، حيث قال: عندما نتحدث عن الشباب، يجب أن نفرق بين شبيبة محظوظة، تلك المنحدرة من طبق اجتماعية تشكلت خلال العشرين سنة الأخيرة، وباقي المجتمع الشباني، الذي يغطي الأغلبية الساحقة من أبناء صغار ومتوسطي الدخل، والتجار الصغار، وأبناء البطالين وهم بأعداد متزايدة.¹

ولفت انتباهنا دبو عناقة إلى وضعية شباب الثمانينات في الأحياء غير المخططة وعبر عن ذلك بقوله: " إن الأغلبية المحدثين قد تكونت لديها بعض جذور الانحراف، إنها العتبة!"². وعندما قرأت ما قاله، ورغم أنه كان يقصد الانحراف نحو الجريمة، فإنه بالفعل كانت الشبيبة في أغلبها في ذلك الوقت، على "عتبة العنف" بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة.

7 -الشباب وأحداث 5أكتوبر 88:

التطور الطبيعي للأحداث المتصاعدة التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات، كان يمكن أن تصل في مرحلة من مراحلها إلى إصلاحات سياسية عميقة، تبدأ بالتخلي النهائي عن النظام الاشتراكي بطريقة سلمية، وتمنح الوقت الكافي

¹ WASSINI Belabed-zénati , le quotidien d'Oran 27/04/2003, P.7

² علي بو عناقة ،الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص320.

للمجتمع لاستيعاب الثقافة الديمقراطية و التكيف مع المعطيات الجديدة التي تفرزها، غير أنّ هناك رغبة معيّنة أرادت التعجيل بهذا التحوّل، بل وإحداث قفزة كبيرة نحو الديمقراطية حتى وإن تجاوزت موطن قدم الدول التي أنجبت هذه الديمقراطية، ولا يتحقّق ذلك إلاّ من خلال تملل و تحرّك عنيف للمجتمع يخلق مبرّرا كافيا ومقنعا لأحداث هذه القفزة، فكان 05 أكتوبر على موعد مع هذه الفكرة.

ففي ليلة الرابع من أكتوبر 1988 انطلقت بباب الواد، وهو أحد أعرق الأحياء الشعبية بالعاصمة، أحداث شغب تواصلت في الأيام الموالية بباقي الأحياء والشوارع وامتدّت إلى عدد من الولايات ، مع عدم امتدادها إلى كل من ولاية قسنطينة وتيزي وزو وهما من المدن المعروفة بتجاوبها مع مثل هذه القضايا لأسباب عديدة لا يسمح المقام بعرضها.

ويجب أن نسجّل أنّه للمرّة الأولى تخرج فيها المؤسسة العسكرية إلى شوارع العاصمة - طبعاً منذ التصحيح الثوري سنة 1965 - وهذا بعدّ إعلان حالة الطوارئ عشية السادس (06) من أكتوبر، والتي تمّ رفعها يوم 11 أكتوبر من سنة 1988.

وإذا كانت بعض الأحداث الجزئية، التي عرفتها الجزائر في سنوات الثمانينات انتهت مثلما بدأت، فإنّ أحداث أكتوبر أفضت إلى الشروع في إصلاحات سياسية عميقة،¹ أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد من خلال خطابه المتلفز يوم 10 أكتوبر، وتجسّدت بداية بدسترة جديدة (أي إصدار دستور جديد) تترجم هذا التحوّل نحو النظام الديمقراطي، موازاة مع تدشين نهاية الحزب والتبشير بدولة الحريات والحقوق، من خلال فصل حزب جبهة التحرير الوطني عن الدولة ، و ترخيص التعدّدية السياسية والجموعية، وفسح المجال أمام حرية التعبير، ورفع هيمنة الدولة على الاقتصاد ، ودخول اقتصاد السوق، وإتاحة حرية أكثر للقطاع الخاص... ومهما كان تقييم هذه المرحلة، فإنّها ساهمت في إيجاد بيئة جدّ ملائمة لانتعاش مهمّ للحركة الجموعية في مرحلتها الجنينية. ونصّ دستور 89 الذي يسمّى بدستور التعدّدية، في مجال حرية التجمّع وإنشاء الجمعيات على ما يلي: "حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن"².

¹ و ننتسائل هنا إن كانت الجماهير وفي مقدمتها الشباب الذين قاموا بهذه الاضطرابات هل كانت تطالب بإصلاحات سياسية أم بترحيل النظام؟

² المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرّخ في 89/02/28 و المتعلّق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 9 السنة 26 ، الصادرة بتاريخ 89/03/01 .

وتميّزت أحداث الشغب هذه، بهيمنة عنصر الشباب و المراهقين، وعرفت أعمال عنف وتحطيم للمرافق والمؤسسات العمومية، وإتلاف الآلات و حرق وسائل النقل ونهب الأسواق التابعة للقطاع العام، وكذا بعض الأملاك الخاصة التابعة لشخصيات معروفة في الدولة... الخ، وقد خلّفت أيضا إلى جانب الخسائر المادية، خسائر بشرية قدرها وزير الداخلية آنذاك بـ: 159 ضحية.

وقد تركت هذه الأحداث العديد من علامات الاستفهام التي ما زالت مرسومة إلى حدّ الآن، فهل هي اضطرابات عفوية قام بها المجتمع كردّ فعل لتدهور أوضاعه خاصة من الناحية الاجتماعية ؟ أم من وراء هذا الهيجان قوى خفية، قامت باستغلال الشباب لتحقيق أغراضها ؟ ومن تكون هذه القوى ؟ وفيما تتمثل أغراضها ؟ هل تنتمي إلى صف المجتمع أم إلى صف النظم ؟ هل هي من الأطراف الداخلية أم من الأطراف الخارجية أو كليهما؟ أسئلة وطلاسم عديدة ما زالت تبحث عن أجوبة وتفسير.

ويسجل السيد عبد الحميد الإبراهيمي الذي كان رئيسا للوزراء، والذي يرى أنّ هذه الأحداث لم تكن تحركا عفويا وإنما افتعلتها أطراف معيّنة، بعض ما حدث بقوله: " كان المخربون في المدن محترفين، يقودون الشبان العاطلين في هجمات استهدفت أسواق الفلاح (محلات غذائية تابعة للدولة)، ومقر جبهة التحرير الوطني، وبعض الأبنية العامة. وفي الجزائر العاصمة لوحظ علاوة على نهب محلات الدولة للأغذية ومبان عامة أخرى وإنزال أضرار بها، أنّ مقر وزارة الشباب والرياضة قد تعرّض للحريق، وجرى نهب مقر الحماية الاجتماعية وتخريبه".

وقد أرجع عبد الحميد الإبراهيمي، في تحليله لاستهداف هاتين الوزارتين دون غيرهما، بأنّ الأمر مدبّر حيث يقول: " يبدو أنّ منظمي الأحداث ومحركي خيوطها، قد اختاروا هاتين الوزارتين المستهدفتين بعناية من بين ثلاثين وزارة شكل الحكومة، وهذا الاختيار أكثر من رمزي.. كان المسئولان عن تلك الوزارتين: د. عبد الحق برارحي وهو مثقف يساري، والسيدة زهور ونيسي وهي مناضلة نشطة لأجل التعريب، مستهدفين من طرف العربي بلخير على مدى سنوات، من دون أن يجعل الرئيس الشاذلي يقيلهما، على الرغم من جهوده الضخمة لزعزعة وضعهما، بات هدف بلخير هذه المرة أن يظهر أنّ الشعب هو الذي أراحهما.

غير أننا من موقعنا، نعتقد أنّ توجّه الشباب نحو حرق وتخريب كل من مقرّ وزارة الشباب والرياضة ووزارة الحماية الاجتماعية، لارتباطها بالشباب، في مقابل الوضعية الصعبة التي كانت تعرفها هذه الفئة، والمشاكل التي كانت تتخبّط فيها، من دون أن تجد أذان صاغية تستمع لانشغالاتها.

ويجب أن نسجّل هنا أنّ أحداث 5 أكتوبر لم تمرّ بسلام، وإنما خلفت ضحايا في صفوف الشباب بلغت حوالي 200 ضحية وفقا لمصدر رسمي، في حين تتحدّث تقديرات موثوق بها عن أكثر من 500 قتيل.¹

وفي ذلك دلالة على أنّه حتى يتمّ تجاوز الأزمة التي كان يعيشها النظام، وحزب جبهة التحرير الوطني، لأبدّ من تقديم قرايين، وأنّ هذه القرايين يشترط فيها أن تكون من الشباب، ويمكن تمجيد هذه التضحية عن طريق الاعتراف لهم، بأنّ الشباب هم الذين ساهموا في تحقيق الديمقراطية، وقادوا البلاد نحو التعدّدية، وقدموا تضحيات كبيرة من أجل ذلك.

8 - الشباب الجزائري في مستنقع العنف السياسي:

أهم ما ميز فترة التسعينات هو انخراط الشباب بقوة كبيرة في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS). و"الفييس" لم يكن حزبا عاديا، فهو تعبير عن حركة اجتماعية شاملة، لجميع الفئات (طلبة، عمال ، إطارات ، بطالة، شباب ، كهول، ..) لتغيير النظام بصفته المسؤول الأول عن الوضع المتدهور الذي كانت تعيشه.

و من أهم عوامل هذا الانخراط القوي للشباب :

- الوعي الإسلامي المتنامي في خلال الثمانينات في أوساط الشبيبة شكل أرضية للانطلاق.

- فشل النموذج الماركسي الذي جند الشباب في فترة السبعينات و الرفض المستمر للنموذج الليبرالي لكونه يمثل فرنسا المستعمرة تتجه للنقد الماركسي.. فسح المجال لأن يحظى النموذج الإسلامي بالأفضلية، خصوصا و أنه لم يتم تجريبه في وقتنا الحاضر.

¹ عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 199.

- الجمود الذي ميز جبهة التحرير و جعل منها أداة في يد أصحاب الفساد و في يد المافيا والنظام الفعلي و لم تعيد لها شعبية لدى الفئة الشبانانية ، فحاولت جبهة الإنقاذ أن تكون بديل لها، استقطبت الشبيبة التي كانت مهمشة.

فكان من الطبيعي أن تفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأي انتخابات تعقد في البلاد في ذلك الوقت، و هو ما حدث في الانتخابات المحلية، أين سيطرت جبهة الإنقاذ على المجالس المحلية التي بلغت نسبة المشاركة فيها 65% من أغلبية عدد المسجلين. و في الانتخابات البرلمانية، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب189 مقعدا نيابيا، مقابل 25 مقعد لحزب الأفلان و16 لجبهة القوى الاشتراكية، بعد ذلك تم الإعلان عن توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ، وتمت قبل ذلك إقالة الرئيس الشاذلي وإنشاء هيئة سميت المجلس الأعلى للدولة، ترأسها شخصية تاريخية كانت معارضة للنظام منذ 62 نقصد محمد بوضياف.

وتم حلّ الجبهة الإسلامية والمنظمات التابعة لها، و تم الشروع في توقيف قياديينها ومناضليها والزج بهم في المعتقلات بالصحراء والسجون. واختار أنصار الفيس آنذاك اللجوء لاستخدام القوة لاسترجاع حقهم والمحافظة على اختيار الشعب، فظهرت إلى الوجود منظمين مسلحتين رئيسيتين هما: الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS). وقد غلب على الأولى التيار السلفي الجهادي ولهذا تميزت بكونها أكثر تشددا و تطرفا. أما الجيش الإسلامي للإنقاذ فقد تأسس عام 1994، و أصبح يمثل الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، و قد أصدر في جوان 1999 بيانا عن نهاية العمل المسلح و النزول من الجبال بعد اتفاق مع الجيش.

ما يهّمنا في هذا السياق، هو الحضور المكثف للشباب في كلا التنظيمين المسلحين، لدرجة يمكن اعتبارها تنظيمات شبانية مسلحة. وشهدت سنوات التسعينات عمليات قتل فردي وجماعي يندى لها الجبين، و قد جندت الدولة في المقابل شباب الخدمة العسكرية لمحاربة هذه التنظيمات المسلحة و ملاحقتها في الجبال، فكانت هذه السنوات كفيلة بأن تخلف العديد من الضحايا الشباب من الطرفين. وهنا نقف مرة أخرى أمام مشهد تقديم الشباب "كقرايين" في سبيل تحقيق السلم الاجتماعي، فلم يعد خافيا على أحد أن الأزمة التي عرفتها البلاد ترجع في عمومها إلى الفشل في بناء دولة قوية، تتوج النجاح

المحقق من خلال طرد المستعمر، ولم يكن الشباب بأي شكل من الأشكال مسئولاً أو متورطاً في أسباب هذه الأزمة، و لكنه مع ذلك هو من يدفع ثمنها غالباً، ويتحمل عواقبها الوخيمة بالدرجة الأولى.

ونسجل هنا أيضاً ملاحظة لها علاقة بموضوع المشاركة السياسية للشباب، أن هذه الأحداث قد أدت إلى تفاقم ما يمكن أن نطلق عليه "فوبيا السياسة"، وشكلت عاملاً مهماً في إبعاد الشباب عن العمل السياسي بصفة عامة وعن العمل الجمعي الحزبي بصفة خاصة، و دفعته نحو العزوف السياسي، باعتباره أهم درس يستخلصه من المأساة التي لم ينجو منها تقريباً أي بيت في الجزائر، ويتأكد هذا الأمر من التناقص المسجل للشباب على مستوى المشاركة في مختلف مواعيد التصويت المبرمجة لاحقاً.

9 شباب الحركة الجمعوية:

صدر قانون الجمعيات 90-31 في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات أدى إلى حدوث انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها و تنوع مواضيعها ومجالات تدخلها، و كذا الفئات الاجتماعية التي تنشطها و تشير الإحصائيات بأن عدد الجمعيات ذات الامتداد الوطني (الاعتماد يسلم من طرف وزارة الداخلية) قد بلغ سنة 1996 ما يقارب 778 جمعية.

وبلغ عدد الجمعيات المحلية (الاعتماد يسلم من طرف الولاية) في ذات السنة ما يقارب 42116، موزعة على مختلف المجالات. ويمكن تفسير هذا التطور الكمي بعاملين:

- تعطش كبير للمجتمع من أجل ممارسة حرياته و المشاركة في الحياة العامة و التكفل ببعض جوانب الحياة الاجتماعية التي تخلت عنها الدولة.

- التسهيلات الكبيرة التي تضمنتها أحكام القانون و الليونة التي تمت بها تطبيق أحكامه، مما فسح المجال أمام أفراد المجتمع مهما كانت توجهاتهم الفكرية و الأيديولوجية والحزبية، لتأسيس جمعياتهم في إطار القانون.

و قد ارتبطت الحركة الجمعوية بالشباب ارتباطاً وثيقاً، و هذا من جانبين على الأقل.

- أن الفئة الغالبة -حسب الملاحظات الميدانية- على تأسيس و الانخراط في الجمعيات، هي من فئات الشباب، و تحتل المكانة القيادية مثلما تحتلّ قاعدة الجمعيات.

- أنه و مهما تتوّع نشاط هذه الجمعيات، فقد احتلت قضايا الشباب و اهتماماته و احتياجاته مركز اهتمامها، لدرجة أننا قلّما نجد جمعية لم تضع هدفا من أهدافها المنصوص عليها في قانونها الأساسي، لخدمة الفئة الشبانية.

هذا الارتباط كرس حقيقة مهمة، خصوصا في سنوات التسعينات و هي أن من الصعب الفصل بين الحركة الجمعوية و الفئة الشبانية، بل أصبحا وجهان لعملة واحدة، يتماهى أحدهما في الآخر.

10 - المجلس الأعلى للشباب: عهدة فقط:

يمكن القول أنّ أهمّ حدث ميّز الساحة الشبانية سنوات التسعينات وبالضبط في الفترة من 05 جويلية 1995 إلى 05 جويلية 1999، تأسيس المجلس الأعلى للشباب، الذي عرفه المرسوم الرئاسي رقم: 95-256، بأنّه جهاز استشارة و مشاور و اقتراح و تقويم في مجال السياسة الوطنية للشباب. يتشكّل من 189 عضو منهم 164 شاب منتخب من طرف الندوة الوطنية للشباب، و من 25 ممثلا لمؤسسات و أجهزة الدولة، و يعين رئيسه من طرف رئيس الدولة. و من بين مهامه المنصوص عليها ما يلي:

- يشارك بآرائه في تحديد إستراتيجية شاملة تضمن التكفّل بحاجات الشباب وطموحاته في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- يسهم في تعزيز الوعي الوطني وروح لمواطنة و مفهوم التضامن.
- يسهم في ترقية الحركة الجمعوية الشبانية أو التي تسعى لخدمة الشباب.
- يقوم بترقية مكانة الشباب في أوساط حركة الشباب الجهوية والعالمية.
- يسهر على تنفيذ سياسة منسجمة وفعالة لتمويل الأنشطة التي يبادر بها لخدمة الشباب
- يقوم استخدام الوسائل التي تضعها السلطات العمومية تحت تصرف الحركة الجمعوية.

- يرفع المجلس إلى رئيس الدولة تقريرا سنويا عن السياسة الوطنية للشباب¹.

وترجع فكرة تأسيس إطار شباني مستقل يهتم بهذه الفئة ويعبر عن انشغالاتها، إلى سنوات سابقة لتأسيس المجلس، وهو ما تمّ التعبير عنه في الجلسات الوطنية للشباب المنعقدة سنة 1993، ولا ندري إن كان تأسيس المجلس قد جاء لاستخدام الشباب أم لخدمتهم، بمعنى هل جاء للمساهمة في تعزيز شرعية النظام السياسي آنذاك، بعد إلغاء المسار الانتخابي، أم جاء لاقتناع السلطات بأنّ الشباب في حاجة إلى مثل هذه الهيئة، ومما يكن الأمر، فقد تبلورت قناعة في ذلك السياق، خصوصا مع انخراط بعض الشباب في العمل المسلّح، مفادها أنّه إذا لم يتمّ الإسراع في وضع سياسات لفائدة الشباب أكثر جدية فإنّ الأزمة ستزداد تعقيدا ومأساوية.

إنّ فكرة إنشاء مجالس للشباب، عند الدول التي أخذت منها أسماء هذه الهيئات، جاءت كمطلب ملحّ من الحركات الشبانية لتوسيع مساحات المشاركة الشبانية، وتضييق ساحات الإقصاء، ولا غرابة أن نجد في الغرب مجالس بلدية للشباب والطفولة، أمّا المجلس الأعلى للشباب فقد كان ميلاده بمثابة لبنة في الصرح المؤسساتي، وربما جاء كضرورة فرضتها ظروف أخرى غير مطلب المشاركة، ولذلك فإنّ السلطة تخلّصت منه مباشرة عندما لم تعد بحاجة إليه، ومن الممكن جدا أن تتمّ إعادة إحيائه في حالة توفّر ظروف مماثلة.

ومن دون الخروج عن طبيعته الاستشارية، كانت لهذا المجلس بعض المساهمات، خصوصا في ملف التشغيل، وملف الخدمة الوطنية، وملف السكن لصالح الشباب، وقانون الجمعيات، وغيرها. ولكنّ أغلب توصياته بقيت حبيسة أدراج المجلس، وبقي صوت الشباب بعيدا عن الأسماع رغم ما يردّد من أنّ المجلس هو منبر لإسماع صوت الشباب.

سادسا: نظرة تاريخية للمشاركة السياسية للطلبة في الجزائر:

يبدو ارتباط الطلبة الجزائريين بالسياسة، سنوات الاستعمار وحتى غداة الاستقلال واضحا، بل لا توجد فئة من باقي فئات المجتمع الجزائري في تلك الأثناء، اهتمّت بالسياسة مثلما اهتمّ بها الطلبة الجزائريون، فقد فرضت عليهم الأحداث والسياسات الذي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، بتاريخ: 11 ربيع الثاني 1416، ص4، المواد: 14، 7، 4، 3.

عاشوه، أن يكونوا كذلك، الأمر الذي يتطلب منا أن نخصص مكانة في البحث، للحديث عن مشاركتهم السياسية، حتى وإن كانوا جزء من المجتمع الشباني.

يظهر التحليل السوسيولوجي لتاريخ الحركة الطلابية، أن الكثير من القضايا التي كانت تطرحها مختلف التنظيمات منذ نشوئها في الحقبة الاستعمارية، و الاختلافات الفكرية التي ميّزتها، قد عرفت امتدادات لها في الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وفي بعض الأحيان تعاد للنقاش من جديد، سواء في عهد الأحادية أو في ظل التعددية، ولا يمكن عزل الخطاب السياسي والديمقراطي الحالي عن التوجهات الإيديولوجية التي ميّزت الحركة الطلابية في الجزائر منذ ظهورها إلى يومنا هذا.

وستنطرق في هذا الفصل إلى المشاركة السياسية للحركة الطلابية من خلال المراحل التي مرت في الجزائر، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة مراحل رئيسية وهي على التوالي كما يلي:

- المشاركة السياسية في عهد الاستعمار.
- المشاركة السياسية في عهد نظام الحزب الواحد.
- المشاركة السياسية في ظل التعددية الحزبية.

وفيما يلي سنتعرض إلى هذه المراحل بالشرح والتحليل.

أولاً: المشاركة السياسية في الحقبة الاستعمارية:

1. بدايات تنظيم الطلبة الجزائريون لصفوفهم

منذ بداية القرن 19، بدأ عدد الطلبة والمدرسين الجزائريين يتزايد وذلك رغم سياسة التجهيل المنتهجة من طرف الاحتلال، وفي ذات الوقت بدأ الوعي الطلابي يتنامى، موازاة مع تنامي الحركة الوطنية، التي بيّنت للشعب قاطبة بأن الجزائر دولة لها تاريخ وأمجاد، ولم تكن قطعة من فرنسا، وأن هذا الاستعمار استغلّ فرصة ضعف مرّت بها هذه

الدولة ليحتلها بالقوة وينهب خيراتها ويستغل شعبها... ومن هنا فقد تبلورت قناعة - في تلك الأثناء- لدى الطلبة، بأنه لا ينبغي أن يبقوا مكتوفي الأيدي دون أن يقدموا شيئاً لوطنهم، خصوصاً وأنهم يمثلون زبدة المجتمع.

وتوصل الطالب إلى قناعة أن فرنسا التي يعيشها في باريس هي نفسها فرنسا الممثلة في الحاكم العام والكولون في بلده الجزائر، وما الحقوق والمساواة وما إلى ذلك من قوانين الحياة سوى وعود على الورق لا كون الصلاحية حين يتعلق الأمر بتطبيقها على الأهالي، ومن هنا تولّد لدى الطالب الجزائري الفرانكفوني خاصة والمغاربي عامة ضرورة البحث عن هياكل تنظيمية تقيه شرّ الميز واللامساواة، وكذلك لمواجهة هذا الأمر الواقع الذي لا يمكن السكوت عليه، لأن التجربة أثبتت أنه مهما حاول الطالب الجزائري الاقتراب من شخصية الفرنسي أكثر كان الفارق يظل شاسعاً واستحالة الاندماج معه تظل أمر مستحيلاً. (1)

لقد ساهمت السلوكيات التمييزية التي كثيراً ما عانى منها الطلبة الجزائريون والمغاربة من دفعهم للتحرك والخروج من السلبية، فوجدوا في الجمعيات التي كانت مرخصة من طرف فرنسا خاصة بعد صدور القانون الشهير 1901 المتعلق بالجمعيات، (2) وجدوا فيه الإطار الأكثر ملائمة لضم جهود الجزائريين للعمل سوياً من أجل أهداف مرحلية، ربّما تكون تحضيراً لمراحل أكثر حسماً، ونشير هنا إلى استفادة الطلبة الجزائريين من خلال احتكاكهم بالتنظيمات الطلابية الفرنسية، بكثير من القضايا المتعلقة بطرق التنظيم ووسائل العمل والنشاط،...

ففي سنة 1918 تأسست الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في إفريقيا الشمالية في الجزائر، وكانت تضم طلاباً من جامعة الجزائر التي كانت تخضع لنظام الجامعات الفرنسية. ويعود سبب تأسيسها إلى أن جمعية الطلبة الفرنسيين التي تأسست سنة 1885 في الجزائر قد طردت الطلبة المسلمين من صفوفها. فكان ذلك حافزاً لهؤلاء على إنشاء منظمة خاصة بهم، ويعود الفضل في تأسيس الجمعية الودادية إلى السيد ابن حبيلس الذي

(1) حمادي عبد الله، (1994) ص52.

(2) وقد أدركت السلطات الاستعمارية أن ظهور وتطور حركة جمعية متحررة وتستمد أصولها ومبادئها من تاريخ هذا البلد ودينه ولغته تشكل مصدر خطر، يمكن أن تلتفّ حوله الجماهير للمطالبة بالاستقلال، لذلك قامت بإحضار تطبيق القانون الفرنسي 1901 لقيود عديدة تحدم أغراضها.

تولى رئاستها منذ إنشائها، ثم خلفه في ذلك السيد فرحات عباس الذي استمر في رئاستها أكثر من أربع سنوات، وتوالى على رئاستها عدد من جماعة النخبة، ومنهم السيد علي الزاوش الذي كان على رأسها سنة 1931 بينما كان عباس رئيساً شرفياً لها.

وفي حوالي سنة 1933 تأسست في تونس (جمعية الجزائريين الزيتونيين)، وكان تأسيسها نتيجة لتكاثر الطلبة الجزائريين في جامع الزيتونة بحيث أصبح عددهم سنة 1936 حوالي مائتي (200) طالب، بينما كان عددهم لا يزيد عن خمسين قبيل ذلك. ويظهر أن تكاثر الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة كان نتيجة الدعوة الإصلاحية التي نهضت بها جمعية العلماء في القطر الجزائري. ومن المعروف أن كثيراً من أعضاء الجمعية كانوا هم أنفسهم من خرجي جامع الزيتونة وأن ابن باديس كان يوجه تلاميذه إلى هذا الجامع.⁽¹⁾

وفي ديسمبر من سنة 1927 تأسست جمعية طلبة شمال إفريقية المسلمين بفرنسا وكان من بين أعضائها عدد من زعماء المغرب العربي في المستقبل، بعضهم ما يزال على قيد الحياة وساهم بفعالية في الحياة السياسية والثقافية لبلاده (2) وقد اتخذت هذه الجمعية عدة مواقف من التجنس و اللغة والتعليم والمرأة جديرة بالتأمل و الدرس، وكانت تعقد مؤتمراتها سنوياً في إحدى مدن المغرب العربي، وقبل أن تعقد مؤتمرها الأول سنة 1931 قررت عدم قبول المتجنسين من أبناء المغرب العربي في صفوفها نظراً لأنها جمعية تعاونية والمتجنسون فرنسيون، ولأنها إسلامية وهم ليسوا مسلمين، والملاحظ أن العلماء رحبوا بهذه الفكرة واعتبروها انتصاراً لمبدئهم.⁽³⁾

ففي سنة 1931 ما بين 20 و 22 أبريل عقدت هذه الجمعية مؤتمرها الأول بالمدرسة الخلدونية في تونس، وشارك فيه وفد طلابي جزائري هام من سبعة أشخاص برئاسة الصيدلي فرحات عباس، وفي ما بين 25 و 29 أوت 1932 عقدت مؤتمرها

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 105-106.

⁽²⁾ في سنوات العشرينات وبعدها (1). لا يوجد في المغرب كله إلا جامعة واحدة عصرية. المتمثلة في جامعة الجزائر، حيث كانت تضم طلبة من تونس والمغرب، وكان من الطبيعي أن يسجلوا إلى جانب زملائهم الجزائريين تحركاتهم النقابية والسياسية، تحت إطار التنظيم المركزي (AEMAN) جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، وقد أسست أيضاً فروع مشابهة في كل الجامعات الفرنسية التي تضم في صفوفها عناصر مغربية، ولكن هذا المرة تحت إطار (AEMNA) جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا.. لكن الطلبة التونسيون لم ينتظروا الاستقلال الداخلي لبلدهم سنة 1955، للمبادرة بتأسيس اتحاد وطني خاص بهم، سمي الاتحاد العام للطلبة التونسيين، كما أن المغرب كان يتفاوض حول استقلاليته وهو ما دفع طلبة المغرب لإتياع خطوات زملائهم التونسيين. SALIH Benkobbli, op.cit,P47,48

⁽³⁾ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 107.

الثاني بنادي الترقى في الجزائر العاصمة وترأس اللجنة التحضيرية الطالب الجزائري قدور سطاور، الكاتب العام لها، وترأس المؤتمر فرحات عباس، وخطب فيه الشيخ الطيب العقبي، وتوفيق المدني، واستقبل أعضاؤه في قسنطينة من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس، وفي شهر أكتوبر 1934 انعقد المؤتمر الرابع لها في المدرسة الخلدونية بتونس برئاسة المنجي سليم، وشارك فيه عن الجزائر، السعيد الزاهري، ومفدي زكريا، وغيرهما. وفيما بين 6 و15 سبتمبر 1935 انعقد المؤتمر الخامس بمدينة تلمسان وافتتحه الشيخ البشير الإبراهيمي. وانعقد السادس في تيطوان بالمغرب بعد أن رفضت السلطات الفرنسية عقده بالرباط، وذلك عام 1936، وناقشت كل هذه المؤتمرات قضايا التعليم، ومشاكلها المختلفة وقضايا التاريخ الوطني، والتربية الوطنية والمرأة، ودافعت بصورة خاصة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر التي مسخها الاستعمار الفرنسي وعمل على طمسها، وتشجع الطلبة الجزائريون بدعم إخوانهم التونسيين والمغاربة فطالبوا بتحسين أحوال التعليم، وفرض اللغة والآداب العربية الإسلامية في المدارس بكل مراحل التعليم، وطالبوا برفع الضيم المسلط على شعبهم. (1)

2. لماذا غضت فرنسا الطرف عن قيام هذه المنظمات الطلابية؟

قد يتساءل بعضنا عن المبرر الذي يجعل السلطات الفرنسية تقبل اعتماد هذه المنظمات الطلابية المؤطرة للجزائريين، ولا تخش أن تشكل خطرا عليها، والإجابة على هذا التساؤل نستشفه من تصريح الحاكم العام "جول كامبو" في حق ما سموه الانتلجنسيا الفركونية أو الانتلجنسيا المسلمة كما يطلقون عليها في وثائقهم « إنهم بمثابة هيئة أركان إنهم بمثابة هيئة أركان مشكلة من مثقفين جزائريين مسلمين، مهمتهم لعب دور الوسيط بين السياسة الكولونيلية الفرنسية والأهالي الجزائريين، وقد أكد على هذا التوجه المنوط بهذه النخبة صحيفة (Le Temps) فيما بعد عام 1904 مصررة على ضرورة وجود طبقة الجزائرية فرانكفونية مثقفة لتقوم بدور الموطن للتقارب بين الجنسين الفرنسي والجزائري. ويستمر التأكيد والإلحاح الاستعماري على انتهاج مثل هذه السياسة الرامية إلى الاندماج الثقافي فيقول الحاكم العام الفرنسي "جونار" (Jonart) عام 1908: أنه من مصلحتنا

(1) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 349.

العمل على خلق نخبة مثقفة من الأهالي القادرة على الاستجابة لأفكارنا التقدمية والعادلة..
إننا في حاجة إلى برجوازية محافظة تساعدنا وتسهل لنا تنفيذ مخططاتنا». (1)

ويريدون من الانتلجنسيا المسلمة: أن تكون البديل العصري، لـ« العمامة القديمة»،
فرغم وفاء هؤلاء لخدمة فرنسا، إلا أنهم لا يمكنهم مسايرة التقدم والتطورات الحاصلة..
وقد رأوا بأم أعينهم بعض النماذج التي تخلت عن عقيدتها أمثال الطالب الجزائري
(المسيحي المرتد عن الإسلام) عمار نارون الذي شغل منصب رئيس جمعية (AEMA)
جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين التي جعلت من فيوليت موريس رئيسا شرفيا لها.

ومن هذه النتائج أيضا نذكر « حنفي لحمك» الذي ألف كتاب " رسائل جزائرية "
قام بالتقديم له فيوليت موريس. تضمّن معاداة صريحة للإسلام ودعاية كبيرة للاندماج مع
فرنسا ويذكر عبد الكريم صفصاف بأن الجامعة الجزائرية ظهرت سنة 1909 في وقت
بلغ فيه الاستعمار ذروته، وكانت تضم في أقسامها وفروعها المختلفة أبناء الجالية
الأوربية بالإضافة إلى فئة قليلة جدا من أبناء الطبقة الميسورة من الجزائريين وقد تولى
تسييرها الاستعمار بيد من حديد وجعلها في خدمة مصالحه وبالتالي أنتجت الجامعة
الجزائرية نخبة اجتماعية متميزة من أبناء الوطن، هذه النخبة تشربت بالثقافة الفرنسية
الاستعمارية، فأصبحت تشعر بأنها فئة ممتازة في وسط من الجهلة، بل إن بعضهم ذهب
إلى حد التنكر لوطنه وأصله. وهكذا فإن الجامعة الجزائرية في عهد الاحتلال كانت أداة
فعالة في تمزيق وحدة المجتمع الجزائري، وخلق شريحة اجتماعية متميزة تنكرت
لماضيها وثقافتها محاولة ربط المجتمع الجزائري بجنسية المستعمر ولغته.(2)

ونلاحظ كذلك ما يشبه القناعات لدى السلطات الاستعمارية في كون أن الطلبة
الجزائريين من بين إخوانهم المغاربة والتونسيين هم أقرب وألصق بالثقافة الفرنسية وقد
أكد على هذه القناعات عميد جامعة الجزائر الفرنسية جورج هاردي (Georges Hardy)
عام 1934 حيث قال: « إن طلابنا المسلمين – ولا يقول الجزائريين طبعاً- يبدو
لي أنهم أكثر وعياً من إخوانهم المغاربة والتونسيين إنهم أكثر التصاقاً باللغة الفرنسية في
حين ما يزال الآخرون من تونسيين ومغاربة يحلمون بنهضة قد تمس اللغة العربية

(1) عبد الله حمادي، حمادي عبد الله، الحركة الطلابية في الجزائر: مشارب ثقافية وأيديولوجية، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة، الجزائر، سبتمبر 1994، ص55.

(2) المرجع نفسه، ص58.

وعلمها في يوم ما». وكم كانت فرنسا تخشى على هؤلاء الطلبة الاندماجين من التقرب مثلا من جمعية العلماء المسلمين لأنها كانت ترى في هذا التقارب لو حصل سيكون بمثابة « الهجوم الموحد بين محمد – ص الله عليه وسلم- وديكارت على فرنسا» هكذا تقول بعض المصادر.

وبالفعل فقد ظلت هذه التنظيمات الطلابية بعيدة عن السياسة منذ تأسيسها حتى إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصا بعد مؤتمر (Grenoble) قرونوبل عام 1946 حيث تبنى المؤتمر فيه و لأول مرة « ميثاق النقابة الطلابية الدولي» الذي أعطى لهم نوع من الشرعية ل طرح أفكار سياسية، فلم يتوانوا في طرح قضية السيادة الوطنية الجزائرية، لكن ذلك لم يعجب إتحاد الطلبة الفرنسيين (الذي كانت تنطوي تحته جميع المنظمات الطلابية الفرنسية آنذاك بما فيها (AEMANE))، واعتبر خرق للقانون الأساسي للاتحاد الذي يمنع الخوض في المشاكل السياسية.

3. الارتباط بين الطلبة و تيارات الحركة الوطنية:

ينبغي أن نشير هنا إلى التأثير الواضح لتيارات الحركة الوطنية على توجهات المنظمات الطلابية، وحتى على تأسيسها، فجمعية الجزائريين الزيتونيين التي تأسست سنة 1933 لم تكن إلا نتيجة الجهود التي كانت تقوم بها جمعية العلماء، وكذا البعثات التي ترسلها إلى جامع الزيتونة لإتمام الدراسة، والشيخ ابن باديس نفسه هو خريج هذا الجامع... ونلاحظ أيضا الدور القيادي للسيد فرحات عباس في جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وهو الذي قاد فيما بعد حزب البيان، كما نلاحظ احتضان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لجمعية الطلبة خاصة في مؤتمرها الثاني سنة 1932 الذي انعقد بنادي الترقى وخلال المؤتمر الخامس الذي انعقد بتلمسان سنة 1935 الذي افتتحه البشير الإبراهيمي.

لاحظ الكتاب المعاصرون بأن الطلبة كانوا يستمعون إلى صوت الأجداد، وصموا آذانهم عن المنطق العقلي الذي تعلموه في المدارس الفرنسية وفتحوها على المنطق الصوفي الغامض الذي يدغدغ العواطف. ولا حظ كاتب آخر أن مؤتمر طلاب ولكن مؤتمر وطنيين وإسلاميين، فقد كانوا يخطبون ويتحدثون باللغة العربية رغم حضور شيخ

بلدية تلمسان الفرنسي الذي احتج بشدة على ذلك. وقد اتهم هذا الكاتب المؤتمر بأنه كان ينشر «الحقد الأعمى» ضد فرنسا.(1)

فكما استقطبت الأحزاب و الهيئات السياسية الجزائرية فئات العمال والشباب والفلاحين و التجار، استقطبت كذلك فئات الطلبة داخل الجزائر وخارجها. فلدعاة الفرنسية والإدماج أتباع منهم، ونفس الشيء بالنسبة للتيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، وحركة الانتصار لحرريات الديمقراطية) وللتيار الإصلاحية(نادي الترقى، وجمعية العلماء)، وبعض الزوايا المتطورة.(2)

ويقول أبو القاسم سعد الله وهو يتحدث عن جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين «ومن الأسف أننا لا نعرف الآن أيضا ما حدث لهذه المنظمة سنوات 1937-1939 والذي لا شك فيه هو أنها ظلت تعمل بنشاط في فرنسا، وعلى مستوى المغرب العربي. وقد بدأ خريجوها تتوزعهم الحياة السياسية في بلادهم، كما بدأت الأحزاب المحلية تجتذبهم إليها فدخل بعضهم في الأحزاب والهيئات الموجودة عندئذ، وكون آخرون أحزابًا وهيئات خاصة بهم ودخلوا جميعا في معركة الحرية ضد الاستعمار. ونلاحظ بالنسبة للجزائر أن معظم مثقفي الطلبة كانوا في برامجهم الثقافية يدورون في فلك العلماء، أما في حياتهم السياسة فقد كانوا من النخبة ومن عناصر حزب البيان فيما بعد، وقليل منهم فقط انضموا للنجم وحزب الشعب الجزائري الذي خلفه».(3)

وقبل الحرب العالمية الثانية بقليل بدأ العديد من الطلبة الجامعيين الجزائريين بتغيير اتجاههم من حزب فرحات عباس «حزب الإتحاد الديمقراطي الجزائري» الذي يؤمن الاندماج مع فرنسا إلى حزب متمسك بالمبادئ الثورية والنشاط وهو «حزب الشعب الجزائري» حزب مصالي الحاج الرجل الأول الذي طالب بجزائر مستقلة منذ سنة 1924م، هذا الحزب حُلَّ في الأربعينات وأصبح يسمى حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

(1) أبو القاسم سعد الله، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 ط4، ص112.

(2) يحي بوعزيز يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص350.

(3) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص113.

4. معركة "الميم"

قرر الطلبة الجزائريين، ربط مصيرهم بمصير شعبهم، لذلك قرروا الانسلاخ عن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، الذي اتخذ موقفا معاديا للثورة الجزائرية، وقاموا بتأسيس منظمة طلابية مستقلة عرفت باسم UGEMA الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لكن عملية التأسيس تميّزت بخلاف إيديولوجي سمّي بمعركة "الميم"، ويتجلى بحذف أو إضافة كلمة مسلمين(*)).

وقد دارت معركة الميم بين الطلبة الجزائريين الوطنيين وأصحاب التوجه الإسلامي من جهة و بين الطلبة الجزائريين "الفرنكو-لائكو- شيوعيين" من جهة ثانية، التابعين للحزب الشيوعي الجزائري، والعاملين تحت وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي المنطوين تحت مظلة UNEA(1) في هذا السياق قام رئيس AEMAN آنذاك الطالب بلعيد عبد السلام الذي كان يمثل أيضا مسئول الجناح الطلابي لـ MTLD بتحركات عديدة، التقى من خلالها بقيادة المنظمات الطلابية الجزائرية واستطاع أن يقنع العديد منهم خاصة منهم المفرنسين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال أحمد طالب الإبراهيمي(2) وحتى بعض المقرّبين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، مثل ناطقه الرسمي عياشي باكر، إضافة إلى عدد من المنخرطين في صفوف (UNEA). وقد توجت هذه التحركات و الجهودات بالنداء الذي وجه من طرف جمعية الطلبة المسلمين في 27 فيفري عام 1955 لكل الطلبة يحثهم على الانضمام والمشاركة في تشكيل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) فأرسلت المناشير في هذا الغرض لكل التجمعات الطلابية كما أوفد مبعوثين لشرح هذا الغرض من أمثال محمد الصديق بن يحي والأمين خان وكلاهما كما نعرف مناظلا في صفوف MTLD. (3)

(1) ونشر هنا إلى ملاحظة هامة بحاجة إلى ملاحظة بحاجة إلى تحليل وهي أن هذا الصراع لم يظهر في تأسيس باقي المنظمات التابعة لجهة التحرير الوطني، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي ظهر سنة 1956 وكذا اتحاد الفنانين وغيرها من المنظمات.

(2) ظلّ الشيوعيون الجزائريون يعملون تحت سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي طيلة 15 سنة تقريبا، وفي سنة 1935 بمؤتمر فيلر بان Veilleur Banne أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري مستقلا عن الحزب الشيوعي الفرنسي . د. جوان عليسي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 83-84.

(3) وقد تمت تزكية أحمد طالب الإبراهيمي كرئيس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد بباريس بين 8 و 14 جويلية من عام 1955.

(3) عبد الله حمادي، مرجع سابق، ص 64-65.

وقد تجلي الصراع حول الحرف (M) خلال الندوة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي التي انعقدت بباريس في الفترة الممتدة من 4 إلى 7 أفريل 57، حيث انقسم أنصار UNEA المتشبهين بفكرتهم بنزع كلمة "مسلمين" إلى حين، وقسم آخر أثر أن يخوض الصراع داخل الندوة متحججا بضرورة انفتاح الاتحاد على كافة الشرائح الطلابية الجزائرية بغض النظر عن جنسيتهم وعرقهم ولغتهم ودينهم تحت شعار الجزائريين للجزائريين.

وقد ردّ عليهم أنصار تثبيت حرف "M" بالتذكير بالخصوصية الثقافية والتاريخية للطلاب الجزائري التي تحول دون الاندماج مع أبناء الكولون وغيرهم، ولا يرون مانعا أن يتعاون ويتضامن معهم في إطار اتحادات بعد أن تعاد له هذه الخصوصية.(1)

أمام القسم الثاني من الطلبة الشيوعيين فقد حاربوا الندوة من الخارج، ودعوا إلى مؤتمر مواز بباريس لم تحضره إلا أقلية طلابية من بعض الجامعات الفرنسية كجامعة باريس وتولوز ومو نبيلي وقرونوبل، وانتهى بفشل ذريع، فلم يبق أمامهم إلا الالتحاق بـ UGEMA وهم مكرهين.

ومنذ ذلك الحين أصبحت UGEMA هي الممثل الوحيد والشرعي للطلبة المسلمين الجزائري المساندين لمبدأ وقرارات الفاتح من نوفمبر 1954.

5. نداء 19 ماي:

وعندما اندلعت الثورة المسلحة في أول نوفمبر عام 1954 م لم يتردد التلاميذ والطلبة في الالتحاق بها ولكن بصفة محدودة، وجزئية، لعدة ظروف، لأن الأغلبية منهم اعتقدوا آنذاك أن مشاركتهم في الثورة المسلحة التي يقوم بها الشعب ستكون في نطاق العمل الدعائي داخل الوسط الطلابي الذي يعيشون فيه في المدن والقرى الكبيرة داخل الجزائر وفي الخارج. ولهذا السبب انتظروا تسعة عشر شهرا كاملة، وحاولوا أن يثبتوا لزملائهم الطلبة الفرنسيين عدالة قضية شعبهم الجزائري، وقدموا لهم شهادات وصورا حية عن الإرهاب الفظيع الذي يقوم به الجيش الفرنسي الاستعماري ضد الثوار

(1) بعض المصادر قالت فإن هذا الانتصار لم يكن حاسما، لأنه بقي معلق مشروطا بوجود حذف حرف الميم من شعار الاتحاد بعد أن تحصل الجزائر على استقلالها وهو ما تم فعلا. هذا ما أشير إليه عبد الله حمادي ص 66.

والمجاهدين الجزائريين. ولما فقد الطلبة والتلاميذ الجزائريون الأمل في تغلب العقل على النزعة الاستعمارية من طرف زملائهم الفرنسيين، رأوا وتأكدوا أن مكانهم ليس في مقاعد الثانويات والجامعات الفرنسية، ومدرجاتها، ولكن في الجبال إلى جانب جنود ومناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني، فقررت منظماتهم النقابية الطلابية: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين القيام بإضراب عام لا نهائي عن الدروس والامتحانات في جامعة الجزائر وثانوياتها وفي الجامعات الفرنسية، ونفذت ذلك يوم 19 ماي 1956، وأمرت كل الطلاب والتلاميذ الجزائريين أن يلتحقوا بجيش التحرير الوطني في الجبال وخلالها جبهة التحرير الوطني في المدن والقرى، ليعملوا كممرضين، وجنود، ومفوضين سياسيين، ومدرسين متنقلين، وسعاة بريد واتصال، ومدرسين على الكفاح الوطني المسلح.⁽¹⁾

ومما جاء في البيان نقراً:

ومن الواضح أن أية شهادة دراسية إضافية نحصل عليها، لن تجعل من أجسامنا جثثاً أجمل من غيرها. فما هي إذن فائدة هذه الشهادات التي تمنح لنا باستمرار بينما يخوض شعبنا كفاحاً بطولياً، وبينما يعتدي على كرامة أمهاتنا وزوجاتنا وأخواتنا، وبينما يسقط أطفالنا وشيوخنا تحت رش البنادق، ووابل القنابل وتحت النابالم ونحن إطارات الغد يقترح علينا أن نؤطر ماذا وأن نؤطر من؟ ربما الأنقاض وتلك الأكوام من الجثث التي خلفتها حوادث قسنطينة، وتبسه، وسكيدة، وتلمسان، وأماكن أخرى دخلت بعد ضمن ملحمة الوطن.⁽²⁾

وتتم قوة النص التي يتميز بها البيان، عن مستوى الوعي السياسي الذي كان يتميز به الطلبة في ذلك الوقت، وفهمهم لطبيعة المعركة، والبعد المستقبلية لهذا الصراع.

وتجمع المصادر على أن استجابة الثانويين خاصة منهم المنخرطين في جمعية الشبيبة الطلابية الإسلامية (AJEM)، كانت أفضل بكثير من استجابة الطلبة الجامعيين، حيث كانوا أكثر تجنيداً والتحاقاً بالجبال وبالثورة مقارنة بالطلبة الجامعيين.

(1) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 350 وص 353.

(2) صالح بن القبي، صالح بن قبي، جريدة الاتحاد، تصدر عن الاتحاد الطلابي الحر ماي 1991، ص 74.

ويؤكد هذا الرأي ما ورد في بيان الصومام أو في ورقة العمل التي نصت صراحة عن عدم ارتياح قيادة جبهة التحرير من موقف الطلبة الذين بقوا مكتوفي الأيدي رغم النداء الموجّه لهم من طرف اتحادهم في شهر ماي 1956.⁽¹⁾

وبتاريخ 28 جانفي 1958 صدر قرار بحلّ UGEMA، نتيجة لنشاطاته غير الوطنية وتواطئه مع FLN وتبعته قرارات توقيف وحبس ومتابعات في صفوف مناضليه وقياديه.

ثانيا: المشاركة السياسية للطلبة الجزائريين في عهد الأحادية

1. بداية الاحتكاك بين النظام و الطلبة

أهم ما ميّز العلاقة بين الحركة الطلابية عادة الاستقلال والنظام السياسي الجزائري في ظل رئاسة أحمد بن بلة هو محاولة إدخالها في بيت الطاعة تحت مظلة (الحزب السلطة)، وبالتالي الحدّ من استقلاليتها تحت مبرر، لمّ الشمل وتوحيد الجهود وتوجيهها نحو بناء الدولة، ولكن الطلبة رفضوا ذلك ولم تستطع السلطة السياسية فرض رؤيتها بسبب وجود الطلبة في موقف قوّة، مقارنة بالسلطة السياسية في ذلك الوقت التي وجدت نفسها في مواجهة مشاكل سياسية واجتماعية كبيرة، خاصة منها انشقاق صف أبناء الثورة وظهور الصراع الداخلي على السلطة⁽²⁾ والإرث الاجتماعي الثقيل الذي خلفه الاستعمار، ونقص التأطير،... الخ.

وفي المقابل ورثت الحركة الطلابية رصيدا نضاليا كبيرا، اكتسبته من خلال تحركاتها على المستوى الخارجي والداخلي، ومن خلال تنوّع المشارب الإيديولوجية لكوادرها، هذه الوضعية دفعت السلطة آنذاك عدم الخوض في الصراع المباشر مع الحركة الطلابية، وفي ذات الوقت استخدامها لصالحها ومحاولة كسب تأييدها.

وتتضح مغازلة السلطة للتنظيم الطلابي الوحيد آنذاك، (UGEMA) من خلال الخطاب الذي ألقاه، بمناسبة انعقاد مؤتمره الخامس سنة 1963، الرئيس أحمد بن بلة، وحاول أن يجمع فيه بين المتناقضات الإيديولوجية، حيث ذهب بأنه لا تناقض بين

(1) عبد الله هادي، مرجع سابق، ص78.

(2) خاصة منها:

معارضة آيت أحمد المسلحة، ومعارضة محمد بوضياف، وقادة تاريخيين أمثال: فرحات عباس ومحمد حنيفة وكرم بلقاسم.

الاشتراكية والإسلام، وأن الاشتراكية التي يتبنّاها هي اشتراكية عملية ولكن تضع بالحسبان العمق: العربي – الإسلامي، وكان بن بلة يهدف من خلال ذلك إلى ضمّ كل من الماركسيين والإسلاميين تحت جناحه.

وقد انعكس هذا الموقف ايجابيا على التنظيم الطلابي آنذاك، حيث بقي ينعم بهامش مهم في حرية تحركاته، بعيدا عن التبعية للحزب الواحد (FLN)، وفي ذات الوقت لم يبق النظام مكتوف الأيدي في هذا المجال، وإنما عمد إلى التضييق غير المباشر على نشاطات الطلبة، بتأسيس تنظيم شباني تابع لحزب جبهة التحرير أطلق عليه تسمية شببية جبهة التحرير الوطني (JFLN)، وتمّت هيكلته بالموازاة مع الانطلاق في هيكله الحزب منذ إعلان الاستقلال، طبقا لتوصيات مؤتمر طرابلس الذي قرر إنشاء (JFLN).

2. حذف "الميم" من دون معركة

بعد عدة تأجيلات، انعقد المؤتمر الخامس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) في 5 سبتمبر 1963، وقد وصف أحد قادة الطلبة هذا المؤتمر بأنه "أمم متحدة مصغرة من الطلبة لأكثر من 20 دولة، والذين يحملون خلفيات ثقافية مختلفة وتربية مختلفة وإيديولوجيات متباينة" (1).

وفي هذا المؤتمر تمّت عملية تغيير التسمية، بحذف حرف "الميم" وتحوّل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) إلى الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، حيث نصت المادة الأولى من القانون الأساسي المصادق عليه في ذلك الوقت على ما يلي: يتشكّل بين الطلبة الجزائريين، من مختلف الجامعات والمؤسسات المشابهة، التي تنخرط في هذا القانون الأساسي، إتحاد يسمّى: "الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين" (UNEA)، لمدة غير محدّدة، ومقرّه في الجزائر العاصمة. وتنصّ المادة الأولى مكرر على أنّ (UNEA) هي استمرار للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والشعار (UGEMA) يبقى ملكية قانونية لـ: (UNEA)². ويقول هواري موفوق وهو أول

(1) Donald. K Emmerson, *Student and Politics* Port.1 Hall Press, London, 1968,P23.

(2) Comité Exécutif de l'UNEA, 5^e congrès de l'UGEMA et programme de l'UNEA, p51.

أمين عام لهذا التنظيم الطلابي بعد الاستقلال: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) أصبح (UNEA) حتى لا يتم إقصاء الطلبة ذوي معتقدات غير إسلامية¹.

ولم تشر المصادر المتوفرة لدينا إلى أي صراع يكون قد نشب بشكل بارز بين المؤتمرين حول إجراء هذه الخطوة، أي حذف الحرف "M"، وهنا يجب أن نسجل ملاحظتين:

- الملاحظة الأولى أن الحسم في معركة "الميم" الأولى سنة 1955 لم يكن حاسما كما تقول المصادر لأنه بقي معلقا ومشروطا بوجوب حذف (M) من شعار الاتحاد بعد أن تحصل الجزائر على استقلالها وفعلا انتزع حرف (M) المزجج بالنسبة للفرنكو- لائكو- شيوعيين، والمريح بالنسبة للوطنيين وذلك في عام 1963 بعد الاستقلال مباشرة واستعيدت التسمية الفرنكو-لائكو-شيوعية واندماجية تقريبا ليصبح اتحاد الطلبة الجزائريين يعرف منذ ذلك الوقت باسم (UNEA) الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ويفسح المجال آنذاك للمّ شمل الجميع تحت هذا الشعار، كلّ وقناعاته السياسية والإيديولوجية والثقافية ولتتضافر مجهودات الإخوة الأعداء على ما سيسىمى بالشروع في مرحلة بناء الجزائر وتشبيدها. يبقى في آخر هذا الصراع إمكانية طرح سؤال محرج ولكن لا نريد أن نجيب عليه في هذه المناسبة ومفاده هل يا ترى بالإمكان أن نبني مشروع مجتمع معتمدين في إنجازهم على عناصر متناقضة قد أثبت مسارها التاريخي والفكري أنها تنتمي إلى مشارب مختلفة؟ سؤال نرجئه إلى مناسبات أخرى... (2)

- والملاحظة الثانية أنه في الحقيقة لم يتم حذف "الميم" فقط، لأنه في هذه الحالة تصبح التسمية الجديدة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين (UGEA) ولكنه في حقيقة الأمر قد تمّ الرجوع إلى التسمية التي أطلقها الشيوعيون على تنظيمهم الطلابي الذي تم تأسيسه في ديسمبر 1953 « وهو اتحاد لائكي يحمل نفس الأفكار التي يحملها الحزب الشيوعي الجزائري سليل الحزب الشيوعي

¹ Houari Mouffok, parcours d'un étudiant algérien de l'UGEMA a l'UNEA, édition Bouchene, Alger, 1999, p78.

(2) عبد الله حمادي، مرجع سابق، ص66.

الفرنسي.. وقد حاول الاتحاد (UNEA) تنظيم مؤتمره بفرنسا عام 1954 لكن للحزب الشيوعي الفرنسي الوصي رفض المقترحات المزمع تقديمها في هذا المؤتمر، والتي يأتي في مقدمتها عمل الاتحاد على تنصيب نفسه ناطقا باسم كل الطلبة الجزائريين. لأنه كان يخطط لبديل آخر...»⁽¹⁾ ويبدو هنا أنّ الحنين قد راود اليساريين من الطلبة، ودفعهم لفرض إعادة إحياء التسمية القديمة لتنظيمهم، وفي نفس الوقت لم تكن التسمية الجديدة تطرح مشكلا مع الوطنيين، خاصة صيغة "الاتحاد الوطني"، التي بقدر ما تشير إلى الامتداد الجغرافي، بقدر ما تحمل ولو من الناحية الشكلية إلى "الوطنية".

ويذهب البعض بأن أمر حذف كلمة "مسلمين" أمرا طبيعيا على اعتبار أن الجزائر بعدما استقلت، أصبح كل الشعب يدين بالإسلام ولا مبرر لوجودها، ويقلل أصحاب هذا الرأي من شأن هذه الحادثة، ولا يعتبرون بأنها تشكل إحدى تجليات الصراع من أجل الهوية. غير أنّه في ذات الوقت نجد أن بعض التنظيمات بقيت محافظة على هذه الصفة في تسميتها بعد الاستقلال كما هو الحال مثلا بالنسبة لمنظمة: الكشافة الإسلامية الجزائرية.

3. سيطرة التيار اليساري على الحركة الطلابية:

في المؤتمر السادس للاتحاد سنة 1964 أخذت سياسة الاتحاد الخارجية ميلا حاسما تجاه المعسكر الشيوعي، وقد تم ذلك أي الميل نحو هذا المعسكر بالتصويت، واختار العضوية الكاملة في منظمة موسكو الدولية المدعومة، وهكذا يجتاز الاتحاد تلك الحقبة الطويلة التي تميزت بالحياد (بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي)، إلا أن الرئيس بن بلة تحرك ضد قيادة الطلبة الشيوعيين في نوفمبر 1964، وسجل أنصار حزب الطليعة فشلا ذريعا، وبذلك تمّ لحزب (FLN) السيطرة على الأقل على سياسة الاتحاد الخارجية، كما أصبح له صوت حول شؤون الاتحاد الداخلية.

وقد بدأ الصراع العلني بين الحركة الطلابية والسلطة السياسية مباشرة بعد انقلاب 19 جوان 1965، حيث خرج الطلبة المؤيدون لبن بلة إلى الشارع احتجاجا على ما

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 62-63.

أسموه بالانقلاب ورغم أنّ الحشد لم يكن كبيراً، حيث لم يتعدّ الألف، إلا أنه أفرع بومدين، فأرسل قوات الجيش وتعزيزات أمنية لتوقيف الطلبة، وقامت الأجهزة الأمنية بإجراء اعتقالات في صفوف الطلبة.⁽¹⁾

وطيلة هذه المدة لم يتمكن الطلبة من عقد مؤتمرهم السابع. إذ لم تتوقف الاضطرابات والاعتقالات، فأنتهي الصراع لصالح السلطة السياسية بالتحالف بينها وبين اليسار ممثلاً في مناضلي حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS) الذي سيطر على المنظمة الطلابية، حيث تمكن السياسيون من التربع على التنظيم الطلابي (UNEA) بعد صراع مع أنصار (FLN) في لقاء عام وعنيف تمّ في 15 أبريل 1967، ولذلك برهن اليساريون أن لهم دعم من قبل القاعدة الطلابية أكثر من القادة المدعويين من طرف الحزب.⁽²⁾

وفي نهاية سنة 1970، التنظيمات التي كانت تهيمن عليها الأفكار اليسارية والتقدمية، وخاصة منه الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، والاتحاد الوطني للثانويين الجزائريين، دفعت ثمن الضغط السياسي والأمني القوي من طرف الحزب- الدولة، ليتمّ حلّهما في جانفي 1971³. وهكذا قدم اليساريون ولاءهم لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) وكان ثمرة هذا التحالف:

حصر نشاط الطلبة في العمل التطوعي لإنجاح الثورة الزراعية.

إبعاد الطلبة على العمل النقابي والسياسي.

توجه الطلبة نحو الدعوة لترسيخ النهج الاشتراكي للدولة.⁽⁴⁾

ويبدو أن السياق العالمي قد ساهم في سيطرة اليسار على الحركة الطلابية في الجزائر، وهذا لأن سنوات الستينات تمثل زهرة الازدهار الشيوعي في العالم، أضف إلى ذلك أن الاختيارات الكبرى التي انتهجتها الدولة تتلاءم إلى حدّ كبير مع الأفكار التي كانوا يدعون لها، نعني بذلك الاشتراكية والثورات الثلاث (زراعية، صناعية، ثقافية).

(1) Donald. K Emmerson, OP.CIT, P26.

(2) Ibid P.26.

³ Kamel Rarbo, l'Algérie et sa jeunesse, l'Harmattan, Paris, 1995, p86.

(4) جريدة الاتحاد تصدرها منظمة الاتحاد العام الطلابي الحر (UGEL)، العدد 3/23، 31 مارس 91 ص5.

وتجدر الإشارة هنا، أن التنظيمات الجمعوية السائدة بما فيها (UNEA)، آنذاك كانت تخضع كلها للقانون الفرنسي 1901، وهذا بناء على القانون 62-157 الذي تقرّر من خلاله مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية التي لا تمسّ بالسيادة الوطنية، وفي اتجاه متناقض مع ذلك ينصّ ميثاق 1964 على ما يلي: إنه في مجتمع الديمقراطية الشكلية تعبر النقابات والمنظمات عن مصالح وكتل متعددة ومتناقضة، أما المجتمع السائر نحو الاشتراكية فإن تعدد الهيئات يستجيب فقط للخاصية المميزة لكل فئة من السكان والضرورية لمضاعفة إمكانية حركة الحزب في عمله لتعبئة الجماهير.⁽¹⁾

لا شك أنه من خلال هذه النصوص يمكن ملاحظة نوع من الفوضى والتردد ناجمة عن الجمع بين المتناقضات، الذي ميّز الدولة الجزائرية الناشئة، ففي الوقت الذي يتم تمديد العمل بموجب القوانين الفرنسية الليبرالية، يتم أيضا تبني الاختيار الاشتراكي، فهل يمكن تصور نظام اشتراكي يتم تجسيده بقوانين ليبرالية؟⁽²⁾

لذلك في سنة 1971 تم استدراك ذلك، بإصدار الأمر 71-79، المتعلق بالجمعيات الذي يشرّع لعملية التراجع عن حرية نشاط تأسيس التنظيمات الجمعوية و السيد نحو "أدلجة" المجتمع المدني، لتجنيد الجميع تحت راية واحدة إنجاح مسعى الثورة الزراعية، وأعطى هذا الأمر الحق للسلطات بحلّ أي تنظيم مباشرة ودون المرور على القضاء، وفي هذا الإطار تمّ حلّ (UNEA) ليلتحق مناضلوها باللجان التطوعية وتم حلّ بعض الجمعيات مثل "جمعية القيم"⁽³⁾ لإسكات أي صوت ينتقد هذا التوجه.

4. ظهور التيار الإسلامي داخل الحركة الطلابية

⁽¹⁾ حزب جبهة التحرير الوطني. اللجنة المركزية للتوجيه. ميثاق الجزائر، أبريل 1964 ص112.

⁽²⁾ بوبكر جيملي، خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة 2001 ص72.

⁽³⁾ شكلت هذه الجمعية نواة أولى للحركة الإسلامية بالجزائر وقد تأسست في فبراير سنة 1963.

لحظة بداية تراجع التيار اليساري في الحركة الطلابية، كانت في السنوات الأولى من الثمانينات، وتواصل تدهور حضورهم فيها إلى غاية الغياب التام في عهد التعددية، وهو أمر لم يكن يخطر على بال الكثير من شاهدوا القوة التي كانت تميز هذا التيار، وقدرته الكبيرة على التجديد، ونوعية الأفراد الذين حملوا الراية الحمراء... ولكن هذا التراجع إلى حدّ "رمي المنشقة" على مستوى الحركة الطلابية (لأنّ النضال سوف ينتقل إلى مستويات أخرى) كان سببه عدة عوامل، لعلّ أهمّها و أهمّها هو بداية تراجع الأفكار اليسارية على المستوى العالمي، وفشل النموذج التنموي الذي يطرحه، خصوصا بالنسبة للدول النامية التي لم يتسنّ لها تحقيق التنمية المرجوة، لكن هناك أيضا عوامل ترتبط بالحالة الجزائية يمكن أن نذكر منها ثلاث عوامل نراها ذات أهمية بارزة:

العامل الأول يتمثل في تنامي الصحوة الإسلامية على الساحة الجامعية بالخصوص، وقد كان وجود التيار الإسلامي داخل الجامعة ابتداء من أواخر الستينات، غير أنّه لم يتبلور كتيار تعبوي معارض إلا في أواخر السبعينات ليصبح في الثمانينات محرك الطلبة وقائدهم دون منازع.

وقد خاض التيار الإسلامي معركة الثوابت بالتحالف مع "الوطنيين" خصوصا من خلال المظاهرات والإضرابات الطلابية حول قضية التعريب سنة 1979، وفي 1982/11/12 أقيم أول تجمع للإسلاميين وذلك في الجامعة المركزية، حضره الآلاف ومن خلاله تم اكتشاف القوة الشعبية التي يتمتع بها التيار الإسلامي وهنا نلاحظ الصعود المستمر لمنحني تزايد التيار الإسلامي على المستوى القاعدي في مقابل النزول المستمر لمنحني التيار اليساري.

ويتمثل **العامل الثاني** في كون ثلثة كبيرة من فئة النشطين اليساريين، التي كانت تدعى انتماءها للطبقة البروليتارية قد "تبرجت" (1) وتولد بينها وبين فئات المجتمع الأخرى، نوع من القطيعة: المعنوية – الحسية، فالقطيعة المعنوية كانت على مستوى الكثير من الأفكار التي كانت تعتنقها من قبل وتخلّت عنها شيئا فشيئا، والقطيعة الحسية الناجمة عن الترقية التي حصلت عليها، بالانتقال من البروليتارية إلى البورجوازية، وانعكست على وضعيتها المادية.. ويمكن اكتشاف ذلك خلال تتبعنا لمآل الفئات النشطة

(1) أصبحت بورجوازية.

التي كانت تحمل مشعل اليساريين في الجامعة، وأصبحت تحتل مراكز هامة في هرم السلطة، وتمكنت من التمتع والتغلغل في دوائر صنع القرار يساعدها في ذلك نوعية الموارد البشرية التي تتميز بها من حيث تكوينها وثقافتها، بغض النظر عن إيديولوجيتها، وساعدها أيضا الشبكة القوية التي شكلتها والتي تتميز بالتساند والتضامن.

أما العامل الثالث فيتمثل فيما سمي بالمادة 120، التي نصّ عليها القانون الأساسي للحزب، والتي تمنع تولي مسؤوليات في المنظمات الجماهير لكلّ من لا يملك بطاقة انخراط في الحزب. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الفصل هو تركيز العمل الطلابي المعترف به رسميا على هيكل وإطار طلابي واحد استطاعت السلطة ترويضه وإبقائه في صفها طوال المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1988، هذا إذا استثنينا بعض حالات التمرد والمعارضة سواء في بداية الاستقلال أو حتى في الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنها بقيت محدودة زمنيا وجغرافيا. وفي ذات الوقت عرف هذا الإطار الموحد عدة تغييرات يمكن اعتبارها بأنها لم تتجاوز حد الشكل التنظيمي أو التسمية وهي كما يلي:

الإتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA (62-63).

الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA (1963-1971).

اللجان التطوعية الطلابية C.V.E (1972-1975).

الإتحاد الوطن للشبيبة الجزائرية UNJA (1975-1982).

المكتب الوطن للطلبة B.N.E (1982-1990).

ثالثا: المشاركة السياسية للطلبة الجزائريين في عهد التعددية:

1.3- الطلبة وساعة التحوّل نحو التعدّدية:

أشرنا إلى هذه الأحداث، وسجلنا بأنّ العديد من علامات الاستفهام، مازالت تدور حولها... غير أنّ التساؤل المرتبط بموضوعنا هو : لماذا غابت الحركة الطلابية عن هذه الأحداث؟

وإنّ أهمّ ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل، ليس فقط كوننا اعتدنا على قيادة الحركة الطلابية لعمليات التغيير والإصلاح في جميع بلدان العالم ، وقدرتها على تجنيد الجماهير من أجل تغيير السياسات وإسقاط الأنظمة، والمساهمة في صناعة الرأي العام المساند لقضاياهم المطروحة، فقد كان من الطبيعي جدا أن يكون الطلبة الجامعيين في الصفوف الأولى للمظاهرات، التي أصبحت محطة أساسية يجب الوقوف عندها ففيها تحوّلت الجرائر من نظام إلى نظام آخر، ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى.

فالميزة القيادية للحركة الطلابية هي قضية معروفة ومتفق عليها، ولكن هناك دافع آخر ذو أهميّة، ويرتبط بالسياق الذي ظهرت فيه هذه الأحداث، يدفعنا هو أيضا للتساؤل عن غياب الطلبة في تلك الأحداث، وهو أنّ الحركة الطلابية في الجامعات الجزائرية، خلال تلك الأثناء لم تكن " نائمة"، ولم تكن في مرحلة ضعف، بل العكس من ذلك، فقد لاحظنا بأنّ هناك تصاعدا كبيرا لنشاطها، وأنّ العديد من العناصر التي تحوّلت إلى قيادات حزبية، خاصة من أبناء التيار الإسلامي مازالت تنتمي إليها، وهي عناصر فاعلة داخل الحرم الجامعي، ويجب أن نسجّل هنا أقول نجم الطلبة اليساريين في هذه الفترة !

ولعلّ الاضطرابات التي شهدتها مدينة قسنطينة في نوفمبر 1985، أي في ظلّ الحزب الواحد، والتي انطلقت شرارتها من الحرم الجامعي لتمتدّ إلى أرجاء المدينة، وعرفت هي الأخرى أعمال عنف كبيرة، لعلّها تعكس الصورة الطبيعية- نسبيا- لحدوث مثل هذه الاضطرابات، حتى وإن لم يترتب عنها أيّ تغييرات أو إصلاحات سياسية.

فليس من المعقول إذن، أن تتخلف الحركة الطلابية عن هذا الموعد الهام في تاريخ الجزائر، والحرم الجامعي يعرف غليانا كبيرا لنشاطها، وحضورا مكثفا لتياراتها الفاعلة، المعارضة للنظام القائم في ذلك الوقت.

لقد حاول أحد المهتمين بالموضوع، تفسير تخلف الطلبة عن هذه الأحداث بعدة عوامل، أهمها كون فئات الطلبة أقل فئات المجتمع تضرراً من سياسة الحكومة طيلة فترة الاستقلال، التكوين الثقافي الذي ناله الطلبة إضافة إلى التفكير العقلاني الذي يوجّه سلوكهم، ممّا يصعب إمكانية استدراجهم في عمل دون أن يستوعبوه ويفهموا مراميه، وأن بروز الثانويين يعود إلى كونهم في سنّ المراهقة وميالين إلى العنف وهو أمر لاحظناه - كما قال- في التفاعل مع نداء 19 ماي 56، ومن العوامل التي ذكرها أيضا حرص الإسلاميين على سلامة البلاد وممتلكاتها وانتهاجهم أسلوب المعارضة السلمية، لذلك كلّه فإنّ الطلبة لم يتجاوبوا مع الأحداث لإيثارهم الحوار و المحافظة على الممتلكات العامّة.

وبالرغم، من أنّ هذه التفسيرات صدرت في وقت قريب من الأحداث، إلاّ أنّه غلب عليها طابع التعميم، والتنظير والمثالية، والابتعاد عن الواقعية، وأنّ كثيرا من المسلمّات التي بنا عليها تحليله لهذه العوامل، كذّبتها أحداث العنف التي عرفت سنوات التسعينات.

ويمكن أن نفسّر أيضا غياب الطلبة عن 5 أكتوبر، لكون هذه الأحداث قد فاجأت الفئات الطلابية النشطة داخل الحرم الجامعي، لدرجة أنّها لم تصدّق ما حدث، خصوصا إذا علمنا أنّ الساحة الطلابية يسيطر عليها آنذاك الإسلاميون، ويعلم الجميع أنّ الإسلاميين لم تكن لهم يد في أحداث الخامس من أكتوبر، رغم أنّها أفضت إلى تغييرات جوهرية ودستورية كانوا يطالبون بها هم من قبل، ولم يكن يطالب بها جموع المراهقين الذين خرجوا إلى الشارع.

لكن مع ذلك، فإنّ التفسير الموضوعي لغياب الطلبة عن هذا الموعد، يبقى بعيد المنال بسبب الغموض الذي مازال يكتنف هذه الأحداث إلى غاية وقتنا الحاضر، حيث في غياب العديد من المعطيات يبقى التحليل ناقصا.

2.3- الخريطة الأيديولوجية للحرم الجامعي:

¹ جريدة "الاتحاد"، تصدر عن الاتحاد العام الطلابي الحر، العدد 3/2، مارس، 1991، ص15.

لاشكّ أنّ معرفة الألوان الأيديولوجية المشكّلة للسّاحة الطلابية سيعيننا كثيرا في فهم اتجاهات الرأي العام الطلابي، ومعرفة مدى تفاعله مع الخطاب الديمقراطي.

وإذا أردنا ترتيب التيارات السياسية والأيديولوجية المسيطرة على الساحة الطلابية في عهد التعددية، بناء على نشاطها وقدرتها على التجديد، وحضورها على الساحة، والتفاف الطلبة حول المواقف التي تتخذها والنشاطات التي تقيمها، فإنّ التيار الإسلامي سيحتلّ من دون شكّ المرتبة الأولى، يليه بدرجة أقلّ التيار الوطني، مع تسجيل غياب تام للتيار الماركسي الذي سيطر على الساحة منذ السنوات الأولى الاستقلال إلى غاية الثمانينات، إضافة إلى حضور جزئي و محدود جغرافيا للتيار البربري.

ونسجّل في البداية بأنّ انبعاث التيار الإسلامي في الجزائر بعد تهميش دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعض روافدها، كان على الساحة الجامعية، وقد ظهر في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كتيّار موحد، بحيث سيكون لمجموعة من الطلبة والأساتذة أمثال: مالك بن نبي، أحمد سحنون، عباسي مدني، محفوظ نحاح، سعد جاب الله وغيرهم... دور تأسيسي وقيادي في الأحزاب الإسلامية التي ظهرت فيما بعد.

الانشقاقات داخ التيار الإسلامي بدأت تظهر الثمانينات، وأصبح الإسلاميون في الجامعة منقسمون إلى جماعات ذات طابع سرّي، أهمّها: الإخوان المسلمون العالميون، الإخوان المسلمون الإقليميون، وجماعة الجزارة، وبلغ التنافس والصراع بين هذه الجماعات حدّا لا يمكن تصوّره، وتجلّى ذلك بصفة خاصّة في الصراع على مسك زمام مساجد الجامعة والأحياء الجامعية، باعتبارها تشكّل نقاط احتكاك واتصال مع الطلبة لاكتساب أنصار جدد.

فهم الإسلاميين للعمل الطلابي في تلك الأثناء يختلف عن المفهوم السائد لديهم حاليا، حيث كان يعتبر وسيلة للدعوة الإسلامية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الاشتراكية والشيعية واللائيكية، ومناصرة قضايا المسلمين،... الخ.

وبعد أحداث أكتوبر رأّت هذه الجماعات الطلابية أن تخرج من السريّة، والعمل تحت منظمات معترف بها، ولعلّ أهمّ هذه التنظيمات التي مازالت مستمرّة لحدّ الآن نجد:

الاتحاد العام الطلابي الحر الذي تأسس بتاريخ: 11 نوفمبر 1988، وعقد مؤتمره التأسيسي يوم 23 مارس 1989 والتنظيم محسوب على جماعة الإخوان المسلمين وحركة مجتمع السلم.

الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين التي تأسست في 30 أكتوبر 1988، وعقدت مؤتمرها التأسيسي بتاريخ: 11 أكتوبر 1990، وهي محسوبة على حركة النهضة.

كما ظهرت في بداية التعددية بعض التنظيمات الطلابية التي لم تستمر بسبب أحداث التسعينات التي عرفتها الجزائر، حيث كان للجزارة تنظيمهم الطلابي، كما أنشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت، الرابطة الإسلامية للطلبة على منوال الرابطة الإسلامية للعمل، حيث ساهمت هي الأخرى في تعبئة الطلبة للاحتجاج بإضراب 1991 الذي نادى به الجبهة الإسلامية.

ولعلّ أهم ما ميّز التنظيمات الطلابية المحسوبة على التيار الإسلامي، خاصة في فترة التأسيس، هو رغبة كلّ تنظيم بالظهور على أنه الممثل الأساسي للطلبة الإسلاميين، وكانت كلّ جماعة تدّعي أسبقيتها في التأسيس وبالتالي ضرورة التحاق الآخرين بها وتأسيس تنظيمًا آخر يعتبر شقا للصفّ الطلابي ... وقد تكرّرت هذه الصورة في المشهد السياسي عند تأسيس الأحزاب الإسلامية.

ثمّة إشارة مهمّة تحمل العديد من الدلائل، وهي أنّ قوّة التنظيمات الطلابية المنطوية تحت التيار الإسلامي، تظهر أكثر في التخصصات التكنولوجية والعلمية وفي العلوم الطبية، إضافة إلى الأدب العربي (بحكم ميولهم نحو اللغة العربية)¹، وإذا رجعنا إلى الأسس المعتمدة في التوجيه التربوي وقتئذ، نلاحظ بأنّها تقضي بأن يتّجه المتفوقون الأوائل من النّاجحين في أغلبهم نحو التخصصات التكنولوجية والعلمية، دون العلوم الإنسانية، سيمكّن ذلك من معرفة نوعية الموارد البشرية التي غلبت على تشكيلة تنظيمات الإسلاميين الطلابية في بداية التأسيس، وساهم هذا العامل في زيادة قوّة تنظيماتهم، باعتبار أنّ قوّة أيّ تنظيم تنبع أساسا من قوّة الموارد البشرية التي تشكّله، غير أنّه مع مرور الوقت، وتغيّر العديد من المعطيات، اقتحم الطلبة الإسلاميين العلوم الإنسانية،

¹ ومن أدلّة ذلك أنّ الاتحاد العام الطلابي الحرّ وهو أحد هذه التنظيمات، تشكّلت أول نواة له بمعهد الصناعات المعملية بيومرداس.

ويمكن إثبات هذه الحقيقة من خلال عملية مقارنة لتخصّصات الجيل القيادي الأوّل بتخصّصات الجيل القيادي الحالي لقيادات هذه التنظيمات.

ويمثل طلبة الكليات العلمية أكبر نسبة في الحركة الإسلامية الطلابية، ويرى بعض دارسي هذه الظاهرة أنّ ذلك يرجع إلى أنّ عملية التثقيف كانت أكثر فاعلية في مجال العلوم القانونية والأدبية عنها في المجال التجريدي، الذي تتسم به العلوم البحتة، لذلك ظهر عند الفئة الأخيرة، الإحساس بالفراغ الثقافي ظهوراً واضحاً، وحيث أنّ الكليات العلمية ظلت متفرنسة لمدة أطول، فمن المحتمل أن يكون لهذا الوضع دور في تضخم هذا الشعور. وعلى عكس وجهة نظر منتشرة إلى حد كبير، فإنّ نسبة أوّل من تمّ تعبئتهم من بين المتفرنسين تساوي من تمّت تعبئتهم من المعرّبين، إن لم تكن أكبر، ويؤيّد "بن عيسى" هذا الرأي في ما يخص الجزائر (حوار الكاتب مع بن عيسى وهو أحد مؤسسي تيار الجزائر، باريس، أبريل 1988)، وليس ثمة أدلة كفيّلة بتكذيب وجهة النظر هذه فيما يخصّ تونس، ومن المرجّح أن تكون حركة إعادة نشر الإسلام، قد تمت عندما وصل إلى الجامعة المستفيديون الأوائل من إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم العالي، وهم أبناء الريف كما يرى بن عيسى.¹

وقد مرّ التكوين الإيديولوجي للكوادر الطلابية أحياناً، من طريق الماركسية أو من أحد أشكال البعث، ومن الناصرية، التي وجد المثقفون العرب أنفسهم فيها، ومنهم راشد الغنوشي بعد ذلك.² أمّا بن عيسى فيقول: "كنت ماركسيا مسلماً. كنت قد قرأت مرارا "المعذبون في الأرض" لفرانز فانون، وكتب جارودي ولوفيجر.. فلم أكن أبداً من بين أولئك الذين يكون أول رد فعل لديهم هو مناهضة الماركسية، بل كنت ماركسيا ماوياً- إلى حد ما- بينما لم يكن الماركسيون عندنا كذلك، وعندما بدأنا حوالي 1968 حركة لصق لافتات مناهضة الحكومة في الجامعة، كنا نلجأ إلى أسلوب ماركسي موال للصين.³

بالنسبة للتيار الوطني والذي يمثله أنصار حزب جبهة التحرير الوطني FLN (الحزب الواحد سابقاً)، إضافة إلى أنصار التجمّع الوطني الديمقراطي الذي ظهر في ما

¹ فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي- صوت الجنوب، ترجمة لورين زكري، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 1992، ص112.

² المرجع نفسه، ص113.

³ المرجع نفسه، ص113.

بعد. والمنظمة الرئيسية التي كانت تمثل هذا التيار هي: الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA وهي تسمية قديمة تعود إلى وقت الاستعمار عندما أسس الشيوعيون تنظيمهم قبل انضمامهم إلى صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA بعد معركة الميم التي تحدّثنا عنها فيما سبق، وتمت استعادة التسمية في 1963، وفي 15 جانفي 1971 تمّ حلّ UNEA بقرار من وزيرة الداخلية لتعيد الظهور من جديد بعد التعددية كمنظمة من منظمات حزب جبهة التحرير الوطني، مع الإشارة إلى أنّ البعض من قياداتها المحليّة وحتى المركزية، قد التحقت بالتجمّع الوطني الديمقراطي RND عند تأسيسه لكنّه لم يستطع إلحاقها به.

من هذا المنطلق استخدم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الشرعية التاريخية، ولم يكتف بالاستثمار فقط في الرصيد التاريخي للحركة الطلابية في الجزائر، ولكن أضاف إليه الرصيد التاريخي لـ FLN. كما يستمدّ هذا التنظيم الطلابي قوّته من قربيه من النظام، وقد غدّت هذه المنظمة السلطة بالعديد من العناصر، التي لا تجد صعوبة كبيرة في اندماجها في الإدارات العمومية، على المستوى المحليّ أو على المستوى المركزي، الأمر الذي يوسّع من شبكة علاقات التنظيم بالسلطات العمومية.

إلى جانب هذه المنظمة ، برزت في الساحة الجامعية تنظيمات طلابية تنتمي إلى هذا التيار، كان وراء تأسيسها إمّا بعض الشخصيات من داخل FLN و RND وبعض الأحزاب القريبة منهما، أو من داخل السلطة ذاتها، ويمكن أن نذكر من بينها: الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي، التجمّع الوطني الطلابي، المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، التضامن الوطني الطلابي وغيرهم... ومن بين هذه المنظمات من ظهر ثمّ اختفى، ومنها من يقتصر نشاطه على العاصمة و ولاية أخرى من الولايات، كما أنّ بعضها يفتقد لاعتماد رسمي ولكنّه ينشط بترخيصات مؤقتة تمنح لهم، ويبرز نشاطها في المواعيد الانتخابية وعادة ما يجنّدها النظام لإنجاح هذه المواعيد.

في نهاية هذا العرض، يمكن أن يتضح لنا صعوبة الخروج بأحكام تصلح أن تختزل هذه الأحداث، أو ربما العديد منها ممن لم نستطع الإحاطة بها جميعا، كأن نقول بأنّ الشباب كان طيلة هذه الفترات أو في فترات دون أخرى في محلّ فاعل، أو في محلّ مفعول به، لأنّ ذلك يتوقّف على طبيعة دور الشباب الذي يتصوره كل من يتصدى لهذا

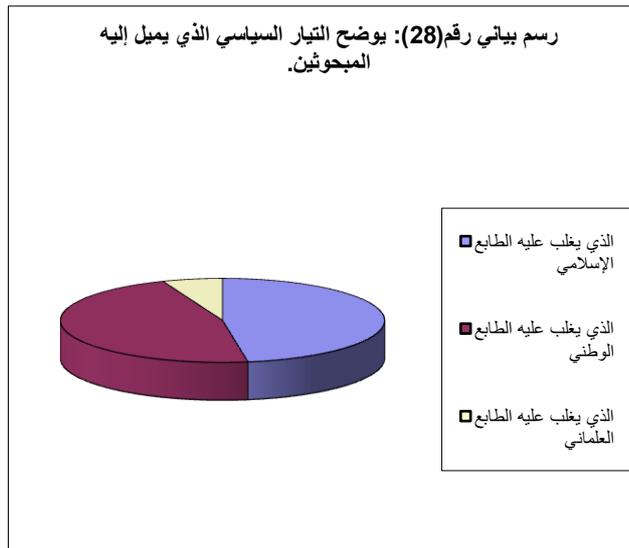
الأمر، علماً بأنّ هذا التصور قد يعرف اختلافاً وتبايناً ، لارتباطه الوثيق بالسياق الزمني والتاريخي، فقد يرى البعض بأنّه حتى يكون الشباب فاعلاً عليه أن يلتزم بثقافة ومعايير المجتمع الذي يتواجد به، بمعنى ألاّ يتمردّ عليه، وإذا سلك غير هذا الطريق ذلك فهو مفعول به من طرف جهات أخرى، والبعض الآخر يرى بأنّ الشباب وفق هذا المنظور مفعول به من طرف السلطة، وغير قادر على إحداث التغيير، وعلى كل حال، مهما كانت المنظور الذي نطلق منه، وبغض النظر عن الشباب عن كان فاعلاً أم مفعول به، فإنّ هذا العرض ربما يشير على أنّ الشباب الجزائري كان متفاعلاً مع واقعه، والضرورة التاريخية للأحداث تبين الديناميكية التي تميّز بها.

المحور الخامس: النشاط الحزبي

الجدول رقم (31):

يوضح التيار السياسي الذي يميل إليه المبحوثين حسب عضويتهم في أحد الأحزاب.

المجموع	الذي يغلب عليه الطابع العلماني		الذي يغلب عليه الطابع الوطني		الذي يغلب عليه الطابع الإسلامي		يميل إلى التيار عضو في حزب
	%	ت	%	ت	%	ت	
100%	32	00	56.3	18	43.8	14	نعم
100%	168	07.1	44.6	75	48.2	81	لا
100%	200	06	46.5	93	47.5	95	المجموع



تشير المعطيات الخاصة بالانتساب إلى الأحزاب، بأنّ 32 شاباً أي ما يعادل (16%) من بين أفراد العيّنة أقرّ بانتمائه إلى حزب سياسي، بينما ذكر 168 شاباً جامعي

أي ما يعادل (84%) من بين أفراد العينة، بأنهم ليسوا أعضاء في أيّ حزب سياسي، ونستحضر هنا المعطيات الخاصة بالانتساب للجمعيات، من أجل مقارنتها بمعدّل الانتساب للأحزاب، حيث سجد أنّ 24 من بين 200 أو ما نسبته (12%) فقط من مجموع الشباب الجامعي المبحوث، أقرّوا بانتمائهم إلى جمعية، في حين (88%) منهم، ذكروا بأنهم غير منخرطين في أيّ جمعية، سنلاحظ بأنّ نسبة انخراط الشباب في الأحزاب تزيد بقليل منها في الجمعيات، وكنا نتوقّع العكس، على اعتبار أنّ الجمعيات أقرب إلى الشباب، كما أنّ تعدّد مجالات عمل الجمعيات يعطي بدائل متعدّدة للاختيار لدى الشباب، زد على ذلك الصورة النمطية السلبية السائدة في المجتمع ككل، عن الأحزاب السياسية، والتي لا تشجّع على الانخراط فيها.

والانتساب للأحزاب يحتلّ مركزاً متقدّماً في درجات المشاركة السياسية، ولا نتكلّم حينها عن مواطن ولكن عن مناضل، ونعيد في هذا السياق طرح السؤال مرّة أخرى: هل الخلل في الأحزاب؟ أم في الشباب؟

ومن المهمّ في هذا السياق، أن نعيد مناقشة مسألة "التكتم على الانتماء"، بعد أن أشرنا إليها في مجال الجمعيات، لأنّ هذه الظاهرة (التكتم عن الانتماء الحزبي)، أكثر وضوحاً وبروزاً من التكتم عن الانتماء الجمعي، وهذه الفكرة كانت نتيجة ملاحظات ميدانية. والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا، هل فعلاً أنّ هذه الظاهرة موجودة؟ معرفة ذلك من خلال المقابلات والملاحظة بالمعايشة، بل إنّ الأفراد في بعض الأحيان قد يعطيك معلومة غير صحيحة في هذا المجال كأن يدّعي بمناصرتة للتيار الوطني مع أنّه إسلامي للنخاع. وتلك ملاحظات قد يراها البعض من بين ضرائب استخدام الاستمارة في البحث بصفة عامّة،

وكيف نعرف بأنّ أحد المبحوثين قد أخفى قضية انتماءه للحزب؟ لا يهمّ بقدر معرفة الظاهرة، ومعنى ذلك أن عدد المنتمين قد يكون أكثر واقعيًا، غير أنّه لن يتضاعف أو يزيد بأرقام ملفنة للانتباه

وقبل الحديث عن الأسباب التي تقف وراء الظاهرة نشير بأنّه من المستحيل

الحصول على قائمة المنخرطين لأيّ حزب سياسي لأنّ الأحزاب بمختلف توجّهاتها لا

تسمح بذلك تحت مبررات متعدّدة، لتبقى المعلومات المتعلقة بهذا المجال ذات طبيعة أمنية، فإنّ المخابرات وحدها لديها المعلومات الصحيحة في هذا الموضوع، الأمر الذي يدفعنا للحديث عن الأسباب التي تقف وراء إخفاء الشباب لانتماءاتهم

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	05.99	0.05	02	03.18

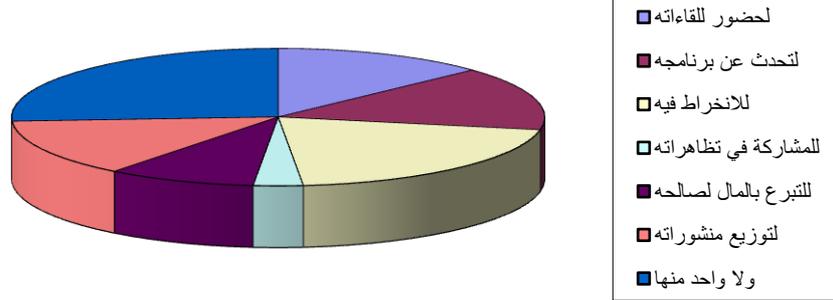
نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(03.18) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في للتيار السياسي الذي يميل إليه المبحوثين حسب عضويتهم في أحد الأحزاب، أي أن ميول الطلبة بصفة عامة موزعة بين الأحزاب ذات التيار الإسلامي وذات التيار الوطني بغض النظر عن مدى عضويته في أحد الحزب.

الجدول رقم (32):

يوضح النشاطات التي استعد المبحوثين القيام بها من أجل الحزب الذي ينتمون إليه.

النسبة %	التكرار	مستعد
13%	26	لحضور للقاءاته
15%	30	لتحدث عن برنامجه
20.5%	41	للاتخراط فيه
03%	6	للمشاركة في تظاهراته
09%	18	للتبرع بالمال لصالحه
13.5%	27	لتوزيع منشوراته
26%	52	ولا واحد منها
100%	200	المجموع

رسم بياني رقم (29): يوضح النشاطات التي استعد المبحوثين القيام بها من أجل الحزب الذي ينتمون إليه.



تمثل عملية الانضمام الرسمي إلى الحزب السياسي والتمتع بعضويته، أكثر صور المشاركة السياسية فعالية وأهم أنواع السلوك التطوعي إيجابية، وذلك لأنها تعبر عن درجة عليا من الاهتمام السياسي والوعي الاجتماعي، لدى الذين يحرصون عليها، وتشير إلى تطلّعهم إلى أحد المناصب السياسية، أو الأوضاع المؤثرة في الحزب أو على المستوى العام، وبالتالي الرغبة في التمتع بالقوة والتأثير المباشر في السياسة العامة¹. من خلال المعطيات التي تضمّنها الجدول نلاحظ أنّ (26%) من الشباب ليست لديه الاستعداد نهائياً للمشاركة في أيّ نشاط من أنشطة الحزب، وهي مؤشر واضح عن حالة النفور والعزوف المميّزة لواقع المشاركة السياسية للشباب، وعدم الاستعداد دليل على درجة عالية من الرفض تجاه الظاهرة الحزبية.

كما أبدى (20.5%) من الشباب الجامعي المبحوث، استعدادهم للانخراط في الأحزاب السياسية، وذكر (16%) من الشباب أنّهم مستعدّين لحضور اللقاءات التي ينظّمها الحزب، والمشاركة في التظاهرات التي يقيمها، وأبدى (15%) منهم استعدادهم للحديث

¹ عبد الرزاق حليبي، مرجع سابق، ص530.

عن برنامج الحزب، وأبدى (13.5%) منهم استعدادهم لتوزيع منشورات الحزب، ، وأبدى (9%) منهم استعداده للتبرّع بالمال لصالح الحزب،
 وبغضّ النظر عن انتماء أو عدم انتماء الشباب المبحوث للحزب السياسي، فإنّ استعداداته وقابليته للعمل مع الحزب السياسي تبدو مهمّة، لأنها تعبّر عن نية المبحوث للمشاركة مستقبلا أو عندما تحين الظروف، كما تكمن أهمّيّتها أيضا، باعتبارها تجاوزا للحاجز الأوّل وهو الحاجز النفسي في الانتماء التنظيمي، غير أنّ العمل مع الحزب السياسي لديه مستويات متدرّجة، تبدأ من مستوى حضور اللقاءات وتصل إلى غاية توزيع المنشورات. ويمكن اعتبار الانخراط في الحزب السياسي بأنّه الحدّ المتوسّط للنشاط الحزبي، أو ما يمكن أن نطلق عليه عتبة النشاط الحزبي، وما تحت هذه العتبة يشير إلى مشاركة أقل من المتوسط، ويتعلّق الأمر هنا بحضور اللقاءات والمشاركة في التظاهرات، وكذا التحدّث مع ناس آخرين عن برنامج الحزب، وهذا المستوى يعبّر عن مشاركة حزبية أدنى، ويمكن أن نطلق عليه مرحلة ما قبل النضالية . وبالنسبة للنشاط الحزبي الذي يتجاوز المتوسط، فهو التبرّع بالمال، وتوزيع المنشورات، وهي مستويات مشاركة حزبية جدّ متقدّمة، ويمكن أن نطلق عليها المرحلة النضالية.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	12.59	0.05	06	46.75

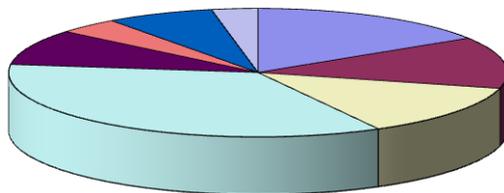
نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(46.75) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (12.59)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في النشاطات التي استعد المبحوثين القيام بها من أجل الحزب الذي ينتمون إليه، أي أن معظم الطلبة غير مستعدين تماما للانخراط في أي حزب سياسي أما الآخرين فأكدوا على استعدادهم للانخراط فيه فقط.

الجدول رقم (33):

يوضح سبب عدم انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية حسب مدى مشاركتهم في الانتخابات.

السبب	بدون إجابة		لعدم معرفتهم بها ونقص المعلومات عنها		ليست لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي		لضيق الوقت والانشغال بأمر أخرى		لأن الانخراط في الأحزاب المعارضة تسبب المشاكل		لعدم اهتمامها بقضايا الشباب		لأنها لا تؤثر في السلطة والمجتمع		لعدم وضوح أهدافها وبرامجها		المجموع
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
نعم	14.3	12	14.3	12	16.7	14	40.5	34	14.3	12	06.9	8	12.1	14	00	00	100
لا	17.2	20	12.1	14	10.3	12	31	36	05.2	06	06.9	8	12.1	14	5.2	06	100
المجموع	16	32	26	26	13	26	35	70	09	18	04	8	07	14	3	06	100

رسم بياني رقم (30): يوضح سبب عدم انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية.



- بدون إجابة
- لعدم معرفتهم بها ونقص المعلومات عنها
- ليست لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي
- لضيق الوقت والانشغال بأمر أخرى
- لأن الانخراط في الأحزاب المعارضة تسبب المشاكل
- لعدم اهتمامها بقضايا الشباب
- لأنها لا تؤثر في السلطة والمجتمع
- لعدم وضوح أهدافها وبرامجها

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول، يمكن ترتيب العوامل التي تقف وراء عدم انضمام الشباب إلى الأحزاب كما يلي:

- لضيق الوقت والانشغال بأمر أخرى
- لعدم معرفتهم بها ونقص المعلومات عنها
- ليست لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي
- لأن الانخراط في الأحزاب المعارضة تسبب المشاكل
- لأنها لا تؤثر في السلطة والمجتمع
- لعدم اهتمامها بقضايا الشباب
- لعدم وضوح أهدافها وبرامجها

ويجب أن نشير هنا بأن أكبر نسبة من الشباب المبحوث أي (35%) منهم، ترجع السبب من وراء عدم انضمامهم للأحزاب، إلى العامل الأول، المتمثل في ضيق الوقت والانشغال بأمر أخرى، وقد كان الفارق بينها وبين النسب المعبرة عن باقي العوامل كبيرا، حيث بلغت أقصاها تلك المتعلقة بعامل نقص المعرفة والمعلومات المتعلقة بالأحزاب، التي حازت على نسبة تأييد (13%) من الشباب المبحوث، وهي نفس النسبة التي حاز عليها سبب عدم الميول نحو كل ما هو سياسي،

والتحجج بضيق الوقت أو الانشغال بأشياء أخرى هو دليل عدم إعطاء الأهمية لهذا الأمر، أو عدم الشعور بأهميته، وقد يكون ناجما عن أحد أمرين: إما عن نقص الوعي السياسي، أو وإما ينم عن الشك السياسي وعدم الثقة في الأحزاب السياسية وفي الممارسة السياسية بصفة عامة، والاعتقاد بعدم قدرتها على التغيير والمشاركة السياسية الفاعلة.

وقد حاولنا مقارنة رأي الشباب الذين قاموا بالتصويت مع نظرائهم الذين لم يصوتوا، في هذه المسألة، فلاحظنا أنّ المصوّتين لا يعتقدون بتاتا بأنّ بانّ العزوف عن العمل الحزبي لدى الشباب يمكن أن يرجع لأحد الأسباب التالية: لأنها لا تؤثر في السلطة والمجتمع، لعدم اهتمامها بقضايا الشباب، لعدم وضوح أهدافها وبرامجها، حيث حازت

جميعها على نسبة (00%) غير أنّ نظرتهم لباقي الأسباب كانت غير بعيدة عن نظرة نظرائهم غير المصوّتين من أفراد العينة.

ولا يخفى على المهتمّين بهذا الموضوع، أنّ من بين الوظائف الأساسية للأحزاب هي تنمية العضوية ومحاولة استقطاب مناضلين ومناصرين، خصوصاً من الأجيال الجديدة، لأنّ العمل الحزبي والسياسي يعتمد بصفة كبيرة على العدد، وعدد المنتميين والمناضلين يتناسب طردياً مع عدد المؤيدين والمتعاطفين، وكلّما حقّق الحزب نتائج أحسن في المواعيد الانتخابية، كلّما تمكّن من تعزيز تموقعه، وتحسين موقفه التفاوضي في العملية السياسية، من هنا فإنّ محاولة استقطاب الشباب إلى صفوف الحزب يعدّ أولوية من أولويات أيّ حزب سياسي.

وإذا أردنا قراءة مستقبل حزب سياسي علينا النظر إلى موارده البشرية الحالية، فإذا كانت لديه موارد بشرية شابة، ذات طبيعة كمّية ونوعية، دلّ ذلك على أنّ للحزب مستقبل مزدهر، وإذا غاب الجيل الشباني من التركيبة البشرية للحزب، فمن المحتمل جداً أنّ ذلك الحزب سيتعرّض إلى بعض الصعوبات التي من شأنها التأثير سلباً على مكانته وأدائه في الساحة السياسية، أو ربّما تؤدّي به إلى أن يمرّ بفترة فراغ قد تطول مدّة من الزمن إذا لم يتمّ استدراكها.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	14.07	0.05	07	27.96

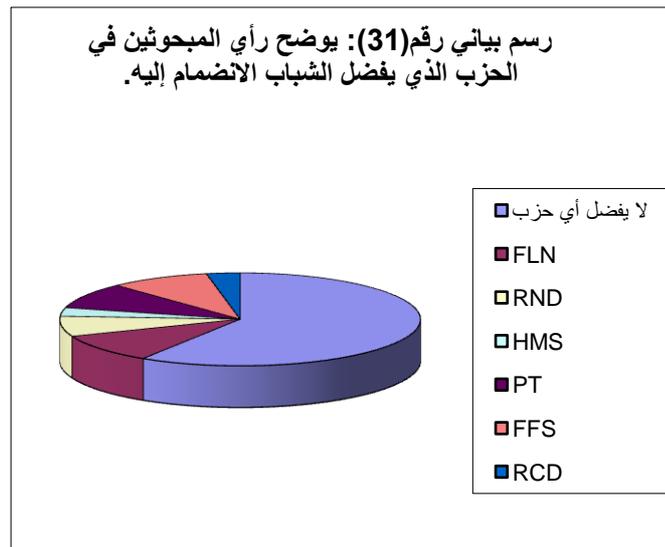
نلاحظ أنّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(27.96) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (07) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (14.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في لسبب عدم انخراط المبحوثين في الأحزاب

السياسية حسب مدى مشاركتهم في الانتخابات، أي أن الطلبة بصفة عامة يرجعون عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية إلى ضيق الوقت وانشغالهم بالدراسة.

الجدول رقم (34):

يوضح رأي المبحوثين في الحزب الذي يفضل الشباب الانضمام إليه.

النسبة %	التكرار	الحزب المفضل
59%	118	لا يفضل أي حزب
10%	20	FLN
07%	14	RND
03%	6	HMS
09%	18	PT
09%	18	FFS
03%	6	RCD
100%	200	المجموع



من خلال ملاحظة المعطيات الماثلة أمامنا، أوّل ما يلفت انتباهنا هو نسبة (59%)، التي تشير إلى أنّ غالبية الشباب لا يفضل أيّ حزب من الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة، فالأحزاب السياسية في أغلبها تبقى جسما غريبا وغير مرغوب فيه من طرف الشباب، وقد جاءت هذه النسبة لتؤكد بعض الملاحظات الكيفية، التي مفادها أنّ الأحزاب السياسية أصبحت عامل طرد، بدل أن تكون عامل جذب للشباب.

كما تدفعنا المعطيات الواردة في الجدول إلى ترتيب الأحزاب السياسية المذكورة وفق نسبة تفضيلات الشباب لها، بناء على رؤية (41%) من أفراد العينة فقط، لأنّ (59%) منهم ذكروا بأنهم لا يفضلون أيّ حزب سياسي، وهنا نجد أنّ حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) يحوز على المرتبة الأولى بنسبة (10%)، يليه حزب العمال (PT) بنسبة (9%)، ثمّ حركة مجتمع السلم بنسبة (HMS) بنسبة (7%)، ثم يليها كل من التجمّع الوطني الديمقراطي (RND) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) بنسبة (6%) لكل منهما، وفي الأخير حركة النهضة بنسبة (3%).

و نوّكد أنّ هذه التفضيلات ليست ثابتة، بحيث قد تتغيّر بتغيّر الزمن والأحداث السياسية، غير أنّها لا تنزل عن حدّ معيّن عند بعض الأحزاب العريقة، التي لديها خطّ سياسي واضح أو إيديولوجيا خاصة بها، وهذا الخطّ يتوقّف عند حدّ المناضلين والمناصرين، ويعبّر ذلك عن قدرة هياكل الحزب على استيعاب المنتسبين إليه، وبهذا يمكن فهم سطوع نجم حزب معيّن على الساحة السياسية، أو في موعد من المواعيد الانتخابية، ثمّ أقوله ثانية بعد مدّة زمنية قصيرة. وهذه ظاهرة تمسّ كافة أفراد المجتمع غير أنّها قد تكون أكثر وضوحا لدى الفئة الشبانية.

هذا الاتجاه السلبي للشباب نحو الأحزاب السياسية في بلادنا قد تکرّس بفعل عوامل ربّما تكون متعدّدة، غير أنّ أهمّها في نظرنا يتمثّل في ما يطلق عليه الصورة النمطية السلبية التي يحملها الشباب عن الأحزاب السياسية والسياسة بصفة عامّة. ومن مميزات هذه الصورة النمطية أنّها تؤدّي إلى:

- تبلور عقلية سلبية تدفع الشباب إلى العزوف التنظيمي، وهو موقف سلبي يشير إلى الامتناع عن العمل والنشاط السياسي في إطاره الطبيعي والشرعي، المتمثّل في الأحزاب السياسية.

- المبالغة في التعميم بوضع كافة الأحزاب السياسية في خانة واحدة، دون مراعاة الفروق الموجودة بينها، ومن دون وضع أي اعتبار لنوعية البرامج والأفكار والمواقف، أو طبيعة الموارد البشرية من جانب الكفاءة و الأمانة، أو نمط التسيير وأسلوب اتخاذ القرارات داخل التنظيم الحزبي.

- الإفراط في التبسيط إلى درجة وضع كل الأحزاب السياسية، والممثلين لهذه الأحزاب وخصوصا الطبقة القيادية منها، في "قفص الاتهام"، ليعلق عليها كافة المشكلات التي تعرفها البلاد والساحة السياسية.

وقد ترسّخت هذه الصورة النمطية للأحزاب في المجتمع الجزائري، بفعل عوامل عديدة، وقد لعبت العوامل التاريخية دورا حاسما في ذلك، نجد مثلا تبني الدولة الجزائرية الفنيّة لنظام الحزب الواحد غداة الاستقلال، هو تجسيد للنظرة العدائية للأحزاب وتعدّدها، وربما يكون نجاح الثورة الجزائرية في تحقيق الاستقلال نوبان كل التيارات والأحزاب والتنظيمات التي كانت موجودة في إطار جبهة التحرير الوطني، هو من العوامل التاريخية الحاسمة في تبلور هذه النظرة، بفعل إسقاطها على الواقع الحالي مجردة من سياقها وحيثياتها.

كما أنّ مرارة التجربة التعدّدية في التسعينات كان لها دور كبير في تنامي النظرة الاستخفافيّة أو العدائية، من طرف المجتمع عموما والشباب على وجه الخصوص، اتجاه كل ما له علاقة بالأحزاب، وهذا نظرا للعواقب الوخيمة المترتبة عن إقرار التعدّدية الحزبية، والخسائر البشرية والماديّة المكلفة التي دفعت لتسميتها بالمأساة الوطنية، وبغضّ النظر عن من يتحمّل مسؤولية هذه المأساة، فإنّها كانت كافية لتلقي بثقلها في صناعة هذه الصورة النمطية السلبية عن العمل الحزبي، وليس من السهولة محو آثارها عبر الأجيال، ونؤكّد هنا أنّ تأثير هذه المرحلة على الشباب بيدوا جليا، وقد يكون أكثر من غيره من الفئات الاجتماعية الأخرى، لأنّه ببساطة، الشباب كان هو الضحية الأولى لهذه الأحداث.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	12.59	0.05	06	333.40

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(333.40) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (12.59)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في الحزب الذي يفضل الشباب الانضمام إليه، أي أن الطلبة بصفة عامة يؤكدون على أن الشباب الجزائري لا يفضل الانضمام إلى الأحزاب السياسية مهما كانت طبيعتها.

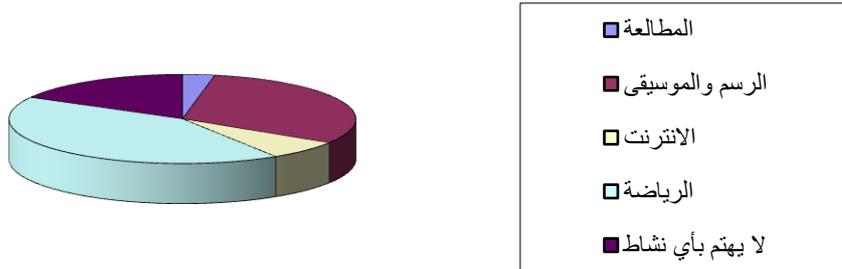
المحور الأول: الاهتمام السياسي

الجدول رقم (5):

يوضح أهمّ الأنشطة التي يهتم بها المبحوثين خارج الدراسة.

الأنشطة	ت	%
المطالعة	06	3.6
الرسم والموسيقى	62	37.3
الانترنت	14	8.4
الرياضة	84	50.6
لا يهتم بأي نشاط	34	17
المجموع	200	100

رسم بياني رقم (1): يوضح أهمّ الأنشطة التي يهتم بها المبحوثون خارج الدراسة.



من خلال المعطيات الماثلة في هذا الجدول، تستحوذ الرياضة على الاهتمام الأكبر للطلبة مقارنة بالأنشطة الثانوية الأخرى خارج مجال الدراسة، بنسبة تتجاوز 50%، ثمّ يأتي الفنّ في المرتبة التي تليها حيث يحوز على 37% من اهتمامات عينة البحث، لتبقى المطالعة من الأنشطة التي لا تجذب إليها الطلبة، ونسجّل هنا الغياب التامّ للنشاط السياسي

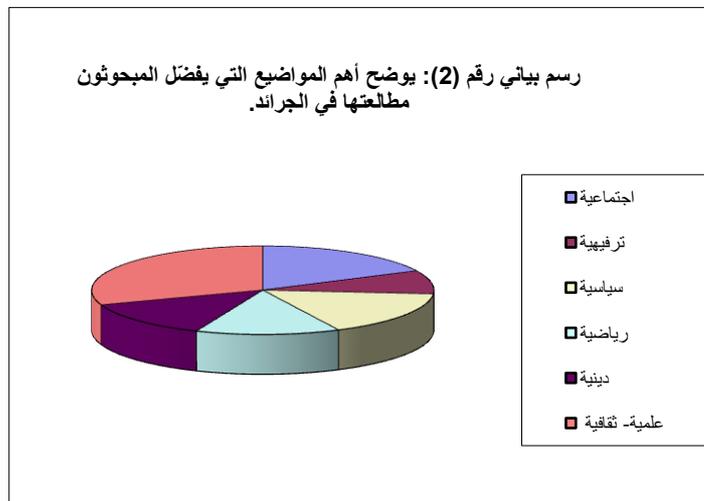
عن قائمة الأنشطة التي يزاولها الطالب بالرغم من إمكانية تواجده المنتمين إلى الأحزاب السياسية ضمن أفراد العينة، وربما يرجع ذلك لسببين أساسيين هما:

- الرغبة في عدم التصريح بالنشاط السياسي وذلك لأسباب موضوعية وذاتية.
- أو أنّ النشاط السياسي لا يحظى بالأهمية وبالتالي لا يستحق الإشارة إليه.

الجدول رقم (6):

يوضح أهم المواضيع التي يفضل المبحوثين مطالعتها في الجرائد.

المجموع		لا		نعم		يفضل مطالعتها	المواضيع
%	ت	%	ت	%	ت		
100	200	45	90	55	110		اجتماعية
100	200	73.5	147	26.5	53		ترفيهية
100	200	49.5	99	50.5	101		سياسية
100	200	58	116	42	84		رياضية
100	200	59	118	41	82		دينية
100	200	06	12	94	188		علمية - ثقافية



إذا كانت المواضيع ذات الطابع العلمي الثقافي تأتي على رأس تفضيلات الطلبة بفارق كبير عن باقي المواضيع، وهذا أمر طبيعي ينسجم مع خصائص العينة لانتمائها إلى أهم مؤسسة علمية وهي الجامعة، فإنّ الجدول يلفت انتباهنا إلى جاذبية نسبية للمواضيع السياسية بلغت أكثر من (50%) ، حيث بدأ أن العينة المبحوثة تفضل مطالعتها أكثر مما تفضل مطالعة كل من المواضيع الرياضية التي بلغت نسبتها (42%)، والمواضيع الدينية التي بلغت نسبة تفضيلها (41%)، رغم أنّها تكاد تتساوى مع الاهتمام بالمواضيع الاجتماعية، ويرجع الأمر في ذلك إلى الأحداث التي تشهدها البلاد منذ سنوات التسعينات والديناميكية التي تميّز الساحة الوطنية، هذه الأحداث تفرض نفسها على اهتمامات الشباب، لالتصاقها بواقعهم وتأثيرها على حياتهم اليومية وعلى مستقبلهم.

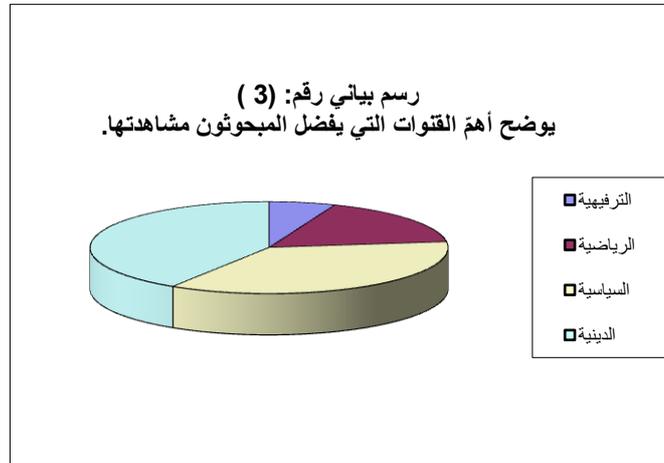
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	11.07	0.05	05	35.43

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(35.43) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (11.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهم المواضيع التي يفضل الطلبة مطالعتها في الجرائد، أي أنهم يتجهون نحو مطالعة المواضيع العلمية الثقافية بالدرجة الأولى وبعدها المواضيع الاجتماعية.

الجدول رقم (7):

يوضح أهم القنوات التي يفضل المبحوثون مشاهدتها.

القنوات	ت	%
الترفيهية	12	06
الرياضية	34	17
السياسية	72	36
الدينية	82	41
المجموع	200	100

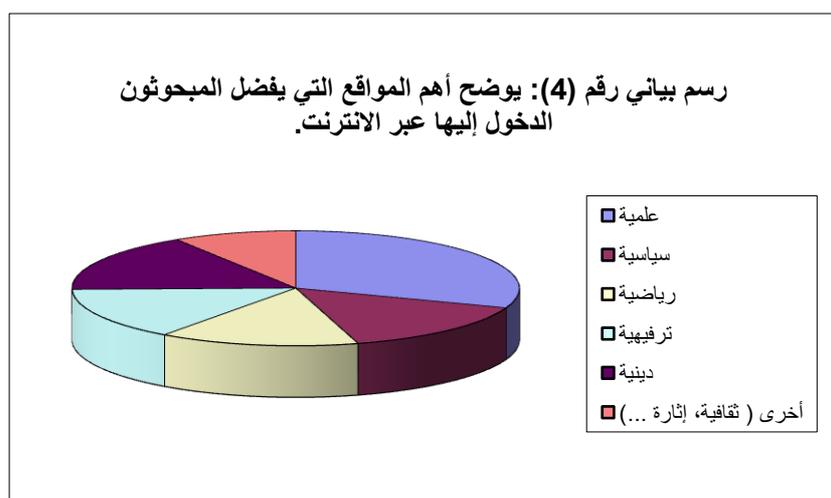


تدل نسبة (36%) الممنوحة من طرف عينة البحث، على أنّ الانشغال بالسياسة من خلال القنوات التي يغلب على برامجها الطابع السياسي يبدو واضحاً، ويزيد تفضيل القنوات السياسية بنسبة كبيرة عن تفضيل القنوات الرياضية التي بلغت نسبت تفضيلها (17%)، والقنوات الترفيهية التي بلغت نسبة تفضيل أفراد العينة لها (06%) ، ويأتي الاهتمام بالقنوات السياسية في الدرجة الثانية بعد القنوات الدينية.

لجدول رقم (8):

يوضح أهم المواقع التي يفضل المبحوثين الدخول إليها عبر الانترنت.

المجموع		لا		نعم		يفضل مطالعتها	المواقع
%	ت	%	ت	%	ت		
100%	200	38.5%	77	61.5%	123		علمية
100%	200	70%	140	30%	60		سياسية
100%	200	71%	142	29%	58		رياضية
100%	200	70.5%	141	29.5%	59		ترفيهية
100%	200	67%	134	33%	66		دينية
100%	200	82%	164	18%	36		أخرى (ثقافية، إثارة ...)



بالنسبة للانترنت فإن حصة التفضيل للمواقع السياسية بالنسبة للمبحوثين التي كانت في حدود (30%) تكاد تكون متساوية مع نسبة تفضيل المواقع الرياضية (29%) والترفيهية (29.5%) والدينية (33%)، مع تسجيل تفضيل كبير من قبل المبحوثين لمواقع الانترنت العلمية (61%)، وفي ذلك إشارة إلى أن توجه الشباب الجامعي لاستخدام الأنترنت يكون بصفة غالبية لتلبية حاجات علمية، معنى ذلك أنه عند الحاجة للاطلاع على المواضيع السياسية يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالجرائد والقنوات التلفزيونية.

القرار	كا ² الجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	11.07	0.05	05	36.09

نلاحظ من أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (36.09) وهي أكبر من كا² الجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (11.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهم المواقع التي يفضل الطلبة الدخول إليها عبر الانترنت، أي أنهم يفضلون زيارة المواقع العلمية بالدرجة الأولى ثم تليها المواقع الترفيهية فالرياضية.

الجدول رقم (9):

يوضح أهم المواضيع التي يناقشها المبحوثون مع أصدقائهم.

المجموع		لا		نعم		يفضل مطالعتها المواضيع
%	ت	%	ت	%	ت	
100%	200	51.5	103	48.5	97	أمور دراسية
100%	200	62	124	38	76	أخبار رياضية
100%	200	68	136	32	64	قضايا سياسية
100%	200	53	106	47	94	قضايا الشباب
100%	200	65	130	35	70	قضايا الدينية
100%	200	56	112	44	88	قضايا العالم العربي والإسلامي
100%	200	75.5	151	24.5	49	الموضة واللباس والسيارات
100%	200	94	188	06	12	أخرى (علمية، ثقافية ...)



نلاحظ من خلال الجدول أنّ العينة المتكونة من الشباب الجامعي غالباً ما تتناول بالمناقشة البينية مواضيع مرتبطة بالدراسة بنسبة تصل إلى (48.5%)، ولا تبتعد عنها نسبة مناقشة أخبار الرياضة كثيراً حيث يشير الجدول بأنها تبلغ (38%)، وكذا القضايا الدينية. وبنسبة ضعيفة مقارنة بغيرها تناقش عينة البحث مواضيع الموضة واللباس والسيارات (24%)، وحظّ المواضيع العلمية والثقافية هو الأضعف (6%)، وكل هذه الموضوعات يناقشها الشباب عن المجال السياسي.

وتحتلّ القضايا السياسية البحتة مكانة محترمة في مناقشات الطلبة بنسبة تبلغ (32%)، ويضاف إليها مواضيع قريبة من الحقل السياسي، نقصد قضايا الشباب بنسبة تتناول تبلغ (47%)، وقضايا العالم العربي والإسلامي بنسبة (44%). وفي هذا إشارة بأنّ مهما حاولنا الابتعاد عن السياسة، سنجد أنفسنا ودون أن ندري وقعنا في شراكها أو منغمسين فيها، والمقولات التي غالباً ما يردّها البعض "دعونا من السياسة"، هي ذاتها وفي حقيقتها ضرب من السياسة.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	14.07	0.05	07	33.26

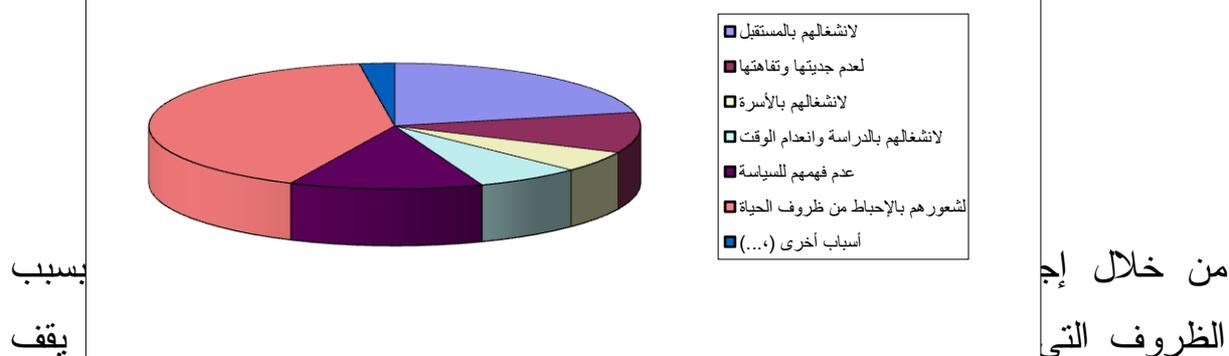
نلاحظ أن قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ (33.26) وهي أكبر من χ^2 الجدولة عند درجات الحرية (07) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (14.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أهم المواضيع التي يناقشها المبحوثين مع أصدقائهم، أي أن معظم الطلبة يناقش المواضيع المتعلقة بالدراسة وتليها القضايا الخاصة بالشباب.

الجدول رقم (10):

يوضح أسباب عدم اهتمام الشباب بالسياسة حسب رأي المبحوثين.

المجموع		لا		نعم		الأسباب
%	ت	%	ت	%	ت	
100%	200	72%	144	28%	56	لاشغالهم بالمستقبل
100%	200	86.5%	173	13.5%	27	لعدم جديتها وتفاهتها
100%	200	93%	186	07%	14	لاشغالهم بالأسرة
100%	200	91%	182	09%	18	لاشغالهم بالدراسة وانعدام الوقت
100%	200	83.5%	167	16.5%	33	عدم فهمهم للسياسة
100%	200	47%	94	53%	106	لشعورهم بالإحباط من ظروف الحياة
100%	200	97%	194	03%	06	أسباب أخرى (...)

رسم بياني رقم (6):
يوضح أسباب عدم اهتمام الشباب بالسياسة حسب رأي المبحوثين.



وراء عدم اهتمام الشباب بالسياسة، بنسبة بلغت (53%). فيما رأت نسبة (28%) من بين الشباب المبحوث أنّ ذلك يرجع إلى انشغالهم بمستقبلهم، وتوزعت الآراء المتبقية حول أسباب عدم اهتمام الشباب بالسياسة ، بنسب ضعيفة بين العوامل الأخرى، عدم فهمهم للسياسة (16.5%)، التفاهة وعدم الجدية (13.5%)، الانشغال بالدراسة (9%)، الانشغال بالأسرة (7%).

وفي هذه المعطيات إشارة قوية إلى حالة الإحباط التي يعيشها الشباب والتي تشكل عائقا كبيرا للمشاركة ودافعا قويا نحو الانعزال واللامبالاة السياسية.

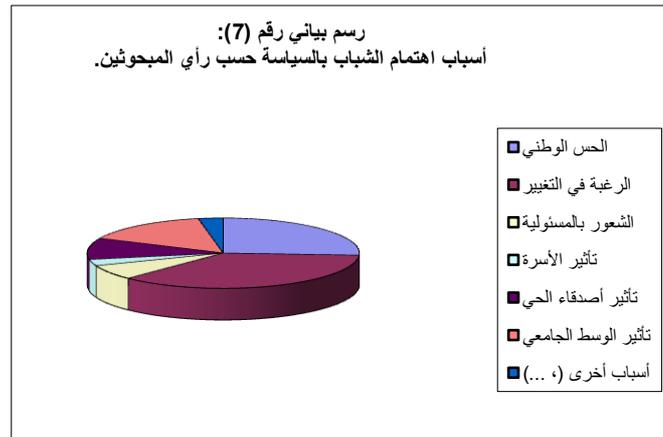
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	12.59	0.05	06	99.27

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدره بـ(99.27) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) المقدره بـ (12.59)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب عدم اهتمام الشباب بالسياسة حسب رأي المبحوثين، أي أن معظم الطلبة يرجعون سبب عدم اهتمام الشباب بالسياسة إلى شعورهم بالإحباط من ظروف الحياة القاسية التي يعيشونها.

الجدول رقم (11):

يوضح أسباب اهتمام الشباب بالسياسة حسب رأي المبحوثين.

المجموع		لا		نعم		يفضل مطالعتها	المواقع
%	ت	%	ت	%	ت		
100%	200	73.5%	147	26.5%	53	الحس الوطني	
100%	200	63%	126	37%	74	الرغبة في التغيير	
100%	200	93%	186	07%	14	الشعور بالمسئولية	
100%	200	97%	194	03%	6	تأثير الأسرة	
100%	200	90%	180	10%	20	تأثير أصدقاء الحي	
100%	200	84.5%	169	15.5%	31	تأثير الوسط الجامعي	
100%	200	97%	194	03%	6	أسباب أخرى (، ...)	



من خلال الجدول نلاحظ أنّ الشباب الذين شملتهم عينة البحث، يرون بأنّ أكبر دافع نحو الاهتمام بالسياسة، هو الرغبة في التغيير (37%)، وأنّ الأسرة تأثيرها في ذلك يبقى مهملاً (3%)، وبين الدرجتين تحوز العوامل الأخرى على نسب متفاوتة كما يلي: الحس الوطني بلغ (26.5%)، تأثير الوسط الجامعي (15.5%)، تأثير أصدقاء الحي (10%)، والشعور بالمسئولية (7%).

وتتسجم هذه المعطيات الميدانية مع خصائص المرحلة الشبابية.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	12.59	0.05	06	111.75

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(111.75) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (12.59)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب اهتمام الشباب بالسياسة حسب رأي المبحوثين، أي أن الطلبة يعتقدون أن الرغبة في التغيير هي التي تدفع بالشباب بالدرجة الأولى للاهتمام بالسياسة ثم الحس الوطني في المرتبة الثانية.

الجدول رقم (12):

يوضح رأي المبحوثين في درجة أهمية المشاركة السياسية بالنسبة للشباب.

درجة الأهمية	ت	%
مهمة جدا	133	66.5
مهمة نوعا ما	55	27.5
لا يعرف	12	06
غير مهمة	00	00
غير مهمة تماما	00	00
المجموع	200	100



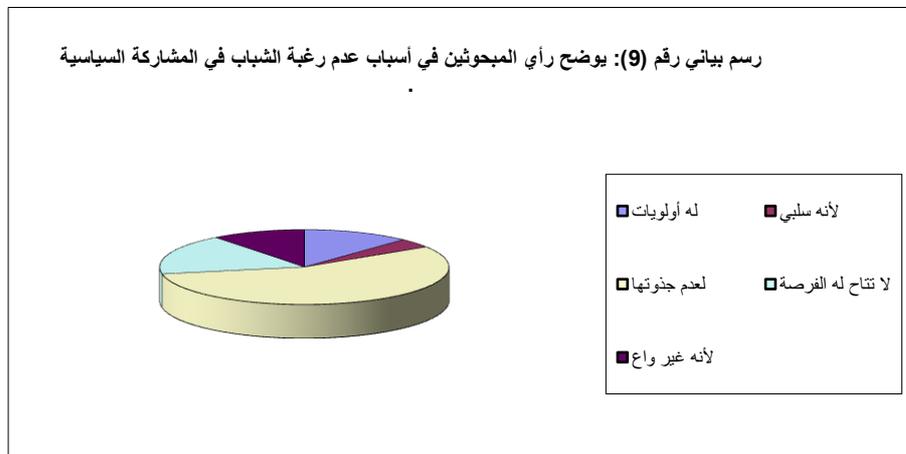
المعطيات الميدانية المصنفة في الجدول توضّح الأهميّة التي يوليها الشباب للمشاركة السياسية، حيث لا يختلف الذكور عن الإناث في اعتبار المشاركة السياسية مهمّة جدا بالنسبة إليهم بنسبة بلغت أكثر من (66%)، في حين لا أحد من أفراد العينة اعتبر المشاركة السياسية غير مهمّة أو غير مهمّة تماما، معنى ذلك أن الشباب لا يرفض المشاركة السياسية في حدّ ذاتها، من الناحية الاعتقادية وبغضّ النظر عن الواقع وأهميّتها تكمن في أمرين هما:

- سلامة طريق المشاركة السياسية لانتهاجه القواعد السلمية والشرعية.
- جدوى الطريق وإمكانية التغيير وتحقيق ما يصبو إليه الشباب.

الجدول رقم (13):

يوضح رأي المبحوثين في أسباب عدم رغبة الشباب في المشاركة السياسية.

السبب	ت	%
له أولويات	24	12
لأنه سلبي	08	04
لعدم جذوتها	112	56
لا تتاح له الفرصة	35	17.5
لأنه غير واع	21	10.5
المجموع	200	100



غير أنّ واقع الأمر مختلف، لأنّ آراء المبحوثين تشير إلى أنّ الأسباب التي تجعل الشباب لا يرغب في أن يشارك سياسياً تتعلّق بدرجة كبيرة بعدم جدوى المشاركة السياسية وهو رأي (56%) من الشباب المبحوث، وهذه النسبة العالية تؤكّد حالة الشكّ السياسي ومساهمتها في فرملة المشاركة السياسية للشباب، حتى وإن كانوا يؤمنون من الناحية النظرية بأهميّة طريق المشاركة وجدواه.

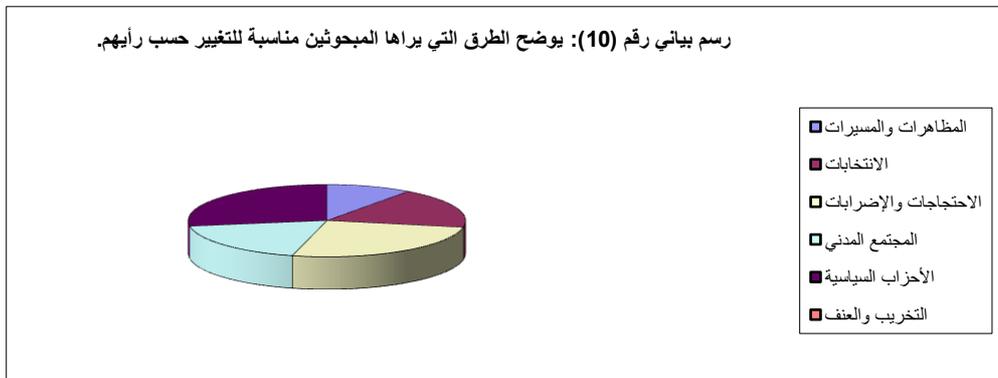
كما تشير المعطيات الميدانية أنّ الشباب المبحوث لا يتفق مع الأطروحات الأخرى التي ترجع أسباب عدم رغبته في المشاركة السياسية متعلّقة بالشباب في حدّ ذاته، لأنّ له أولويات أخرى، أو لعدم إتاحة الفرصة له، أو لأنّه غير واعي، أو أنّه سلبي.

الجدول رقم (14):

يوضح الطرق التي يراها المبحوثين مناسبة للتغيير حسب رأيهم.

الطريقة	ت	%
المظاهرات والمسيرات	20	10
الانتخابات	36	18
الاحتجاجات والإضرابات	52	26
المجتمع المدني	37	18.5
الأحزاب السياسية	55	27.5
التخريب والعنف	00	00
المجموع	200	100

رسم بياني رقم (10): يوضح الطرق التي يراها المبحوثين مناسبة للتغيير حسب رأيهم.



يعتقد الشباب المبحوث وفق البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أنّ الاحتجاجات والإضرابات والنضال في الأحزاب السياسية هما الطريقتان الأكثر ملائمة للتغيير. ثمّ يلي ذلك كل من المجتمع المدني والانتخابات.

كما يلفت انتباهنا أنّ الشباب الجامعي لا يرى في التخريب والعنف طريقة مناسبة للتغيير، وإجابات الطلبة المبحوثين هنا، تتناقض مع بعض مظاهر العنف والتخريب المستخدمة من طرف الطلبة من أجل تلبية بعض مطالبهم، والتي عادة ما تكون الإقامة الجامعية مسرحاً لها، وهذا ما جعلنا نتساءل إن كان انتهاج سبل العنف والتخريب من طرف الطلبة هو مجرد ردّ فعل ناجم عن حالة من الغضب، تجعل الشباب الجامعي يتصرّف بأفعال قد لا يؤمن بها أو يقوم بسلوكيات وهو غير مقتنع بها، بل قد يرفضها إذا جاءت في سياق آخر.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	11.07	0.05	05	10.36

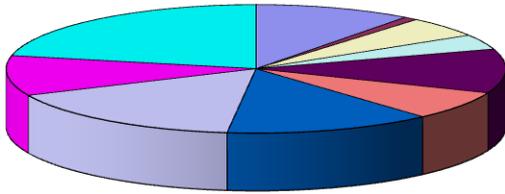
نلاحظ أنّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(10.36) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (11.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الطرق التي يراها المبحوثين مناسبة للتغيير حسب رأيهم، أي أنّ معظم الطلبة يرون أنّ الطريقة الكفيلة بتحقيق التغيير هي وجود أحزاب سياسية قوية خاصة الإناث منهم في حين يرى معظم المبحوثون أنّ الأحزاب والإضرابات والاحتجاجات هي الطرق الكفيلة بتحقيق التغيير.

المحور الثاني: المعرفة السياسية

الجدول رقم (15):
يوضح المعرفة السياسية للمبحوثين.

المجموع		لا يعرف		يعرف		المعرفة السياسية
%	ت	%	ت	%	ت	
100%	200	54.5%	109	45.5%	91	أسماء لخمس وزراء
100%	200	96%	192	04%	08	أسماء مثلي الولاية في البرلمان
100%	200	77%	154	23%	46	الانتماءات الحزبية لبرلماني ولايتهم
100%	200	83%	166	17%	34	اسم رئيس بلديتهم
100%	200	50.5%	101	49.5%	99	اسم والي ولايتهم
100%	200	67.5%	135	32.5%	65	أسماء خمسة أحزاب سياسية
100%	200	40%	80	60%	120	المجالس المنتخبة
100%	200	27%	54	73%	146	الحزب الذي يجوز على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني
100%	200	55%	110	45%	90	الحزب الذي يجوز على الأغلبية في المجلس الشعبي البلدي لبلديتهم
100%	200	03%	06	97%	194	معرفة المبحوثين للسفن القانوني للانتخاب
100%	2000	55.4%	1107	44.6%	893	المجموع

رسم بياني رقم(11):
يوضح المعرفة السياسية للمبحوثين.



- أسماء لخمس وزراء
- أسماء مثلي الولاية في البرلمان
- الانتماءات الحزبية لبرلماني ولايتهم
- اسم رئيس بلديتهم
- اسم والي ولايتهم
- أسماء خمسة أحزاب سياسية
- المجالس المنتخبة
- الحزب الذي يحوز على الأغلبية
- في المجلس الشعبي الوطني
- الحزب الذي يحوز على الأغلبية
- في المجلس الشعبي البلدي لبلديتهم
- معرفة المبحوثين للسن القانوني للانتخاب

تشير هذه العناصر إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن يعرفها الشباب، حتى يستطيع فهم الحركية السياسية، ومن ثمّ الإسهام بالرأي أو بالأعمال في القضايا التي تعنيه، أي المشاركة السياسية، وتتضمن معرفة المسؤولين عن صنع القرارات السياسية سواء كانوا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، وسواء كانوا معيّنين من طرف الدولة أو منتخبين من طرف الشعب، وكذا معرفة تسميات عدد محدود من الأحزاب السياسية المتواجدة في ساحة العمل السياسي الجزائري، وكذلك معرفة بعض القضايا القانونية البسيطة كالحّد الأدنى لسنّ التصويت وغيرها. وهي عبارة عن مؤشّرات متنوّعة تشير إلى بأنّ الشابّ الذي يدرك جُلّها بأنّ لديه معلومات ومعارف سياسية ليست مقتصرة على هذه الأسماء والمسمّيات بصيغة معزولة، وإنّما تتعدّها إلى معارف أخرى بفعل ارتباطها بقضايا ومواضيع وحتى مشكلات سياسية مختلفة.

والظاهر من خلال المعطيات المنظمة في الجدول، أنّ نسبة الشباب الجامعي الذي يملك الحد الأدنى من المعرفة السياسية بلغ (44.6%)، والشباب المبحوث الذي لا يتجاوز ما تمّ اعتباره حدًا أدنى من المعلومات السياسية بلغ (55.4%)، وحتى وإن كانت النسبتين متقاربتين، فإنّ التفوق الكميّ للذين لا يعرفون على حساب الذين يعرفون، يدلّ على أنّ المعرفة السياسية عموماً تتميز بالضعف لدى الشباب، وربّما هذا راجع لسببين على الأقلّ:

- كون المعلومات التي تمّ اختبار الشباب فيها، وتمّ اعتمادها كمؤشّر للمعرفة السياسية هي معلومات بسيطة، وفي متناول أيّ مواطن عادي.
- كون الفئة المبحوثة فئة نوعية، فالعينة المختارة كلّها من الطلبة الجامعيين، ولديها من التأهيل العلمي الذي يسمح لها بإدراك ما يدور حولها في المجتمع بصفة عامّة، وفي المجال السياسي بصفة خاصّة، ناهيك عن بعض القضايا التي صادفوها في البرامج التعليمية خلال مشوارهم الدراسي، والتي لها علاقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتلك المعلومات.

بعض المعطيات الواردة في الجدول تكشف عن بعض عيوب الممارسة السياسية في بلادنا، وتشير إلى جانب من تناقضات الواقع السياسي في علاقته بالشباب، منها نسبة الشباب إجاباتهم المتعلقة بالسؤال حول الحزب الذي لديه الأغلبية، فبالنسبة للبرلمان لم يجد الشباب صعوبة في الإجابة، حيث وجدنا أنّ (73%) منهم يعرفون الإجابة الصحيحة، وكنا نتوقع أن تزيد النسبة بالنسبة للمجالس البلدية بفعل قربها، على الأقلّ من الناحية الجغرافية، من المواطنين مقارنة بالبرلمان، غير أنّ المعطيات تشير في اتجاه آخر، حيث وجدنا أنّ (55%) من الشباب الجامعي المبحوث، لا يعرف الحزب الذي يحوز على الأغلبية في المجلس الشعبي البلدي لبلديتهم، وتعكس هذه التعبيرات الكميّة الواقعية بشكل أو بآخر حالة الإقصاء والتهميش، أو العزلة والاعتراّب، أو حالة اللامبالاة السياسية التي تميّز الفئة الشبابية خصوصاً على المستوى المحليّ، لأنّه على المستوى المركزي قد تسدّ

وسائل الإعلام والصحف بعض الفراغ، وتقوم بتزويد الشباب ببعض المعلومات ذات الطابع الوطني، أي تهمّ فئة واسعة كمياً وليست محصورة كما هو الحال في البلدية. وإذا تعمّقنا في قراءة معطيات الجدول سنكتشف أشياء أخرى، سنجد أنّ الشباب يكون أكثر إدراكاً للمعرفة السياسية المرتبطة بواقع الممارسة السياسية والانتخابية. من ذلك مثلاً فيما يتعلّق بالمعرفة الأدنى للسّن القانونية المطلوبة في التصويت، نجد أنّ (97%) من الشباب الجامعي المبحوث يعرفون ذلك، أي تقريباً كلّهم، والأمر نفسه فيما يتعلّق بذكر المجالس المنتخبة، التي تدرج ضمن الهيئة التشريعية والجماعات المحلية، حيث بلغت نسبة الشباب الذين لهم معرفة بها (60%)، ولكنّ الصورة تنقلب عندما يتعلّق الأمر بمعرفة أسماء ممثلي الولاية في البرلمان، حيث بلغت نسبة الجهل بهم (96%)، وبلغت نسبة الشباب الذي يجهل الانتماءات الحزبية لبرلماني ولايته (77%)، وبلغت نسبة الذين لا يعرفون أسماء خمسة أحزاب سياسية (67.5%).

ويمكن تأويل ذلك بنقص المتابعة للواقع السياسي، والنظرة النمطية السائدة حول المنتخبين والمسؤولين بحيث لا يجدون جدوى من التعرف على أسمائهم، من جهة أخرى فإنّ في ذلك دلالة إلى أنّ المسؤولين سواء كانوا منتخبون أم معيّنون لم يقدّموا الانجازات التي تلفت الشباب إليهم وتجعلهم يتعرفون عليهم، وهذا الأمر لاحظناه في إجابات الشباب حول أسماء الوزراء الذين يعرفونهم، حيث وجدنا أنّ الأسماء التي تتردّد كثيراً في الاستبيان، هي أسماء الوزراء الأكثر نشاطاً مقارنة بنظرائهم، مثل: غول، سلال، زرهوني، بن بوزيد،.. الخ.

كما يلفت انتباهنا، النسبة الضعيفة لمعرفة الشباب لاسم رئيس بلديتهم، والتي بلغت (17%)، بمعنى أنّ (83%) من الشباب الجامعي يجهل اسم رئيس بلديته، وفيما يخصّ معرفة اسم والي ولايتهم فقد بلغت النسبة (49.5%)، بمعنى أنّ حوالي نصف الشباب الجامعي المبحوث لا يعرف اسم والي ولايته، قد يبدو للبعض أنّ الاسم في حدّ ذاته غير مهمّ ولا يعبر عن الثقافة السياسية للشباب، غير أنّ المسألة لا تتوقّف عند حدود الاسم،

وإنما تمتدّ إلى الارتباطات الوثيقة معه والتي تضيء هالة من المعلومات ملازمة للاسم، كالمعنى الذي تحمله هذه الصفة (والي، رئيس البلدية)، وكيفية حصوله على هذه المكانة (تعيين، انتخابات)، وطبيعة الدور الذي يلعبه والوظيفة التي يؤدّيها، وتقييم الناس له.. إلى غير ذلك من العناصر المرتبطة بالاسم، والتي تشكّل شبه قصة سياسية تساهم في زيادة الرصيد المعرفي للناس بصفة عامة، وتؤدّي إلى إثراء ثقافتهم السياسية.

البلدية هي نقطة الاحتكاك بين السلطات الرسمية والمواطن، والدولة بالنسبة للمواطن تجسّدُها البلدية، فمن غير الطبيعي أن يكون المواطن جاهلا بالمسئول الأول عنها، فمن المفروض أنه شخص معروف لدى العام والخاص قبل أن يتقدّم للانتخابات، ثمّ أنه يكون قاد حملة انتخابية دعائية قبل بداية مهمّته، إن كان من الكفاءات غير المعروفة، ومن الممكن جدا أن تسمح له هذه الحملة بالاتصال مع السكّان المنتمين إلى الحيز الجغرافي للبلدية، وبالتالي تقديم نفسه لهم، بصفة مباشرة عن طريق الاتصال والحوار الشخصي أو من خلال اللقاءات، وبصفة غير مباشرة عن طريق الصور، أو بوساطة معاونيه، أو من خلال مناقشات سكان البلدية وأحاديثهم، في مختلف الفضاءات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي يترتب عليه، على الأقلّ، التعريف به أو ترسيخ اسمه لدى أغلبية المواطنين بما فيهم الشباب. وإذا غابت كل هذه العوامل، فالعمل الجوّاري الذي يقوم به في إطار تأدية مهامّه، خلال عهده الانتخابية، يجعل اسمه على لسان كل سكان البلدية، بناء على الحكمة التي مؤدّاها أنّ العمل يعرف بصاحبه. بناء على ذلك، فالجهل باسم رئيس البلدية بنسبة مرتفعة تفوق الثمانين بالمائة يجعلنا نضع علامة تعجب كبيرة أمامها، (حتى وإنّ تقبلنا الأمر بالنسبة للوالي)، وقد نربط هذه الحقائق بضعف المشاركة السياسية للشباب، مع اعتقادنا بأنّ عوامل كثير ساهمت في إنتاج هذه الوضعية، بل والاستمرار في إعادة إنتاجها.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	16.92	0.05	09	78.28

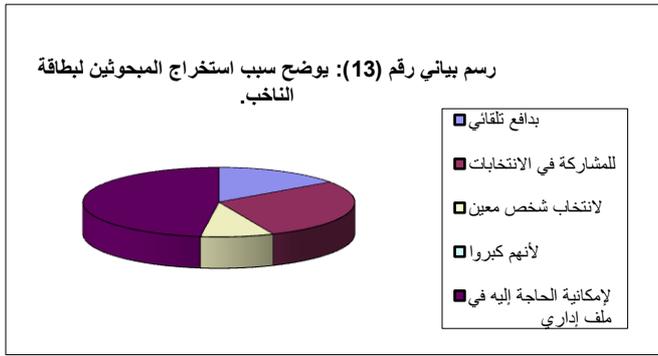
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(78.28) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (09) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (16.92)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعرفة السياسية للطلبة، أي أن هناك فئة معتبرة من الطلبة الذين ليست لديهم معارف سياسية خاصة ما يتعلق بأسماء ممثلي البرلمان لولايتهم وكذا انتماءاتهم الحزبية، وهو مؤشر على عدم اهتمام هؤلاء الطلبة بالقضايا السياسية.

المحور الثالث: السلوك الانتخابي للشباب الجزائري:

الجدول رقم (16):

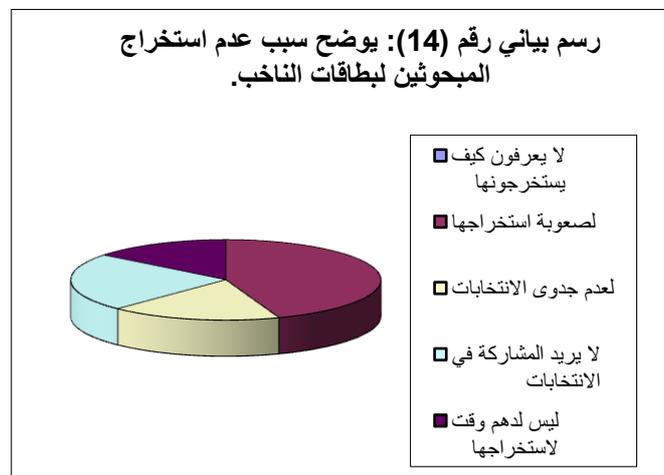
يوضح سبب استخراج المبحوثين لبطاقة الناخب وسبب عدم استخراجها.

النسبة %	التكرارات	السبب	
15.2%	14	بدافع تلقائي	يملكون بطاقة ناخب
28.3%	26	للمشاركة في الانتخابات	
8.7%	8	لا انتخاب شخص معين	
00%	00	لأنهم كباروا	
47.8%	44	لإمكانية الحاجة إليه في ملف إداري	
100%	92	المجموع	
46.0%	00	لا يعرفون كيف يستخرجونها	لا يملكون بطاقة الناخب
00	08	لصعوبة استخراجها	
07.4%	32	لعدم جدوى الانتخابات	
29.6%	42	لا يريد المشاركة في الانتخابات	
38.9%	26	ليس لديهم وقت لاستخراجها	
24.1%	108	المجموع	
100%	54 %	المجموع	
100%	200	المجموع	



يبين الجدول أنّ (46%) من الشباب الجامعي المبحوث يملكون بطاقة التصويت، وهو ما يتيح لهم المشاركة في الإدلاء برأيهم في مختلف المواعيد الانتخابية الرسمية، ويبقى بالتالي (54%) من الشباب الجامعي المبحوث لا يملك بطاقة انتخاب، ممّا يعني التغيّب عن المشاركة في الانتخابات، ونشير هنا بأنّ عيّنة البحث ينحصر عمرها بين 18 و30 سنة، أي أنّها تجاوزت الحد الأدنى من السن المشترط للحصول على بطاقة الناخب والمشاركة في الانتخابات.

كما يبدو واضحا من خلال المعطيات المصنّفة في الجدول، أنّ الشباب الذي يمتلك بطاقة التصويت من الذين شملهم الاستبيان يرجعون أهمّ سبب لحيازتهم على بطاقة التصويت، إلى إمكانية الحاجة إليها في ملف إداري، حيث قارب عددهم نصف من يملكون بطاقة انتخاب أي ما نسبته (47.8%)، ثمّ يليه استخراج البطاقة بسبب المشاركة في الانتخابات بنسبة (28.3%)، ثمّ يليه الدافع التلقائي بنسبة (15.2%)، وبعده استخراجها من أجل انتخاب شخص معين بنسبة (8%).



ونلاحظ أيضا أنه من بين 108 شاب مبحوث لا يمتلك بطاقة الناخب، يرجع (38.9%) من بينهم سبب عدم امتلاكهم للبطاقة، بكونهم لا يريدون المشاركة في الانتخابات، كما أنّ (29.6%) منهم يرجعون السبب إلى عدم جدوى الانتخابات، ويبرّر (24.1%) منهم بعد وجود الوقت لديهم لاستخراجها، وهي إشارة لعدم إعطاء الأهمية واللامبالاة التي تميّز هؤلاء. وما يلفت الانتباه أنّ لا أحد برّر عدم حيازته على البطاقة بجهله لكيفية استخراجها، ورأى عدد قليل منهم (7.4%) بأنّ لديه صعوبة في استخراجها. هذه المعطيات تحيلنا إلى أنّ موقف الرفض للانتخابات غير المجدية، يعبر عنه من طرف الشباب بعدم السعي لامتلاك بطاقة الناخب، وحتى امتلاكها لأغراض أخرى غير الرغبة في المشاركة إنّما هو تعبير، في الغالب، على أنّ الشباب غير معني بالانتخابات.

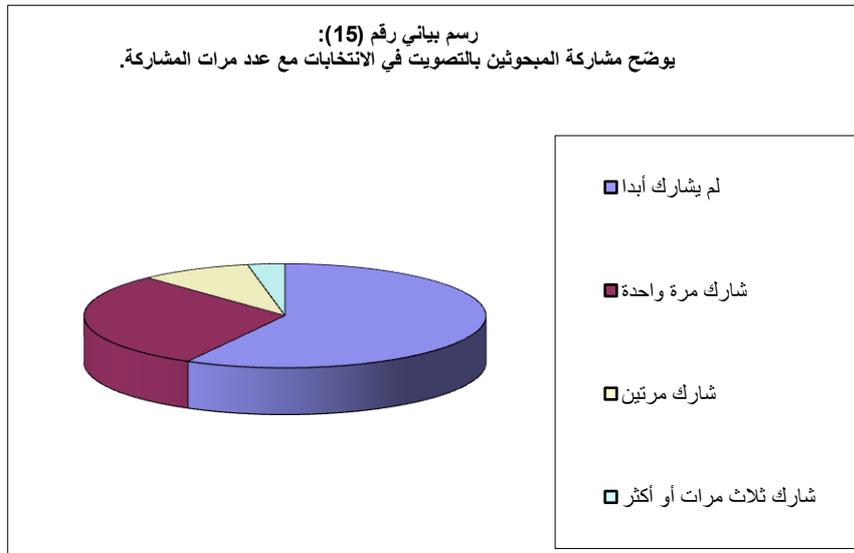
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	03.84	0.05	01	01.28

نلاحظ أنّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(01.28) وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (03.84)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى استخراج المبحوثين لبطاقة الناخب، أي أنّ نسبة الطلبة الذين استخرجوا البطاقات متقاربة مع الذين لم يستخرجوها.

الجدول رقم (17):

يوضح مشاركة المبحوثين بالتصويت في الانتخابات مع عدد مرات المشاركة.

المجموع		ثلاث مرات أو أكثر		مرتين		مرة واحدة		عدد المرات المشاركة في الانتخاب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	سبق وأن شارك في الانتخابات
45.3%	84	07.2%	06	21.4%	18	71.4%	60	لم يسبق له المشاركة في الانتخابات
54.7%	116							المجموع
100%	201							



يوضح الجدول أنّ نسبة المشاركة في التصويت الانتخابي لمرة واحدة بلغت (71.4%)، لتأخذ هذه النسبة اتجاهها نحو الانحدار، بحيث بلغت نسبة المشاركة لمرتين (21.4%)، وبلغت المشاركة في ثلاث مواعيد (07.2%)، ومن هنا فإنّ مشاركة أغلبية الشباب المبحوث لمرة واحدة طبيعية بالنظر لكونهم حديثي السنّ المؤهّلة لعملية التصويت. كما نلاحظ من خلال الجدول أنّ (45.3%) من الشباب الجامعي شارك عملية التصويت في المواعيد الانتخابية المختلفة سواء كانت محلية أو تشريعية أو رئاسية، وأنّ

(54.7%) منهم لم يسبق لهم المشاركة في الانتخابات، هذه المعطيات قد تبدو في أول وهلة بأنها تشير بأن اتجاه مقاطعة التصويت أو العزوف أو اللامبالاة يغلب على اتجاه المشاركة في التصويت، غير أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة اللامشاركة التي تميّز الفئة الشبابية بصفة عامّة، فإنّ اقتراب عدد الشباب الذين شاركوا في التصويت من نصف عدد المبحوثين، يجعل من هذه النسبة ذات أهميّة، ويمكن أن نقول بأنّ مشاركة الشباب الجامعي في التصويت هي نسبة عالية نسبياً، غير أنّ التحليل لا يجب أن يقف عند هذا الحدّ، وينبغي أن يمتدّ إلى معنى هذه المشاركة من خلال النظر في الأسباب التي تقف وراءها، كما ستوضّحه معطيات الجدول الموالي.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	09.49	0.05	01	05.12

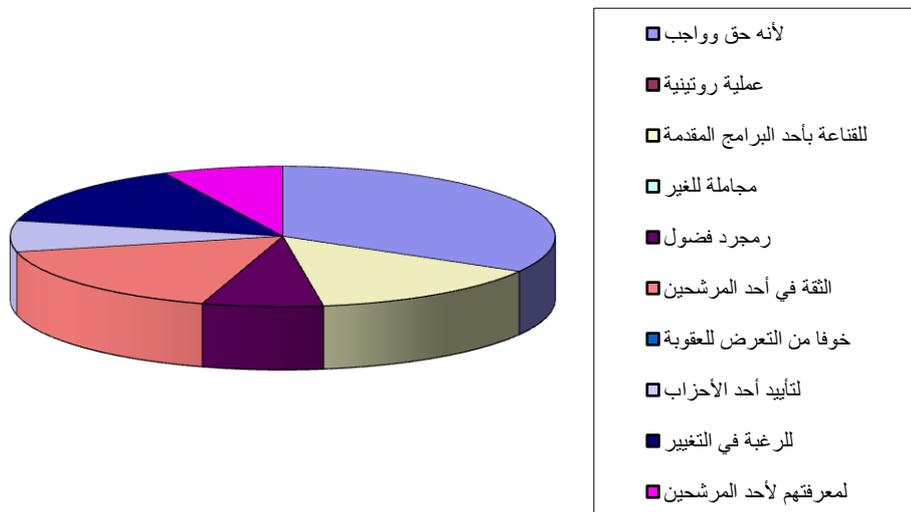
نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(05.12) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاركة المبحوثين بالتصويت في الانتخابات، أي أن عدد الطلبة المشاركين في مختلف الانتخابات وغير المشاركين متقارب.

جدول رقم (18):

يوضح سبب مشاركة المبحوثين في الانتخابات.

النسبة %	التكرار	سبب المشاركة
33.3%	28	لأنه حق وواجب
00%	00	عملية روتينية
14.3%	12	للقناعة بأحد البرامج المقدمة
00%	00	معاملة للغير
07.1%	06	رمجرد فضول
16.7%	14	الثقة في أحد المرشحين
00%	00	خوفا من التعرض للعقوبة
07.1%	06	لتأييد أحد الأحزاب
14.3%	12	للمرغبة في التغيير
07.1%	06	لمعرفتهم لأحد المرشحين
100%	84	المجموع

رسم بياني رقم (16): يوضح سبب مشاركة المبحوثين في الانتخابات.



أول ما يلفت انتباهنا هو العدد الضعيف للشباب من أفراد العينة الذين عبّروا عن أسباب مشاركتهم في الانتخابات، حيث بلغ عددهم 42 من مجموع 91 شاباً من أفراد العينة ممن قاموا بعملية التصويت، بينما فضلّ الباقون أي 49 منهم، عدم ذكر الأسباب التي تقف وراء قيامهم بالتصويت، فإمّا أن يشير هذا العدد الأخير بأن قرارهم بالمشاركة في التصويت لم يكن وراءه سبب معيّن، أو كانت المشاركة بدافع من الأسباب التي لا يريدون اطلاع الآخرين عليها.

كما نلاحظ من خلال الجدول أنّ من بين الـ 42 الذين عبّروا عن أسباب مشاركتهم في التصويت، نجد أنّ (33.3%) يرون أنّ مشاركتهم في التصويت ترجع لكون ذلك حق وواجب، والثقة في أحد المرشحين كانت سبباً في تصويت (16.7%)، بينما تساوت نسبة الراغبين في التغيير من خلال تصويتهم والمقتنعين بأحد البرامج المقدّمة حيث بلغت (14.3%) لكل منهما، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت من أجل تأييد أحد الأحزاب (7.1%)، وهي ذات النسبة من الشباب المشارك بسبب معرفته بأحد المرشحين.

ويشير الجدول أيضاً أنّ الخوف من التعرّض للعقوبة أو التصويت لمجاملة أحد المرشحين أو أحد مؤيديه، أو كون التصويت عملية روتينية، لم يكن أي منها هو السبب وراء المشاركة في التصويت.

كما تبيّن المعطيات أنّ هناك من الشباب من لديه رغبة في التغيير، حتى وإن كان عددهم قليل حيث لم يتجاوز 12 من بين 42 الذين شاركوا في الانتخابات، وهذا الأمر يبدو جدّ طبيعي لأنّه بصفة عامّة التغيير في أغلب الأحيان تقوده طليعة، تكتسب التأييد من الجماهير شيئاً فشيئاً .

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	16.92	0.05	09	30.67

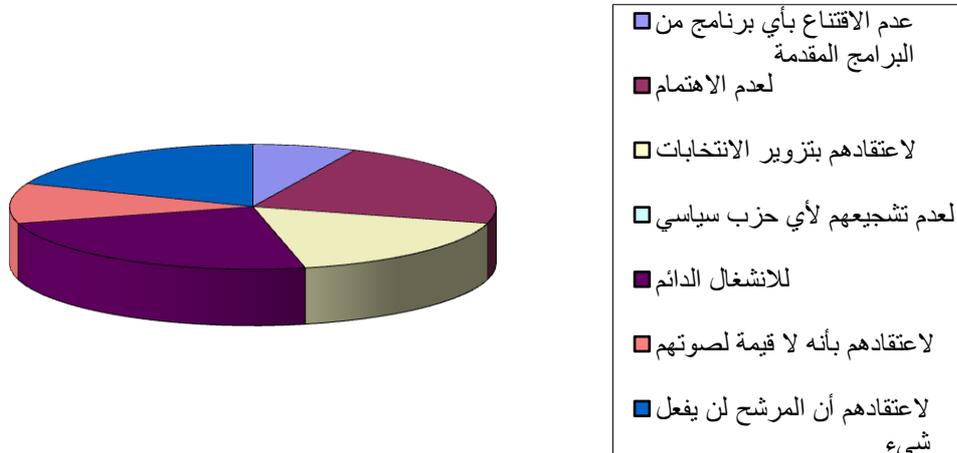
نلاحظ أن قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ (30.67) وهي أكبر من χ^2 الجدولة عند درجات الحرية (09) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (16.92)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سبب مشاركة المبحوثين في الانتخابات ، أي أن مشاركة الطلبة في الانتخابات كان نتيجة اعتقادهم بأنها حق وواجب لكل وعلى كل مواطن.

جدول رقم (19):

يوضح سبب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات.

النسبة %	التكرار	سبب عدم المشاركة
06.9%	08	عدم الاقتناع بأي برنامج من البرامج المقدمة
22.4%	26	لعدم الاهتمام
17.2%	20	لاعتقادهم بتزوير الانتخابات
00%	00	لعدم تشجيعهم لأي حزب سياسي
24.1%	28	للانشغال الدائم
10.3%	12	لاعتقادهم بأنه لا قيمة لصوتهم
19%	22	لاعتقادهم أن المرشح لن يفعل شيء
100%	116	المجموع

رسم بياني رقم (17): يوضح سبب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات.



الإطلاع على المعطيات التي يحملها الجدول، يجعلنا نكتشف بسهولة الفجوة بين عدد الشباب المبحوثين الذين عبّروا عن سبب مشاركتهم في الانتخابات وبين عدد الشباب المبحوثين الذين أشاروا إلى أسباب عدم مشاركتهم في الانتخابات، حيث لم يتجاوز الفئة الأولى 42 شاباً كما ورد في الجدول السابق، بينما وصل عدد الفئة الثانية 116 شاباً وهذا من عينة قدرها 201، وفي ذلك دلالة أنّ عدم المشاركة في التصويت عملية مقصودة، وأنّ المشاركة في معظمها عملية غير مقصودة، وقد تكون في أغلب الأحيان فارغة من معناها، كآلية للتغيير أو للمشاركة.

بالنسبة لأسباب عدم مشاركة الشباب المبحوث في الانتخابات فالمعطيات تبين أنّ (24.1%) من الشباب لم تشارك بسبب انشغالها الدائم، و(22.4%) منهم لم تشارك لعدم اهتمامها بالأمر، معنى ذلك أنّ الانتخابات إذا كانت تستحوذ على اهتمام السلطة والأحزاب، فإنّها لا تلقى نفس الاهتمام عند الشباب، وعدم أهميتها بالنسبة إليه تجعله ينشغل عنها بأمر أخرى.

الشكّ السياسي مازال حاضراً لدى الشباب، حيث نلاحظ بأنّ (17.2%) منهم يعتقدون بأنّ الانتخابات تتعرض للتزوير، و(19%) منهم يعتقدون أنّ المرشح ليس بإمكانه فعل أيّ شيء، و(10.3%) منهم يعتقدون بأنّ أصواتهم ليست لها أي تأثير ولا قيمة لها، ونسبة (6.9%) من الشباب المبحوث لم تقتنع بأيّ برنامج من البرامج المقدمة أو المعروضة في الحملات الانتخابية.

القرار	ك ² الجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	ك ² المحسوبة
توجد دلالة	14.07	0.05	07	16

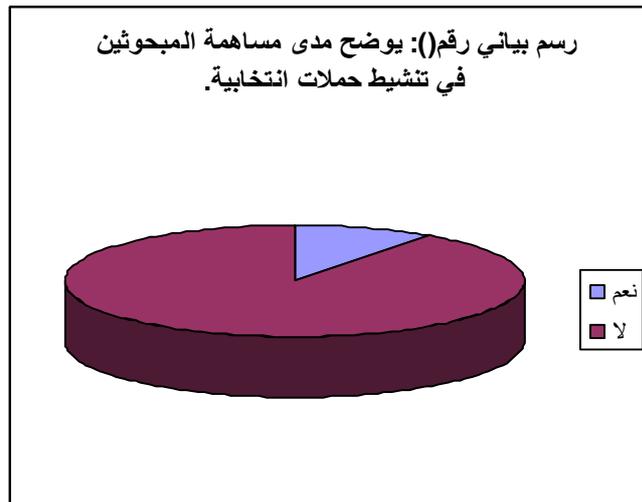
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة ك² المحسوبة المقدره بـ(16) وهي أكبر من ك² الجدولة عند درجات الحرية (07) ومستوى الخطأ (0.05) المقدره بـ (14.07)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في سبب عدم مشاركة

المبحوثين في الانتخابات ، أي أن معظم الطلبة لم يشاركوا في الانتخابات بسبب انشغالهم وكذا عدم الاهتمام بالسياسة.

الجدول رقم (20):

يوضح مدى مساهمة المبحوثين في تنشيط حملات انتخابية حسب مشاركتهم في الانتخابات.

المجموع		لا		نعم		نشط حملة انتخابية سبق وأن انتخب
%	ت	%	ت	%	ت	
100%	84	76.2	64	21.7	20	نعم
100%	116	100	116	00	00	لا
100%	200	90	180	10	20	المجموع



تشير المعطيات المتضمنة في الجدول أنّ (90%) من الشباب الجامعي المبحوث لا يشارك في تنشيط الحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشّحون أو الأحزاب قبل عملية التصويت، ليبقى (10%) منهم فقط قد ساهموا في الحملة الانتخابية، وكان من الطبيعي أن يشارك جميع المساهمين في الحملة في المشاركة في التصويت. كما كان من الطبيعي أنّ الشباب الجامعي الذي لم يشارك في التصويت ، لم يشارك أيضا في تنشيط الحملات

الانتخابية. ومع ذلك فإنّ الأرقام تبيّن اعتماد المرشّحين للانتخابات أو الأحزاب السياسية على عنصر الشباب، أو ما يتمّ التعبير عنه بالتوظيف الانتخابي للشباب، وهذا بالنظر للإمكانيات الإقناعية التي يمتلكها، ليس فقط أثناء مخاطبته للشباب من أمثاله، ولكن أيضاً للقبول الذي يحظى به الشباب لدى المجتمع عموماً.

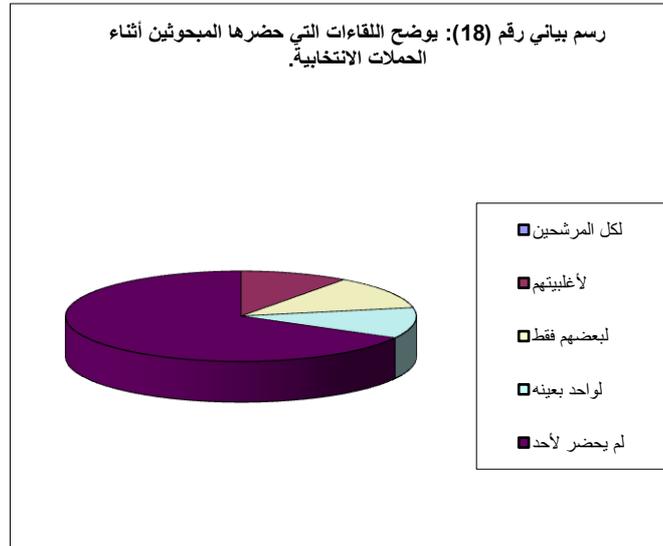
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	03.84	0.05	02	30.69

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ (30.69) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (03.84)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى مساهمة المبحوثين في تنشيط حملات انتخابية حسب مشاركتهم في الانتخابات، أي أن معظم الطلبة لم يشاركوا في تنشيط الحملات الانتخابية من قبل خاصة الذين لم يسبق لهم وأن شاركوا (صوتوا) في الانتخابات.

الجدول رقم (21):

يوضح اللقاءات التي حضرها المبحوثين أثناء الحملات الانتخابية حسب مشاركتهم في الانتخابات.

المجموع		لم يحضر لأحد		لواحد بعينه		لبعضهم فقط		لأغليبتهم		لكل المرشحين		الحضور سابق وأن انتخب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	92	37	34	23.9	22	26.1	24	13	12	00	00	نعم
100	108	92.6	100	00	00	00	00	07.4	8	00	00	لا
100	200	67	134	11	22	12	24	10	20	00	00	المجموع



عدم حضور الشباب الجامعي للقاءات التي يجريها المرشحون خلال الحملات الانتخابية بلغت (67%)، في حين حضر (11%) من الشباب لواحد فقط من هذه اللقاءات، وحضر (12%) لبعض اللقاءات، وحضر (10%) لأغلبية اللقاءات التي تقام أثناء الحملة الانتخابية.

وتأتي المعطيات لتأكيد مسألة الارتباط بين حضور المهرجانات واللقاءات المقامة أثناء الحملات الانتخابية وبين المشاركة في التصويت حيث نلاحظ بأن (92.6%) من الذين لم يحضروا اللقاءات المدرجة في إطار الحملة الانتخابية، لم يسبق لهم المشاركة في التصويت، ونجد في المقابل أنّ (37%) فقط من الشباب الجامعي الذين قاموا بعملية التصويت لم يحضروا لأيّ واحد من المرشّحين أثناء الحملة الانتخابية، وهي نسبة ضعيفة نسبية ومن الممكن أن تتعرّف على برامج المرشّحين وأطروحات الأحزاب من خلال مختلف وسائل الاعلام. لوحتى الذين قاموا بعملية التصويت لم

هذه الأرقام تبيّن بوضوح إجماع كبير من طرف الشباب عن تلبية دعوات الأحزاب والمرشّحين لحضور لقاءات الحملة الانتخابية، ويمكن تأويل ذلك باحتمالين على الأقل: إمّا أنّ الأحزاب والمرشّحين ليست لهم القدرة على استقطاب الشباب لحضور ومتابعة اللقاءات التي يعقدونها في إطار حملاتهم الدعائية، وإمّا أنّ الشباب لا يدرك مسؤولياته، ولا يتعامل مع أمر مهمّ كالانتخابات بالجدية المطلوبة.

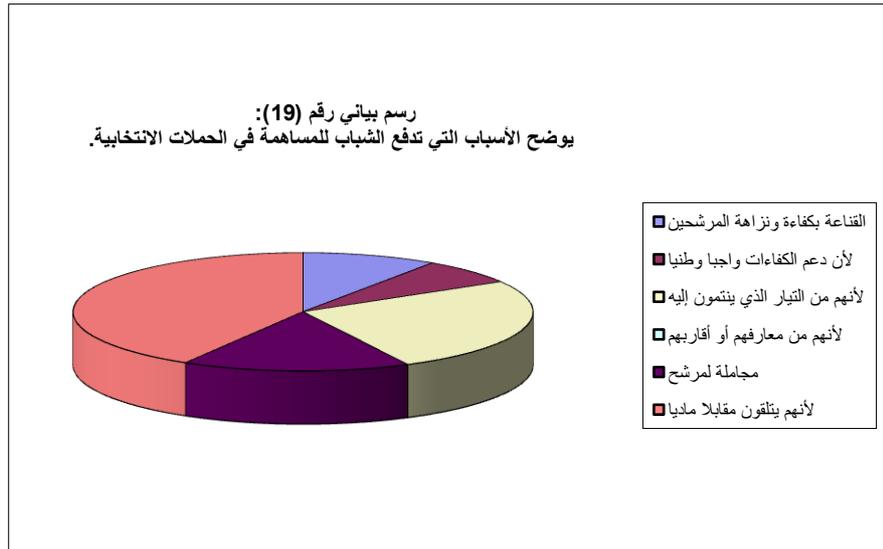
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	09.49	0.05	04	55.24

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(55.24) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اللقاءات التي حضرها المبحوثين أثناء الحملات الانتخابية حسب مشاركتهم في الانتخابات، أي أن معظم الطلبة لم يسبق لهم وأن حضروا لحملات انتخابية خاصة الذين لم يشاركوا من قبل في أي انتخابات.

الجدول رقم (22):

يوضح الأسباب التي تدفع الشباب للمساهمة في الحملات الانتخابية حسب مشاركتهم في الحملات الانتخابية.

المجموع	لأنهم يتلقون مقابلا ماديا		معاملة للمرشح		لأنهم من معارفهم أو أقاربهم		لأنهم من التيار الذي ينتمون إليه		لأن دعم الكفاءات واجبا وطنيا		القناعة بكفاءة ونزاهة المرشحين		الأسباب نشط حملة انتخابية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	20	40.0	08	30	06	00	00	30	6	00	00	00	00	نعم
100	180	41.7	75	14.4	26	00	00	25.6	46	07.8	14	10.6	19	لا
100	200	41.5	83	16	32	00	00	26	52	07	14	09.5	19	المجموع



يبين الجدول أنّ 20 شابا فقط قاموا بالمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، أي ما نسبته (10%) من مجموع العينة، وأمّا (90%) الباقية فهي لم تتشّط أي حملة

انتخابية، ويرى الشباب من الذين نشطوا الحملة الانتخابية بأنهم لم يقوموا بهذا الأمر لقناعتهم بكفاءة ونزاهة المرشحين، ولا بدافع الواجب الوطني، ولا حتى لكون بعض المرشحين من أقاربهم ومعارفهم، حيث يرى 6 أفراد من بينهم أنهم شاركوا في الحملة الانتخابية لأن المرشحين من التيار الذي ينتمون إليه، ورأى 6 آخرين أنهم شاركوا في الحملة الانتخابية مجاملة للمرشح، و 8 المتبقين يرجعون مشاركتهم لتلقيهم مقابلا ماديا لقاء ذلك، ولا نجد سببا من بين الأسباب المذكورة يشير بشكل أو بآخر إلى المشاركة السياسية.

ويمكن أن نشير هنا إلى التجنيد بالأموال للشباب من طرف المرشحين أثناء الحملات الانتخابية في تعليق الصور أو في تنظيم اللقاءات، أو ملء القاعات، أو الهتافات والأهازيج، وتبين الملاحظات الميدانية أن الحملات حملت بصمات شبابية ذات طبيعة سلبية، كتقطيع وتشويه صور المرشحين أو إصاق صور المرشح فوق صورة المنافس، وتعليق الصور في غير الأماكن المخصصة، والكتابة على الجدران..، وكل هذه السلوكيات السلبية غالبا ما تحظى بالتشجيع المعنوي وحتى المادي من طرف المرشحين، مما يحول المعركة التي من المفروض أن تدور بين المرشحين عن طريق استعراض البرامج الانتخابية، إلى معركة بين الشباب.

بالنسبة للذين لم يشاركوا في الحملات الانتخابية فإن (25.6%) من بينهم يرجعون سبب المشاركة لمناصرة التيار الذي ينتمون إليه، وقد تكون هذه الفئة مدركة لأبعاد المشاركة السياسية، من خلال إيمانها بالمشروع أو الأفكار التي تميز التيار السياسي أو الإيديولوجي الذي ينتمون إليه، ثم العمل على الترويج لهذا المشروع وهذه الأفكار في إطار الشرعية ووفق الطرق السلمية، بغض عن نوعية هذه الأفكار.

أهم ما يلفت الانتباه، أن (41.5%) من الشباب المبحوث، وهي أكبر نسبة في الجدول، يعتقد أن السبب وراء مشاركة الشباب في الحملات الانتخابية هو المقابل المادي الذي سوف يتلقونه من المرشحين، وتكاد تتساوى في هذا الأمر نسبة الذين نشطوا الحملة مع الذين لم يشاركوا فيها، وهذا يؤكد لنا حقيقة واقعية مفادها أن مساهمة الشباب في الترويج لأفكار المرشحين وبرامج الأحزاب، غير نابعة من قناعتهم بها، وإنما يفعلون ذلك

للحصول على مصروف يومهم، فالمشاركة السياسية من هذا المنطلق هي حيلة من الحيل لتدبير الحاجات المادية.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	11.07	0.05	05	06.54

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدره بـ(06.54) وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) المقدره بـ (11.07)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأسباب التي تدفع الشباب للمساهمة في الحملات الانتخابية حسب مشاركتهم في الحملات الانتخابية، أي أن معظم الطلبة – الذين شاركوا في تنشيط الحملات الانتخابية من قبل والذين لم يشاركوا – يعتقدون أن المقابل المادي الذي يتلقوه الشباب من جراء مشاركتهم في الحملات الانتخابية هو الذي يدفعهم لذلك.

الجدول رقم (23):

يوضح رأي المبحوثين في دوافع مشاركة الشباب كمراقبين في مكاتب الاقتراع حسب مشاركتهم كمراقبين في الانتخابات.

المجموع		للتعرف على مجريات العملية		حرصا على شفافية الانتخابات		للحصول على مقابل مادي		الدوافع شارك كمراقب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	32	18.8	06	25	08	56.3	18	نعم
100	168	16.7	28	00	00	83.3	140	لا
100 %	200	17%	34	04%	08	79%	158	المجموع

رسم بياني رقم(20): يوضح رأي المبحوثين في دوافع مشاركة الشباب كمراقبين في مكاتب الاقتراع.



قد تكون عمليات المراقبة في الانتخابات مؤشرا من مؤشرات السلوك الانتخابي، ومراقبة مجريات عملية التصويت في مكاتب الاقتراع هي حق من الحقوق التي أقرّها القانون لصالح المرشح، ويمارسه عن طريق تفويض أشخاص لحضور عملية التصويت منذ بدايتها إلى غاية فتح الصناديق، وفرز الأصوات والحصول على نسخة أصلية من محضر فرز الأصوات، ويمكن التبليغ عن أيّ تجاوز يحدث خلال العملية، والمراقبة هي إجراء مهم لتبديد شكوك المرشحين حول نزاهة الانتخابات، غير أنّ المرشحين يجدون صعوبة في تغطية كافة مكاتب الاقتراع لصعوبة تجنيد المتطوعين الذين بإمكانهم المكوث ليوم كامل من الاقتراع ومتابعة عملية التصويت من بدايتها إلى نهايتها، ويتمّ اللجوء في العادة إلى الشباب الذي يملك حدّا أدنى من الثقافة السياسية تسمح له بالقيام بهذه المهمة، مع إمكانية تحفيزهم ماديا بإعطائهم منحة مالية (تتراوح في العادة بين ألف وثلاثة آلاف دج)، وليست المحفّزات المادّية وحدها هي التي تدفع الشباب للقيام بهذه المهمة، حيث من الممكن أن تكون معنوية مثل الدوافع الإيديولوجية والفكرية والانتماءات الحزبية،..الخ.

من المعطيات الميدانية التي نلاحظ أنّ 168 من 200 شابا يمثلون حجم العينة، أقرّوا بعدم خوض تجربة مراقبة الانتخابات، بينما 32 شابا فقط خاضوا هذه التجربة، حيث نجد أنّ 18 من هؤلاء ذكروا بأنّ مشاركتهم في المراقبة كانت من أجل الحصول

على مقابل مادّي، و 8 منهم كانت من أجل الحرص على شفافية التصويت، و 6 منهم كانت من أجل التعرّف على مجريات عملية التصويت، وقد بيّنت لنا الملاحظات الميدانية أنّ المشاركة في المراقبة تكسب الشباب ثقافة سياسية ومعلومات حول المرشّحين ومختلف الأحزاب، ومعارف قانونية تتعلّق بالتنظيمات الخاصّة بالانتخابات وغيرها، الأمر الذي يزيد من منسوب الوعي السياسي لدى الشباب.

وتبيّن معطيات الجدول أيضاً، أنّ الحصول على مقابل مادّي كحافز للمشاركة كمرقب بلغ نسبة (79%) حسب اعتقاد عينة البحث، وحتى بالنسبة للذين قاموا بهذه المهمة فإنّ أغليبتهم، أي (56.3%) يقرّون بأنّ وراء مشاركتهم في المراقبة دافع مادّي يتملّ في حصولهم على مقابل، إلى جانب (83.3%) ممّن لم يشاركوا في المراقبة يؤكّدون نفس الرأي، بل ويذهبون إلى أنّ الحرص على شفافية لم يكن هو الدافع لمشاركة الشباب في عملية المراقبة، وفي ذلك إشارة إلى أنّ قوّة الدوافع المادّية مازالت هي المسيطرة على توجّه الشباب نحو هذا الأمر، وهذا في غياب أو ضعف الدوافع الأخرى ذات الطبيعة المعنوية، التي ترتبط بجوهر عملية التصويت، ورغم ذلك فالتأثير الايجابي للمراقبة على وعي الشباب المشارك قد يتحقّق مهما كانت طبيعة الدوافع.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	05.99	0.05	02	44.56

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(44.56) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في دوافع مشاركة الشباب كمرقبين في مكاتب الاقتراع حسب مشاركتهم كمرقبين في الانتخابات، أي أنّ أغلبية الطلبة يعتقدون أنّ مشاركة الشباب كمرقبين للانتخابات يعود

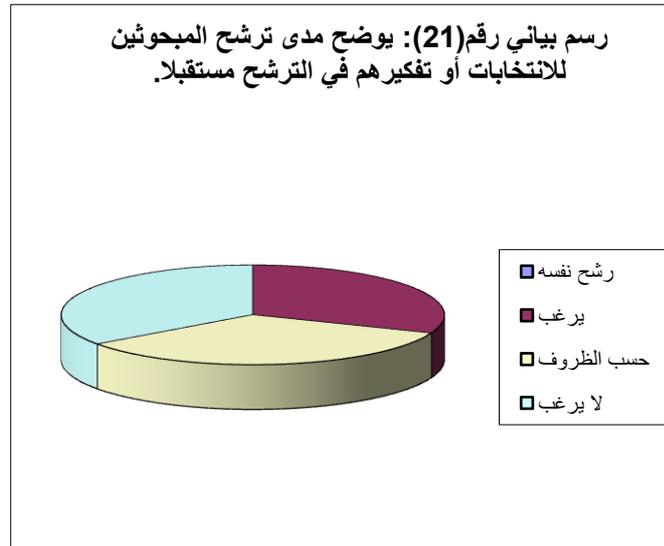
إلى المقابل المادي الذي يتلقونه مقابل ذلك خاصة الذين لم يشارك في هذه العملية من قبل.

الجدول رقم (24):

يوضح مدى ترشح المبحوثين للانتخابات أو تفكيرهم في الترشح مستقبلاً.

النسبة %	التكرار	يرغب في الترشح	رشح نفسه
00%	00		نعم
31%	62	نعم	لا
34%	68	حسب الظروف	
35%	70	لا	
100%	200	المجموع	
100%	200		المجموع

رسم بياني رقم (21): يوضح مدى ترشح المبحوثين للانتخابات أو تفكيرهم في الترشح مستقبلاً.



الترشح في الانتخابات يحتلّ المراتب الأولى في مختلف المدارج التي تناولت مستويات المشاركة السياسية، كما أشرنا إلى ذلك في الفصول النظرية، ومردّد ذلك يمكن تفسيره بكون الترشح خطوة جدّ متقدّمة في المشاركة السياسية.

ولا يوجد ضمن الشباب الجامعي الذي قمنا باستجوابه من سبق وأن ترشح للانتخابات، غير أنّ (31%) من بينهم عبّروا عن رغبتهم للترشح، و(34%) منهم لم يؤكّدوا ولم ينفوا وجود نيّة الترشح مستقبلا، ولكنهم تركوا الفصل في الأمر للظروف، وقد أبدى (35%) منهم عدم رغبته للترشح مستقبلا. ويوحى لنا هذه المعطيات بأنّ الشباب يرى بأنّ الظروف الحالية لا تشجّع على الترشح، وبقي محتفظا بإمكانية الترشح مستقبلا، وحتى الذين نفوا أي نيّة أو رغبة للترشح مستقبلا، فإنّ آراءهم هي وليدة الواقع وبنيت سياق اجتماعي يتميّز بعدم الثقة السياسية والشكّ السياسي وكلّ العوامل الأخرى التي تجعله معادي للمشاركة السياسية للشباب، ومن الممكن أن يؤدّي تغيّر الواقع والظروف إلى تغيّر المواقف الصادرة من طرف الشباب.

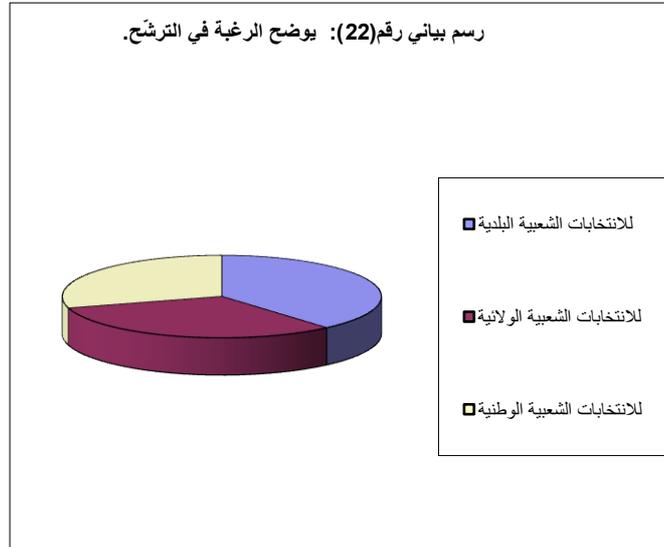
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
لا توجد دلالة	05.99	0.05	02	0.52

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(0.52) وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى ترشح المبحوثين للانتخابات أو تفكيرهم في الترشح مستقبلا، أي أن آراء الطلبة موزعة بالتساوي تقريبا بين مصمم على المشاركة مهما كانت الظروف ومن وضع لها شروط ومن أكد على عدم مشاركته.

الجدول رقم (25):

يوضح الرغبة في الترشح حسب مشاركتهم في الانتخابات.

المجموع	لانتخابات الشعبية الوطنية		لانتخابات الشعبية الولائية		لانتخابات الشعبية البلدية		يرغب في الترشح سبق وأن انتخب	
	%	ت	%	ت	%	ت		
100%	54	22.2%	12	25.9%	14	51.9%	28	نعم
100%	34	41.2%	14	41.2%	14	17.6%	06	لا
100%	88	29.5%	26	31.8%	28	38.6%	34	المجموع



نلاحظ من خلال الجدول أنّ 88 شاباً من مجموع الشباب المبحوث أفصح لنا عن الانتخابات التي ينوي ترشيح نفسه فيها، وبما أنّ عدد الذين عبّروا عن نيتهم في الترشح مستقبلاً وفق الجدول السابق قد بلغ 62 شاباً، فإنّ ارتفاع المجموع إلى 88 يعني أنّ جزء من الشباب الذين ربطوا الأمر بالظروف، قد حدّد أيّة مجالس ينوي الترشح إليها، كما أنّ أغلبية الذين أعلنوا عن نيتهم في الترشح كانوا من الذين سبق لهم المشاركة في التصويت (54)، و (34) منهم لم يسبق لهم أن انتخبوا.

ويتضح جليا أن هناك تباينا إلى حدّ التعاكس بين الشباب الذين سبق لهم المشاركة في التصويت والذين لم يشاركوا، فالفئة الأولى ترغب (51.9%) منها في الترشح لانتخابات المجالس الشعبية البلدية و(25.9%) منها لانتخابات المجالس الشعبية الولائية، و(22.2%) منهم لانتخابات المجالس الشعبية الوطنية، في حين يرغب (41.2%) من الذين لم يصوّتوا للترشح لانتخابات المجالس الشعبية الوطنية (البرلمان)، وبنفس النسبة في المجالس الولائية، ويرغب (17.6%) منهم للترشح للمجالس البلدية. وتفضيل الانتخابات البلدية للترشح مستقبلا من طرف بعض الشباب، ربّما يرجع إلى محاولة التدرّج في اكتساب الخبرات وعدم المغامرة، غير أن البعض الآخر قد تغريه الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء البرلمان فتجعله شغوفاً للترشح إليه.

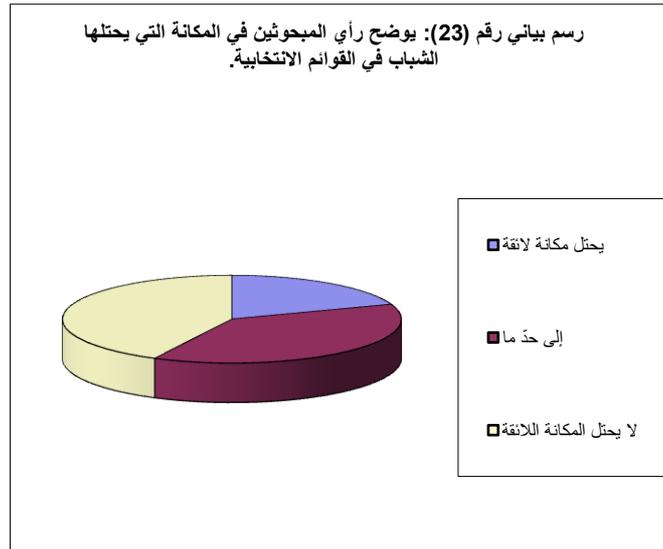
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	05.99	0.05	02	23.40

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدره بـ(23.40) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدره بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الرغبة في الترشح حسب مشاركتهم في الانتخابات، أي أن هناك نسبة معتبرة من الطلبة الذين يرغبون في الترشح للانتخابات البلدية خاصة الذين سبق لهم وأن انتخبوا.

الجدول رقم (26):

يوضح رأي المبحوثين في المكانة التي يحتلها الشباب في القوائم الانتخابية حسب مدى تنشيطهم للحملات الانتخابية.

المجموع		لا يحتل المكانة اللائقة		إلى حدّ ما		يحتل مكانة لائقة		المكانة نشط حملة انتخابية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100%	20	70%	14	30%	06	00%	00	نعم
100%	180	39.4%	71	38.9%	70	21.7%	39	لا
100%	200	42.5%	85	38.0%	76	19.5%	39	المجموع



إنّ رأي الشباب الجامعي الذي ساهم في تنشيط الحملة الانتخابية حول المكانة التي يحتلها الشباب في القوائم الانتخابية، هو رأي ذو أهميّة خاصّة، لأنّ المشاركة في الحملة الانتخابية ربّما تجعل الشابّ أكثر فهما وتحديدًا لهذه المكانة.

ترى أكبر نسبة من الشباب الجامعي المبحوث (42.5%) أن الشباب لا يحتلّ المكانة اللائقة به، وقد أكدّ هذا الحكم (70%) من الذين نشطوا الحملة الانتخابية، و(39.4%) من الذين لم ينشطوا الحملات الانتخابية. في مقابل ذلك نجد أن (19.5%) من الشباب ممن يرون أن الشباب يحتلّ مكانة لائقة، ولعلّ أهمّ ما يلفت انتباهنا هنا، أن لا أحد من الشباب المشارك في الحملة الانتخابية يعتقد أن الشباب يحتلّ مكانة لائقة في قوائم الترشيح، في حين عبّر (30%) من الذين نشطوا الحملات الانتخابية، و(38.9%) من الذين لم ينشطوا الحملات الانتخابية، عن أن الشباب يحتلّ مكانة إلى حدّ ما ويشير هذا التعبير إلى نسبية هذه المكانة أو إلى اعتبارها مقبولة.

وهنا تبدو الفجوة كبيرة بين تصوّر الشباب للمكانة التي يحتلّها في قوائم الترشيح، وبين الخطاب السياسي السائد، أو ما يسمّى في بعض الأحيان الأسطوانة المملّة التي تتغنّى بها الطبقة السياسية تحت عنوان ضرورة تسليم المشعل للشباب، وهي المقولة التي كانت محلّ العديد من النكت، لدرجة أصبح ترديدها في حدّ ذاته نكتة، حيث ينبئنا الواقع أنّ الخطاب السياسي جعل من الشباب قضية تستخدم للاستهلاك الإعلامي والمناسباتي، وفي هذا السياق، قد لا نجد تعليق أفضل من ممّا ذكره رئيس تحرير جريدة الشروق بناء على تحليله لمضمون وقوائم الترشيح الانتخابية لتشريعات 2007 قال فيه: إنّ عنصر الشباب ما هو في النهاية سوى وقود تقوم عليه الدعاية الانتخابية، ويتسلّى به "الشيوخ" في التجمّعات والحملات ثمّ لا يكون إلّا ما تريده ديناصورات السياسة التي تقاقل من أجل عهدة ثلاثة ورابعة.. وكثيرا ما تتالها على ظهر الشباب الذي يقوم بكلّ الأشغال الشاقّة في الحملة الانتخابية وما قبلها انطلاقا حتى من الملصقات الحائطية وتأطير الحملات الانتخابية، إلى ديباجة البرامج والوعود ووصولاً إلى مراقبة الصناديق وجرد الحسابات والنتائج.. كلّها أشغال شاقّة يقوم بها في الغالب عنصر الشباب، لكنّ الذي يقطف ثمارها هم الشيوخ..¹

¹ الشروق، يومية وطنية، الخميس 26 أفريل 2007، ص9.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	05.99	0.05	02	08.66

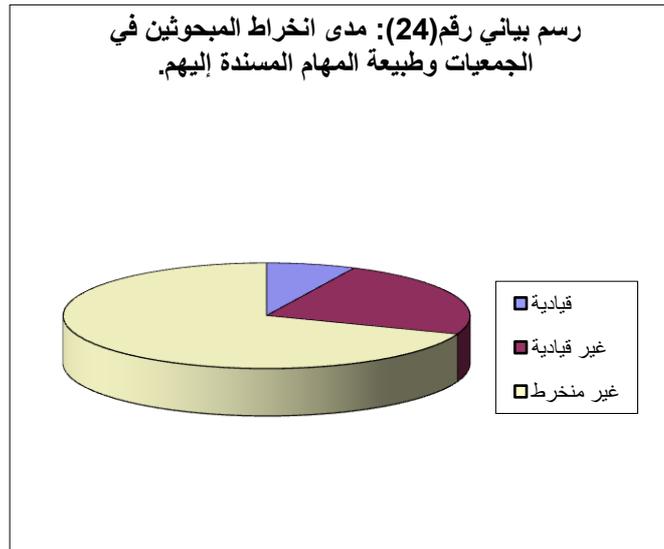
نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدره بـ (08.66) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدره بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في المكانة التي يحتلها الشباب في القوائم الانتخابية حسب مدى تنشيطهم للحملات الانتخابية، أي أن الطلبة يؤكدون على أن الشباب لا يحتل مكانة لائقة ومناسبة لهم في القوائم الانتخابية المختلفة خاصة الذين قاموا بتنشيط حملات انتخابية من قبل.

المحور الرابع: النشاط الجموعي للشباب الجزائري

الجدول رقم (27):

يوضح مدى انخراط المبحوثين في الجمعيات وطبيعة المهام المسندة إليهم.

النسبة %	التكرار	المهام	الانخراط في الجمعية
75%	18	قيادية	نعم
25%	06	غير قيادية	
12%	24	المجموع	
88%	176		لا
100%	200		المجموع



يطلق على النشاط الجموعي في هذا السياق، عدّة تسميات: كالمشاركة الاجتماعية، أو المشاركة الشعبية، أو المشاركة المجتمعية، وقد برزت الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية الطوعية، و تزايد الاهتمام بها مع تعاظم

دورها في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها ، وتمكّنت من توسيع قناة المشاركة لتستوعب فئات كثيرة من المجتمع كانت مهمّشة ، وتولّدت من خلال عملها ديناميكية تنموية وتغييرية، حقّقت انتصارات جديدة في مجال الاهتمام بالإنسان وجماعته الاجتماعية، ونجحت في ترقية وتعميم وحتى إنتاج قيم التضامن والتكافل، والمشاركة، والمواطنة، وحرية التعبير، وعزّزت جهود احترام حقوق الإنسان، وشكّلت فضاءات مهمّة لإدماج الفئات المهمّشة، وتعلّم الديمقراطية، ولتدريب الأفراد وتمثين رأس المال الاجتماعي. لذلك يصفها البعض بأنّها تمثل الخزان الاستراتيجي الذي يقوم بتزويد المجتمع بالأفراد المؤهلين للمشاركة، كما يصفها آخرون بأنّها مشنله للفاعلين، ومدرسة لتعلّم الممارسة الديمقراطية والتربية على المواطنة.

ومن خلال المعطيات المعروضة في الجدول رقم..، نلاحظ أنّ 24 من بين 200 أو ما نسبته (12%) فقط من مجموع الشباب الجامعي المبحوث، أقرّوا بانتمائهم إلى جمعية، في حين (88%) منهم، ذكروا بأنهم غير منخرطين في أيّ جمعية، ومن بين 24 شابا المنتمين إلى الجمعيات، نجد أنّ 18 منهم لديه مهام قيادية، والستة الباقون يؤدّون مهاماً غير قيادية، وبقدر ما تشير هذه الأرقام إلى حالة العزوف التنظيمي الذي يميّز الفئة الشبابية، بقدر ما تشير أيضا إلى واقع الحركة الجمعوية في بلادنا، وهو واقع أقلّ ما يقال عنه بأنه لا يبعث على الارتياح.

وقد يناقش البعض مسألة إخفاء الانتماء التنظيمي من طرف المبحوثين، وهي ظاهرة طالما تميّزت بها مجتمعات العالم الثالث، التي لا تتوفّر على قدر معقول، من الحرية السياسية والديمقراطية، أو تحكمها أنظمة تسلطية بوليسية، أو تعرف حالة من اللأستقرار الاجتماعي، وهي من بين أهمّ ظروف التي تؤدّي إلى انتشار ثقافة الخوف في المجتمع، وقد تدفع الأفراد للتستّر على انتماءاتهم التنظيمية. قد يحتمل هذا الرأي قدرا كبيرا من الصحة، في حالة الجمعيات التي تكون قريبة من بعض الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السياسي القائم، أو التيارات الإيديولوجية التي تخشاها السلطة، بحيث من الممكن أن يعاني المنتمين إلى هذه الجمعيات من بعض أنواع التصييق غير المعلنة، ويتمّ تصنيفهم من طرف السلطة في خانة معينة، تؤخذ بعين الاعتبار في حالات تقييم الفرد خصوصا عند الترشّح لوظائف أو مسؤوليات معتقدين بأنّ ذلك يؤثّر على ولائهم للسلطة،

على عكس الجمعيات التي تدور في فلك السلطة، التي يعتبر الانتماء إليها إضافة إيجابية يقابلها نقاط في صالح الفرد المعني، تؤهله لتبوأ مكانة مرموقة في الجسم البيروقراطي للدولة. رغم أنّ هذه الممارسات هي شكل من أشكال التمييز التي أشار إليها التصريح العالمي لحقوق الإنسان، وأقرتها النصوص التشريعية وعلى رأسها الدستور الجزائري، الذي ينصّ على أنّ المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. وهذه الصور الواقعية ما هي إلاّ تعبير عن شكل من أشكال التناقضات الموجودة في دول العالم الثالث، والجزائر جزء منه، بحيث تمنح السلطات العمومية اعتماداً لجمعيات، ما يجعلها تنظيمات قانونية وشرعية، مرخص لها بالنشاط في إطار الأهداف التي رسمها، وبالتالي فهي مفتوحة أمام جميع المواطنين للمساهمة فيها بجهدهم وأوقاتهم، لكنّها من الناحية العملية، وفي كثير من الأحيان تتعامل معها كتنظيمات خارجة عن القانون، والأفراد المنطويين تحت مظلتها غير مرغوب فيهم، أو يجب الحذر منهم. والدولة هنا ليس لها خيار آخر، فقد يؤدي عدم منح الاعتماد القانوني للجمعيات من جهة أخرى إلى تنامي الجماعات السريّة، التي من الممكن أن تستقطب الشباب إليها، وهي أكثر خطورة من الأولى، وعادة ما تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية المتطرّفة للشباب، قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. ومن هنا قد يكون التسرّ على الانتماء التنظيمي ظاهرة موجودة، وهي من هذه الزاوية مبرّرة ويمكن تفهّمها.

ولا يعني ذلك التشكيك في مصداقية المعطيات المعروضة في الجدول، غير أنّنا من خلال الملاحظات العميقة والخبرة في هذا المجال، يمكن أن نوّكد إلى حدّ بعيد بأنّها ظاهرة التسرّ عن الانتماء عندما يتعلّق الأمر بالجمعيات، هي ظاهرة محدودة جداً، نتيجة لتحسّن الأوضاع الأمنية، ونتيجة لتنامي نسبي بفعل الزمن للثقافة الجمعوية.

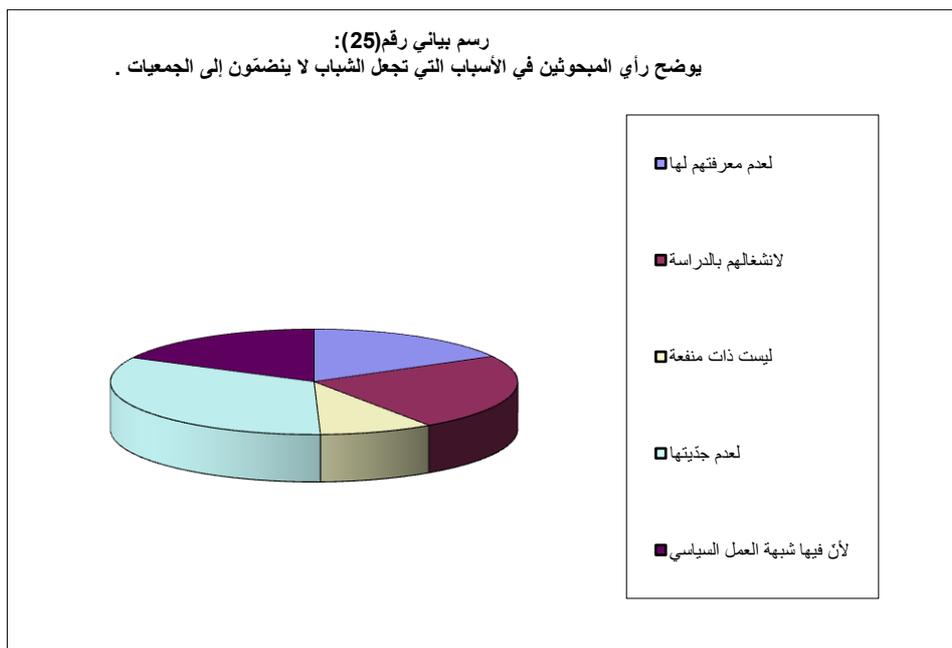
القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	09.49	0.05	02	06

نلاحظ أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(06) وهي أكبر من كا² الجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى انخراط المبحوثين في الجمعيات وطبيعة المهام المسندة إليهم، أي أن معظم الطلبة غير منخرطين في الجمعيات وإن انخرطوا فعادة ما تسند إليهم المهام القيادية.

الجدول رقم (28):

يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب لا ينضمون إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات.

المجموع	لأنّ فيها شبهة العمل السياسي		لعدم جديتها		ليست ذات منفعة		لانشغالهم بالدراسة		لعدم معرفتهم لها		أسباب منضم لجمعية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	24	00	00	25	06	25	6	00	00	50	12	نعم
100	176	19.9	35	34.1	60	6.8	12	26.7	47	12.5	22	لا
100	200	17.5	35	33	66	09	18	23.5	47	17	34	المجموع



وسيُسمح لنا الجدول رقم: بمناقشة الأسباب التي تقف وراء ظاهرة العزوف الجموعي المميّزة للشباب، كما يدركونها هم، سنجد النتائج الأولية تشير إلى تفاوت بسيط بين العوامل الخمسة، باعتبارها عوامل أساسية، مع الإقرار بوجود عوامل ثانوية قد تساهم في تفاقم الظاهرة إلى جانبها، وبصفة عامّة فإنّ النسبة الأكبر من الشباب الجامعي المبحوث (33%) ترجع ظاهرة العزوف الجموعي إلى عدم جدية الجمعيات، فيما يرى (23.5%) منهم أن هذا العزوف ناجم عن الانشغال بالدراسة، ويرجع (17.5%) من الشباب المبحوث سبب عدم الانضمام للجمعيات، لأنّ فيها شبهة العمل السياسي، ويرى (17%) منهم أنّ السبب هو عدم المعرفة بالجمعيات، والسبب عند (9%) من الشباب أنّ الجمعيات ليست ذات منفعة.

ويلفت انتباهنا في هذا الإطار، على الأقلّ، أمران يرتبطان ببعضهما البعض كما يلي:

- أنّ وجهة نظر التي ترى بأنّ ظاهرة عزوف الشباب عن العمل الجموعي، سببها اعتقاد الشباب بأنّ الجمعيات ليست ذات منفعة، حصلت على (9%) وهي النسبة الأضعف في الجدول، وبينها وبين باقي النسب فارق معتبر، معنى أنّ هؤلاء الشباب هم أقلية مقارنة بباقي أفراد العيّنة.

- أنّ أغلبية الشباب يرجع سبب عزوفه عن العمل الجموعي، يعود إلى عدم جدية الجمعيات، وقد حصلت وجهة النظر هذه على (33%) وهي أكبر نسبة، وبينها وبين باقي النسب فارق معتبر.

ارتباط هذين الأمرين وتلازمهما، يدفعنا لاستنتاج مفاده، أن رأي أغلبية الشباب الجامعي المبحوث، في عوامل ظاهرة العزوف الجموعي يسير في اتجاه تبرئة ذمّة الشباب، أي أنّ الخلل يكمن في الجمعيات لعدم جديتها وليس في الشباب، وفي ذات الوقت يقرّ بأهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في المجتمع، بحيث لا يتفق أغلبيتهم مع من يدّعي بأنّها ليست ذات منفعة، رغم أنّ واقعها الحالي يتسم بالضعف وعدم الجدّية.

ويجب أن نوّكّد هنا قاعدة منهجية، نعتقد أنّه من الضروري الوقوف عندها، من أجل قراءة المعطيات الرقمية قراءة صحيحة، وبالتالي فهم ما تحمله هذه الأرقام من معاني ودلالات، ففيما يخص رأي الشباب في الأسباب التي تحول دون مشاركة الشباب في العمل الجمعي، لأنّ رأي الشباب غير منضمّ للعمل الجمعي أكثر أهميّة، مقارنة برأي الشباب المنضمّ، ونقصد بعبارة "أكثر أهميّة" أنّ الاستدلال بأرائهم يكون أكثر قوّة، ومردّد ذلك لا يرتبط بحجم فئة المنضمّين فحسب، حيث يبلغ عددهم 176 شابا من ضمن 200 شاب، رغم أهميّة هذا العدد في حدّ ذاته، وهو ما جعل آراءهم هي الآراء الغالبة في الجدول وتكاد تكون مطابقة لما بيّناه من قبل، ولكنّ مردّد ذلك أيضا إلى كون الشباب غير المنضمّين، هم المعنّيين بالدرجة الأولى بهذه الظاهرة، وبإمكان كلّ واحد التعبير عن حالته، وعن الأسباب التي تحول دون انخراطه في العمل الجمعي. والعكس هنا صحيح إلى حدّ بعيد، كما سنرى مع الجدول الموالي.

وبخصوص عدم المعرفة بالجمعيات، تبيّن المعطيات الواردة في الجدول، فجوة كبيرة بين الشباب المنتمي للجمعيات والشباب غير المنتمي للجمعيات من المبحوثين، حيث يرى (50%) من الشباب المنتمي أنّ من أسباب العزوف الجمعي، عدم المعرفة بالجمعيات أي الجهل بها، بينما لا يرى ذلك إلاّ (12.5%) من الشباب غير المنتمي للجمعيات، والفرق بين الموقّفين، أنّ الأوّل صادر من الداخل، فهو مبني على تجربة، خصوصا وأنّ أغلبية المنضمّين من أفراد العيّنة هي عناصر قيادية في الجمعيات (18 من بين 24 فرد)، والموقف الثاني صادر من خارج التنظيمات الجموعية، وكأنّ الموقف الأوّل يحمل معنى مفاده، أنّ مواقف الذين لم يشاركوا في العمل الجمعي، مبنية على أحكام مسبقة، ناجمة عن نقص أو عدم معرفة بالعمل الجمعي، وتحول دون انخراط الشباب في العمل الجمعي.

كما يشير الجدول إلى مسألة مرتبطة بموضوع المشاركة السياسية، و نعني بذلك مسألة العلاقة بين العمل الجمعي والعمل السياسي، وهذا من خلال اعتبار (19.5%) من الشباب غير المنتمين للجمعيات بأنّ الجمعيات فيها شبهة العمل السياسي، وهي رؤية من الخارج كما أسلفنا، تختلف تماما مع الرؤية من الداخل التي ينفي من خلالها تماما (0%) الشباب المنخرط في الجمعيات، أن يكون نقص الانضمام راجع لكون الجمعيات فيها شبهة

العمل السياسي، ويمكن أن نقول أن ذلك هو جزء من "قوبيا" السياسة، التي تميّز الواقع الجزائري، خصوصا منذ الأزمة السياسية التي شاهدها البلاد سنوات التسعينات.

ويرى الباحث من خلال معاشته لواقع الحركة الجمعوية، وخبرته المتواضعة في هذا المجال، أنّ مسألة العلاقة بين الحركة الجمعوية والنشاط السياسي يجب مناقشتها من جانبين: جانب يتعلّق بعلاقة هذه التنظيمات في حدّ ذاتها بالنشاط السياسي، وجانب يتعلّق بالموارد البشرية لهذه التنظيمات وعلاقتها بالنشاط السياسي.

ففيما يخصّ الجانب الأوّل، المتعلّق بالمشاركة السياسية للتنظيمات في حدّ ذاتها، فقد اعتبر بعض المهتمين من الممارسين وغير الممارسين، أنّ الجمعية يجب أن تكون لا سياسية *Apolitique*، وأصحاب هذا الرأي ينقسمون إلى صنفين: صنف يعي ما ذهب إليه، ويرى بأنّ السياسة هي منطقة محرّمة على الجمعيات، ومرخصة فقط للأحزاب والدولة، وهذا الرأي يعبر عن النظرة القاصرة للسياسية، فيها إبعاد للجمعيات عن الإدلاء بآرائها حول السياسات المختلفة، في ميادين: التشغيل، الحماية الاجتماعية، حقوق الإنسان، مشاركة الشباب، حقوق المرأة، حقوق الطفل،... الخ، وهذا بحثّ السلطات والتأثير في الأحزاب وتجنيد الرأي العام، حول قضية معينة تخصّ السياسة المنتهجة في مجال من المجالات، بغية ترشيدها واقتراح التشريعات البديلة، أو الإجراءات العملية اللازمة.

أمّا الصنف الثاني فهو يقصد عملية فك الارتباط بين الجمعيات والأحزاب، وألّا تصبح الجمعيات أدوات في يد الأحزاب تستخدمها في تأييد ومساندة المرشّحين، أثناء الحملات الانتخابية، والدعاية للأحزاب،... الخ.

وهذا القصد مكرّس من طرف المادة (11) من قانون الجمعيات 31/90 التي تنصّ على ما يلي: " تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها، سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقّى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"، ويقصد بالجمعيات السياسية هنا الأحزاب، ذلك أنّ دستور 89 سمّاها جمعيات ذات طابع سياسي، غير أنّ الجمعيات السياسية في الحقيقة، هي الجمعيات التي تهتمّ بقضايا سياسية مثل منظمات حقوق المرأة والمنظمات الشبابية، والمنظمات الطلابية... الخ. وتمّ تعزيز هذا الأمر من خلال المادة (15) من نفس القانون، والتي تمنع

أي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في عمل الجمعية، إلا أن هناك نقص في مجال توضيح بعض المجالات السياسية – الحزبية، التي لا يحق للجمعيات اكتساحها.

أمّا فيما يخصّ الجانب الثاني، المتعلّق بالمشاركة السياسية للموارد البشرية لهذه التنظيمات، فإنّ البعض يرى "أنّ المنتخبون في الهيئات القيادية للجمعيات لا يحقّ لهم مزاولة مهام قيادية في أحزاب سياسية"، وإذا كانت عبارة "المهام القيادية" بقيت بغير تحديد، بمعنى هل هي على مستوى: بلدي، أم ولائي، أم وطني؟ فإنّ هذا الحكم من جهة أخرى، متعارض مع المادة (4) من قانون الجمعيات التي تنصّ على الشروط المتعلّقة بالأشخاص، الذين يريدون أن يؤسّسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية، وكذلك المادة (43) من قانون الجمعيات، التي نصّت على أنّه يحقّ لأيّ عضو أن يشارك في الهيئات القيادية لجمعيته، هذا من الناحية القانونية، ومن الناحية الموضوعية فإنّ إقصاء إطارات حزبية، يعني حرمان الحركة الجمعوية من طاقات بشرية تتميز بالحيوية في الغالب، وتتمتع بالكفاءة والنشاط، وهي كما أسلفنا ردّات فعل متسرّعة، على بعض الممارسات السلبية، المتمثّلة في التوظيف الانتهازي للعمل الجمعوي. غير أنّ الواقع يجعلنا نميّز إلى حدّ ما بين ثلاث أنماط من الموارد البشرية للجمعيات حسب موقفهم من السياسة:

- النمط الأوّل: يعتقد بأنّه لا سياسة في الجمعيات، ولا جمعيات في السياسة، وبالنسبة إليه من أراد أن يمارس السياسة فليقدّم استقالته من الجمعية، وينتسب إلى الأحزاب.

- النمط الثاني: يرى بأنّ الأفراد المنتسبين للجمعيات بإمكانهم ممارسة السياسة كأفراد، ولا يحقّ لهم الزجّ بجمعياتهم في المعترك السياسي والحزبي.

- النمط الثالث: يقرّ بتمييز الجمعيات كتنظيمات عن الأحزاب، لكنّه يرى بأنّ عملها تتقصه الفعالية، وبعد النظر، إذا لم تنسّق عملها وترتبط علاقات تعاون مع المجتمع السياسي.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	09.49	0.05	04	36.94

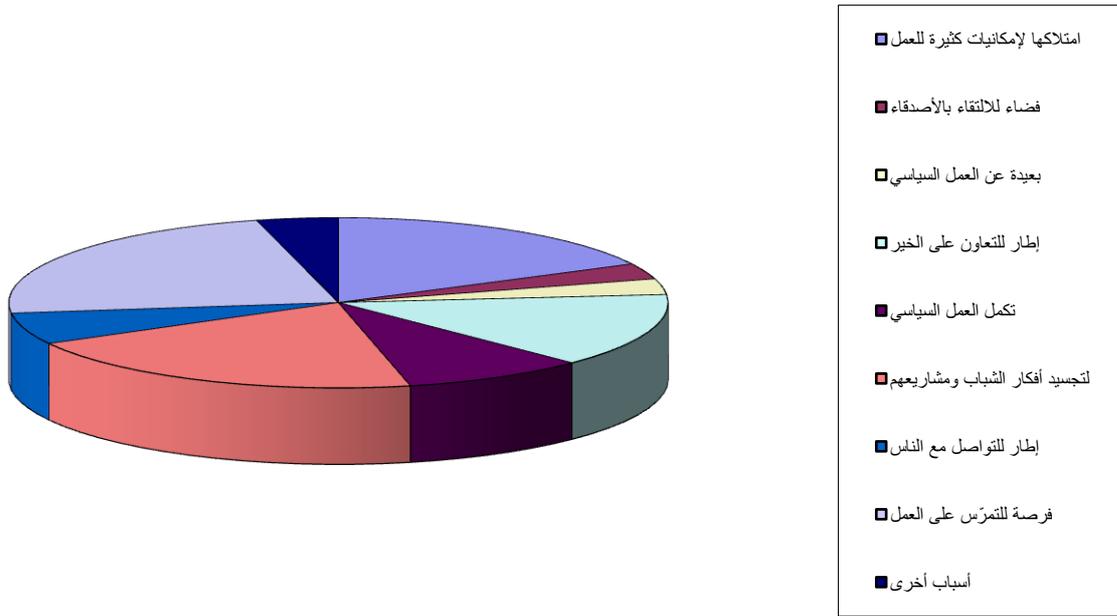
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(36.94) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (09.49)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب لا ينضمون إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات، أي أن الطلبة يرجعون أسباب عدم انخراطهم في الجمعيات إلى عدم جديتها وكذا لانشغالهم بالدراسة.

الجدول رقم (29):

يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب ينضم إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات.

المجموع	أسباب أخرى		فرصة للتمرس على العمل		إطار للتواصل مع الناس		لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم		تكمّل العمل السياسي		إطار للتعاون على الخير		بعيدة عن العمل السياسي		فضاء للالتقاء بالأصدقاء		امتلاكها لإمكانيات كثيرة للعمل		أسباب الانضمام منخرط في جمعية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	24	00	00	00	00	00	25	06	25	06	25	06	00	00	00	00	25	06	نعم	
100	176	4.5	08	26.1	46	06.8	12	19.9	35	06.8	12	12.5	22	03.4	06	03.4	06	16.5	29	لا
100	200	04	08	23	46	06	12	20.5	41	09	18	14	28	03	06	03	06	17.5	35	المجموع

رسم بياني رقم (26):
يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب ينضم إلى الجمعيات.



ينظّم الجدول المعطيات الكميّة المعبرة عن رأي المبحوثين، في الأسباب التي تدفع الشباب للانضمام إلى الجمعيات، وقد توزّعت آراء الشباب الجامعي على هذه الأسباب بنسب متفاوتة، يمكن تصنيف هذه الآراء على أساس النسبة التي تحصّلت عليها إلى فئتين من الأسباب:

- فئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين: (3%) و(9%)، أي أنّ هذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 6 و 18 فرداً فقط، من مجموع 200 فرداً يمثلون عينة البحث.

- وفئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين: (14%) و(23%)، و هذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 28 و 46 فرداً، من مجموع 200 فرداً يمثلون عينة البحث.

ومعنى ذلك أنّ صدور آراء الشباب بهذه الطريقة، تجعلنا نقول بأنّ إدراكهم لأسباب الانضمام للجمعيات، جاء في مستويين، مستوى أوّل يشير إلى جملة من الأسباب، ذات التأثير الأكبر، وهي كما يلي:

- امتلاكها لإمكانيات كثيرة للعمل

-تمثّل إطارا للتعاون على الخير
-تمثّل إطارا لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم
-فرصة للتمرّس على العمل
ومستوى ثاني من الأسباب تعتبر عوامل أقلّ تأثيرا مقارنة بالأولى، حسب المبحوثين،
وهي كما يلي:

-تمثّل فضاء للالتقاء بالأصدقاء

-بعيدة عن العمل السياسي

-تكمل العمل السياسي

-تمثّل إطارا للتواصل مع الناس

-أسباب أخرى، وهي أسباب مختلفة غير متكرّرة.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الأسباب المتعلقة بدوافع الانضمام إلى الجمعيات، التي تعرّضنا إليها كانت عبارة عن مجموع رؤيتين مختلفتين، رؤية من خارج تنظيم الجمعيات، يمثّلها غير المنتسبين للجمعيات، ورؤية من داخل الجمعيات، تتمثّل في وجهات نظر الشباب المنتمي للجمعيات من بين أفراد العينة، ويمكن هنا أن نعتبر مبدئياً، أنّ الرؤية الداخلية أكثر أهميّة من الرؤية الخارجية، لأنّ آراء الشباب المنخرط، تتمثّل على الأغلب تفسيراً لسلوك عملي مجرّب، ورأي الذين لم يسبق لهم الانخراط، عبارة عن تخمينات أو تفسير لسلوك متوقّع، حتى وإن كانت الرؤية الداخلية صادرة من عدد قليل من أفراد العينة يبلغ 24 فرداً.

وفي هذا السياق فقد جاءت إجاباتهم حول الأسباب التي تدفعهم للانتساب إلى الجمعيات متساوية في النسبة (25%)، وهي كما يلي:

-امتلاكها لإمكانيات كثيرة للعمل

-تمثّل إطارا للتعاون على الخير

-تكمل العمل السياسي

-تمثّل إطارا لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم

القرار	كأ ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كأ ² المحسوبة
--------	--------------------------	-------------	--------------	--------------------------

توجد دلالة	15.50	0.05	08	21.90
------------	-------	------	----	-------

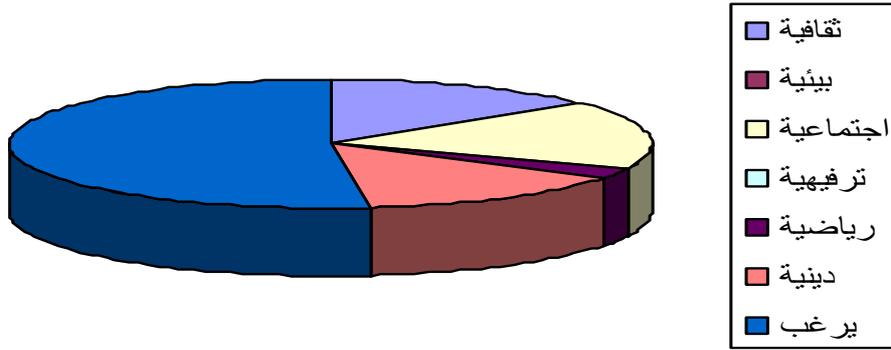
نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة χ^2 المحسوبة المقدرة بـ (21.90) وهي أكبر من χ^2 الجدولة عند درجات الحرية (08) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (15.50)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب ينضم إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات، أي أن الطلبة يرجحون سبب انخراط الشباب في الجمعيات إلى رغبتهم في التمرس على العمل الجماعي واكتساب الخبرة فيه.

الجدول رقم (30):

يوضح مدى رغبة المبحوثين في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلاً وطبيعة نشاطها.

النسبة %	التكرار	مجال نشاطها	يرغب في تأسيس أو الانتساب إلى جمعية
14%	28	ثقافية	نعم
00%	00	بيئية	
17%	34	اجتماعية	
00%	00	ترفيهية	
03%	6	رياضية	
14%	28	دينية	
00%	00	أخرى	
48%	96	المجموع	
52%	104		لا
100%	200		المجموع

رسم بياني رقم (١): يوضح مدى رغبة المبحوثين في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلا وطبيعة نشاطها.



تشير الأرقام التي أمامنا بأن نسبة الشباب الذين يرغبون مستقبلا، في تأسيس أو الانتساب إلى جمعية (48%)، وتوزعت هذه النسبة على أربع مجالات، يرغب الشباب مستقبلا المشاركة فيها من خلال الجمعيات، احتلت النسبة الأكبر الجمعيات الاجتماعية بنسبة (17%)، وتأتي بعدها كل من الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية بنسبة (14%) لكل منهما، ثم تليها الجمعيات الرياضية بنسبة (3%).

أما الذين لا يرغبون، أو ليست لديهم نية للانضمام أو تأسيس جمعيات مستقبلا، فقد بلغت نسبتهم (52%)، ومعنى ذلك أن نسبة الراغبين وغير الراغبين جد متقاربة، ومعنى ذلك أن نصف الشباب الجامعي المبحوث تقريبا، لديه نية للمشاركة الاجتماعية، وقراءة هذه المعطيات المعروضة في الجدول، تحيلنا إلى مقارنتها بالمعطيات المتعلقة بعدد المنتسبين الحاليين، في الجدول الأسبق رقم: ، حيث سنجد أن نسبة المنتسبين للجمعيات بلغت (12%) فقط، وبلغت نسبة غير المنتسبين (88%)، والزيادة الكبيرة الملفتة للانتباه في كفة الراغبين في المشاركة، تشير على الأغلب، إلى أن هناك اتجاه مستقبلي لدى الشباب للمشاركة في الجمعيات.

بناء عليه، يمكن القول بأن الرغبة أو النية في المشاركة مهمة في هذا المجال، فهي تعبير عن موقف متقدم في المشاركة، والتعبير عنه وعدم كتمانها هو موقف أكثر تقدما،

خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بالشباب، فهو يعبّر على استعداد للمشاركة في الوقت المناسب، أي أنّ هناك قبول مبدئي لفكرة المشاركة، والتأجيل الزمني للعملية ربّما يرتبط بظروف معيقة.

القرار	كا ² المجدولة	مستوى الخطأ	درجات الحرية	كا ² المحسوبة
توجد دلالة	05.99	0.05	02	19

نلاحظ أنّ قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(19) وهي أكبر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) المقدرة بـ (05.99)، وهذا ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى رغبة المبحوثين في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلاً، أي أنّ معظم الطلبة ليست لديهم ميول نحو تأسيس الجمعيات.

• النتائج العامة للدراسة:

من خلال هذا العنصر، نحاول الخروج بخلاصة عامة لأهمّ نتائج الدراسة، على أساس التساؤلات الأولية للبحث، وفي ضوء التراث النظري (الخلفية النظرية والسياق التاريخي) والدراسات السابقة.

أولاً: الصيرورة التاريخية للمشاركة السياسية للشباب الجزائري

الاعتماد على الأحداث المميّزة لسياق تاريخي معيّن، من أجل كشف صور المشاركة ودرجاتها، مفيد جداً، ويمكن أن تتجاوز دقة وموضوعية نتائجها، عملية القياس الاجتماعي للمشاركة، فالدول المتخلفة التي تعيش أزمة مشاركة سياسية، وعملية احتكار للسلطة، وإقصاء واستبعاد بعض التيارات المعارضة، ومع ذلك يبقى في حالة استاتيكية، بمعنى لا تسجّل فيها مبادرات من أجل التغيير، تتجاوز حالة التخلف والإقصاء، فذلك يشير إلى ضعف في المشاركة السياسية.

أمّا إذا عرفت مجتمعات هذه الدول نوع من الديناميكية التي تتجسّد من خلال مبادرات تخرج الأفراد من حالة السلبية، حتى لو كانت هذه المبادرات تجد مقاربة من طرف الطبقة الحاكمة، وهو أمر طبيعي، فهذا يعبر عن نزوع هذه المجتمعات نحو المشاركة. وقد تدفع مقاومة التغيير التي تميّز هذه الأنظمة في مقابل إصرار على المشاركة من طرف القوى الاجتماعية المعارضة، لتولّد حالة صدام، يهيمن عليها العنف السياسي في كثير من الأحيان، وتفضي في النهاية – حتى لو كانت هناك خسائر- إلى الاقتناع بضرورة مشاركة السلطة لهذه القوى الاجتماعية.

من هنا كانت الأحداث السياسية المختلفة التي عرفتها ساحة العمل الشباني، مؤشراً مهماً عن المشاركة السياسية لهذه الفئة، خلال مختلف الحقب الزمنية التي مرّت بها. ولقد كشف لنا التحليل التاريخي بوضوح الطبيعة الديناميكية للمشاركة السياسية للحركة الشبانية، من خلال مساهمتها في الثورة الجزائرية وتحقيق الاستقلال، أو من خلال الدور الذي لعبته في المراحل المختلفة بعد نيل الاستقلال، فقد كان للطلبة دور مميّز في مرحلة النضال السياسي قبل الثورة، حيث تجسّد من خلال تنظيمهم لصفوفهم بإنشاء تنظيمات خاصة بهم، والارتباط الواضح بين هذه التنظيمات وتيارات الحركة

الوطنية بمختلف اتجاهاتها، ولعلّ الحدث البارز الذي ميّز هذه المرحلة هو الإضراب العام المعلن من طرف الطلبة في 19 مايو 1956 والتحاقهم بصفوف ثورة التحرير. وأظهرت الفئة الشبانية بشقيها الجامعي وغير الجامعي، خلال السنوات الأولى من الاستقلال حركية ملفتة للنظر، بحيث الانتصار الذي حققه الشعب الجزائري في طرد الاستعمار من أرضه، شكّل بالنسبة لها مصدرا لإرادة قوية من أجل خوض معركة البناء، خصوصا مع الوضعية الكارثية التي ورثها المجتمع الجزائري بعد حرب التحرير، وقد أظهرت التنظيمات الفتية نقصد على الخصوص شبيبة جبهة التحرير والكشافة الإسلامية، قدرات كبيرة في تأطير الشباب وقيادة العمل التطوعي، وفي محاربة الآفات والجهل والمساهمة في محو الأمية وغيرها.

وقد بات واضحا نمو وانتشار التيار اليساري في الوسط الشباني و الطلابي ويبدو أن السياق العالمي قد ساهم في سيطرة اليسار على الحركة الطلابية في الجزائر، وهذا لأن سنوات الستينات تمثل زهرة الازدهار الشيوعي في العالم، أضف إلى ذلك أن الاختيارات الكبرى التي انتهجتها الدولة تتلاءم إلى حدّ كبير مع الأفكار التي كانوا يدعون لها، نعني بذلك الاشتراكية والثورات الثلاث (زراعية، صناعية، ثقافية). و بغض النظر عن الإيديولوجية التي هيمنت على الحركة الطلابية، هو التكوين النضالي الذي تميز به الشباب اليساريين، وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق قيام الحزب الواحد بتأسيس منظمات تابعة له سميت: منظمات جماهيرية. وقد تأسس في هذا الإطار الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA) بتاريخ 19 مايو 1975، على أنقاض كل من (JFLN) و (SMA) و (UNEA)، وقد استطاع اليساريين السيطرة على هذا التنظيم قبل أن يتراجعوا و ينازعهم فيه التيار الإسلامي.

وابتداء من سنوات السبعينات، بدأ التيار الإسلامي في الظهور والنمو، مبرزا قدرات كبيرة في تجنيد الشباب، خصوصا على الساحة الجامعية، وهذا مع تنامي الصحوّة الإسلامية في تلك الحقبة، وقد كان وجود التيار الإسلامي داخل الجامعة ابتداء من أواخر الستينات، غير أنّه لم يتبلور كتيار تعبوي معارض إلا في أواخر السبعينات ليصبح في الثمانينات محرك الطلبة وقائدهم دون منازع. و يبدو أنّ فترة الثمانينات تميزت بكونها مرحلة كمون بالنسبة للمشاركة السياسية للشباب، ولكنّها كانت بمثابة السكون الذي يسبق العاصفة، حيث سجّل التاريخ قيام الشباب بانتفاضة في 05 أكتوبر 88 أفضت إلى الانتقال نحو التعددية.

أهم ما ميز فترة التسعينات بعد التحوّل نحو التعددية هو انخراط الشباب بقوة كبيرة في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وتتابع الأحداث ويتم توقيف المسار الانتخابي، ويجد الشباب نفسه غارقاً في العنف السياسي، لتشهد الجزائر بعد ذلك ظهور ظاهرة الإرهاب، وقد كانت فئة الشباب هي التي دفعت الثمن غالياً، وبالموازاة نشأت ونمت حركة جمعوية يغلب على تشكيلتها البشرية الفئة الشبانية، وعملت الأحزاب السياسية على استمالة الشباب نحوها، غير أنّ الأحداث الأليمة التي ميزت التسعينات تركت آثارها واضحة كعامل مساعد على ابتعاد الشباب من الحقل السياسي.

من خلال العرض التاريخي يتبين لنا أنّ واقع الشباب في الجزائر بعد الاستقلال لم يكن استراتيجياً، بحيث عرف وتفاعل مع أحداث كثيرة، ساهمت في إحداث تغييرات اجتماعية وكانت ذات تأثير كبير على المجتمع والدولة، ويتبين لنا أيضاً أنّ وبدلاً على الديناميكية التي تتميز بها الشبيبة الجزائرية.

ثانياً: مظاهر المشاركة السياسية للشباب في الجزائر:

في الجزائر كغيرها من دول العالم، نجد أنّ الانشغال السياسي بالشباب لم يغادر الساحة السياسية منذ الاستقلال أو قبل ذلك، لأنّ الشباب يبقى علامة مفضّلة ومربحة في التسويق السياسي.

وتناقش قضية المشاركة السياسية من ذات الموقع، أي بناء على كيفية توظيف هذا الكتلة البشرية الكبيرة لتحقيق ما تصبو إليه القوى السياسية أو الأنظمة، ويثار النقاش حول عزوف الشباب عن السياسة، وعدم ذهابه إلى ممارسة حق التصويت، مما يتسبب في ضعف نسب مشاركة المصوّتين وهو ما يمسّ بشرعيتهم، والأكثر من ذلك التخلّص من مرگّب النقص الذي يصيب الفائز جراء عدم اكتراث أهمّ شريحة بهم ووبرامجهم.

1 - الاهتمام السياسي للشباب:

الاهتمام السياسي صورة من صور المشاركة السياسية، حتى وإن اعتبرها البعض بمثابة أضعف الإيمان، بحيث يظهر هذا الاهتمام في مدى مطالعتهم للمواضيع السياسية في الجرائد وتفضيلهم للبرامج السياسية للقنوات الفضائية وتناولهم للمواضيع السياسية في نقاشاتهم... الخ.

وقد لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية، بأن الأحداث السياسية تفرض نفسها على اهتمامات الشباب، لالتصاقها بواقعهم وتأثيرها على حياتهم اليومية وعلى مستقبلهم، الأمر الذي يجعل المواضيع السياسية في الجرائد ذات جاذبية نسبية بالنسبة إليهم، كما يجعل القنوات السياسية تحظى بتفضيل نسبي محترم مقارنة بقنوات أخرى خاصة الرياضية منها، على عكس استخدامهم للانترنت الذي غالبا ما يتم لأغراض علمية دون الأغراض السياسية. وتحتل القضايا السياسية البحتة مكانة محترمة في أحاديث الطلبة مع بعضهم البعض. وهذا الأمر أكدته دراسة شحاته السيد، التي توصلت إلى أنّ الشباب المصري يميل في معظمه إلى الحديث عن السياسة ومناقشتها، أكثر من الاشتغال بها والمشاركة والعمل في ميدانها، حيث وجد أنّ نسبة من يشاركون في السياسة 77.3% وهي نسبة عالية، ونسبة من لا يشاركون في مناقشة تلك الأمور السياسية بلغت 14.7%¹.

وحول هذه قضية الموضوعات التي يناقشها الشباب مع بعضهم، اتضح من خلال الدراسة التي قام بها الأستاذ الباحث عبد العالي دبله، حول الشباب: العولمة ونسق القيم، أنّ أهمّ المواضيع التي يدور حولها الحديث والنقاش فيما بينهم هي: 1/ المواضيع الاجتماعية بنسبة 37%، 2/ المواضيع الدينية بنسبة 28%، 3/ مواضيع حول المستقبل بنسبة 24%، 4/ مواضيع سياسية بنسبة 5%، 5/ مواضيع رياضية بنسبة 3%، 6/ موضوع الهجرة بنسبة 2%، 7/ موضوع الجنس بنسبة 1%، 8/ مواضيع اقتصادية بنسبة 0%². وكما يبدو فإنّ الانشغال بالسياسة يحتلّ المرتبة الرابعة بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بسابقاتها، غير أنّ ما لم يكن متوقعا أن تحتل مكانة من اهتمام الشباب أكثر من الرياضة.

وكأها مؤشرات تدلّ أنّ هناك انشغال عفوي بالسياسة لدى الشباب الجامعي. وبناء على آراء الشباب الجامعي المبحوث، يرجع عدم الاهتمام السياسي المقصود إلى عاملين رئيسيين هما: الشعور بالإحباط بسبب الظروف التي يعيشونها، والضغط التي يتعرضون لها، وكذا انشغالهم بمسئولتهم.

2 - المعرفة السياسية:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عوز كبير في المعلومات والمعارف السياسية لدى الشباب بصفة عامّة، وخلصت الدراسة إلى أنّ الشباب يكون أكثر إدراكا للمعرفة

¹ شحاته السيد أحمد، مرجع سابق، ص 259.
² عبد العالي دبله، الشباب، العولمة ونسق القيم، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني حول التغيير القيمي في المجتمع الجزائري، جامعة فرحات عباس بسطيف، مايو 2009، ص 23.

السياسية البسيطة ذات الطابع التنظيمي وحتى القانوني، من المعرفة السياسية المرتبطة بواقع الممارسة السياسية والانتخابية، ونشير هنا إلى أنّ ما توصلت إليه هذه الدراسة يعاكس تماما، النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة، التي أجراها: شحاتة السيد أحمد، تحت عنوان: دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل السياسي، حيث توصلت إلى أنّ الشباب المصري يملك ثقافة سياسية على مستوى جيد، تتميز بارتفاع مستوى المعرفة بالأشخاص والأحزاب السياسية والمسؤولين عن صنع القرارات السياسية مع تسجيل انخفاضا ملحوظا إذا قيس بمعرفة المؤسسات والسلطات الموجودة في المجتمع.

وأهمّ ما لفت الانتباه في هذا السياق جهل أغلبية الشباب (بنسبة تجاوزت الثمانين بالمائة) لاسم رئيس بلديتهم، وقد يكون الأمر عادي بالنسبة لمعرفة اسم والي الولاية، أو ممثليها في البرلمان، لكن من غير المعقول أن يصل الأمر إلى درجة جهل فئة نوعية بالمسئول عن أقرب هيئة للمواطنين، فإذا كان هذا الأمر متعلّق بالشباب الجامعي، فلنا أن نتصوّر واقع الحال بالنسبة للفئات الأخرى.

3- السلوك الانتخابي:

السلوك الانتخابي مؤشّر هام عن المشاركة السياسية، لدرجة أنّ بعض الرؤى تحصر المشاركة السياسية في عملية الانتخابات، وللتعرّف على طبيعة السلوك الانتخابي لدى الشباب، قامت الدراسة الميدانية ملاحظة الجوانب المتعلقة بامتلاك بطاقة التصويت، والمشاركة في التصويت، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وكذا الترشّح أو إبداء الرغبة في الترشّح.

وقد تبين أن أغلبية الشباب لا يملك بطاقة انتخاب، وعدم السعي لامتلاك بطاقة الناخب، وحتى امتلاكها لأغراض أخرى غير الرغبة في المشاركة إنّما هو تعبير، في الغالب، على أنّ الشباب غير معني بالانتخابات، بأنّ اتجاه مقاطعة التصويت أو العزوف أو اللامبالاة يغلب على اتجاه المشاركة في التصويت، وفي ذلك دلالة أنّ عدم المشاركة في التصويت عملية مقصودة، وأنّ المشاركة في معظمها عملية غير مقصودة، وقد تكون في أغلب الأحيان فارغة من معناها، كآلية للتغيير أو للمشاركة السياسية.

معنى ذلك أنّ الانتخابات إذا كانت تستحوذ على اهتمام السلطة والأحزاب، فإنّها لا تلقى نفس الاهتمام عند الشباب، وعدم أهمّيّتها بالنسبة إليه تجعله ينشغل عنها بأمر

أخرى. وقد أكدت أغلبية الدراسات السابقة ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات، فالمعطيات الميدانية التي جمعها شحاتة السيد تشير إلى أنّ 26% فقط من الشباب المصري يشارك في التصويت¹.

وقد بينت الدراسة الميدانية التوظيف الانتخابي للشباب كموضوع أو كأشخاص، من طرف المرشحين والأحزاب، وهذا بالنظر لجاذبية موضوع الشباب من جهة، ونظرا أيضا للموقف الإقناعي الذي يمتلكه الشباب. ورغم تركيز الأحزاب والمرشحين خلال حملاتهم على الشباب، إلا أنّ هذا الأخير لا يعير اهتماما بهم يكافئ تركيزهم عليه، ويتّضح ذلك من خلال إجماع الشباب عن تلبية دعوات الأحزاب والمرشحين لحضور لقاءات الحملة الانتخابية. ويحيلنا هذا إلى النتيجة التي توصلت إليها نعيمة نصيب في دراستها عن المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، والتي مفادها: أن التواجد السياسي للمرأة هو في الأغلب صوري غير فعال، يجعل من المشاركة السياسية للمرأة، هي الغاية النهائية له، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للشباب.

كما خلصت الدراسة الميدانية إلى أنّ الشباب خلال الحملات الانتخابية، يخوض معركة بالنيابة عن المرشحين والأحزاب، وفي كثير من الأحيان بإيعاز من طرفهم أو بتشجيع مادي ومعنوي منهم، وقد ترك الشباب بصماته واضحة في هذه المعارك، وتتجلى خاصة في تقطيع وتشويه صور المرشحين، أو إصاق صور المرشح فوق صورة المنافس، وتعليق الصور في غير الأماكن المخصّصة، والكتابة على الجدران،.. الخ.

ويرى الشباب الجامعي المبحوث أنّ الأحزاب لا تعطي للشباب المكانة اللائقة به في القوائم الانتخابية، وفي ذلك تعبير عن ازدواجية تعاملها مع الشباب، فهي من جهة ترى في العلامة (الماركة) الرابحة، كقضية أو كمستخدم (بفتح الدال)، وفي ذات الوقت لا تتيح له احتلال المكانة المناسبة، وهذا ما يزيد في درجة الشك السياسي لديه، ويؤدّي به للتعبير عن عدم رغبته للترشح، ما لم تتغير هذه العقلية السلبية.

4- النشاط الجمعي

بصفة عامة يعتبر الفعل الجمعي في وهران فعل شبابي، هذه النتيجة توصلت إليها الدراسة الميدانية للباحث "عمر دراس" عن الجمعيات الوهرانية، حيث يمثل الشباب

¹ المرجع نفسه، ص264.

70% من إجمالي الأعضاء، في المقابل لا يمثلّ الجيل من 40 سنة وأكثر إلا 10% من أعضاء الجمعيات، ويبدو من خلال تصريح رؤساء الجمعيات، بأنّ مستوى تلمذ المنخرطين معتبر نسبيا بصفة عامة، لأنّ 25% من أعضاء الجمعيات يمتلكون مستوى جامعي، و18% لهم مستوى ثانوي، ويتوزع الباقي على المستويات الأخرى بنسب أقل من ذلك¹.

وقد أمّطت الدراسة الحالية اللثام عن ظاهرة العزوف الجمعي، أي عدم اشتراك الشباب في الجمعيات، بالرغم أنّ الحركة الجمعوية في الجزائر يغلب على تشكيلتها البشرية الطابع الشباني، كما أكدته الدراسة السابقة، وتفسير هذه القضية يرجع إلى أنّ هذا العزوف و اللامشاركة، هي ظاهرة عامة لا تستثني أي فئة من فئات المجتمع، وتعود أسباب هذا العزوف إلى الأسباب التالية حسب الترتيب المراعي لآراء المبحوثين كما يلي:

- أن هذا العزوف ناجم عن الانشغال بالدراسة
- لأنّ فيها شبهة العمل السياسي
- أنّ السبب هو عدم المعرفة بالجمعيات
- أنّ الجمعيات ليست ذات منفعة

إنّ رأي أغلبية الشباب الجامعي المبحوث، في عوامل ظاهرة العزوف الجمعي يسير في اتجاه تبرئة ذمّة الشباب، أي أنّ الخلل يكمن في الجمعيات لعدم جدّيتها وليس في الشباب، وفي ذات الوقت يقرّ بأهمّية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في المجتمع، بحيث لا يتفق أغليبتهم مع من يدّعي بأنّها ليست ذات منفعة، رغم أنّ واقعها الحالي يتسم بالضعف وعدم الجدّية.

وقد أفادتنا أيضا المعطيات الميدانية بملاحظات مهمة، حيث من بين ما أشارت إليه، أنّ 24 من بين 200 أو ما نسبته (12%) فقط من مجموع الشباب الجامعي المبحوث، أقرّوا بانتمائهم إلى جمعية، ومن بين 24 شابا المنتمين إلى الجمعيات، نجد أنّ 18 منهم لديه مهام قيادية، والستة الباقون يؤدّون مهام غير قيادية، وفي ذلك دليل على الدور القيادي الذي يلعبه الشاب الجامعي في المشاركة المجتمعية بصفة عامة، وهذه الملاحظات تلتقي مع ما توصل إليه أيضا عمر دراس، حول التركيبة العمرية للقيادات

¹ Omar DERRAS: le fait associatif en Algérie le cas d'Oran, INSANIYAT, Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, CRASC, N:8, mai-aout, 1999, p100.

التي تتسم بوجود مكثف للجيل الذي ينحصر عمره بين 21-30 سنة، والمكونة أساسا من الطلبة والعاطلين عن العمل¹.

5- النشاط الحزبي:

يحتلّ الانتساب للأحزاب مركزا متقدّما في درجات المشاركة السياسية، وحين نتكلّم عن المنتسبين للأحزاب بصفة عامة، فإنّنا نكون بصدد الانتقال من مستوى "المواطن" إلى مستوى "المناضل"، والمستوى الثاني بالطبع أكثر مشاركة سياسية من المستوى الأوّل، وكلّ مناضل هو بالضرورة مواطن، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كلّ مواطن مناضلا، ولا يرتبط الفارق بينهما، بصيغة حاسمة، بالقرب والبعد عن السياسة ومستوى الثقافة السياسية المكتسبة، فقد يكون مواطن معيّن أكثر تسييسا ويحمل ثقافة سياسية أفضل من نظيره المناضل، ولكنّ المناضل هو الذي يتبنّى مشروعاً أو اختيار سياسي أو إيديولوجي محدّد، ويسهر على مناصرة هذا الاختيار والتمكين له، وترويج أفكاره، ومحاولة استقطاب واستمالة أنصار آخرين له، وحشد الدعم اللازم لاستمراره ونجاحه، ويسخر من أجل ذلك ماله وجهده ووقته.

وقد وقفت الدراسة على ظاهرة عزوف الشباب عن العمل الحزبي، حيث يمكن ترتيب العوامل التي تقف وراء عدم انضمام الشباب إلى الأحزاب كما يلي:

- لضيق الوقت والانشغال بأمر أخرى
- لعدم معرفتهم بها ونقص المعلومات عنها
- ليست لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي
- لأن الانخراط في الأحزاب المعارضة يسبب المشاكل
- لأنها لا تؤثر في السلطة والمجتمع
- لعدم اهتمامها بقضايا الشباب
- لعدم وضوح أهدافها وبرامجها

وفي هذا السياق تبين الدراسة التي قام بها أحمد عبد العال الدردير تحت عنوان: الشباب والمشاركة السياسية، انخفاض نسبة المشاركة السياسية للشباب المصري من خلال عضوية الأحزاب السياسية، ممّا يوضح عدم فعالية الأحزاب في جذب الشباب وإقناعهم بأهمية المشاركة، فالمشكل بالنسبة عليه يكمن في الأحزاب وليس في الشباب.

¹ Omar DERRAS,op.cit,p107.

ومن جهة أخرى يطلعنا شحاته السيد بالمعطيات الخاصة بدراسته، التي تشير إلى أنّ على رأس الأسباب التي تؤدّي بالشباب المصري إلى عدم الانضمام للأحزاب، ما ذكره من أنّ عضوية الأحزاب تسبب مشاكل مع الأمن والسلطة، ثمّ يأتي بعده قولهم: لأنّ الأحزاب لا تفعل شيء، ثمّ بعد ذلك: لأنّه لا توجد أحزاب تتفق مع مبادئهم وأهدافهم، وأخيراً لعدم وجود وقت¹. كما خلصت دراسة الدردير، إلى أنّ معوقات المشاركة السياسية للشباب ترجع حسب أهميتها إلى المشكلات التي يعاني منها الشباب في المقام الأول يليها الخوف من السلطة، ومن خلال ذلك نلاحظ بأنّ الخوف من السياسة ظاهرة تعمّ أرجاء العالم العربي، لكنّها تتفاوت من قطر لآخر، وقد تكون الشبيبة الجزائرية أقلّ معاناة من الشبيبة المصرية في هذا الأمر.

وأمام ظاهرة العزوف عن العمل الحزبي، نعيد في هذا السياق طرح السؤال مرّة أخرى: هل الخلل في الأحزاب؟ أم في الشباب؟ قد يحتاج الجواب في حدّ ذاته إلى بحث ودراسة مستقلة، تتعمّق في دراسة فعالية الأدوار والوظائف التي تؤدّيها الأحزاب، وربّما لا يمكن عزل ذلك عن دور ووظائف باقي مؤسسات التنشئة، كالأسرة والمدرسة والأسرة والجامعة وغيرها.

ومن بين القضايا التي أشارت إليها الدراسة الميدانية، أنّ الشباب الجامعي، يتقاسمه كل من التيار الوطني والتيار الإسلامي، وأنّ هذا الجيل لا يميل إلى التيار العلماني. وهذه المعطيات لا تختلف كثيرا عن النتائج العامّة للانتخابات في مختلف المحطّات الانتخابية، وهي معطيات قد تفيد في قراءة مستقبل الأحزاب السياسية في الجزائر.

¹شحاته السيد أحمد، مرجع سابق، ص266.

• الخاتمة:

إنّ أهمّ ما يمكن أن نوّكد عليه في نهاية الدراسة هو الحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تجعل من الشباب محورا لها، ولا يعني ذلك الانطلاق من مدخل أو منظور واحد، بقدر ما يعني تنويع الرؤى العلمية والمنطلقات الفكرية والتخصصية، بما يسمح من فهم جميع القضايا والإشكاليات المرتبطة بالموضوع، فهما أكثر عمقا وأكثر ابتعادا عن التجزيء.

لقد مكنتنا هذه الدراسة من الوقوف على جملة من المعطيات والحقائق المتعلقة بالمشاركة السياسية لدى فئة مهمّة من المجتمع هي فئة الشباب، وربما لم يعد ظاهرة العزوف واللامبالاة السياسية التي يعرفها الشباب الجزائري في حاجة إلى التدليل والبرهان مع قناعتنا بان تفعيل المشاركة السياسية للشباب قد يرتبط بثلاث مستويات:

المستوى الأول: هو مستوى النظام السياسي، الذي عليه أن يتخلى عن منطق الاحتكار السياسي، فإذا كان الاحتكار الاقتصادي مرفوض لدواعي أخلاقية واقتصادية، فإنّ الاحتكار السياسي يجب أن يجابه لما له من نتائج سلبية على المجتمع والدولة، ويقصد بالاحتكار السياسي أن تهيم فئة أو جيل على السلطة ويمتنع عن مشاركة الآخرين، بالعمل على تضيق دائرة صناعة القرار السياسي، وجعله دولة بين مجموعة محصورة، هذا الأمر سيؤدي لا محالة إلى حدوث أزمة كنتيجة حتمية لتوسع الهوة بين هذه المجموعة وشرائح المجتمع الأخرى. المشاركة السياسية هنا هي عامل من عوامل الاستقرار، وقد لا يعني بالضرورة الاستمرار لحكم فئة معينة. من هنا فإن حالة اللامشاركة إذا كانت نهجا وقناعة لدى النظام السياسي، فإنها ستشمل كافة شرائح المجتمع ولا تقتصر على الشباب فحسب.

المستوى الثاني: يتعلق بالأحزاب السياسية التي عليها أن تتخلى عن نظرة الاستخدام والتوظيف الانتخابي للشباب، وأن تعطيه المكانة التي تليق به كموضوع في البرامج التي تسعى لتطبيقها، وكفاعل اجتماعي له استعدادات للتغيير والتطوير، بحيث لا يجب أن تتحول هي الأخرى حواجز تقف في وجه الشباب تمنعه من المشاركة الحقيقية، عن طريق تحديد دوره في أن يشكل إحدى درجات السلم التي تستخدم في عملية الصعود إلى سدة الحكم، ليتم التخلص منه بعد ذلك.

المستوى الثالث: يتعلق بالشباب في حدّ ذاتهم، الذين لا يجب أن ينتظروا أن يمّن عليهم الآخرون بالمشاركة السياسية، لأنّ ذلك يؤخذ ولا يعطى، ولا نقصد بذلك استخدام العنف، ولكن عن طريق فرض أنفسهم وإثبات جدارتهم، بالرفع من منسوب وعيهم السياسي، والخروج من السلبية والانعزال، والتخلص من عقلية الهروب من الواقع.

كما أنّ هذه الدراسة ربما أثارت العديد من المواضيع والإشكاليات التي تحتاج على إلقاء الضوء عليها من طرف باحثين آخرين، من بين هذه المواضيع نذكر على سبيل المثال: الأسرة الجزائرية والتنشئة السياسية للأبناء، دور النظام التعليمي في تنمية المشاركة السياسية، ثقافة الرعب في المجتمع الجزائري، فوبيا السياسة في المجتمع الجزائري، العلاقة بين السياسي والمدني، الشباب والأحزاب السياسية، قضية الشباب في برامج الأحزاب السياسية، الشباب والنظام السياسي، الشباب والمجتمع المدني، وغيرها من المواضيع التي من الممكن أن تثري علم اجتماع الشباب من جهة ومن جهة أخرى تشكل خلفية علمية للممارسة في جميع المستويات.

الملاحق

الاستبيان الخاص الدراسة الميدانية.

استمارة استبيان بحث حول:

الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر
دراسة لعينة من الشباب الجامعي بجامعة منتوري بقسنطينة
بحث مكمل لنيل درجة دكتوراه

إعداد الطالب:

بوبكر جيملي

إشراف:

أ.د/ فضيل دليو

● ملاحظة أولية: المعلومات الواردة في الاستبيان سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث

● محاور الاستبيان:

- أولا : بيانات شخصية
ثانيا : الاهتمام السياسي
ثالثا: المعرفة السياسية
رابعا: السلوك الانتخابي
خامسا: النشاط الجمعي
سادسا: النشاط الحزبي

أولا: بيانات شخصية:

1. السن:
 2. المستوى الدراسي:
 3. الشعبة والتخصص:
 4. مكان الإقامة الأصلي: البلدية: الولاية:
- ثانيا الاهتمام السياسي :
5. هل يمكن أن نطلعنا عن أهم الأنشطة التي تهتم بها خارج الدراسة والبحث؟

.....
.....
.....

6. ما هي الجرائد التي تفضّل مطالعتها؟

.....
.....
.....

7. ما هي أهمّ المواضيع التي تفضّل مطالعتها في الجرائد ؟

- مواضيع اجتماعية
- مواضيع ترفيهية
- مواضيع سياسية
- مواضيع رياضية
- مواضيع دينية

- أخرى تذكر:

8. ما هي أهم القنوات التلفزيونية التي تفضل مشاهدتها؟

.....
.....
.....

9. رتب حسب الأهمية بالنسبة إليك البرامج و الحصص التي تتابعها في القنوات التلفزيونية:

- البرامج الرياضية
- البرامج الاقتصادية
- البرامج الترفيهية
- البرامج السياسية
- البرامج الثقافية
- البرامج الدينية
- الأخبار
- أخرى تذكر وترتب:

.....

10. ما هي أهم المواقع التي تفضل الدخول إليها عبر الانترنت؟

- مواقع علمية
- مواقع سياسية
- مواقع رياضية
- مواقع ترفيهية
- مواقع دينية
- أخرى تذكر:

.....

11. ما هي أهم المواضيع التي تناقشها مع أصدقائك؟

- أمور الدراسة
- أخبار الرياضة
- قضايا سياسية
- قضايا الشباب
- قضايا دينية
- قضايا العالم العربي والإسلامي
- الموضة و اللباس والسيارات
- أخرى تذكر:

.....

12. هل ترى بان اهتمام الشباب الجزائري بالسياسة:

- اهتمام قوي

- اهتمام قوي نسبيًا
- اهتمام متوسط
- اهتمام ضعيف
- اهتمام منعدم
- أخرى تذكر:

13. ما الأسباب التي تؤثر على اهتمام الشباب بالسياسة، حسب تقديرك؟
- لا تتيح له متطلبات الدراسة وقت الانشغال بشيء آخر غير الدراسة
 - عدم فهم الشباب للسياسة
 - انشغاله بمستقبله
 - انشغاله بأسرته
 - معاناته بالإحباط من ظروف الحياة
 - لعدم الجدية والاهتمام بتوافه الأمور
 - أخرى تذكر:

14. حسب رأيك، هل اهتمام الشباب بالسياسة يعود الى :
- الحس الوطني
 - الرغبة في التغيير
 - الشعور بالمسؤولية
 - تأثير الأسرة
 - تأثير أصدقاء الحي الذي قيم فيه
 - تأثير الوسط الجامعي
 - أخرى تذكر:

ثالثاً: المعرفة السياسية

15. اذكر بعض أسماء الوزراء الذين تعرفهم
16. أذكر أسماء من تعرف من ممثلي ولايتك في المجلس الشعبي الوطني؟
17. ما هي الانتماءات الحزبية لبرلماني ولايتك؟
18. ما اسم رئيس البلدية التي تنتمي إليها؟
19. ما اسم والي الولاية التي تنتمي إليها؟

.....
.....
20. أذكر الأحزاب السياسية التي تعرفها

.....
.....
21. أذكر المجالس المنتخبة في الجزائر

.....
.....
22. ما هو الحزب الذي يحوز على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني

.....
.....
23. ما هو الحزب الذي يحوز على الأغلبية في المجلس الشعبي البلدي

.....
.....
24. ماذا تعني بالنسبة لك عبارة المشاركة السياسية؟

.....
.....
25. هل ترى بان المشاركة السياسية للشباب؟

.....
.....
مهمة جدا غير مهمة غير مهمة
26. لماذا؟

.....
.....
27. لماذا يرغب الشباب في المشاركة في الحياة السياسية، حسب رأيك؟

- لأنه يشعر بالحرية
- لتحقيق أهدافه و طموحاته
- ليعبر عن رأيه
- لأنه واع بأهمية دوره في المشاركة السياسية
- لشعوره بأنه حق وواجب وطني
- أخرى تذكر:

.....
.....
28. لماذا لا يرغب الشباب في المشاركة السياسية؟

- لأن له أولويات أخرى
- لا تتاح له الفرصة
- لأنه سلبي
- بسبب شعوره بعدم جدوى المشاركة
- لأنه غير واع بأهمية المشاركة
- أخرى تذكر:

.....
.....
29. ما هي طرق التغيير التي تراها تأتي بنتيجة، في نظرك؟

- المظاهرات و المسيرات
- الانتخابات
- الاحتجاجات و الاضطرابات
- الاشتراك في المجتمع المدني
- الانخراط في الأحزاب السياسية
- التخريب و العنف
- أخرى تذكر

رابعاً السلوك الانتخابي :

30. ما هي السن القانونية للانتخاب؟
31. هل لديك بطاقة ناخب ؟ - نعم - لا
32. هل سبق وأن قمت بالتصويت ؟ - نعم - لا
33. في حالة نعم هل استخرجت البطاقة :
 - بهدف المشاركة
 - بدافع تلقائي
 - لانتخاب شخص بعينه
 - لإحساسك بأنك كبرت
 - يمكن بأن تكون بحاجة إليها في ملف إداري
 - أخرى تذكر:

34. في حالة من ليس له بطاقة الناخب، ما هو سبب عدم استخراج البطاقة :
 - لا اعرف كيف يتم استخراجها
 - أجد صعوبة في استخراجها
 - عدم جدوى الانتخابات
 - لا أريد المشاركة في الانتخابات
 - ليس لدي الوقت لاستخراجها
 - أخرى تذكر:

35. هل سبق لك أن انتخبت ؟ - نعم - لا
36. في حالة الاجابة بنعم :
 أ- كم مرة : - مرة -مرتان -ثلاثة - أكثر
- ب- في أية انتخابات ؟ - المحلية -التشريعية - الرئاسية
- ج- هل كان ذلك :
 - لاعتقادك بأنه حق و واجب وطني
 - ثقتك في احد المرشحين
 - اقتناعك و وعيك بأحد البرامج المقدمة
 - مجاملة لأحد أقاربك أو الأصدقاء المؤيدين لأحد الأطراف

- لمجرد الفضول
- عملية روتينية
- عدم الرضا عن الأوضاع السائدة و الرغبة في التغيير
- الرغبة في أن أكون فردا فاعلا في المجتمع
- لان المرشح معرفتي
- لتأييد حزب
- خوفا من التعرض لعقوبات إدارية
- أخرى تذكر:

في حالة الإجابة ب: لا هل كان ذلك بسبب :

- عدم الاهتمام
- عدم الاقتناع بأي من البرامج المقدمة
- الانشغال الدائم
- لا اعتقادي بأن المرشح لن يفعل أي شيء
- لا أشجع أي حزب سياسي
- لا اعتقادي بتزوير الانتخابات
- لا قيمة لصوتي
- أخرى تذكر:

37. هل ساهمت في تنشيط حملة انتخابية لصالح مترشح معين ؟

- نعم - لا

38. هل حضرت اللقاءات والتجمعات اثناء الحملة الانتخابية؟

- لأغلب المرشحين

- لبعض منهم فقط

- لواحد بعينه

- لم أحضر لأحد

39. في رأيك ما الأسباب التي تدفع الشباب للمساهمة في الحملات الانتخابية

للمرشحين ؟

- لقناعته بكفاءة و نزاهة المرشحين الذين تساندهم

- لان منهم معارفه أو أقاربه

- لان المرشحين من الحزب أو التيار الذي تنتمي إليه

- لان دعم الكفاءات واجبا أخلاقيا و وطنيا

- مجاملة للمرشح

- لأنه يتلقى مقابل مادي على ذلك

- أخرى تذكر

40. هل شاركت بصفة مراقب في مكاتب الاقتراع؟

- نعم - لا

41. ما هو الدافع لمشاركة الشباب بصفة مراقب في مكاتب الاقتراع؟
- للحصول على مقابل مادي
- بغرض الحرص على شفافية العملية الانتخابية
- محاولة للتعرف على مجريات عملية فرز الأصوات
- أخرى تذكر:

42. هل سبق و أن تم ترشيحك للانتخابات؟ - نعم - لا

43. هل تفكر بترشيح نفسك في المستقبل؟

- نعم - حسب الظروف - لا

44. في حالة نعم ما هي الانتخابات التي ترغب في ترشيح نفسك فيها؟

- المجلس الشعبي البلدي

- المجلس الشعبي الولائي

- المجلس الشعبي الوطني

- أخرى تذكر:

45. هل ترى بان الشباب يحتل مكانة لائقة به في القوائم الانتخابية؟

- نعم - إلى حد ما - لا

خامسا: النشاط الجمعي

46. هل أنت عضو في جمعية؟ - نعم - لا

47. في حالة نعم ما هي المهام التي تقلدتها؟

- مهام قيادية

- مهام بسيطة غير قيادية

48. ما هي المدة التي قضيتها في النشاط الجمعي؟

- أقل من سنة

- من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات

- ثلاث سنوات فما فوق

49. كيف يتعرف الشباب في رأيك على الجمعية

- من خلال الأصدقاء

- من خلال الأقارب

- من خلال أنشطة الجمعية

- من خلال توجيهات حزبية

- من خلال وسائل الإعلام

- أخرى تذكر:

50. ما هي الأسباب التي تدفع الشباب إلى الانضمام إلى الجمعيات، في نظرك؟

- لأنها تملك إمكانيات كثيرة للعمل

- لأنها تمثل فضاء يلتقي فيه الأصدقاء

- لأنها تمثل إطار للتعاون على الخير و تقديم خدمة لوجه الله

- لأنها بعيدة عن السياسة

- لأنها تكمل العمل السياسي
- لأنها إطار للتواصل مع الناس
- وسيلة لتجسيد أفكار الشباب و مشاريعه
- فرصة للتمرّس على العمل الجماعي و الإداري
- أخرى تذكر:

51. ما هي الأسباب التي تدفع الشباب إلى عدم الانضمام إلى الجمعيات، حسب رأيك؟

- ليست لديه معرفة بالجمعيات وطرق المشاركة فيها
- الانشغال بالدراسة
- ليست ذات منفعة
- عدم جدية الجمعيات
- فيها شبهة العمل السياسي
- أخرى تذكر:

52. هل لديك رغبة للمساهمة في تأسيس جمعية مستقبلا؟ - نعم - لا

53. في حالة نعم ما هو مجال نشاط هذه الجمعية؟

- ثقافي
- بيئي
- اجتماعي
- ترفيهي
- رياضي
- ديني
- أخرى تذكر:

سادسا : النشاط الحزبي

54. ما هو التيار السياسي الذي تميل إليه؟

- يغلب عليه الطابع الإسلامي
- يغلب عليه الطابع الوطني
- يغلب عليه الطابع العلماني
- أخرى تذكر:

55. من بين هذه النشاطات، ما هو الأمر الذي لديك استعدادا للقيام به من أجل

- الحزب الذي تميل إليه؟
- حضور اللقاءات التي ينظمها
- التحدّث عن برنامجه
- الانخراط فيه

- الاشتراك في تظاهرة دعا إليها
- التبرع بالمال لحسابه
- توزيع منشوراته
- ولا واحد من هذه الأمور

56. هل أنت عضو في حزب سياسي؟ - نعم - لا

57. ما هي درجة عضويتك داخل الحزب؟

- متعاطف
 - مناضل بسيط
 - قيادي على المستوى المحلي
 - قيادي على المستوى الوطني
58. ماهو الحزب الذي يفضل الشباب الانتماء إليه، حسب تقديرك؟

59. لماذا؟

- عن طريقه يمكن إيصال انشغالات الشباب للسلطة
- يمثل التيار الذي أميل إليه
- لأنه حزب النظام
- لدواعي تاريخية
- لأنه يتبنى و يدافع عن قضايا الشباب
- لأن له أفكار و مبادئ واضحة
- لأنه حزب معارض
- لدوافع أسرية وعشائرية
- للاستفادة من الخدمات والامتيازات التي يقدمها لمناضليه
- أخرى تذكر:

60. في حالة لا، لماذا لا تنضم إلى الأحزاب؟

- لعدم معرفتك بها
- ليس لديك أي ميول نحو النشاط السياسي عموما و الحزبي خصوصا
- لان العضوية في الأحزاب عدا أحزاب السلطة تسبب المشاكل
- لأنك لا تتفق و الأفكار الحزبية السائدة
- لضيق الوقت و انشغالك بأمر أخرى
- لنقص المعلومات بالقدر الكافي عن الأحزاب و كيفية الانضمام إليها
- لعدم وضوح برامجها و نشاطاتها و أهدافها
- لأن الأحزاب ليس لها دور و تأثير في السلطة و المجتمع
- لأن الأحزاب لا تهتم بقضايا الشباب
- أخرى تذكر:

مراجع البحث:

• المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف ، دراسات العربي، بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.
3. الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، المكتبة التجارية، القاهرة، دون تاريخ.
4. المنظمة العربية للتربية و العلوم و الثقافة (يونسكو) ، معجم العلوم الاجتماع ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصين ، الهيئة المصرية العامة، 1975.
5. حامد عبد السلام زهران، قاموس علم النفس (انجليزي-عربي)، ط2، عالم الكتب القاهرة ، 1987.
6. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 2002.
7. محمد عاطف غيث و آخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2002.
8. André AKOUN et Pierre ANSART, dictionnaire de sociologie, le Robert, seuil,1999.
9. David sills, (ed.) "International Encyclopedia of social sciences", vol.11-12, New York, the Macmillan company, 1968.

• الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم خليفة، مفاهيم في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.
2. ابن تيمية ، رسالة العبودية، دمشق، بدون تاريخ نشر.
3. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992 ط4.
4. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2.

5. أبى الحسن علي بن محمد حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
6. أحمد أبو زيد، تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002.
7. أحمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
8. أحمد عبد الله زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي. نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، 2006.
9. أحمد فاروق أحمد حسن اتجاهات الشباب نحو الإرهاب. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ط1، 2005.
10. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
11. اسماعيل عبد الفتاح، التنشئة السياسية للطفل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1988.
12. إسماعيل علي سعد: قضايا علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981.
13. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995.
14. عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات الكرنك للكمبيوتر، الإسكندرية.
15. السيد جلال الدين العمري، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ترجمة محمد أجمل أيوب الإصلاحي، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، دار القرآن الكريم، بيروت، 1984.
16. الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (62-89) بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، دار هومة، الجزائر، ج1،

ط1، 2007.

17. الفخر الرازي، التفسير الكبير، ط2، دار الكتب العالمية، طهران، ج9.
18. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، المكتبة الجمهورية بمصر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
19. المنجي الزيدي، ثقافة الشارع – دراسة سوسيو ثقافية في مضامين ثقافة الشارع-، مركز النشر الجامعي، تونس، 2007.
20. بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة: صلاح بن معاد المعيوف، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2001.
21. تهاني الكيال، الثقافات والثقافات الفرعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997.
22. ثابت كامل حكيم، بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمي التعليم العام، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد الخامس، ج2، 1990.
23. حمادي عبد الله، الحركة الطلابية في الجزائر: مشارب ثقافية وأيديولوجية، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة، الجزائر، سبتمبر 1994
24. حمدي عبد الرحمان حسن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، في: كمال المنوفي(تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 1994.
25. حمدي عبد الرحمان، الإيديولوجية والتنمية في إفريقيا، دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وطنزانيا، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991.
26. داود ألباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
27. رابح كعباش، سوسيولوجيا الدولة، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
28. زكريا بشير إمام ، أصول الفكر الاجتماعي في القرآن الكريم-

- القضايا و النظريات- ،مكتبة روائع مجدلاوي، عمان،الأردن ،ط1،
2000.
29. زيجة زيدان ، جبهة التحرير الوطني – جذور الأزمة-، دون
معلومات عن الطبع.
30. سديم العزى : المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث –
دراسة تحليلية نقدية- المركز الثقافي العربي ، 1987.
31. سعد إبراهيم جمعة، الشباب و المشاركة السياسية، القاهرة، دار
الثقافة للنشر و التوزيع، 1984.
32. سعد الدين إبراهيم، (محررا)، المجتمع و الدولة في الوطن
العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988.
33. سيد صبحي، الشباب وأزمة التعبير،الدار المصرية اللبنانية،
القاهرة، ط1 ، 2002م.
34. سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسي و الواقع العربي
المعاصر-رؤية إسلامية- ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998.
35. صالح بن قبيّ، جريدة الاتحاد، تصدر عن الاتحاد الطلابي الحر
ماي 1991.
36. سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، 1996.
37. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988.
38. صالح فيلالي، المجتمع المدني والديمقراطية في الجزائر، الشهاب
الجديد، عدد08، أبريل 2009.
39. صلاح منسى: المشاركة السياسية للفلاحين ، القاهرة، دار الموقف
العربي ، 1984.
40. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار
غريب، القاهرة، 2000.
41. طلال عبد المعطي مصطفى، أبحاث في علم الاجتماع- نظريات

- ونقد-، دار هادي، دمشق، ط1، 2002.
42. عبد الباسط عبد العطي، المجتمع المصري، دراسات سوسيوولوجية، كلية البنات، جامعة عن شمس، القاهرة، 2000.
43. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحد رؤية نقدية لنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
44. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى و أثرها في الديمقراطية الحديثة (دراسة مقارنة) بيروت المكتبة العصرية، ط3، 1980.
45. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، لجنة البيان العربي، من دون مكان الطبع، ج3، الطبعة الثانية 1965.
46. عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2006.
47. عبد الكريم زيدان، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، دار الفتح البليدة، الجزائر، من دون سنة.
48. عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1996.
49. عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1985.
50. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ط2، 2000.
51. علي جليبي، الشباب والمشاركة السياسية، في: محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر- أسس نظرية ودراسات واقعية-، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982.
52. علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، ط2، 2009.
53. علي ليلة، العالم الثالث قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1985.
54. علي ليلة، المفاهيم ومشكلة التعريف، ندوة تصميم البحوث في

- العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،
ديسمبر، القاهرة، 1991.
55. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة،
1983.
56. فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي- صوت الجنوب-، ترجمة لورين
زكري، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 1992.
57. فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية، منشورات جامعة منتوري،
قسنطينة، 1999.
58. فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة،
مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري بقسنطينة، ط2، 2006.
59. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا،
المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع ، لبنان ط3 ، 1998.
60. قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، 1980.
61. كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة ، مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية الأهرام، القاهرة ، 1979.
62. محمد أبو زهرة، المجتمع الإسلامي في ظل الإسلام، دار الفكر،
بدون تاريخ.
63. محمد حسنين العجمي، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية
للمدرسة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
64. محمد سبيلا، التحديث وتحولات القيم. في: أزمة القيم ودور الأسرة
في تطور المجتمع المعاصر مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، سلسلة
الدورات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2002.
65. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار
الشروق، القاهرة، ط8، 2006.
66. محمد شقرون، الكتابة والسلطة...والحدثة، منشورات الزمن،
مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2000
67. محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار

- القرآن الكريم، بيروت ، لبنان، 1984.
68. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ج1، 1994.
69. محمد علي محمد أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج2، 1994.
70. محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.
71. محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم.مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
72. محمود صادق سليمان، مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002.
73. معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994.
74. ميشيل هارا لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: احسان محمد الحسن وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2001.
75. نيفين عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة، القاهرة: 29 سبتمبر- أكتوبر 1990، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.
76. يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

● الرسائل الجامعية:

1. أحمد محمد عبد الغاني محمد ، دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية للأحزاب السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف ، كلية الآداب، 2005 .

2. أماني مسعود محمد الحديني، الدور السياسي لمهمشي حضر مصر بالتطبيق على مجتمع القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
3. أمال سيد طنطاوي سليمان، التهميش الاجتماعي بين آليات السيطرة الإيديولوجية وأشكال الممارسة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1998.
4. بوبكر جيملي، خصائص الحركة الجموعية في الجزائر. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة 2001 ص72.
5. عبد الفتاح إبراهيم متولي، تحليل سوسيولوجي لظاهرة الانتماء للعمل، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1986.
6. عثمان حسين عثمان هندي، التعليم والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، مصر، 1987.
7. علي بوعناقة، جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989.
8. عمار طسطاس، البعد الاجتماعي والسياسي لعقيدة التوحيد، دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 2005-2006.
9. عزة جلال أحمد هاشم، المشاركة السياسية للمرأة – خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
10. أحمد عبد العال الدردير: الشباب و المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج- أسيوط، 1992 .
11. الطاهر محمود محمد المغربي، المحددات النفسية والنفسية الاجتماعية للسلوك العدواني، دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000.
12. عدلي أمين أحمد محمود، المشاركة السياسية لسكان المناطق العشوائية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1997.
13. عمر أحمد عبد العليم دوير، فاعلية برنامج لتنمية الاتجاه نحو المشاركة

- السياسية، دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس،
2008.
14. حسام جابر أحمد صالح، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين
الشباب، رسالة ماجستير غ.م، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة فرع
بن سويف، 1997.
15. شحاتة السيد أحمد، دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل
السياسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم
الاجتماع، 1993.
16. لمياء إبراهيم الدسوقي إبراهيم المسلماني، تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير
التعليم بجمهورية مصر العربية - تصور مقترح في ضوء بعض التجارب
المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة
القاهرة، 2007.
17. سماح عبد الله عبد الحميد حسن الأزهرى، الثقافة الفرعية للشباب المصري،
ماجستير، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2005.
18. جمال صالح متولي الزناتي، منخفضوا الدخل والفلاحين والمشاركة
السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1996.
19. عبد العالي دبله، الدولة في العالم الثالث: طبيعتها ودورها، مثال الجزائر،
رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1997.
20. فتحي الشرقاوي: الأبعاد النفسية للمشاركة الشعبية - دراسة في مجالات
الانتخابات و الدعوة لتنظيم الأسرة- ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين
شمس، كلية الآداب، 1986.
21. نشأت أدور أديب، الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري،
ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 2004.
22. محمود إبراهيم محمود، الوعي الاصطناعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية
بالريف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة القاهرة،
1985.
23. نعيمة نصيب، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة دكتوراه غير
منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2002.

• المجلات العلمية والجرائد:

10. جريدة "الاتحاد"، تصدر عن الاتحاد العام الطلابي الحر، العدد 3/2، مارس، 1991.
11. فيصل الراوي رفاعي، دور الأحزاب في التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات، المجلة التربوية، ع4، كلية التربية بسوهاج، مارس 1988.
12. كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، تحليل مضمون المقررات الدراسية، مجلة السياسة الدولية، ع91، السنة 24، يناير 1988.
13. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
14. مصطفى أحمد تركي، السلوك الديمقراطي، مجلة عالم الفكر، مجلد 22، العدد الثاني، الكويت، 1993.
15. المنجي الزيدي، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، عالم الفكر، العدد: 3، المجلد: 30، يناير- مارس، 2002.
16. AMAR BELKHOUJA, JUDMA histoire d'un événement de jeunesse, L'expression, 03 mai 2009.
17. ATTIAS – Donfut (Claudia) et NICOLE Lapierre : la dynamique des générations, dans Communication, N=°59, centre d'étude transdisciplinaires (CETSAH) ; Paris 1994.
18. DAHAK (B), « Pour une approche théorique du mouvement associatif » in RASJEP, 88/2.
19. Kennedy, Robeit, et al: Public Private Partnerships and communication technologies, in Education-risks and Rewards,

final report prepared in duty Canada's school Net, CANADA, 11 oct 2000.

20. LEMIEUX denise, la place de la génération, TRANSMARGE, n:26, 1986.

21. Olivier GALLAND, l'entrée dans la vie adulte en France, sociologie et sociétés, no 1, printemps 1996.

22. Omar DERRAS: le fait associatif en Algérie le cas d'Oran, INSANIYAT, Revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, CRASC, N:8, may-aout, 1999.

23. WAQQINI Belabed-zénati, le quotidien d'Oran 27/04/2003.

• الوثائق:

1. القانون المدني الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 المعدل والمتمم، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 78، بتاريخ: 1975/09/30.
2. الجمهورية الجزائرية د ش، حزب جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976.
3. الجمهورية الجزائرية د ش، حزب جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976.
4. حزب جبهة التحرير الوطني. اللجنة المركزية للتوجيه: ميثاق الجزائر 64.
5. حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976.
6. المرسوم الرئاسي رقم 89-89 المؤرخ في 89/02/28 و المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9 السنة 26، الصادرة بتاريخ 89/03/01.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، بتاريخ: 11 ربيع الثاني 1416
8. حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، أبريل 1964.
9. منظمة العمل العربي، تقرير المدير العام بكر محمود رسول، مؤتمر العمل

العربي : الشباب والتنمية، الدورة 23، القاهرة، مارس 1996.

10. UNIVERSITE MENTOURI DE CONSTANTINE, parcours et perspectives, décembre 2007.

● الكتب باللغة الأجنبية:

1. Al monde and S. Verba , the civic culture, Boston, littlee, Brown and co.,1965
2. ATTIAS –DONFUT (Claudia) : sociologie des générations : l’empreint du temps, ed.PUF, Paris, 1988.
3. Comité Exécutif de l’UNEA, 5^e congrès de l’UGEMA et programme de l’UNEA,.
- 4.
5. Donald. K Emmerson, Student and Politics Port.1 Hall Press, London, 1968.
6. GROUX, Guy, crise de la médiation et mouvement sociaux: vers une démocratie de l’entre-deux. In, le désenchantement démocratique, pascal perrineau (dir). la tour d’aigues: Edition de l’Aube ,2003.
7. Henri Lefèvre, la pensée de Karl MARX (Bordas, printed in France, paris, 1966.
8. Houari Mouffok, parcours d’un étudiant algérien de l’UGEMA a l’UNEA, édition Bouchene, Alger, 1999.
9. Hubert Michel, Annuaire de l’Afrique de Nord, 1970, CNRS, paris France 1971.
10. Jean Pierre cot, jean pierre Mounier, Pour une sociologie politique, édition Seuil, tome 2 ,1986.

11. Julien Freund, sociologie de max weber, (presses universitaire de la France, paris, 1966.
12. KAMEL BOUCHAMA, La JFLN un passe glorieux un avenir interrompu, édition ANEP, Alger, 1997.
13. Kamel Rarrbo, l'Algérie et sa jeunesse, L'Harmattan ,1995.
14. Mc CLLOSKEY, H , Political participation , , in :sills, D., International
15. Mohamed Saïd MUsETTE, et autre: regards critiques sur les jeunes la santé en Algérie, centre de recherche en économie appliqué pour le développement, Alger, 2004.
16. MOURAD Alaoua, élément de méthodologie pour rédiger une recherche, édition HOUMA, Algérie, 1996.
17. MYRIAM Simard, définir la jeunesse d'origine immigrée, sans : Madleurne GAUTHIER et Jean-François GHILLAUME : définir la jeunesse d'un bout à l'autre du monde. Les presses de l'université LAVAL, CANADA, 1999.
18. Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Ed. Minuit, Paris, 1984.
19. R. Dahl , qui gouverne ?, traduit de l'américaine par Birman Et Birnbaum, Parie, A. Colin.
20. ROTA Michel ML: "18 – 25 ans. La poste adolescence et ses problèmes". Ed PRIVAT. PARIS. 1993.
21. Rush, M, politics and Society, an introduction to political Sociology, N .Y M prentice Hall, 1992.
22. Verba, Nie, Participation and political Equality: Asevin Notcons Comparison Combridge univer sity press, London, 1978.
23. Youniss James, And Miranda Yates, Community Service And So al Responsibility In Youth, University of Chicago Press, Chicago, 1997.

